مسائل مهمة

الخليج والجزيرة العربية في دفاتر المهمة العثمانية

ترجمة

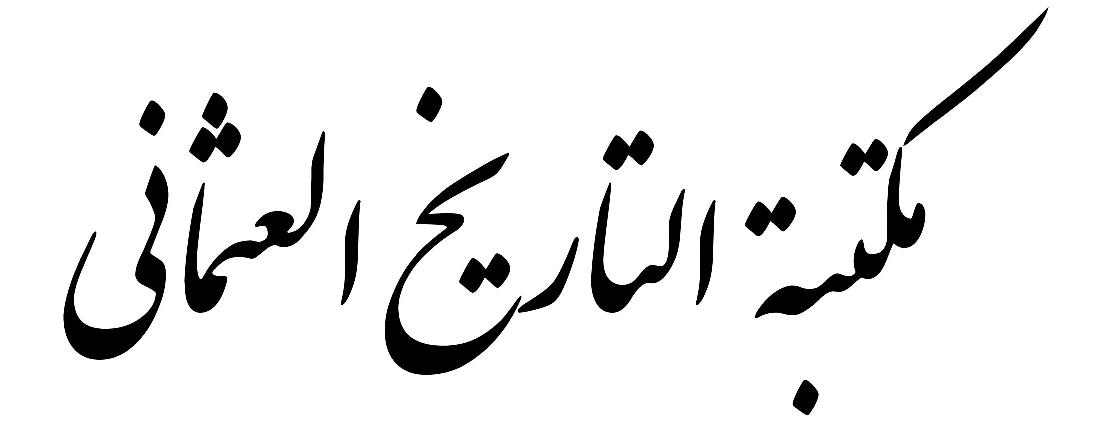
الأستاذ/ كمال أحمد خوجة

KEMAL HOCAOĞLU

تقديم وتعليق واعداد الدكتور

أحمد عبد الوهاب الشرقاوي





مسائل مهمة

الخليج والجزيرة العربية في دفاتر المهمة العثمانية

ترجمة

الأستاذ/ كمال أحمد خوجة

KEMAL HOCAOĞLU

تقديم وتعليق وإعداد

الدكتور/ أحمد عبد الوهاب الشرقاوي

الطبعة الأولى
1
(1442هـ- 2021م)

اسم الكتاب: الخليج والجزيرة العربية في دفاتر المهمة العثمانية

رسائل مهمة

اسـم المحقق: د/ أحمد عبد الوهاب الشرقاوي

موضوع الكتاب: تاريخ

عدد الصفحـات: 383

مقـاس الكتـاب: 17 x 24 سم

الترقيم الدولي: 978-605-69743-4-6

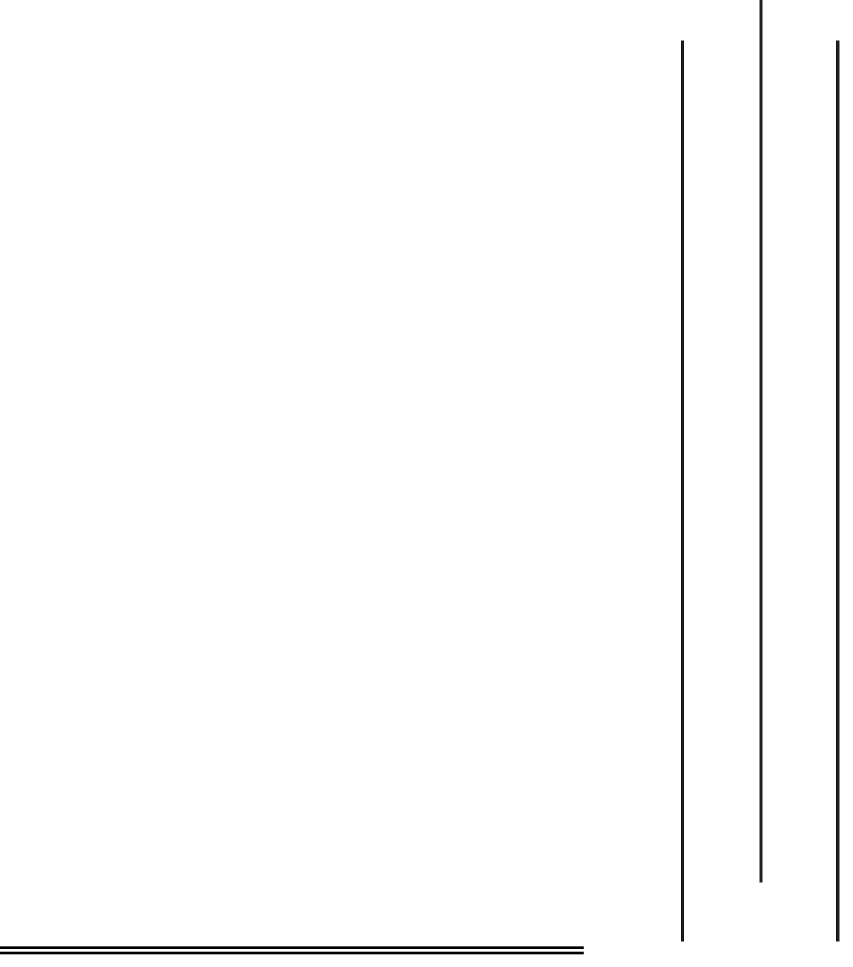




التوزيع والنشر

6/11 شارع وحيد أفندي - حي توفيق بيك - كوجوك
جكمجة - اسطنبول - تركيا - ت: 00905454886870
هاتف: 00201027013326 - 00201555566139
E-mail: info@arabhistorypublishing.com
Websit: www.arabhistorypublishing.com

Arab History Publishing



مسائل مهمة

الخليج والجزيرة العربية
في دفاتر المهمة العثمانية

الإهداء

إلى رفيق رحلة البحث عن الذات

وتحقيق الحلم

الدكتور/ محمد خليل

المقدمة

مناقشة مسائل التاريخ وقضاياه المهمة ليس نبشاً في دفاتر الماضي، ولا إحياءً لمشكلاته، إنما هي محاولة لإيجاد تصور متكامل للحاضر وجذوره، وسعي حثيث للاستفادة من تجارب الماضي في مواجهة المشكلات وحلها، بل تجنبها ابتداءً. هذه هي مهمة التاريخ الأساسية، على الأقل في الوقت الراهن الذي تعاني فيه أمتنا ومنطقتنا وبلادنا هذا الكم الرهيب من المشكلات والتحديات، فالحلول المؤقتة للمشكلات هي بمثابة مسكنات لآلام المريض، أو قُل هي مخدرات تُنسيه الألم مؤقتاً، وتتناسى معه أن تلك المسكنات تزيد مشكلة المرض وتزيد معها الخطر على المريض.

لذا، فالدول الحصيفة الإدارة، ذات النظم الراسخة، تجعل مراكز الأبحاث في قمة مؤسسات دعم اتخاذ القرار، وتجعل المؤرخين والباحثين في التاريخ هم عماد هذه المؤسسات- برنارد لويس نموذجاً-، وتتيح لهم الاطلاع بحرية كبيرة على الوثائق مهما كانت درجة سريتها، ليتمكنوا من الوصول إلى الحقيقة مهما كانت صادمة، وبناءً عليها يمكنهم تقديم الحلول الناجعة في ضوء تصور متكامل، لا وقت فيه لتجريب حلول حالمة واهمة بلا أساس، فتضيع معها أجيال وأموال ومقدرات شعوب.

والوثيقة هي ركن ركين في الكشف عن حقائق التاريخ، بعيداً عن كتابات المؤرخين الرسميين أو الباحثين المؤدلجين أو الكُتَّاب التابعين والمغرضين.. لذا نجد القيود تنفك رويداً رويداً- في الدول الواعية- عن قوانين الاطلاع على الوثائق، فانخفضت مدة الحجب من 50 سنة إلى 30 سنة، كما أصبحت إمكانية إتاحة الوثائق للباحثين للاطلاع أكبر من ذي قبل، في الجهد والتكاليف وغيرها.

هذا في الدول الافضل حالاً، فما بالنا بالدول الأشد احتياجاً لعوامل النهوض وأسباب العلاج، هي الأجدر ببذل كل ما يتيح ظروفاً أفضل للعمل، وعلى الباحثين أيضاً بذل كل جهد ممكن لبحث المشكلات وجذورها، ومناقشتها بأكبر قدر- يستطيعونه- من الموضوعية والحيادية، لأن الغرض في النهاية هو تقديم صورة واضحة للمشكلة وأسبابها والأساليب التي اتبعت في مواجهتها، وما أفلح منها وما أخفق، والمزيد من التفاصيل

الأخرى التي تجعل المواجهة والحل أكثر سهولة وأسرع إنجازاً وأنجع علاجاً، بل تمنع قيام هذه المشكلات من جديد.

ولا حرج في أن نناقش أموراً تثير حساسية البعض واستهجانهم، لأن نعراتنا العربية المتوارثة جعلت من الجميع ذوي مجد تليد وماضٍ عريق وأصول حسيبة نسيبة، وبالتالي هو لا يحتاج على مراجعات وتعديلات ونصائح وتغيير في واقعه، بل الأخطر أنه يحسب نفسه على قدم المنافسة مع المتقدمين، بينما هو في الحقيقة يسير نحو الهاوية. ينطبق ذلك على الأفراد والجماعات والدول.

وفي هذا الكتاب عندما نتناول المسائل المهمة من دفاتر المهمة، في منطقة شديدة الأهمية، نقابل بكل سهولة ووضوح جذور المشكلات المثارة حالياً، بكل تفاصيلها وأسبابها، ولعل أبرزها الصراع في اليمن، بكل أوجهه السياسية والاستراتيجية والمذهبية وغيرها.

كذلك الأحوال الفكرية والعقائدية في نجد والحجاز، وموقفهم من الآخرين والمحيطين، وموقف الدول والجماعات منهم ومن حركتهم، وما ترتب على ذلك من نزاعات وصراعات ومعارك، ألقت بظلالها على الأحوال الإقليمية والدولية للمنطقة الأشد أهمية في العالم الإسلامي إبان العهد العثماني، كعاصمة دينية لدولة الخلافة الإسلامية التي تواجه مشكلات كبرى حينها.

ولعل ما يحدث الآن من تغييرات أيديولوجية- في الفكر والممارسة- في هذه المنطقة، يعكس تبدلاً خطيراً في المواقف، وذلك بالطبع يستتبع تبدلاً في صورة المنطقة وتماسكها وعلاقاتها ومستقبلها.

تعكس وثائق هذا الكتاب الكثير من التفاصيل في النواحي الإدارية والسياسية والاقتصادية والفكرية والمذهبية والاجتماعية والدبلوماسية وغيرها، في هذه البقعة من الدولة العثمانية في قرنها الأخير، مما يكشف عن بؤرة لصراعات أثرت كثيراً في مسيرة تلك الدولة ومستقبل الدول المنفصلة عنها، ويكشف أيضاً عن استمرار هذه الصراعات والمشكلات بصورة أو بأخرى، لأن هذه المشكلات أُريد لها أن تبقى وتستمر، كما أُريد لهذه المنطقة أن تبقى هكذا.

تغطي هذه الوثائق بعض الأحداث من سنة 1257هـ / 1841م إلى سنة 1264هـ / 1848م، وقد قمنا بتقسيم هذه الوثائق بشكل موضوعي في تسعة فصول حسب المناطق التي تتحدث عنها، كالتالي:

الفصل الأول: الخليج العربي/خليج البصرة

الفصل الثاني: الحجاز

الفصل الثالث: بلاد نجد

الفصل الرابع: مكة المكرمة

الفصل الخامس: المدينة المنورة

الفصل السادس: أيالة جدة

الفصل السابع: اليمن

الفصل الثامن: بلاد عسير

الفصل التاسع: ولاية بغداد

مع التأكيد على أن هذا التقسيم تم بناءً على الموضوع الغالب على الوثيقة، فمعظم الوثائق تتناول عدة موضوعات تتعلق بأكثر من منطقة واحدة، كما أن عدد كبير من الوثائق هو تقارير ومناقشات، وبالتالي تتعدد فيه الموضوعات وتتداخل، وعلى الباحث عن مسألة ما، أن يتابع الوثائق كلها في كل فصول الكتاب، لذلك فقد أعددنا جدولاً في أول الكتاب يرتب الوثائق ترتيبا تاريخياً.

كما قمنا بإيراد الكثير من الحواشي والتعليقات في الكتاب؛ للتعريف بأبرز الشخصيات، وشرح بعض المفاهيم والمصطلحات، وفي الختام صنعنا بعض الفهارس الفنية أو الكشافات، مثل (فهرس الأعلام، فهرس البلدان، فهرس القبائل..) وهكذا؛ ليسهل البحث والتتبع وإيجاد التفاصيل.

وحاولنا قدر الإمكان في التعريف بالمناطق والشخصيات وغيرها، أن نستخدم أقرب المصادر إلى عصر الوثيقة، لتكون أدق في وصف الحال، وقد كان معظمها مصادر عثمانية مترجمة إلى العربية.

لم نتدخل بالتعليق الشارح أو المحلل لأحداث تلك الوثائق؛ لأننا قصدنا أن نقدمها كما هي مادة خام للقارئ والباحث، ليقرأ ويستنتج ويعرف بنفسه، دون أي تدخل من أحد أو توجيه وتأثير من أحد، فقط في موضع واحد اضطررنا لشرح أحداث- هي أحداث كربلاء- إذ لم تذكر الوثائق الواردة هنا وقائعها، بينما بقية الوثائق بسطت القول في تفاصيل الأحداث التي تناولتها، كما ان التعليق على هذه الوثائق يستلزم بحوثاً قائمة بذاتها في كل موضوع ومسالة من مسائلها.

لذا؛ نوجه الدعوة إلى القراء والباحثين إلى استثمار هذه الوثائق وما تحتويه من أسرار ومعلومات وأحداث، وجعلها ركيزة لأبحاثهم ودراساتهم وأطاريحهم الأكاديمية، فهذه الوثائق والتقارير والأحكام والأوامر والفرمانات- فيما نعلم- تُتَرجَم وتُنشَر لأول مرة.

وفي الأخير نامل أن نكون قد أمطنا اللثام عن الكثير من المعلومات والحقائق، وعرضنا على طاولة البحث المزيد من الموضوعات المهمة التي تحتاج إلى البحث والتقصي، وألقينا أضواء أخرى على مصادر تاريخية شديدة الأهمية..

ونأمل من الله تعالى أن نواصل العمل في هذه السلسلة (سلسلة الوثائق العثمانية)؛ لتزداد الأجيال وعياً، وتزداد الحقائق وضوحاً، ويزداد الإصلاح سعياً، ويزداد الأمل في غدٍ أفضل وأجمل وأنبل.

فاللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

أحمد الشرقاوي
رهين الحبس المنزلي
في الموجة الثانية لكورونا
يناير 2021م

حول المصادر

دفاتر المهمة وسجلات الديوان الهمايوني

كانت كلّ الشئون المالية والإدارية والشرعية والسياسية وشتى مختلف الشّكاوى والدّعاوى في الدّولة العثمانيّة تُنظَر في الدّيوان الهمايوني, ويتّخذ فيها قرار، وكانت كلّ الأقلام الإدارية في مركز الدّولة وكذا القرارات الهامّة المتّخذة في الدّيوان الهمايوني ترتّب في دفترٍ على شكل الشّفرة بواسطة رئيس الكتاب أطلق عليه دفتر المهمّة نظرًا لأهمية ما فيه.

وكان بهذه الدّفاتر كلّ الخصائص الهامّة في الدّولة من تاريخٍ للحروب, والمصادر القانونية والشّرعية للأعمال, إلى جانب شكل العمل, وكذا البناء الإداري والعسكري سواء في مركز الدّولة أو في التّشكيلات الخارجية، كما كانت هذه الدّفاتر تضمّ الموضوعاتِ الهامّةَ مثل النّشاطات الفكرية والعلمية والعلاقات مع رعايا الدّولة في الخارج، وهي دفاتر خاصة بقلم الديوان، أو قلم البكلكجي، تضم قيود الفرمانات والأحكام الصادرة عن الديوان الهمايوني فيما يتعلق بشتى أمور الدولة، ويطلق على هذه الدفاتر اسم "دفاتر الأمور المهمة".

ويوجد منها الآن في أرشيف رئاسة الوزراء العثماني 263 دفترًا (266 دفترًا بحسب مراجع أخرى) تعود إلى سنوات 961- 1323هـ/ (1553- 1905م)؛ غير أن دفتر المهمة رقم (20) لا يوجد بينها على الرغم من وجود قيده، ولا نعلم شيئًا عن (دفاتر المهمة) التي تعود إلى ما قبل هذا التاريخ؛ في حين أن سجلات المحاكم الشرعية التي يقيد بها طبقًا للأصول ما يصل إليها من الفرمانات الصادرة، تبدأ من تواريخ أقدم بكثير، وهذا يؤكد احتمال أنه كانت هناك (دفاتر مهمة) تعود إلى السنوات نفسها؛ غير أنه لسبب أو لآخر (حروب أو حرائق أو غيرها من أنواع الدمار) ظهر ما حال دون انتقال الدفاتر السابقة على التاريخ المذكور إلى الأرشيف.

دفاتر ذيل المهمة:

هي مجموعة من دفاتر المهمة كانت قد بليت وتناثرت هنا وهناك، ثم جمعت أجزاؤها، وتم إدماجها، وتجليدها أثناء التصنيف، فظهر منها أربعة عشر دفترًا تعود إلى سنوات 990- 1159 هـ (1572- 1764م).

دفاتر المهمة المكتومة:

نوع من الدفاتر كانت تمسك في قلم الديوان، وتخصص لقيد الأوامر التي يرى ضرورة المحافظة على سريتها، وهي عشرة دفاتر تحتوي سنوات 1203- 1294هـ (1788- 1877م).

دفاتر مهمة مصر ودفاتر المكتومة (السرية):

هي الدفاتر التي كانت تمسك في قلم الديوان، وتضم قيود شتى الفرمانات التي تصدر حول المسألة المصرية، وهي عبارة عن خمسة عشر دفترًا تقع تواريخها في أوائل رجب 1119هـ إلى 13 صفر 1333هـ (1707- 1914م)؛ منها أربعة عشر دفترًا خاصة بمهمة مصر بينما يختص الخامس عشر بمهمة مصر المكتومة (أي بالأمور السرية).

دفاتر الرسائل الهمايونية وصورة العهد والركاب:

هي نوع من الدفاتر كانت تمسك في قلم الديوان، وخصصت لتسجيل الرسائل التي تسمى بالرسائل الهمايونية (نامهء همايون) المرسلة من قبل السلاطين العثمانيين إلى الحكام المسلمين والمسيحيين، وإلى شريف مكة، وخان القرم، وملك أردل، وولاة الأفلاق، والبغدان، وخانات الكرج وداغستان، وغيرهم من العاملين التابعين للدولة، وقيد الردود القادمة منهم.

كما سجلت بهذه الدفاتر صور طبق الأصل لبعض الخطوط الهمايونية التي حررها السلطان خطابًا إلى الصدر الأعظم فيما يتعلق بالأمور الهامة في الدولة، وصور بعض الوثائق مثل المعاهدات، وثائق التصديق، والتمسكات (السندات) والاتفاقات. ويوجد من دفاتر الرسائل الهمايونية سبعة عشر دفترًا تحتوي سنوات 1111- 1336هـ /1699- 1917م. ويجب الرجوع إلى دفاتر المهمة بالنسبة لهذا النوع من الوثائق السابقة على تاريخ 1111هـ.

دفاتر الشكاية العتيقة وركاب الجيش:

الشخص الذي له شكاية في أي موضوع كان يقوم بإرسال شكواه إلى الديوان الهمايوني، أو يتوجه بذاته فيقدمها، وكانت هذه الدفاتر خاصة بقيد الفرمانات التي تصدر

عقب ذلك لحل مثل هذه المسائل والخلافات، وهي تشبه دفاتر المهمة؛ غير أن الفرمانات المقيدة بها مرسلة ردًا على الشكاوى التي تقع نتيجة للخلافات على الأراضي (حدود ومياه ومراعي شتوية أو صيفية) ودعوى الدائنين والمدنيين، وشتى أنواع القضايا الشخصية، والشكاوى التي تقع ضد الموظفين والرؤساء المدنيين والعسكريين.

يبلغ عددها 208 دفاتر تحتوي السنوات 1059-1229هـ /1649- 1813م، أما الفرمانات التي كانت تصدر في الموضوعات نفسها قبل عام 1059هـ، فقد تم قيدها في دفاتر المهمة. وتوجد بالدفاتر بعض القفزات الزمنية، والدفتر الخاص بعام 1085-1086 هـ /1675م يوجد بالمكتبة الوطنية في فيينا.

دفاتر منح الرتب العسكرية والرديف والمواد المرتَّبة ومهمة العساكر:

هي نوع من الدفاتر التي تمسك في قلم الديوان، وخصصت للسجلات المتعلقة بالتجديدات التي استحدثت في المجال العسكري بعد عام 1196هـ/ 1781م، والتشكيلات الجديدة، ومنح الرتب العسكرية، وتبلغ ثمانية وستين دفترًا تحتوي السنوات 1196هـ-1329هـ (1781- 1908م)، تم تقسيمها في القلم المذكور إلى ست مجموعات هي: مهمة العساكر، والعساكر المنصورة، والمواد العسكرية، والعساكر المرتبة، ومنح الرتب العسكرية، والرديف.

دفاتر الأحكام:

كان أصحاب الشكاوى والالتماسات ممن لهم مسألة في أمر من الأمور يلجأون إلى الديوان الهمايوني بأنفسهم أو بالواسطة، وكانت الفرمانات التي تصدر نتيجة لذلك تقيد في البداية في دفاتر المهمة، ثم حدث اعتبارًا من عام 1059هـ (1649م) أن فصلوا قيد الفرمانات الصادرة بشأن النزاعات على الأرض ودعاوى الدائنين والمدينين، وشكاوى الناس في حق الموظفين الإداريين والعسكريين، وغيرها من مختلف الدعاوى الشخصية عن دفاتر المهمة، وتم قيدها في دفاتر أخرى عرفت باسم "دفتر الشكاية".

واستمر هذا الوضع حتى عام 1155هـ / 1742م، وترى بعد هذا التاريخ أن دفاتر الشكاية على الرغم من استمرار العمل بها أنه تم استحداث مجموعة أخرى في الموضوع نفسه نظمت لكل ولاية على حده تبعًا للتقسيمات الإدارية في الدولة، وأطلق عليها اسم "دفاتر الأحكام"، فهي تشبه من ناحية المحتوى دفاتر الشكاية، غير أن الأحكام تبعًا لأسماء الولايات، وكتبت أحكام كل ولاية بالترتيب الحولي أيضًا. وعلى الرغم من أن

تاريخ البداية في الدفاتر الخاصة بهذه المجموعة هو عام 1155هـ/ 1742م نرى أن دفتر أحكام جزيرة المورة فقط يبدأ من عام 1128هـ/ 1715م، وينتهي عند عام 1255هـ/1839م، وتختلف تواريخ النهاية في دفاتر الأحكام الأخرى، ويوجد منها بعض الدفاتر التي استمرت حتى إعلان الدستور الثاني.

دفاتر الكنائس:

مجموعة من دفاتر قلم الديوان، ظهرت نتيجة لقيد الفرمانات الخاصة بالترخيص الرسمي لإنشاء أو تعمير المؤسسات الدينية لغير المسلمين في ممالك الدولة العثمانية كالكنائس والمدارس، ودور الأيتام، وغيرها. وهي سبعة دفاتر تغطي السنوات الواقعة بين 1869– 1921م. أما التراخيص التي تعود إلى السنوات السابقة على هذا التاريخ، فيمكن العثور عليها في دفاتر المهمة، وقد قام المسئولون بإعداد فهرس حولي متسلسل زمنيًا لهذه المؤسسات الدينية المدون؛ سواء في دفاتر المهمة أو في دفاتر الكنيسة من ثلاثة مجلدات تبدأ تواريخها من عام 1125هـ/ 1713م، وتظهر فيها كل جماعة دينية على حدة؛ فضلاً عن تقسيم هذه المؤسسات الدينية إلى مجموعات مستقلة تبعًا للمكان الذي وجدت فيه، وهي:

استانبول	طرابزون	مصر	خداوندكار
جزر البحر الأبيض	اليمن	قونيه	ادرنه
القدس	أنقره	سلانيك	بتليس
آيدين	قوصوه	اشقودره	آطنه
يانيه	مناستر	قسطموني	طرابلس الغرب وبنغازي
ازميت	سيواس	بيروت	بيغا، القلعة السلطانية
ديار بكر	سوريا	جتالجه	ارضروم
حلب	جبل لبنان	معمورة العزيز	الموصل
وان	بغداد		

قلم البكلكجي / قلم الديوان:

وهو أول أقلام الديوان الهمايوني وأهمها؛ وهذا القلم كان هو الإدارة التي تتولى الاحتفاظ بقرارات الديوان الهمايوني، وتتولى تحويل الأوراق الخاصة بالموضوعات التي نوقشت فيه إلى الجهة المعنية، وتقوم بكتابة النسخ اللازمة من الأوامر والأحكام الصادرة.

ويقوم قلم البكلكجي بإمساك عدد من الدفاتر التي ظهرت في تواريخ مختلفة؛ مثل: دفاتر الأحكام، ودفاتر المهمة، ودفاتر الشكاية القديمة "عتيق شكايت"، ودفاتر المهمة السرية "مهمهء مكتوم"، ودفاتر مهمة مصر، ودفاتر الرسائل الهمايونية "نامهء همايون"، ودفاتر المقاولات "مقاوله نامه"، ودفاتر الامتياز، ودفاتر المقتضى، ودفاتر التوجيهات المدنية "توجيهات ملكية"؛ أي: التعيين في الوظائف المدنية، ودفاتر الكنائس، ودفاتر الشهبندر، ودفاتر مجلس التنظيمات "مجلس تنظيمات"، وغير ذلك.

كتبة الديوان الهمايوني "ديوان همايون كاتبلري":

هم الذين يمسكون مضابط الجلسات، وتدوّن قرارات الحكومة لكل سنة في مجلد منفصل، ويسمى هذا "مهمه دفتري"، وهذه تشكل أهم الوثائق الأرشيفية للتاريخ العثماني. إن وظيفة كاتب الديوان كانت خطوة مهمة للتدرّج والترقي في وظائف الدولة. كان كاتب الديوان يختار بعناية من بين أصحاب المعلومات، الأذكياء، ذوي الكفاءة والشرف، فقد كانت سرية مناقشات الديوان ومغلقة، تعلن الحكومة إلى الشعب منها الجزء الذي ترغب في إعلانه.

كان يعمل في الديوان الهمايوني و50 كاتبا و50 معاون كاتب (كانوا قسمين: 20 منهم شاكرد "طالب"، و30 منهم ملازم).

سجلات الديوان الهمايوني"ديوان هُمايون سِجِلْلَري":

هي الدفاتر التي تضم قيود خلاصات الفرمانات والبراءات التي أعدت في الديوان الهمايوني، وصدرت عنه مرتبة حسب تواريخها. وجميع هذه الفرمانات والأحكام كانت حتى عام 1649م تقيد في الدفاتر التي تسمى "دفاتر المهمة"، وحدث بعد هذا التاريخ أن سجلوا في دفاتر المهمة الأمور التي تخص الدولة فحسب، ونظموا دفاتر أخرى للمسائل الشخصية سميت "دفاتر الشكايه"، أما بعد عام 1742م، فقد سجلت هذه الشكاوى في دفاتر الإيالة التي وقعت فيها الشكوى، وسميت هذه الدفاتر "دفاتر الأحكام"، أو "دفاتر أحكام الشكاية".

وعدا هذه الدفاتر كان يوجد أيضًا "دفاتر الرؤوس" التي كان يقيد فيها أمر منح المأموريات والوظائف الخاصة بالأوقاف، و"دفاتر التحويل" التي تقيد فيها الزعامات والتيمارات. و"دفاتر الرسائل الهمايونية" التي تسجل فيها المكاتبات الجارية بين الدولة العثمانية، وأشراف مكة المكرمة، ورؤساء الدول الأجنبية والمعاهدات ومعاملات السفراء، وغير ذلك.

وهناك "دفاتر النظامات" الخاصة بالنظم الصادرة عقب إعلان التنظيمات، و"دفاتر المقاولات" التي عقدت مع الأشخاص الحقيقيين والاعتباريين، و"دفاتر الامتياز"، و"دفاتر المقتضى"، وغيرها.

وللمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف وتقديم): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (إرسيكا)، الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010م.
- عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني.. فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان، 1986م
- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990م.

جدول المختصرات

الاختصـــار	المصطلح كاملاً	الترجمة بالعربية
T.T.D	Tapu–Tahrir Defteri	سجلات الأملاك
A.DVNS.MSR.M HM.d.	DİVAN- I HÜMAYUN SİCİLLERİ MÜHİMME DEFTERLERİ	سجلات الديوان الهمايوني– دفاتر المهمة- مصر
Kr.	Karton	قسم أرشيفي
Nr./Nu	Numara	رقم
S.	Sayfa	صفحة
I.Ms.M	İrade- I Mesail- İ Mühimme	إرادة مسائل مهمة
İ -DUİT	İRADE DOSYA USULÜ	التصنيف الملفي للإرادات
ML.- İ	İRADE MALİYE	إرادة مالية

جدول مقارنة التقاويم

الرقم	عربي	عثماني / رومي	جريجوري	تركي حديث	ميلادي
.1	محرم	كانون ثاني	January	Ocak	يناير
.2	صفر	شباط	February	Şubat	فبراير
.3	ربيع الأول	مارت	March	Mart	مارس
.4	ربيع الثاني	نيسان	April	Nisan	أبريل
.5	جماد الأول	مايس	May	Mayis	مايو
.6	جماد الثاني	حزيران	June	Haziran	يونيو
.7	رجب	تموز	July	Temmuz	يوليو
.8	شعبان	اغسطوس/ اغستوس	August	Ağustus	أغسطس
.9	رمضان	أيلول	September	Eylül	سبتمبر
.10	شوال	تشرين أول	October	Ekim	أكتوبر
.11	ذو القعدة	شرين ثاني	Noveber	Kasım	نوفمبر
.12	ذو الحجة	كانون أول	December	Aralık	ديسمبر

فهرس بيانات الوثائق

(مرتب تاريخيا)

<table>
<tr><th>السنة</th><th>تاريخ الوثيقة</th><th>الرقم الأرشيفي للوثيقة</th><th>الرقم المسلسل</th><th>الفصل</th></tr>
<tr><td>1847</td><td>19 شوال 1263
[29 سبتمبر 1847]</td><td>IradeMesail- I
Muhimme- 2067- Lef7</td><td>الوثيقة رقم (1)</td><td>الخليج</td></tr>
<tr><td colspan="5">بيان مختصر بأحوال بلدان الكويت وبلاد الحسا وقطر والبحرين ورأس الخيمة ومسقط</td></tr>
<tr><td>1847</td><td>24 رجب سنة 1263
[8 يوليو 1847م]</td><td>IradeMesail- I
Muhimme- 2067- Lef 3</td><td>الوثيقة رقم (2)</td><td>الخليج</td></tr>
<tr><td colspan="5">رسالة من والي بغداد حول تحركات إنجلترا في جهات البحرين ومسقط والكويت والحسا وتوابعها للسيطرة عليها، وضرورة سرعة التحرك لطرد الوهابيين وإعادتها للسلطنة السنية</td></tr>
<tr><td>1847</td><td>في 18 شوال 1263
[28 سبتمبر 1847م]</td><td>IradeMesail- I Muhimme-
2067- Lef 8</td><td>الوثيقة رقم (3)</td><td>الخليج</td></tr>
<tr><td colspan="5">مناقشة تقرير راغب باشا حول جمارك المحمرة، ورغبة انجلترا للتدخل في البحرين والكويت وملحقاتها واستمالة شيوخها، وسعي الدولة إلى استعادتها</td></tr>
<tr><td>1841</td><td>17 ربيع الأول 1257
[8 مايو 1841م]</td><td>İ.MSM.2430- 15</td><td>الوثيقة رقم (4)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">قيام كبير حجاب القصر بحل المصالح الحجازية، وتسليم وتسلم قلاعها وبقاعها الخاقانية، ومستودعات المؤن، وتنظيم الدفاتر المتعلقة بالحرمين</td></tr>
<tr><td>1841</td><td>17 ربيع الأول 1257
[8 مايو 1841م]</td><td>İ.MSM.85/2430- 19</td><td>الوثيقة رقم (5)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">تنفيذ الإرادة السنية بإعادة تنظيم المكيال والميزان على النحو القديم، وإعادة تداول السكة الحسنة، في الحجاز</td></tr>
<tr><td>1841</td><td>17 ربيع الأول 1257
[8 مايو 1841م]</td><td>İ.MSM.85/2430- 20</td><td>الوثيقة رقم (6)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">طلب سرعة تأمين مخصصات مالية لشراء المؤن، خوفاً من نقص المؤن والنقود الذي يؤدي إلى عدم استقرار الاوضاع في الحجاز</td></tr>
<tr><td>1841</td><td>19 جمادى الآخرة 1257
[7 أغسطس 1841]</td><td>İ.MSM.2430- 7</td><td>الوثيقة رقم (7)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">بيان معلومات حول بعض الأمور خلال مأمورية في الحجاز</td></tr>
<tr><td>1841</td><td>19 جمادى الآخرة 1257
[7 أغسطس 1841]</td><td>İ.MSM.2430- 8</td><td>الوثيقة رقم (8)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">عشرة مواد في بيان ما يلزم للأقطار الحجازية</td></tr>
<tr><td>1843</td><td>10 ربيع الأول سنة 1259
[9 أبريل 1843م]</td><td>.İ.MSM.86/433- 9</td><td>الوثيقة رقم (9)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">تقرير حول استتباب الأمن واستقرار الأحوال في الحرمين الشريفين، مع طلب بالنظر العالي في التقرير السابق والرجاء بتنفيذ المقترحات لزيادة الاستقرار</td></tr>
<tr><td>1843</td><td>15 ربيع الأول سنة 1259
[14 أبريل 1843م]</td><td>I.MS.M. 2433- Lef 6</td><td>الوثيقة رقم (10)</td><td>الحجاز</td></tr>
<tr><td colspan="5">الإبلاغ عن غرق 160 أردب من المؤن والسؤال عن الجهة التي تتحمل الخسائر</td></tr>
</table>

السنة	تاريخ الوثيقة	الرقم الأرشيفي للوثيقة	الرقم المسلسل	الفصل
1843	15 ربيع الأول سنة 1259 [14 أبريل 1843م]	I.MSM.86/2433- 9	الوثيقة رقم (11)	الحجاز
الرد على رسالة مقام الصدارة بإتمام مراجعة الدفاتر، والإبلاغ بأن أحوال جميع العساكر والأشراف والعربان في سؤدد، وموجباً للأمن والطمأنينة للأهالي والحجاج والزوار، ومستلزم لمضاعفة الدعوات بالخير للسلطان				
1843	20 جمادى الثانية 1259 [17 يوليو 1843]	I.MS.M /2433- Lef 2	الوثيقة رقم (12)	الحجاز
حول تأخر وصول المرتبات إلى الحرمين، وضرورة تغيير أساليب تحويل الأقجات لسرعة التنفيذ وتقليل نفقات النقل، وعدم التأخير المؤدي إلى أزمة مالية				
1843	20 جمادى الآخرة 1259 [17 يوليو 1843]	I.MSM.86 /2433- 14	الوثيقة رقم (13)	الحجاز
موافقة السلطان على مذكرة مقام الصدارة المقدمة بناء على مذكرات ورسائل من الحرمين بخصوص مصروفات الأقطار الحجازية، مع التأكيد على التفاهم والتنسيق مع والي جدة فيما يتعلق بمصالح الحجاز، وحوالة مسألة الشيخ فيصل إلى الوالي المشار إليه				
1844	11 صفر سنة 1260 [1 مارس 1844]	İ.MSM.86/2437- 25	الوثيقة رقم (14)	الحجاز
مناقشات المجلس العمومي لتقارير مجلس الأحكام العدلية ومذكرة والي جدة، والموافقة على تجهيز طابورين من العساكر السلطانية لسوقهما إلى الحجاز، وكتابة رسالة إلى والي بغداد للتحقيق في أوضاع تلك البلاد				
	في 20 رمضان سنة 1260 [2 أكتوبر 1844م]	İ.MSM.86/2437- 3	الوثيقة رقم (15)	الحجاز
الحاجة إلى وجود قوة كافية في الأماكن المشرفة، وسرعة اتخاذ التدابير اللازمة لإرسال طابورين من العساكر النظامية إلى الحجاز				
1845	15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]	İ.MSM.86/2439- 4	الوثيقة رقم (16)	الحجاز
توضيحات والي جدة لمقام الصدارة ومجلس الأحكام العدلية حول تقريره وبنوده العشرة				
1845	8 ربيع الآخر 1261 [15 إبريل 1845]	İ.MSM.86/2439- 7	الوثيقة رقم (17)	الحجاز
الموافقة على قرار المجالس العالية بشأن ما جاء في الرسالة والتقرير الواردين من والي جدة حول أوضاع الحرمين المحترمين وأقطار الحجاز				
1846	23 جمادى الثانية سنة 1262 [17 يونيو 1846]	İ.MSM.62/1800- 5	الوثيقة رقم (18)	الحجاز
الرد على طلب إجراء تحقيق سري حول حقيقة ما قدمه قائد العساكر النظامية بالحجاز				
1846	19 رجب سنة 1262 [12 يوليو 1846]	İ.MSM.62/1800- 3	الوثيقة رقم (19)	الحجاز
تفشي داء الكوليرا في الحجاز والمطالبة بسرعة إرسال المرتبات الحجازية				
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 21	الوثيقة رقم (20)	بلاد نجد
ضرورة السيطرة على البلاد والقلاع في لواء الحبشة وجهات نجد، ومن مقتضى المصلحة التفاهم مع سيادة الشريف ومع خالد بك ابن سعود على سرعة تنفيذ كل ما يصدر من الإرادة السنية				

السنة	تاريخ الوثيقة	الرقم الأرشيفي للوثيقة	الرقم المسلسل	الفصل
1841	11 رجب سنة 1257 [28 أغسطس 1841]	İ.MSM.86/2431- 27	الوثيقة رقم (21)	بلاد نجد
اقتراح بأن يصدر قاضي استنبول مراسلة شرعية إلى قضاة بلاد نجد لتعيينهم بشكل رسمي، لما لهم من القدرة على الحل والعقد بين الأهالي والعربان				
1841	11 رجب سنة 1257 [28 أغسطس 1841]	İ.MSM.86/2431- 24	الوثيقة رقم (22)	بلاد نجد
طلب جلب الشيخ فيصل إلى دار السعادة وإسكانه هناك تحت الأنظار				
1841	11 رجب سنة 1257 [28 أغسطس 1841]	İ.MSM.86/2431- 24	الوثيقة رقم (23)	بلاد نجد
استلام الأمير خالد أمر الإبقاء مع الخلع والعطايا، وكتابته عهداً وميثاقاً بتنفيذ الأوامر والإرادات السنية				
1841	16 رجب سنة 1257 [2 سبتمبر 1841]	İ.MSM.86/2431- 23	الوثيقة رقم (24)	بلاد نجد
اقتراح بمنح أمير نجد خالد بك رتبة "مير آخور"				
1841	20 رمضان 1257 [4 نوفمبر 1841]	İ.MSM.86/2431- 7	الوثيقة رقم (25)	بلاد نجد
معروض خالد بن سعود بولائه لمقام السلطان، وبذل النفس في سبيل خدمته				
1842	23 جمادى الثانية 1258 [31 يوليو 1842م]	İ.MSM.62/1798- 8	الوثيقة رقم (26)	بلاد نجد
اقتراح ببقاء الشيخ فيصل في منصب إمارة نجد، على أساس تعهده باستضافة أولاده وإخوانه في قلعة جدة بصفة رهائن				
1842	3 شوال سنة 1258 [6 نوفمبر 1842م]	İ.MSM.62/1799- 4	الوثيقة رقم (27)	بلاد نجد
إرسال أمر تعيين أمير نجد الجديد، وضم مناطق القصيم وجبل شمر إليه كما كانت، وسيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا				
1842	3 شوال سنة 1258 [6 نوفمبر 1842م]	İ.MSM.62/1799- 6	الوثيقة رقم (28)	بلاد نجد
الأمر الهمايوني بتسطير رسالة ببيان حسن تصرف والي نجد الجديد				
1843	23 محرم 1259 [22 فبراير 1843]	İ.MSM.62/1798- 3	الوثيقة رقم (29)	بلاد نجد
قرار المجلس العالي بصرف النظر عن عزل وتبديل الأمير عبد الله بن ثنيان، وإبقاؤه في منصب الإمارة				
1843	23 محرم 1259 [22 فبراير 1843]	İ.MSM.62/1798- 4	الوثيقة رقم (30)	بلاد نجد
والي جدة يطلب صدور إرادة سنية بإبقاء الأمير عبد الله بن ثنيان في منصب الإمارة، أو استدعاء الشيخ فيصل ونصبه أميراً بعد أخذ أولاده وإخوانه رهائن بقلعة جدة، على نحو ما تعهد به				
1843	23 محرم 1259 [22 فبراير 1843]	İ.MSM.62/1798	الوثيقة رقم (31)	بلاد نجد
الموافقة على صرف النظر عن عزل وتبديل الأمير عبد الله، واتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار خدماته الطيبة، وعدم كسر خاطر الشيخ فيصل				
1843	7 صفر سنة 1259 [8 مارس 1843م]	I.MSM.86 /2433- 5	الوثيقة رقم (32)	بلاد نجد
الإبلاغ بهروب الشيخ فيصل أمير نجد السابق من محبسه في مصر، والاقتراح بأن يُسايَر ويُعَامل باللطف ويُعاد على منصبه، بعد أن يُؤخذ عليه رهن قوي من أقاربه				

السنة	تاريخ الوثيقة	الرقم الأرشيفي للوثيقة	الرقم المسلسل	الفصل
1843	15 ربيع الأول 1259 [14 أبريل 1843م]	İ.MSM.86/2433- 5	الوثيقة رقم (33)	بلاد نجد
فرار أمير نجد الأسبق من محبسه في قلعة مصر وتوجهه إلى جبل شمر، ومناقشات حول العهدة إليه بإمارة نجد واستمالته وتطييب خاطره، وجلب شقيقه وأولاده بصفة رهائن				
1843	3 جمادى الأولى 1259 [31 مايو 1843م]	İ.MSM.62/1799- 5	الوثيقة رقم (34)	بلاد نجد
انتهاء مشكلة إمارة نجد والشيخ فيصل بعد أن تلقى عبد الله بك الأمر المرسل بالطاعة، وسيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا				
1843	20 جمادى الثانية 1259 [17 يوليو 1843]	I.MS.M /2433- Lef 1	الوثيقة رقم (35)	بلاد نجد
التوصية بسرعة جلب أمير نجد السابق الشيخ فيصل من محبسه بمصر، هو وأولاده وأخيه كرهائن إلى استانبول				
1844	15 صفر سنة 1260 [5 مارس 1844]	İ.MSM.86/2437- 27	الوثيقة رقم (36)	بلاد نجد
طلب إرسال أمر تعيين الشيخ فيصل على إمارة نجد- لو رأت الدولة تعيينه- من خلال والي جدة				
1844	24 شوال 1260 [5 نوفمبر 1844]	İ.MSM.86/2437- 4	الوثيقة رقم (37)	بلاد نجد
خلاصة الرسائل التي وردت من والي جدة وحولت إلى المجلس العالي، وتفاصيل المناقشات والآراء بشأن تعيين أمير على نجد				
1844	21 محرم سنة 1260 [10 فبراير 1844]	İ.MSM.86/2437- 21	الوثيقة رقم (38)	بلاد نجد
استفسار من والي جدة عن الإرادة السنية بخصوص تعيين الشيخ فيصل أو محاربته				
1845	15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]	İ.MSM.86/2439- 1	الوثيقة رقم (39)	بلاد نجد
استطلاع رأي والي جدة دولة عثمان باشا حول العهدة إلى الشيخ فيصل بإمارة نجد				
1845	15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]	İ.MSM.86/2439- 5	الوثيقة رقم (40)	بلاد نجد
بيان والي جدة بالإيجابيات والسلبيات من العهدة بإمارة نجد إلى الشيخ فيصل، أو سوق الجيش إليه وطرده، وتفاصيل تكاليف ذلك وأثره				
1845	15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]	İ.MSM.86/2439- 6	الوثيقة رقم (41)	بلاد نجد
تأكيد والي جدة على تقاريره بضرورة وسرعة تشكيل قوة من طابورين من العساكر النظامية، لضبط الأمور في نجد والحرمين وما حولهم				
1845	15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]	İ.MSM.86/2439- 7	الوثيقة رقم (42)	بلاد نجد
صدور الإرادة السنية بالموافقة على تنفيذ مقترحات والي جدة بخصوص إمارة نجد والشيخ فيصل، وتضمين الرسالة الموجهة إليه بالوصايا اللازمة				
1841	15 صفر 1257 [7 أبريل 1841م]	İ.MSM.85/2430- 12	الوثيقة رقم (43)	مكة المكرمة
اقتراح والي جدة بمنح قاضي مكة المكرمة درجة دار الخلافة العلية، ومنح ابن القاضي رتبة الستيني				

السنة	تاريخ الوثيقة	الرقم الأرشيفي للوثيقة	الرقم المسلسل	الفصل
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 24	الوثيقة رقم (44)	مكة المكرمة
والي جدة يستأذن في القيام بالتعمير والترميم لمجرى عين زبيدة				
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 25	الوثيقة رقم (45)	مكة المكرمة
المطالبة بزيادة راتب الخبير المعين لملاحظة مجرى عين زبيدة				
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 26	الوثيقة رقم (46)	مكة المكرمة
طلب تعيين نائب لخدمة ومتابعة شئون الحرم الشريف				
1844	11 صفر سنة 1260 [1 مارس 1844]	İ.MSM.86/2437- 7	الوثيقة رقم (47)	مكة المكرمة
ترجمة الرسالة الواردة بالعربية من أمير مكة المكرمة؛ لتقديمها إلى الباب العالي، حول استيلاء الشيخ فيصل على الأمور في نجد				
1847	21 صفر سنة 1263 [7 فبراير 1847م]	Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 2	الوثيقة رقم (48)	مكة المكرمة
جهود شريف مكة في تأمين الحجاج والمحملين الشريفين، والتجهيز لإخضاع أهالي البلاد النجدية والشرقية وعربان جهات المدينة المنورة				
1847	21 صفر سنة 1263 [8 فبراير 1847م]	Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 1	الوثيقة رقم (49)	مكة المكرمة
رسالتان من السلطان ومن مقام النظارة، مع سيفين مرصعين، إلى والي جدة وشريف مكة المكرمة، في الأمر بضرورة الاهتمام بأمن البلاد الحجازية				
1847	2 جمادى الثانية 1263 [18 مايو 1847م]	Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 4	الوثيقة رقم (50)	مكة المكرمة
الرسائل الأربعة الواردة من أمير مكة ووالي جدة، حول تقلدهما السيفين المرصعين من أمير اللواء، والتوصية بسرعة حل المسألتين الشرقية والنجدية، وأن الظروف الآن ملائمة للتحرك				
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 18	الوثيقة رقم (51)	المدينة المنورة
طلب زيادة راتب أحد المجاورين بالمدينة المنورة، والمستخدم ترجماناً في الحرمين، ومنحه براءة عالية				
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 22	الوثيقة رقم (52)	المدينة المنورة
الشكوى بأن أصحاب مناصب ملا المدينة المنورة يأخذون رسوماً لا تحق لهم رغم زيادة رواتبهم. والمطالبة بمنح رتبة مولوية المدينة المنورة لاحد العلماء المجاورين				
1841	3 رجب 1257 [20 أغسطس 1841]	İ.MSM.86/2431- 20	الوثيقة رقم (53)	المدينة المنورة
محضر مقدم من قاضي المدينة المنورة فيه مطالبة الأهالي بصرف الجرايات من شونة المدينة كالسابق، وليس من ميناء ينبع				
1841	11 رجب سنة 1257 [28 أغسطس 1841]	İ.MSM.86/2431- 29	الوثيقة رقم (54)	المدينة المنورة
تقرير بأن يلحق ميناء ينبع البحر بمحافظة المدينة المنورة، وأن يفوض لشيخ الحرم أمر الإشراف على العربان وأمن الطرق والمسالك				

السنة	تاريخ الوثيقة	الرقم الأرشيفي للوثيقة	الرقم المسلسل	الفصل
1841	17 رجب 1257 [3 سبتمبر 1841م]	İ.MSM.85/2430- 23	الوثيقة رقم (55)	المدينة المنورة
إبلاغ حضرة السلطان بتنفيذ إرادته، وتسليم وتسلم مخازن ذخائر ومؤن البلدة الطيبة وما جاورها، وتنظيم دفاتر بذلك، بالتعاون الصادق مع أمين الصرة الهمايونية السابق				
1841	20 رمضان 1257 [4 نوفمبر 1841]	İ.MSM.86/2431- 34	الوثيقة رقم (56)	المدينة المنورة
خلاصة عدد من التقارير الواردة من والي جدة عثمان باشا، وخلاصة الكتابين الواردين من شيخ الحرم النبوي شريف باشا				
1841	18 محرم 1257 [11 مارس 1841م]	İ.MSM.85/2430- 11	الوثيقة رقم (57)	أيالة جدة
الأمر السامي بتسوية مسألة مصر، والعهدة بمشيخة الحرم المكي إلى عثمان باشا، مع إلحاق أيالة جدة بمشيخة الحرم النبوي				
1841	17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]	İ.MSM.85/2430- 17	الوثيقة رقم (58)	أيالة جدة
المطالبة بتعيين مأمور في معية والي جدة بصفة دفتردار للقيام بضبط دفاتر واردات زكاة جهات الحجاز وأموال الجمارك وسائر الواردات والمصروفات				
1841	17 رجب 1257 [3 سبتمبر 1841م]	İ.MSM.85/2430- 14	الوثيقة رقم (59)	أيالة جدة
رضا رجال الدولة في الحجاز والأهالي بالعهدة إلى عثمان باشا بأيالة جدة ومشيخة الحرمين المحترمين، وإعطاءهم مواثيق مكتوبة بالطاعة				
1843	15 ربيع الأول 1259 [14 أبريل 1843م]	I.MSM.86 /2433- 11	الوثيقة رقم (60)	أيالة جدة
طلب محافظ جدة عدم إشراك آخرين في الأمور التي تتبع المحافظة، حتى لا يؤدي إلى الحرج والكثير من القيل والقال				
1843	15 ربيع الأول 1259 [14 أبريل 1843م]	I.MS.M. 2433- Lef 5	الوثيقة رقم (61)	أيالة جدة
اقتراح بضرورة توفير المصارف النقدية وإردبات الحنطة لأقطار الحجاز والحرمين في خزينة جدة ومستودعاتها ليوفر على الدولة مبالغ مالية كبيرة، ويوفر الأمن والاستقرار				
1843	20 جمادى الآخرة 1259 [17 يوليو 1843]	I.MSM.86 /2433- 4	الوثيقة رقم (62)	أيالة جدة
مقدار المبالغ اللازمة لأيالة جدة عن سنة تسعة وخمسين، قياساً على حساب عام سبعة وخمسين				
1844	15 صفر سنة 1260 [5 مارس 1844]	İ.MSM.86/2437- 25	الوثيقة رقم (63)	أيالة جدة
طلب من والي جدة بسرعة اتخاذ التدابير لإرسال طابور مشاة العساكر النظامية، وإرسال مخصصات ورواتب هذا طابور معهم نقداً				
1844	24 شوال 1260 [5 نوفمبر 1844]	İ.MSM.86/2437- 11	الوثيقة رقم (64)	أيالة جدة
الاستعلام عن صدور الإرادة السنية بخصوص القوة العسكرية التي يحتاجها والي جدة				
1845	15 محرم 1261 [23 يناير 1845م]	İ.MSM.86/2439- 3	الوثيقة رقم (65)	أيالة جدة
طلب والي جدة عثمان باشا التوجه إلى الدار العلية مع عدد من الرجال لمناقشة بعض المسائل في تقريره شفهياً				

<table>
<tr><th>السنة</th><th>تاريخ الوثيقة</th><th>الرقم الأرشيفي للوثيقة</th><th>الرقم المسلسل</th><th>الفصل</th></tr>
<tr><td>1844</td><td>11 صفر سنة 1260
[1 مارس 1844]</td><td>İ.MSM.86/2437- 24</td><td>الوثيقة رقم (66)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">معلومات من التقرير الشفوي حول مأمورية أشرف بك إلى عدن، المكلف بموضوع اليمن</td></tr>
<tr><td>1844</td><td>11 صفر سنة 1260
[1 مارس 1844]</td><td>İ.MSM.86/2437- 6</td><td>الوثيقة رقم (67)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">ترجمة ملخصة لرسالتين باللغة العربية مقدمتين إلى المقام العالي من جهات اليمن</td></tr>
<tr><td>1844</td><td>24 شوال 1260
[5 نوفمبر 1844]</td><td>İ.MSM.86/2437- 3</td><td>الوثيقة رقم (68)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">المجلس العالي يرسل مأموراً خاصاً للتحقيق في مذكرة انجلترا ضد تصرفات حاكم مخا في اليمن، والمأمور يقدم إلى المجلس تقريراً من سبعة بنود، بالإضافة إلى الرسائل والتحقيقات والمعلومات الأخرى التي جاء بها من الحجاز</td></tr>
<tr><td>1846</td><td>23 رجب سنة 1262
[16 يوليو 1846]</td><td>İ.MSM.62/1800- 2</td><td>الوثيقة رقم (69)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">تقرير من أحد عشر بنداً، جواباً على استعلام المقام السامي عن الوضع في اليمن ونجد</td></tr>
<tr><td>1846</td><td>14 ذي القعدة 1262
[2 نوفمبر 1846]</td><td>İ.MSM.63/1801</td><td>الوثيقة رقم (70)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">مناقشات حول تأخير عملية نجد لمصلحة تخليص اليمن، وموافقة السلطان على المقترحات، وأن تصرف المبالغ المطلوبة</td></tr>
<tr><td>1847</td><td>5 ربيع الأول 1263
[21 فبراير 1847م]</td><td>Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 3</td><td>الوثيقة رقم (71)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">رسالة من والي جدة حول قيامه بالتحقيق في أحوال سواحل البلاد اليمانية؛ لحل مسألة البلاد الشرقية والنجدية</td></tr>
<tr><td>1848</td><td>17 صفر سنة 1264
[23 يناير 1848م]</td><td>IradeMesail- I Muhimme- 1810</td><td>الوثيقة رقم (72)</td><td>اليمن</td></tr>
<tr><td colspan="5">مناقشات المجلس العمومي للتقرير والرسائل الواردة من مكة وجدة واليمن، حول الشريف حسين، ومسألة اليمن، ونجد</td></tr>
<tr><td>1844</td><td>24 شوال 1260
[5 نوفمبر 1844]</td><td>İ.MSM.86/2437- 1</td><td>الوثيقة رقم (73)</td><td>بلاد عسير</td></tr>
<tr><td colspan="5">تقرير حول مهمة في مصر وجدة ومكة وزبيد وعدن ومخا حول أمور بلاد اليمن وبلاد عسير</td></tr>
<tr><td>1846</td><td>13 جمادى الثانية 1262
[7 يونيو 1846]</td><td>İ.MSM.62/1800- 1</td><td>الوثيقة رقم (74)</td><td>بلاد عسير</td></tr>
<tr><td colspan="5">استعلام المقام السامي من والي جدة عن الأوضاع في نجد واليمن وجهات عسير، ومشاوراته وتحركاته مع شريف مكة في هذا الشأن</td></tr>
<tr><td>1846</td><td>في 17 شوال سنة 1262
[7 أكتوبر 1846]</td><td>İ.MSM.62/1800</td><td>الوثيقة رقم (75)</td><td>بلاد عسير</td></tr>
<tr><td></td><td colspan="4">مناقشة تفاصيل الأوضاع في نجد واليمن وجهات عسير، ومقترح بسط سيطرة السلطنة على السواحل اليمنية بالقوة أو غيرها</td></tr>
<tr><td>1846</td><td>20 شوال سنة 1262
[10 أكتوبر 1846]</td><td>İ.MSM.62/1800- 6</td><td>الوثيقة رقم (76)</td><td>بلاد عسير</td></tr>
<tr><td colspan="5">صدور الإرادة السنية ببقاء أمور اليمن وعسير والحجاز ونجد ضمن دائرة الاستعلام، حول الشريف حسين الموجود في جهات اليمن، وأطوار وتصرفات الشيخ فيصل، وبعدم الاكتفاء بهذه المناقشات، وبإعادة البحث والتمحيص</td></tr>
</table>

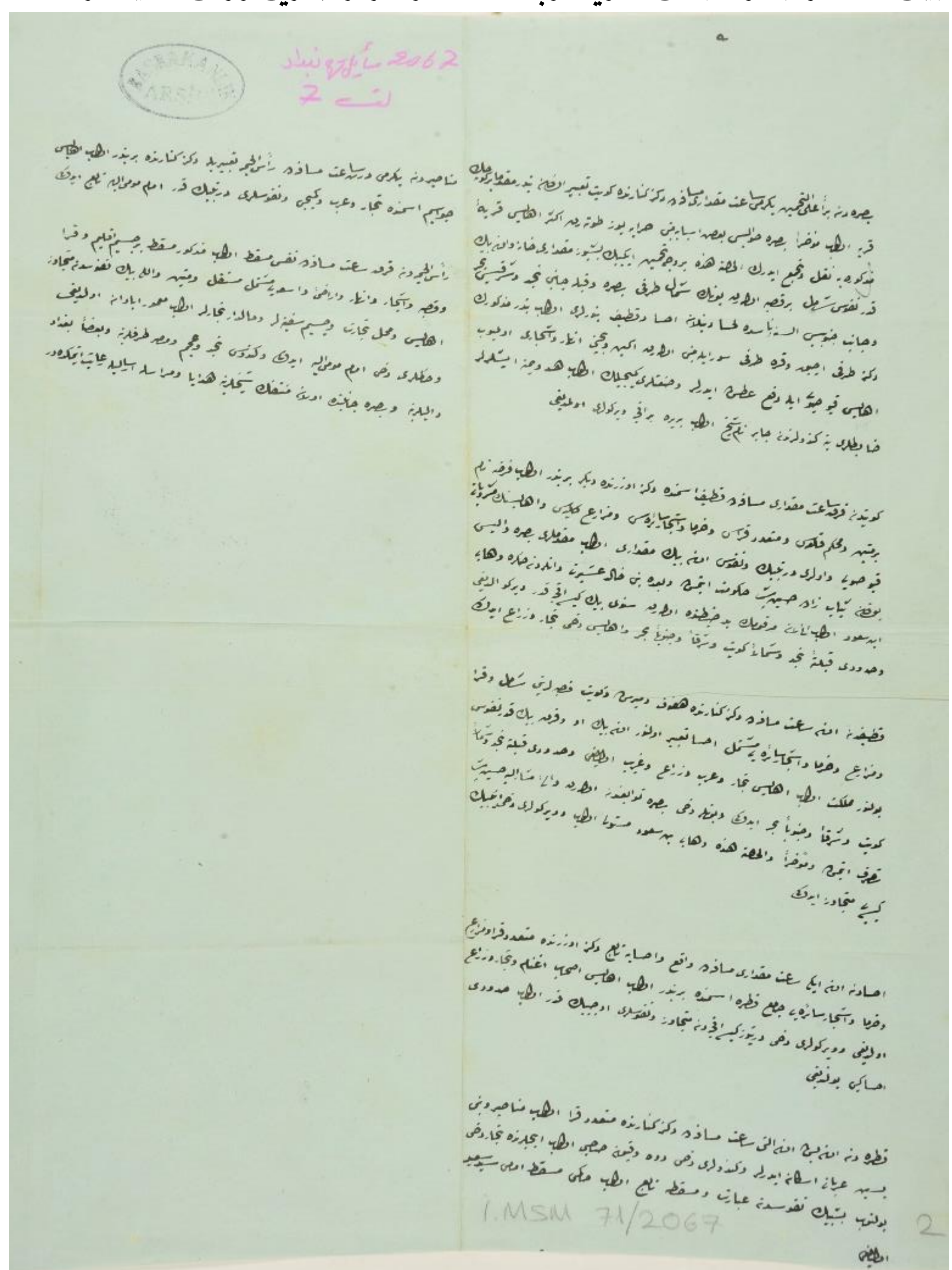
السنة	تاريخ الوثيقة	الرقم الأرشيفي للوثيقة	الرقم المسلسل	الفصل
1843	29 صفر 1259 [30 مارس 1843]	İ.MSM.64/1833- 3	الوثيقة رقم (77)	ولاية بغداد
إبلاغ سفيرا دولتي إنجلترا وروسيا عن وقوع أحداث مزعجة وغير قانونية في كربلاء				
1847	24 رجب سنة 1263 [8 يوليو 1847م]	IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 4	الوثيقة رقم (78)	ولاية بغداد
معروض والي بغداد بضرورة اتخاذ الدولة موقفا بإلغاء دفع بدل الماء، وتأمين عدم تدخل الإيرانيين وتحكمهم بنهر صومار، وإلا سوف تخرب المنطقة ويهجرها الأهالي				
1847	24 رجب سنة 1263 [8 يوليو 1847م]	IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 5	الوثيقة رقم (79)	ولاية بغداد
اقتراح والي بغداد دفع بدل سنوي لنهر صومار، وطلبه إصدار أمر بالحصول على رسم حق المرعى من العشائر الإيرانية				
1847	5 شوال سنة 1263 [16 سبتمبر 1847م]	IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 1	الوثيقة رقم (80)	ولاية بغداد
الرسالتان الواردتان من والي بغداد بشأن تحويل نهر صومار في حدود بغداد، وبشأن تحصيل رسم من عشائر إيران التي تدخل أراضي بغداد في موسم الشتاء				
1847	19 شوال 1263 [29 سبتمبر 1847]	IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 2	الوثيقة رقم (81)	ولاية بغداد
معروض من أهالي قضاء مندلجين التابع لبغداد، بعد أن قطع الإيرانيون نهر صومار الذي يسقي مزارعهم وطلبوا بدلاً سنوياً للماء				

الفصل الأول

الخليج العربي / خليج البصرة

الوثيقة رقم (1)

بيان مختصر بأحوال بلدان الكويت وبلاد الحسا وقطر والبحرين ورأس الخيمة ومسقط



IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef7

بندر الكويت الذي يقع على ساحل البحر، ويبعد عن البصرة براً حوالي عشرين ساعة، كان في وقت سابق قرية صغيرة، ولبعض الأسباب آلت بعض جهات البصرة إلى الخراب، فتجمع أكثر أهاليها في القرية المذكورة، وباتت بلدة يبلغ عدد بيوتها حوالي ألفين وخمسمائة، وعدد سكانها عشرة آلاف، تقع البصرة في شمالها، ونجد في قبلتها، والبحر في شرقها، وبلاد الحسا- التي تضم بلدتي الحسا والقطيف- في جنوبها، وطرف البحر من هذه البلدة مفتوح، وجانب البر محاط بسور، وليس لها زرع أو خضار أو أنهار أو أشجار، ويدفع أهاليها عطشهم بمياه الآبار، ومهنتهم العمل بالسفن، ويعملون إلى الهند واليمن، وضابطهم منهم اسمه "الشيخ جابر"[(1)]، وليس هناك أي ضريبة يدفعونها.

وعلى مسافة أربعين ساعة من الكويت بلدة على البحر اسمها القطيف، ولها قلعة قوية اسمها "فرضه"، ولها قرى عديدة وبها الكثير من النخيل والأشجار والمزارع الكبيرة، ويشرب أهاليها من مياه الآبار، وعدد بيوتها أربعة آلاف وعدد سكانها حوالي عشرة آلاف، وسبق أن حكمهم والي البصرة السابق "حسين باشا آل نباب"، وبعد ذلك حكمها بنو خالد ثم ابن سعود الوهابي، وهي الآن تحت حكمه ويأخذ منهم ضريبة سنوية قدرها ألف كيسه[(2)] أقجة[(3)]، وتحدها قبلة نجد وشمالاً الكويت، وشرقاً وجنوباً البحر، وأهاليها من التجار والزراع.

---

(1) **جابر الصباح** (ت 1276هـ/ 1860م) جابر بن عبد الله بن صباح: ثالث أمراء الكويت من آل صباح. وهو جابر الأول. اشتهر بالكرم والحزم. ولد في الكويت، وأقام في البحرين إلى أن توفي والده (سنة 1229هـ) فعاد إلى الكويت وولي إمارتها. وفي أيامه استولت إحدى قبائل العراق على البصرة وطردت متسلمها، فلجأ هذا إلى صاحب الترجمة فأنجده بعدة سفن ملأى بالرجال والمدافع، فاستخلصها، فكافأته الحكومة العثمانية بمقدار كبير من التمر كان يرسل إليه كل عام. وحاول الانكليز إقناعه برفع الراية الانكليزية على الكويت، فأبى. وأرادوا البناء فيها فلم يأذن. واستمر إلى أن مات فيها.

خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة،1401هـ/ 1980م، 105/4.

(2) **الكيسة:** مصطلح مالي، يدل على الحافظة التي كانت توضع فيها النقود الذهبية أو الفضية، وكانت تتغير قيمتها من عصر إلى عصر آخر، كان يطلق على العملة التي توضع في الكيسة اسم الأقجة، وحتى عصر الفاتح كان الفيلوري الذهبي يساوي أربعين أقجة، أول الأمر كان الكيس يساوي 30 ألف أقجة، أو 10 آلاف دينار ذهب، ثم بدأت القيمة تتغير وفقًا للوضع السياسي والاقتصادي

وعلى مسافة عشر ساعات من القطيف تقع بلاد الحسا على ساحل البحر وتضم بلدات الهفوف والمبرز والكوت، وكثيراً من القرى والمزارع وأشجار النخيل وغيرها، ويبلغ عدد بيوتها عشرة آلاف وعدد سكانها أربعين ألفا، وأهاليها من التجار والعربان والزراع والغريب وتحدها قبلة نجد وشمالاً الكويت، وشرقاً وجنوبا البحر، وقد حكمها والي البصرة المشار إليه حسين باشا باعتبارها من توابع البصرة، واستولى عليها مؤخرا الوهابي ابن سعود، ويتجاوز مقدار ما تدفعه من ضرائب ألفي كيسة.

وعلى مسيرة اثنتي عشر ساعة من الحسا تقع بلدة قطر، وتتبع الحسا، ولها العديد من القرى والمزارع وأشجار النخيل وغيرها. وأهاليها من أصحاب الغنم والتجار والزراع، وضرائبهم تتجاوز أربعمائة كيسة أقجة، وعدد سكانها حوالي ثلاثة آلاف، وحدودها مثل حدود الحسا.

للبلاد، وكانت قيمتها متغيرة حسب العصور، كما استخدم هذا المصطلح للدلالة على العملة، و"صرة" للدلالة على الذهب. وكانت الكيسة السلطانية المسكوكة في طرابلس، وتونس، والجزائر تساوي عشرة آلاف، وفي سنة 944هـ/ 1537م كانت عشرين ألفًا، وفي سنة 1071هـ/ 1660-1661م كانت أربعين ألفًا، ومنذ سنة 1100هـ/ 1688م أصبحت قيمتها خمسين ألف أقجة.

انظر، الصفصافي أحمد القطوري: القاموس.. عثماني – تركي – عربي (معجم صفصافي 2)، ط 2، القاهرة، 2012م.

(3) **أقجة "الآقجه"**: هي عملة فضية عثمانية، كانت متداولة في القديم، وترد في القاموس التركي لشمس الدين سامي على أنها عملة معدنية قد تداولت في القديم، وأنها من الفضة، وكيس الآقجة كان يساوي خمسمائة قرش، وسميت الآقجة أي السكة البيضاء، ظهرت هذه العملة في عهد أورخان سنة 729هـ/ 1328م، وسكت في مدينة بورصة.

كان يكتب على وجه المسكوكات الأولى كلمة الشهادة، وفي أطرافها أسماء الخلفاء الراشدين، وعلى الوجه الآخر " أورخان خلد ملكه "، ثم نقشت الطغراء في عهد بايزيد الصاعقة، وظلت الطغراء لمدة ثلاثة عصور، وقد تغير شكل ووزن الآقجة بمرور الوقت. فكانت قيمة عدد ثلاث أقجات يعادل درهمًا من الفضة، وكان عيارها 90، وبعد ذلك قل عيارها تدريجيًا حتى أصبحت قيمتها قليلة جدًا في عام 1066هـ.

انظر، سونيا محمد سعيد البنا: فرقة الانكشارية.. نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، إيتراك، القاهرة، 2006م، فرقة الانكشارية، ص 199.

وعلى بعد حوالي ستة عشر ساعة من قطر على ساحل البحر يسكن عربان المناصير وبني ياسين، وهم أصحاب أغنام وإبل، ومنهم تجار، ويبلغ عددهم خمسة آلاف، وهم يتبعون مسقط وحاكمهم إمام مسقط "السيد سعيد"[4].

وعلى مسيرة أربع وعشرين ساعة من المناصير بلدة على ساحل البحر تعرف بـ "رأس الخيمة" وأهالها من التجار والعربان وأصحاب سفن، يُعرفون بالجواسم، وعدد سكانهم أربعة آلاف، ويتبعون الإمام الموما إليه.

وعلى مسيرة أربعين ساعة من رأس الخيمة "مسقط"، وهي بلاد كبيرة مستقلة وقوية تضم القرى والقصبات والأشجار والأنهار والأراضي الواسعة، وعدد سكانها يتجاوز خمسين ألفا. ومن أهاليها التجار وأصحاب رؤوس أموال وسفن كبيرة، ويحكمهم الإمام الموما إليه، ويراعي الإمام صلاته بإرسال الهدايا ومراسلة نجد والعجم ومصر، وأحيانا ولاة بغداد والبصرة وشيوخ المنتفك.

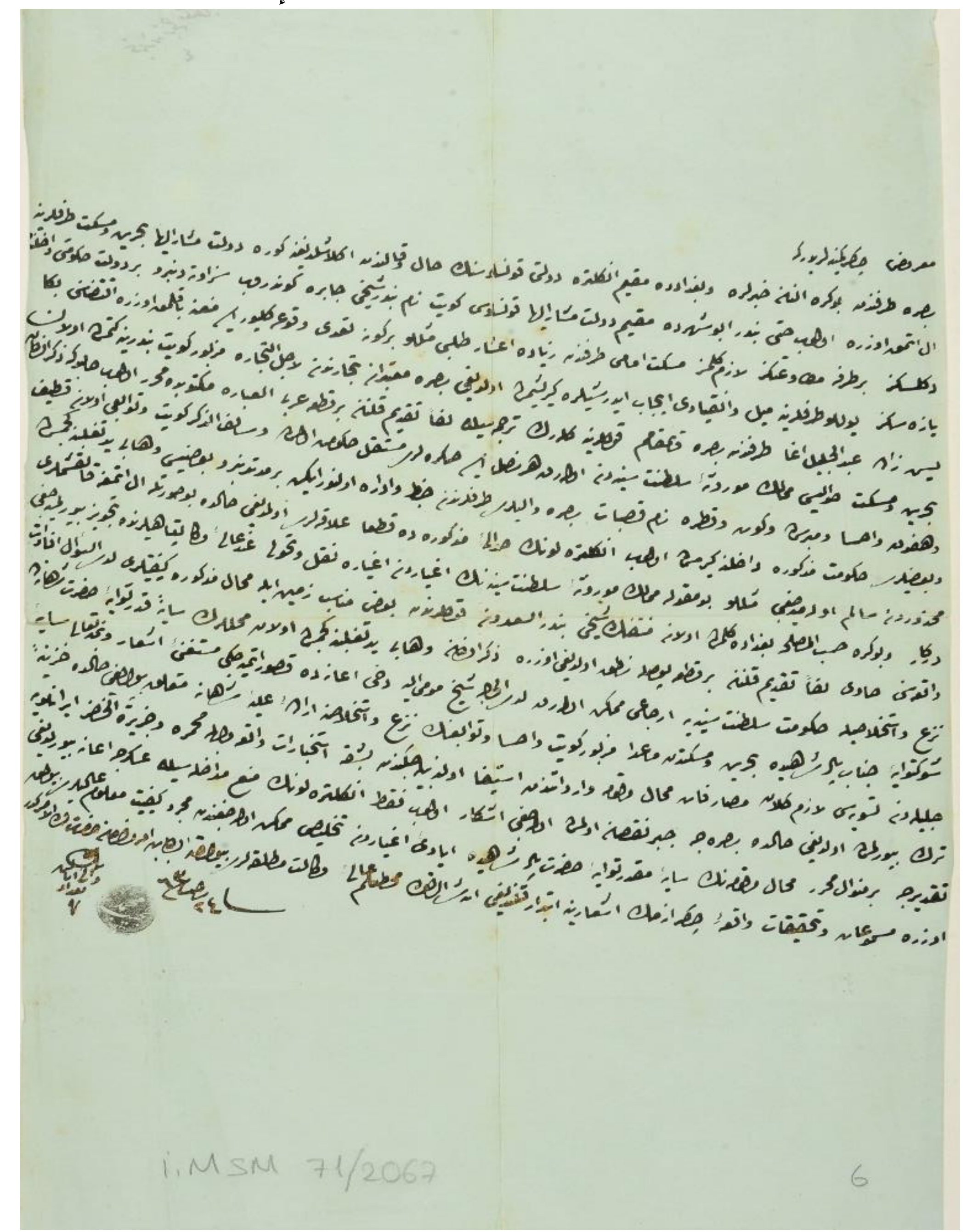
19 شوال 1263 [29 سبتمبر 1847]

(4) **سعيد بن سلطان** (ت 1273هـ/1856م) سعيد بن سلطان بن أحمد بن سعيد البوسعيدي: سلطان عمان. وليها بعد مقتل عمه (بدر بن أحمد) سنة 1220هـ، وأقام بمسقط. ونشب قتال بينه وبين بعض عمال الامام سعود بن عبد العزيز، فبايع لسعود، وأصبحت مسقط وسائر بلاد عمان تابعة لنجد (سنة 1223هـ) ونقض عهده سنة 1224 فاستنجد بالإنكليز، واستعان ببعض مراكبهم. وتجدد القتال بينه وبين مجاوريه من عمال سعود. ثم استعان بحكومة إيران (سنة 1225هـ) وقاتلهم وانهزم. وعاد، فأصلح بعض أمره. وعقد معاهدة تجارية مع بريطانيا سنة 1255هـ، جاء فيها: (إن رعايا صاحب الجلالة البريطانية يمنحون الحرية الكاملة في الدخول والاقامة والمتاجرة والمرور مع بضائعهم في جميع أراضي صاحب العظمة سلطان مسقط) قال جورج رنس: ومعنى ذلك، ولو من حيث المبدأ، أن تفتح أمام الاجانب مناطق يصر كثيرون من زعماء الداخل على إيصادها في وجوههم. كما عقد معاهدتين مع الفرنسيين، الاولى سنة 1222 والثانية 1260هـ، ومعاهدة مع الحكومة الاميركة سنة 1249 وقعها إدموند روبرتس Roberts Edmund في القصر السلطاني بمسقط. وطالت مدته في السلطنة أكثر من خمسين عاما. ومات في البحر، في سفينة كان قاصدا بها زنجبار، وحمل إلى زنجبار فدفن فيها.

الزركلي: الأعلام، 96/6.

الوثيقة رقم (2)

رسالة من والي بغداد حول تحركات إنجلترا في جهات البحرين ومسقط والكويت والحسا وتوابعها للسيطرة عليها، وضرورة سرعة التحرك لطرد الوهابيين وإعادتها للسلطنة السنية



IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 3

معروض الداعي

يفهم من الأخبار الواردة أخيراً من جهات البصرة ومن أحوال وأقوال قنصل دولة إنجلترا المقيم ببغداد، بأن الدولة المشار إليها على وشك التدخل في جهات البحرين ومسقط، حتى أنه أرسل قنصل الدولة المشار إليها المقيم في بندر أبو شهر إلى شيخ بندر الكويت جابر ليقول له: "إنكم لا تتبعون حكم أي دولة منذ زمن بعيد ولا يلزمكم أن تأتمروا بأي طرف، فإذا كان إمام مسقط يعتدي عليكم بأن يطلب منكم زيادة الأعشار؛ فاكتب إليَّ كي أنظر فيما يجب عمله".

وغير ذلك مما يؤدي إلى ميله إليهم وينقاد لهم، جاء ذلك من الرسالة التي قدمها مع ترجمتها "عبد الجليل آغا آل ياسين"- وهو من تجار البصرة المعتبرين- إلى قائمقام البصرة بعد أن ذهب إلى الكويت لأجل التجارة وعاد منها، بينما تعتبر جهات البحرين ومسقط من الممالك الموروثة للسلطنة السنية، تحولت بعد ذلك وبصورة من الصور إلى حكومة مستقلة.

كما أن الكويت وتوابعها: بلدات القطيف والهفوف والحسا والمبرز والكوت وقطر، كانت تُحكم مِن قِبَل ولاة البصرة، ثم أصبحت بعضها بيد المتغلبة الوهابيين، ودخل بعض بداخل الحكومة المذكورة، ومحاولة إنجلترا التدخل في البلاد المذكورة- دون أن تكون لها أية علاقة بها- لا تسلم من محاذير، كما أن انتقال مثل هذه الممالك الموروثة للسلطنة السنية من أغيار إلى آخرين أمر لا يجيزه مقام نظارتكم العالي، وأقدم لفاً ما ذكره شيخ المنتفك "بندر السعدون[5]" جواباً على سؤالي عن

(5) **بندر السعدون** (ت 1280هـ/ 1863م) بندر بن ناصر بن تامر السعدون: ممن تولوا مشيخة (المنتفق) في العراق. ولي سنة) 1277هـ. وكانت إقامته في (سوق الشيوخ) تابعا لولاة بغداد. واستمر إلى أن نحي قبل يوم واحد من وفاته.

أوضاع تلك الأماكن، عندما وجدت الفرصة مواتية خلال مجيئه إلى بغداد لقضاء بعض الأمور.

ويتبين أنه من الممكن انتزاع وتخليص الأماكن التي تمكن الوهابي من السيطرة عليها، وذلك بفضل قوة مولانا السلطان وإرجاعها إلى الحكومة السنية، وأن الشيخ المومأ إليه لن يقصر في ذلك لدى الحاجة. وفي حال صدور الإرادة السنية في أمر نزع وتخليص الكويت والحسا وتوابعها، بالإضافة إلى البحرين ومسقط، فإنه يمكن استيفاء المصاريف التي يلزم تسديدها من الخزينة الجليلة[6] من واردات تلك الأماكن، بالإضافة إلى أنها تجبر للبصرة ما نقص منها بعد ترك المحمرة وجزيرة الخضر لإيران، ونظراً إلى إمكانية تخليص الأماكن المذكورة من يد الأغيار بفضل

الزركلي: الأعلام، 76/4.

(6) **الخزائن العثمانية:** كان للعثمانيين حتى الربع الأخير من القرن الثامن عشر خزانتان: إحداهما أساسية توضع فيها موارد الدولة، وتخرج منها نفقاتها وتعرف بأسماء متعددة مثل: الخزانة العامرة (خزينه عامره وخزانة الخارج (ديش خزينه– طشره خزينه سي)، وخزانة البيرون (بيرون خزينه سي) وخزانة المالية (ماليه خزينه سي)، وخزانة الديوان الهمايوني (ديون همايون خزينة سي).

أما الثانية فهي للاحتياط، وعرفت بأسماء مثل: خزانة الدخل (أندرون خزينه سي– إيج خزينه) أو خزانة الخاصة (السلطانية). ولأن خزانة الداخل كانت بمثابة الخزانة الاحتياطية، فلا نجانب الصواب إذا قلنا إن ذلك العهد كان عهد الخزانة الواحدة.

وكان إذا انتهت إحدى الحروب بالنصر، وضاقت خزانة الداخل بفائض أموال الغنائم استخدموا لذلك الخزانة الموجودة في "يدي قوله"، كما جرت العادة أن تقوم خزانة الداخل بإقراضهم، شريطة تسديد تلك القروض بعد الحرب، ولما تدهور الوضع المالي ابتداءً من القرن السابع عشر أسفر ذلك عن تأخر سداد القروض في وقتها، وهكذا دخلت خزانة الخارج ومن بعدها خزانة الداخل في أزمة مالية، حتى بلغت ذروتها في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي.

انظر، أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، 631/1.

قوة مولانا السلطان في حال تقديم الدعم العسكري لمنع الإنجليز من التدخل؛ فقد بادرت إلى الإشعار بما سمعته.

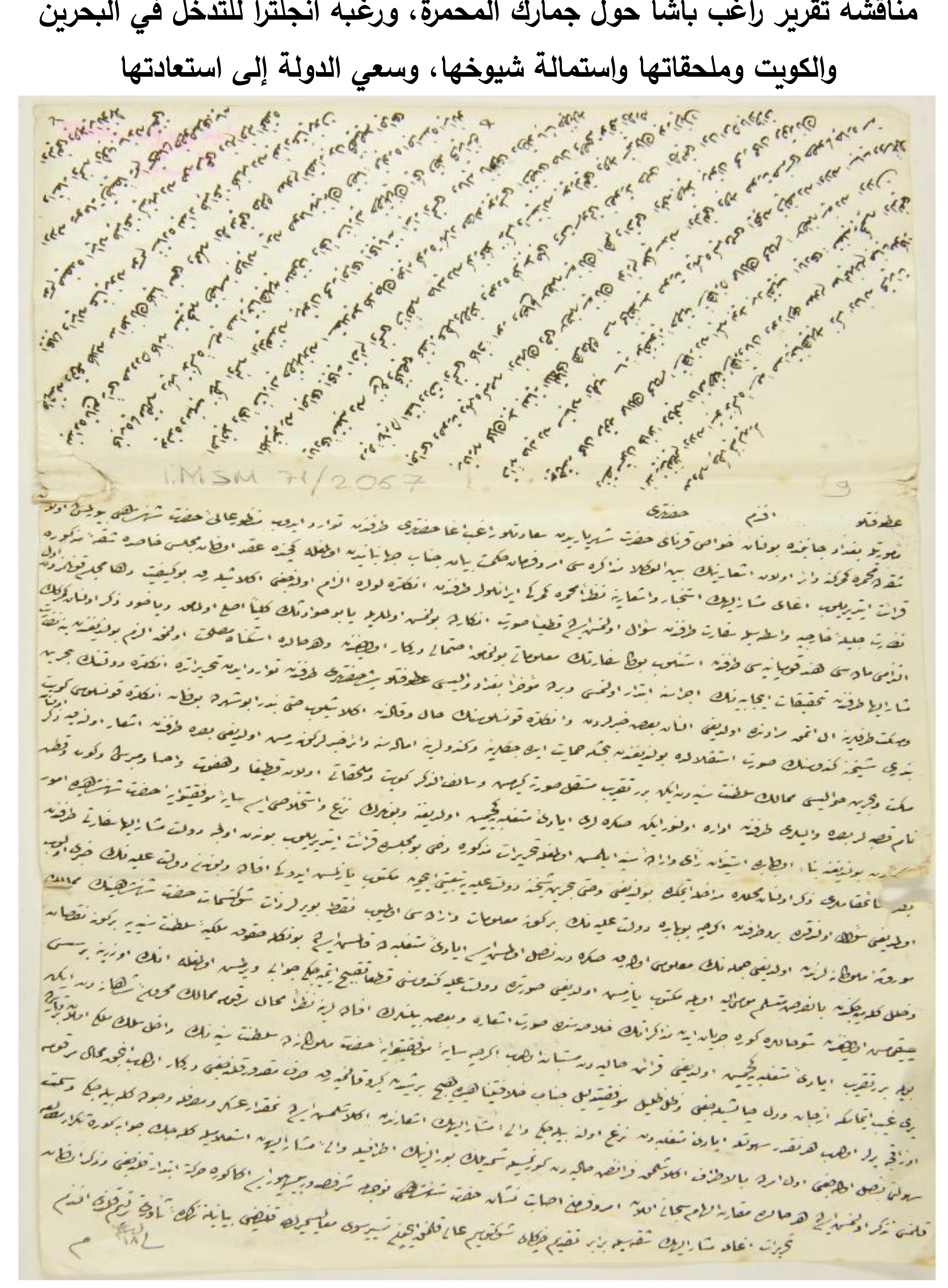
رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة ولي الأمر.

24 رجب سنة 1263 [8 يوليو 1847م]

والي ولاية بغداد

الوثيقة رقم (3)

مناقشة تقرير راغب باشا حول جمارك المحمرة، ورغبة انجلترا للتدخل في البحرين والكويت وملحقاتها واستمالة شيوخها، وسعي الدولة إلى استعادتها



IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 8

عطوفة سيدي

التقرير الذي ورد من سعادة "راغب آغا" أحد قرناء مولانا السلطان الموجود بجهات بغداد ورفع للمنظور العالي، نوقش ما يتعلق منه بجمارك المحمرة في مجلس الوكلاء(7) بموجب أمر مولانا السلطان، حيث قُرِأ في الجلسة الخاصة التي عقدها مجلس الوكلاء. وحسب ما استخبر به الآغا المشار إليه فإن جمارك المحمرة سيعطيها الإيرانيون للإنجليز، وقبل أن يُبحث الوضع من قبل المجلس فقد سُئلت السفارة عن طريق نظارة الخارجية عن الموضوع، لكنهم أنكروا ذلك بصورة قطعية، ونظراً إلى احتمال ألا يكون لهذا الخبر أي أساس من الصحة، أو أن موضوع التزام الجمارك المذكورة كان مطلباً من قِبل شركة الهند ولا علم للسفارة به، كان من المصلحة معرفة كنه المسألة بالمبادرة إلى إجراء التحقيقات اللازمة من قِبل النظارة المشار إليها، كما جاء في رسالة وردت مؤخراً من عطوفة الباشا والي بغداد بأن بعض الأخبار المستقاة من البصرة وكذلك أحوال وأقوال قنصل إنجلترا، تشير إلى أن دولة إنجلترا تريد التدخل في البحرين ومسقط، حتى أن قنصل إنجلترا الموجود في بندر بوشهر أرسل إلى شيخ بندر الكويت يستميله ويتحدث عن استقلاليته، وعن عزم دولته حمايته، وأن مسقط والبحرين كانتا من ممالك السلطنة السنية وأخذتا شكلا مستقلا في صورة من الصور، وكانت الكويت وملحقاتها- بلدات

---

(7) في الدولة العثمانية كان هناك هيئة الوكلاء وهي مجلس الوزراء العثماني برئاسة الصدر الأعظم. وهناك أيضا مجلس الوكلاء الخاص وهو أعظم هيئة في الحكومة الإجرائية ومرجع المذاكرة والبحث في الأمور المهمة جميعها: الداخلية والخارجية. وأما وكلاء الدولة الذين هم أعضاؤه فهم الذوات الكرام الموجودون في مقام مشيخة الإسلام الجليلة والسرعسكرية "نظارة الحربية" و"نظارة البحرية" ومشيرية الطوبخانة العامرة ورياسة شورى الدولة ونظارات الداخلية والعدلية والمالية والمعارف العمومية والأوقاف ونظارة التجارة والنافعة ومستشار الصدارة العظمى. ويوجد عدا هذه النظارات الكبيرة بعض هيئات منظمة على شكل دوائر مخصوصة: كأمانتي الرسومات والبلد. ونظارة صندوق تقاعد الملكية ونظارة البوسطة "البريد" والتلغراف ونظارة الضابطة ونظارة الأحراش والمعادن والزراعة ونظارة الدفتر الخاقاني وبعض الدوائر المتفرقة الأخرى.

انظر، لطفي المعوش: موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية.. عثماني-تركي-عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2012م، ص 271، 314.

القطيف والهفوف والحسا والمبرز والكوت وقطر – كانت تُحكم من قِبل ولاة البصرة، ثم أصبحت بيد المتغلبة، وأنه من الممكن نزعها واستعادتها بفضل قوة حضرة مولانا السلطان، واستأذن الرأي والإرادة السنية بذلك، وقد قرئت الرسائل المذكورة في المجلس.

وقد سبق وأن أبلغت سفارة الدولة المشار إليها بأن قائمقامي[8] البصرة يتدخلون في شئون الأماكن المذكورة، وأنه أُرسلت رسائل إلى شيخ البحرين حول تبعيته للدولة العلية، وسألت عما إذا كانت الدولة العلية على علم بذلك، فأجيبت بأن الدولة العلية لا علم لها ولا أوامر حول الموضوع، ولكن المعلوم لدى الجميع أن هذه الأماكن من الممالك الموروثة لحضرة صاحب الشوكة مولانا السلطان، وأنها بطريقة من الطرق أصبحت بيد المتغلبة، لكن ذلك لا يخل بحقوق ملكية السلطنة السنية أبداً، وأنه لو فرضنا جدلاً بأن المتسلم المومأ إليه كتب مثل هذه الرسالة، فإن الدولة العلية لن تلومه على ذلك أبداً، وعلى إثر ذلك لم يصدر أي رد فعل، ونظراً للمناقشات التي جرت في المجلس[9] وما

---

(8) **قائم مقام/ قائمقام:** مصطلح عربي الأصل تركي الصورة، يدل على النائب، وهو من يقوم مقام الحاكم، أو الوزير، أو قائد الجيش.

(9) **مجلس الولاية/ مجلس إدارة الولاية:** كانت تشكيلة الولايات في الدولة العثمانية في القرن التاسع عشر الميلادي تقتضي وجود مجلس للولاية، نصف أعضاءه من الأهالي، والنصف الباقي من الموظفين المرموقين في الولاية، كما هو الأمر كذلك في المتصرفيات والأقضية، وكان من مهام تلك المجالس النظر في موضوعات تتعلق بأوضاع الأهالي السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وبعد إعلان الدستور وجدت في مركز الولاية ومراكز الوحدات التابعة لها مجالس إدارية، لمساعدة الوالي، ورئيس الوحدة الإدارية في السنجق، والقضاء، والناحية، والقرية على أداء مهام وأعباء الإدارة الحكومية. وكانت هذه المجالس تعبّر –ولو بطريقة شكلية– عن مشاركة أهالي الولاية، الممثلين في وجهائهم ومتنفذيهم، للسلطة الرسمية في تسيير دفة الجهاز الإداري الحكومي ومؤسساته. وكان إيجاد محاولة لإضفاء قدر من اللامركزية على الإدارة العثمانية في ولايات الدولة، والجمع بين النظام المركزي واللامركزي في الإدارة. وكان والي الولاية يقوم برئاسة مجلس الإدارة، وله حق توكيل أحد موظفي الولاية للقيام برئاسة المجلس عند غيابه.(المادة (13) من نظام الولايات، الدستور، م 1، ص 383).

جميل موسى النجار: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869 – 1917م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م، ص 225؛ سهيل صابان (ترجمة

أفاد به بعض المطلعين على الأمور؛ فإن الأماكن المذكورة كانت من الممالك السلطانية المحروسة، والقرائن تشير إلى أنها بطريقة من الطرق باتت بيد المتغلبة.

ومن الواضح والمؤكد العمل قلباً وقالباً على عدم فقدان شبرٍ واحدٍ من ممالك السلطنة السنية المحروسة بفضل قوة مولانا السلطان، وعدم توفير أي جهد من قبل مولانا خليفة الله في الأرض، لكن تلك الأماكن بعيدة، ومهما كان انتزاعها من يد المتغلبة سهلاً حسب ما أشار إليه الوالي المذكور، فإنه من المفروض بل من الواجب معرفة عدد العساكر والمصاريف اللازمة لتحقيق ذلك بالتفصيل.

لذلك رأى المجلس الاستفسار عن هذه النقاط من الوالي المشار إليه، وإعادة النظر مرة أخرى على ضوء ما يرد منه من جواب، وسيصار إلى تنفيذ أمر ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن، كما رفعت رسالة الآغا المذكورة مع تقرير الوالي المشار إليه إلى مقام مولانا السلطان.

وهذه المذكرة لبيان ما تقدم.

في 18 شوال سنة 1263 [28 سبتمبر 1847م]

وتعليق): مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني.. دفتر العينيات رقم 873 سنة 1866– 1875م، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010م، ص 10.

معروض الداعي

مذكرة الصدارة السامية هذه التي رفعت لاطلاع المقام العالي مع الرسالة والتقرير المذكورين. اطلع المقام العالي عليها وعلم بمحتواها. ويتبين من القرائن الحالية بأن الأماكن المذكورة كانت من الممالك المحروسة السلطانية وباتت بيد المتغلبة بوسيلة من الوسائل، ولما كانت المحافظة على كل شبر من الممالك المحروسة من السلطنة السنية، وعدم تحولها إلى أي شكل آخر، واتخاذ الأسباب الوسائل المفروضة فيها، وكذلك الحرص الشديد في التأكيد على أن الأماكن التي تغير وضعها هي الأخرى أجزاء من الممالك السنية، مقدم على كافة الأمور والمصالح في السلطنة السنية، فعلى نحو ما نوقش حول ضرورة معرفة مقدار ما يلزم من عساكر ومصروفات لتحقيق ذلك، والكتابة إلى الوالي المشار إليه لمعرفة ذلك بالتفصيل ليصار بعد ذلك لمناقشة ما يلزم عمله.

وجاء في المذكرة الأخرى للصدارة السامية والتقريرين المرفقين من الوالي المشار إليه طلب منع تدخل الإيرانيين في جريان نهر صومار في قضاء مندلجين الكائن برأس الحدود التابعة لبغداد، وفي حال تعذر ذلك تخصيص بدل معلوم المقدار، والحصول على رسم من العشائر الإيرانية القادمة إلى أراضي بغداد في موسم الشتاء؛ مقابل ما يستوفيه الإيرانيون من العشائر العراقية التي تدخل الأراضي الإيرانية في موسم الصيف تحت مسمى حق الرعي وغير ذلك من المسميات.

وغني عن البيان أن التدخل الحاصل في جريان نهر صومار هو للتضييق على أهالي القضاء المذكور، ومد يد العدوان إليهم بهذه الوسيلة من الدعاوى الباطلة، وعلى نحو ما هو معلوم لدى مقامكم العالي بأن عدم الاهتمام بالحدود العراقية حتى الآن، وتساهل المأمورين في ذلك؛ شجع الإيرانيين على التدخل والتسلط، وهو أمر شديد الضرر على الممالك والحدود لذلك فمن الفرض والواجب العمل على اتخاذ الوسائل التي من شأنها إزالة التدخل ومنعه، ونظراً إلى أن الإيرانيين يأخذون من عشائرنا رسوماً؛ فمن الواجب واللازم تحصيل الرسوم من عشائر إيران القادمين إلى طرفنا، وليس للإيرانيين أن يقولوا شيئاً في ذلك.

وقد صدرت الإرادة السنية[10] بوجوب مناقشة هذا الموضوع وفق ما ذكره مقام الصدارة السامية، ورفع ما يتقرر إلى المقام العالي، وأُعيدت الأوراق المذكورة على مصدرها.

رجاء الإحاطة، والأمر لحضرة ولي الأمر.

في 18 شوال سنة 1263 [28 سبتمبر 1847م]

مناقشات المجلس الخاص حول تحقيقات راغب آغا من قرناء السلطان المتعلقة بجمارك المحمرة والمواد التي تضمنتها الرسالة الواردة من والي بغداد، والاستعلام من الوالي المشار إليه حول تخليص الأماكن التي هي بيد المتغلبة، وإعادة مناقشة ما يجب عمله على ضوء ما يرد من جواب.

---

(10) **إرادة "إراده":** كلمة إرادة تعني أمر السلطان وفرمانه، ورغبته، وهي منهج جديد في البيروقراطية العثمانية ظهر بعد عام 1832م. وكان يتم قبل ذلك كتابة المسائل بشكل موجز وتعرض على السلطان، ويطلق على هذه الورقة اسم "تذكرة عرض"، أو "تلخيص"، أما الذي يكتبها فكان يطلق عليه اسم "تلخيصيجي" يقرأ على السلطان الملخص، ويكتب رأيه في المسألة بإيجاز. وهذا الذي كتبه يسمى "خط همايون".

أما بعد عام 1823م فقد جعلوا تذاكر العرض تكتب موجهة إلى الكاتب الخصوصي للسلطان الذي يسمى "سَرْكَاتب شهرياري"، ويقوم الكاتب بدوره فيقرؤها على السلطان الذي يذكر له رأيه فيها شفويًا، ويقوم الكاتب بكتابة هذا الرأي أسفل تذكرة العرض بشكل مائل وموجهًا الخطاب فيه إلى الصدر الأعظم. وهذا الشكل أطلق عليه كلمة "إرداة". وبعد إعلان الدستور تخلوا عن هذا النهج واكتفى السلاطين بالتصديق على قرارات هيئة الوكلاء. ومع ذلك أطلق على هذا التصديق أيضًا كلمة إرادة، واستمر الحال على ذلك إلى أن ألغيت السلطنة العثمانية. وكانت الفرمانات – بعد إتباع طريقة إصدار الإرادة – ينحصر إصدارها فقط في أشياء معينة؛ مثل إعطاء نيشان أو براءة أو امتياز لهيئة أجنبية، أو إعطاء منصب ورتبة كبيرة.

انظر، عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني.. فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان، 1986م، ص 463.

ورسالة الوالي المشار إليه حول قطع الإيرانيين لمياه نهر صومار، وحول استيفاء رسوم من العشائر.

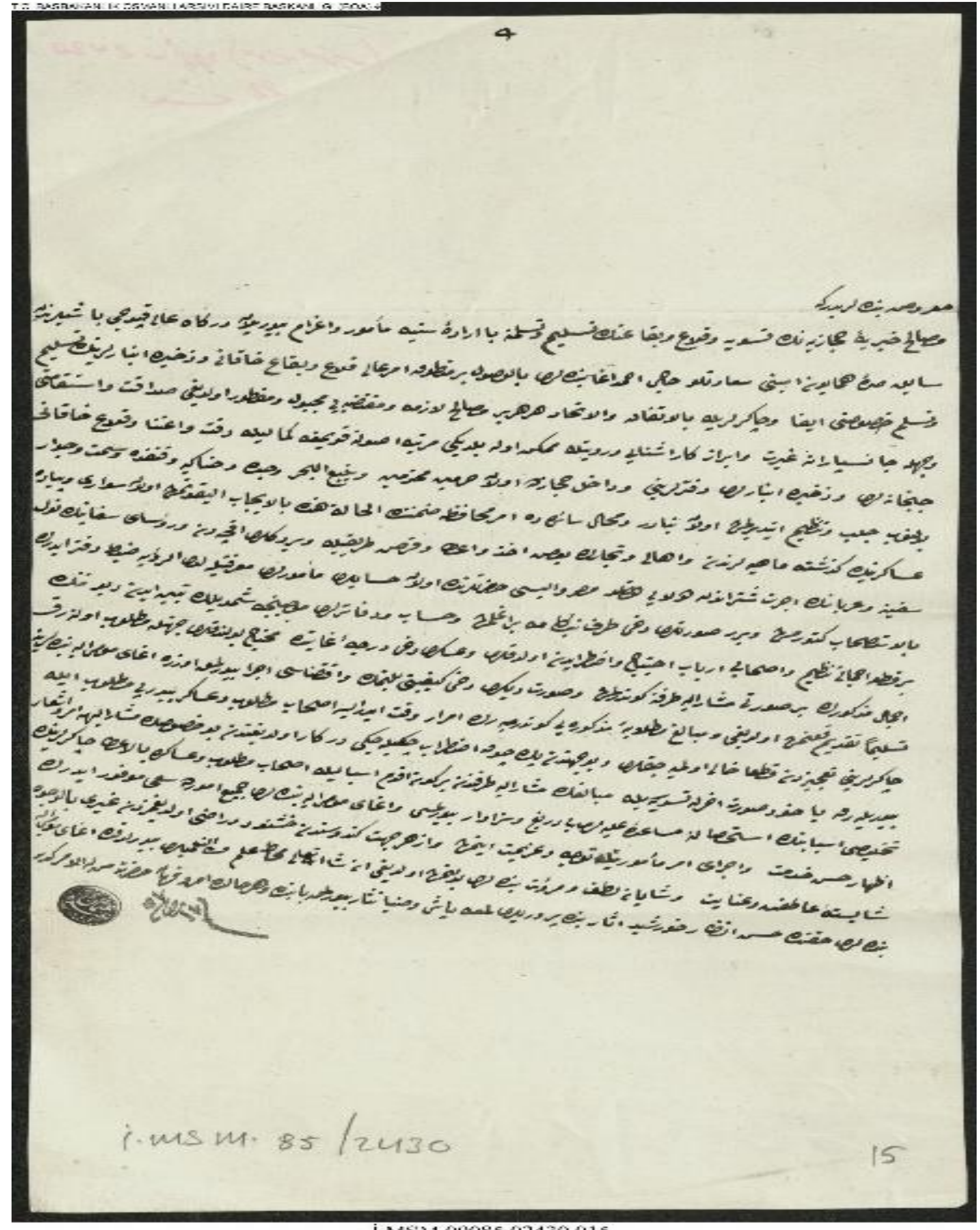
تقرير المشار إليه راغب آغا وبلفه خريطة المحمرة بقي لدى الصدارة لتقديمه إلى المقام العالي.

3 ذي القعدة سنة 1263 [12 أكتوبر 1847م]

الفصل الثاني
الحجاز

الوثيقة رقم (4)

قيام كبير حجاب القصر بحل المصالح الحجازية، وتسليم وتسلم قلاعها وبقاعها الخاقانية، ومستودعات المؤن، وتنظيم الدفاتر المتعلقة بالحرمين



4

i.MSM. 85 / 2430

15

İ.MSM.00085.02430.015

İ.MSM.2430- 15

معروض العبد الداعي

مـع وصـول كبيـر حجـاب القصـر العـالي وأمـين الصـرة[11] السـابق، سـعادة الحاج أحمد آغا، الذي أُرسل مكلفاً بموجب الإرادة السنية بحل المصالح الحجازية، وتسليم وتسلم قلاعها وبقاعها، قام بتنفيذ الأمر العالي في تسليم وتسلم القلاع والبقـاع الخاقانيـة، ومسـتودعات المـؤن. وبالتفـاهم معـي كـان حريصـاً علـى تنفيـذ المصالح اللازمة بالكمال والتمام وفق الأصول، بكل ما أوتي من عزم وقوة وبما جبل عليه من صدق والاستقامة، فجلب دفاتر ذخائر القلاع الخاقانية ومخازن المؤن، كما جلب الدفاتر المتعلقة بالحرمين المحترمين، وينبع البحر وجدة والحناكية

(11) **أمين الصرة:** كان الدولة تختار أمين الصرة من الأشخاص المشهورين بالتدين والاستقامة ذوي الرتبة العالية من العسكريين أو المدنيين أو العلميين، حيث يخرج بموكب الصرة من استانبول، ويصل بقافلة الحجاج بأمن إلى الأراضي المقدسة، ويوزع الأموال والهدايا التي معه على مستحقيها بموجب دفاتر الصرة التي معه، وكان مسئولا عن الانضباط طوال موسم الحج، ويدير المناسك في مكة وعرفات وسائر المقامات المباركة الأخرى، ثم يعود إلى استانبول.

كان يتم تنصيب أمين الصرة في أستانة السعادة قبل دخول موسم الحج بعدة أشهر، والمقصود بعدة أشهر أي الفترة من أواخر ربيع الآخر وحتى الأسبوع الثالث من شهر جمادى الآخر. وكانت نظارة الأوقاف تبدأ في اختيار أمين الصرة قبل موعد موكب الصرة بوقت طويل، حيث تقوم بعمل مراجعات ومحاولات وتوصيات مختلفة، ويُعين أمين الصرة مرة واحدة فقط، حيث يُعين أمين للصرة مختلف كل عام.

وبسبب قلة المستقطعات المخصصة لأمانة الصرة- بالرغم من أنها وظيفة لها حيثيتها واعتبارها- كان الأمناء يضطرون لدفع الكثير من أموالهم الخاصة، لذا كان يُرجح فيمن سيكون أمينا للصرة أن يكون من الأثرياء.

منير أطالار: الصرة الهمايونية ومواكب الصرة، ترجمة: محمد حرب، مركز التاريخ العربي، القاهرة/استانبول، 2019م، ص 134.

والقنفذة[12] وما حولها، وأعاد تنظيمها، كما قام بتنظيم حسابات رواتب عساكر الفرسان والمشاة المكلفين بحماية البنادر وسائر المحال الأخرى، بمعرفة مأموري حسابات حضرة والي مصر، وما تم أخذه وإعطاؤه من الأهالي والتجار بطريق القرض، ومن رؤساء سفن النقل وكذلك أجور إبل العربان، وسجلها وضبطها جميعا في الدفتر، وأخذه معه بعد أن ترك نسخة منه لدينا.

وقد تم تنظيم دفتر إجمال في الديون التي ظهرت حالياً بموجب الحساب والدفاتر، بالإضافة إلى مطلوبات أصحاب وأرباب الحاجة، وكذلك مطلوبات العساكر شديدي الحاجة، وأرسلت صورة منها إلى المشار إليه.

وجرى تسليم صورة أخرى للآغا المومأ إليه لإجراء اللازم. أما في حال عدم إرسال المبالغ المطلوبة وماطل في ذلك، فسنتعرض للتعجيز والمطالبة من قبل أصحاب الطلب والعساكر، ومن الواضح أن ذلك سيزيد من معاناة أصحاب الطلب والحاجة.

لذلك أرجو التفضل بإشعار المشار إليه بذلك، أو حل الموضوع بطريقة أخرى، على أن يسارع المشار إليه في إرسال المبالغ المطلوبة ودفعها لأصحاب الطلب والعساكر، وتخليصي من الضغوط التي أتعرض لها. وقد بذل الآغا المومأ

---

(12) **قنفذة:** تقع بلدة قنفذة في الجنوب الشرقي من مدينة (ليت/ليث)، وعلى ساحل البحر، كان سكانها الاصليون يتكونون من ألف وخمسمائة نسمة، إلى أن أرسل في سنة 1280 الجيش السلطاني من باب السعادة لدفع غائلة خروج أمير عسير محمد بن عائض، واخرجوا رأساً إلى قنفذة واتخذت مركز حركة للجيش لقربها من جبال عسير، فجاء إليها من الاكناف والاطراف كثير من الاشخاص واستوطنوا فيها، وبناء على ذلك استمر سكانها في الزيادة يوما بعد يوم.

أيوب صبري باشا (توفي 1290هـ/1890م): موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، أشرف على الترجمة: محمد حرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2004م، 220/5.

إليه كل جهد ممكن للقيام بالخدمات المطلوبة، وأنا راض عما قام به، وهو جدير بالتكريم والمكافأة.

أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان (13)

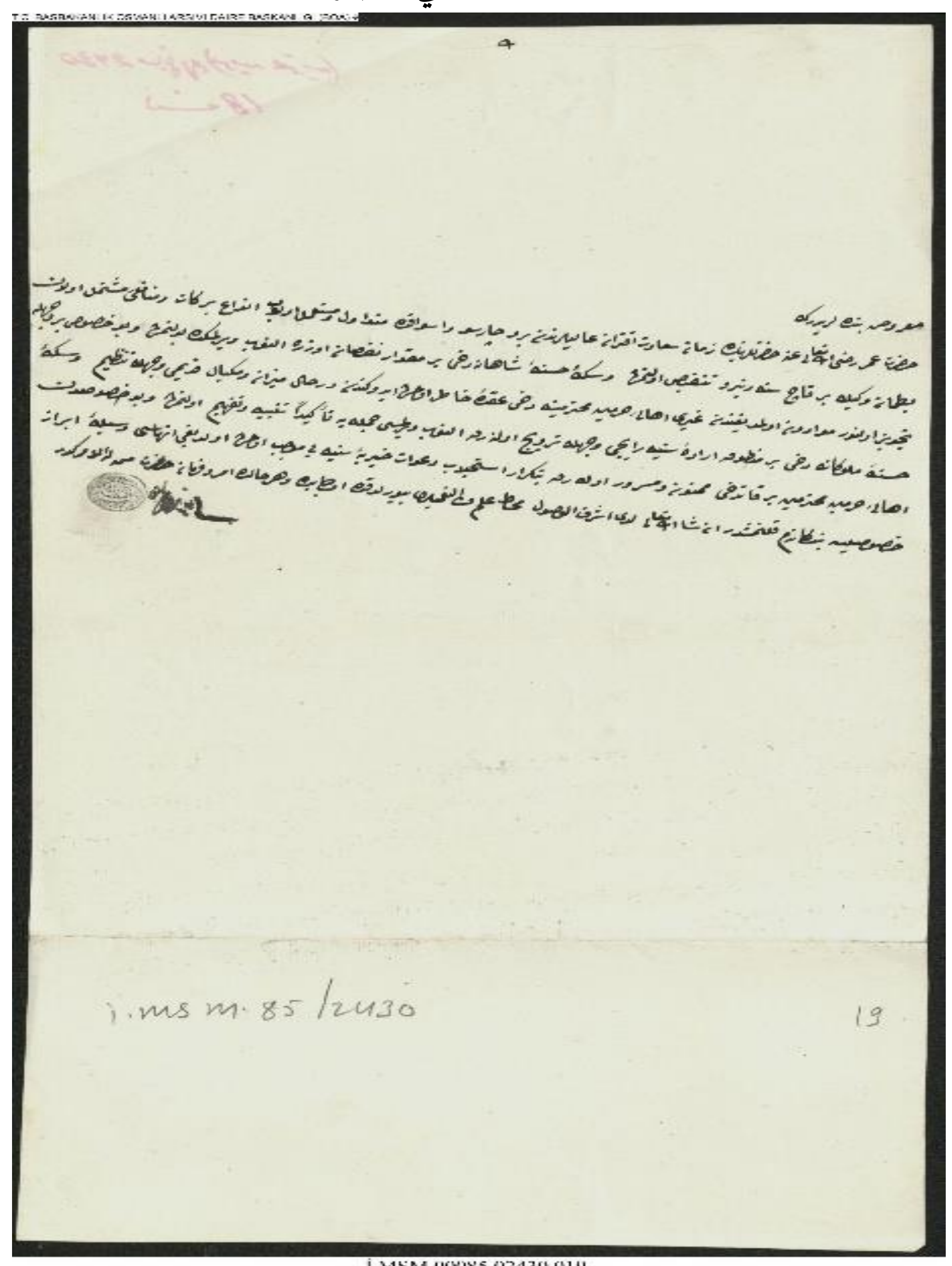
(13) عثمان باشا: شيخ الحرم المكي. والي مدينة جدة، تعين يوزباشي في مجوعات الجيش النظامي. وفي شهر شوال سنة 1241هـ مايو 1826م ترقى إلى رتبة بنباشي. وبعدها ترقى إلى رتبة أمير آلاي في سلاح الألغام. وفي سنة 1251هـ 35 . 1836م ترقى إلى رتبة أمير لواء. وفي سنة 1252هـ 36 . 1837م ترقى إلى رتبة فريق وتعين في مدينة أنطاليا.

وفي يوم 1253/7/25هـ 25 أكتوبر 1837م منح رتبة الوزارة، وتعين شيخًا للحرم المكي. وفي يوم 1256/12/2هـ 25 يناير 1841م تعين واليًا على مدينة جدة، وفيها توفي في شهر محرم سنة 1262هـ يناير 1846م.

انظر، هشام بن محمد علي بن حسن عجيمي: أخبار الحرمين الشريفين وولاية الحجاز في السجل العثماني، مركز التاريخ العربي للنشر، القاهرة/استانبول، 2020م، الترجمة رقم (1137).

الوثيقة رقم (5)

تنفيذ الإرادة السنية بإعادة تنظيم المكيال والميزان على النحو القديم، وإعادة تداول السكة الحسنة، في الحجاز



İ.MSM.00085.02430.019

İ.MSM.85/2430- 19

معروض العبد الداعي

"الرطل"[14] و"الكيل" اللذان يستخدمان ويتداولان في الأسواق منذ عهد عمر – رضي الله عنه– تعرضا للنقص منذ عدة سنوات، كما تعرضت "السكة الحسنة"[15] السلطانية لمقدار من النقص، وهذا من الأمور غير الجائزة، بالإضافة إلى أن ذلك يؤثر في خاطر أهالي الحرمين المحترمين.

لذلك، وبموجب منطوق الإرادة السنية بإعادة تنظيم المكيال والميزان على الفور على النحو القديم السابق، وإعادة تداول السكة الحسنة على النحو الرائج.

جرى التأكيد والتنبيه على ذلك، الأمر الذي دعا أهالي الحرمين المحترمين إلى التعبير عن الرضا والامتنان والدعاء بالخير لحضرة مولانا السلطان.

أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة من له الأمر.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

(14) **رطل**: من وحدات الموازين والمكاييل والمقاييس العثمانية، هناك عدة أنواع منه:

رطل (العادي): يساوي 12 أوقية، أو 333,6 جرام. وكذلك كان رطل استانبول في القرن الثامن عشر يساوي 876 درهم، 2,809 كيلو جرام. بينما كان رطل جدة يساوي في القرن التاسع عشر 113 درهم، 360 جرام.

رطل رومي: كان مستخدما في الأناضول ويساوي 100 درهم، 320,7 جرام.

رطل ظاهري: كان مستخدما في سوريا ويساوي 480 درهم،1,500 كيلو جرام.

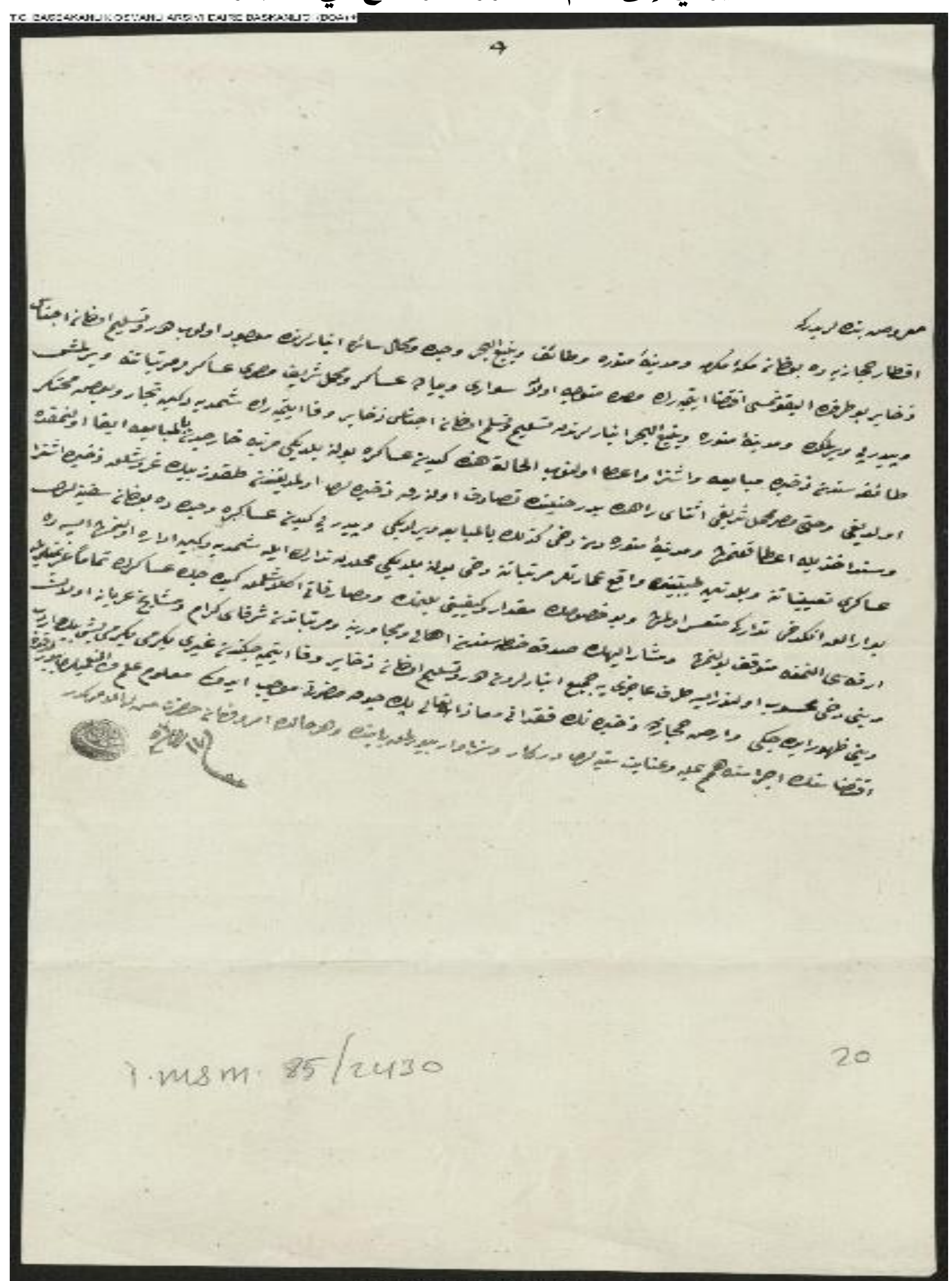
خليل إينالجيك (تحرير): التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م، 572/1.

(15) **السكة**: الاسم الذي أطلق على النقد المعدني؛ سواء أكان من الذهب أم الفضة، أم غيرهما. وكان تحت الضمان بالدمغة الرسمية للدولة، والسكة الحسنة مصطلح استخدم بدلاً من النقود؛ إذ أن السكة في الدولة العثمانية كانت تستخدم بنوعين؛ الأول: دمغة، والثاني: بدل نقد، فإذا قصد النقد بشكل مباشر كان يسمى سكة حسنة.

سهيل صابان: صرة أهالي مكة المكرمة، مجلة الدارة، العدد 3، سنة 1429هـ، ص 121.

الوثيقة رقم (6)

طلب سرعة تأمين مخصصات مالية لشراء المؤن، خوفاً من نقص المؤن والنقود الذي يؤدي إلى عدم استقرار الاوضاع في الحجاز



I.MSM.00085.02430.020

İ.MSM.85/2430- 20

معروض الداعي

لم تدعُ الحاجة إلى إبقاء أجناس المؤن الموجودة في مخازن مكة المكرمة والمدينة المنورة والطائف وينبع البحر وجدة وسائر المحال، التي جرى تسليمها وتسلمها، فهي تُعطى تباعاً لمرتبات العساكر والفرسان والمشاة وعساكر المحمل الشريف المصرية، كما أن أجناس المؤن التي جرى تسليمها من مخازن المدينة المنورة وينبع البحر لم تعد تكفي، فهي تُشترى حتى الآن من التجار وطائفة المحتكرين؛ فهي- والحالة هذه- تُشترى من الخارج للعساكر المتوجهين إلى هناك، حتى أنه لدى مصادفة المحمل المصري الشريف[16] على الطريق ببدر حنين لم تكن لهم مئونة

(16)**المحمل**: يأتي بعدة معان؛ الأول منها الشيء الذي يُوضع على ظهر الناقة ويمكن أن يجلس عليه شخصان. أو هو المحفل المزين الفارغ من الداخل الذي كان يرسله الحكام المسلمون إلى مكة في مواسم الحج منذ القرن الثالث عشر الميلادي لإثبات استقلالهم وإثبات الشرف لهم.

وفي عهد النبوة كان يُطلق على الناقة التي يركبها الرسول صلى الله عليه وسلم في غزواته اسم المحمل الشريف، وبعد ذلك بدأ الحكام يجهزون ناقة تحمل الهدايا، وأصبح إرسال تلك الناقة مع قافلة مصر وقافلة الشام عادة. وقد كان المحمل المصري والمحمل الشامي عبارة عن مكان ذي أربع زوايا له قبة مخروطية وعلى الزوايا الأربعة للقبة توجد أربعة كرات فضية، وعلى كل قبة هلال ذهبي، ونُقشت كلمة الشهادة على قماش تلك القبة.

وأكبر قوافل تأتي إلى مكة والمدينة تأتي من اليمن والعراق ومصر والشام، وجرت العادة إخراج محمل على رأس كل قافلة من تلك القوافل، وقد ثُبت هذا المحمل على ظهر ناقة تخت روان مزينة لأقصى درجة، وتسير الناقة في مقدمة القافلة، ولا يمكن لأي شخص أن يركبها. واعتبارا من القرن الثالث عشر الميلادي، بدأ الحكام المسلمون يرسلون محملا من عندهم إلى الحجاز ليظهروا بذلك أنهم مستقلون، وأنهم خدام الحرمين الشريفين.

وبالرغم من أن إرسال المحمل انقطع لفترة عام 1807م عندما سيطر الوهابيون على الحجاز، إلا أن الوضع عاد إلى ما كان عليه، وعاد المحمل المصري إلى تفوقه في إدارة محمد على باشا. وقد كانت القوافل المصرية والشامية في العهود الأخيرة ذات أبهة وفخامة (1930م).

كافية، فجرى شراؤها بتسعة آلاف قرش[17] وأخذ سند بذلك، كما جرى شراء المؤن من المدينة المنورة، وكذلك جرى شراء المؤن من الأماكن التي وجدت فيها، ووزعت على مخصصات العساكر وسفن العساكر الموجودة في جدة والعمارات الكائنة في البلدتين الطيبتين حتى الآن، وقد بات من المتعذر تأمينها هذه الأيام.

ومعرفة المقدار اللازم والمصاريف المطلوبة يتوقف على سفر العساكر المطلوب سفرهم بصورة نهائية.

وإذا احتسبنا دين المشار إليه من حنطة الصدقات على الأهالي والمجاورين ومخصصات الشرفاء الكرام ومشايخ العربان؛ فإن كل ما تم تسلمه من قبلنا في جميع المخازن لن يكفي، بالإضافة إلى ظهور دين يبلغ حوالي خمسة وعشرين ألف إردب[18]، علماً بأن فقدان المؤن في أرض الحجاز - لا سمح الله- سيؤدي إلى كثير من المضار والمخاطر.

منير أطالار: الصرة الهمايونية ومواكب الصرة، ترجمة: محمد حرب، وتسنيم حرب، مركز التاريخ العربي، القاهرة/استانبول، 2019م، 165.

(17) **القرش:** اسمُ إحدى العملات التي كانت تسكّ وتُستخدم اعتبارًا من القرن السّابع عشر، وتوجد في معظم الوثائق الخاصّة بتلك الدراسة باسم القروش الأسديّة، ولأنّ قيمتها كانت تتغيّر بمرور الوقت، فليس من السهل تحديد قيمة القروش بالنسبة للأقجات والدراهم، على سبيل المثال كانت القروش المستخدمة عام 1015هـ/ 1606م تزن ستة دراهم وأربعة قراريط، وكان القرش الأسدي في الغالب يساوي 8/1 من القرش الريالي. فالقرش الأسدي كان يساوي 70 أقجه.

انظر، مصطفى كولار: أوقاف الحرمين في الدولة العثمانية، ترجمة: محمد حرب، مركز التاريخ العربي للنشر، القاهرة/استانبول، 2019م، ص 246.

(18) **أردب:** من الموازين المستعملة في الممالك العربية، والأردب الواحد يساوي (9) كيلات من كيلة اسطنبول القديمة.

هشام بن محمد علي بن حسن عجيمي: معجم مفردات ومصطلحات وتعبيرات المكاييل والمقاييس والموازين في الدولة العثمانية، د. ن، د.ت.

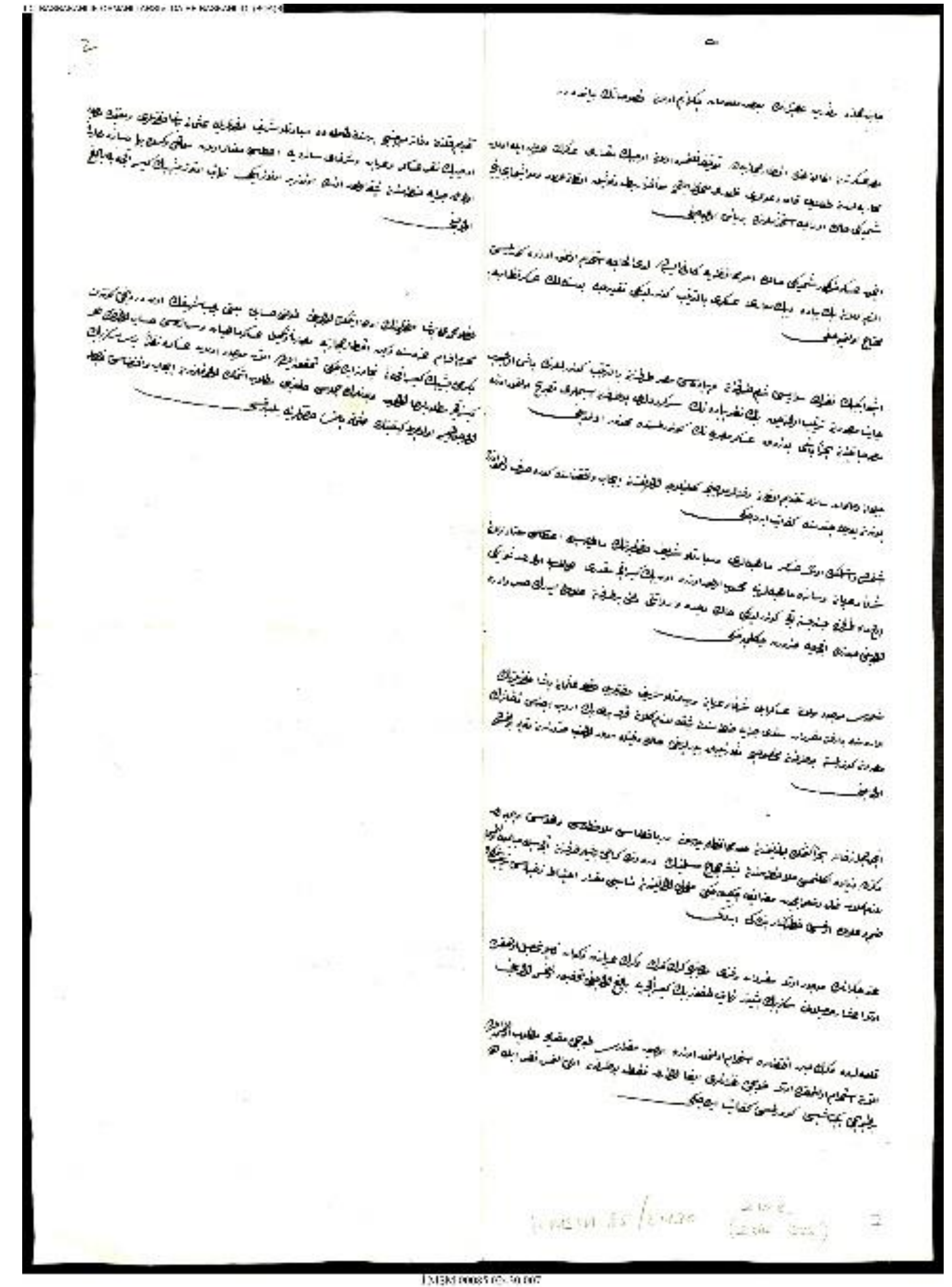
أرجو هممكم العلية في إجراء المقتضى، والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة من له الأمر.

ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (7)

بيان معلومات حول بعض الأمور خلال مأمورية في الحجاز



İ.MSM.2430- 7

في بيان معلوماتي حول بعض الأمور خلال مأموريتي في الحجاز، مع احتمال ظهور ثارات نتيجة الحروب التي وقعت بين العربان وحوالي ثلاثة آلاف من عساكر مصر التي تم الاحتفاظ بها في الأقطار الحجازية. ولكن بموجب العهود والمواثيق التي أمكن تحقيقها مؤخراً، لن يكون هناك أي بأس في استخدامهم هناك في الوقت الحالي.

ولكن حتى لو أن العساكر المذكور تكفي في الوقت الحالي للقيام بأمر المحافظة، فإن الحاجة إلى إرسال عساكر نظامية في هذه السنة تزول في حال تجهيز وإرسال ألف من المشاة وألف من العساكر الفرسان.

لا بأس في أن يكون الفرسان من العساكر الألفين هذه من جهة الشام، والمشاة من جهة مصر، على أن تحدد أسماء رؤساء الألف عنصر من مشاة مصر من قبلنا، ولا توجد محاذير من إرسال العساكر المصرية غير النظامية بحراً.

نظراً لضخامة الذخائر والمهمات التي أرسلت بموجب الدفاتر، فإنها ستكفي لعدد من السنين في حال صرفها حسب الحاجة والاقتضاء.

في حال إرسال عشرة آلاف كيسة أقجة على الحساب خلال ثلاثة شهور وعلى دفعات لتسديد رواتب العساكر المتراكمة والحالية، مع راتب سيادة الشريف وشهريات الشرفاء والعربان التي جرت العادة على إعطائها، مع إضافة واردات جدة إليها؛ فلن تكون هناك معاناة في الحاجة والصرف.

بالإضافة إلى حنطة الجراية السنوية لسد حاجة العساكر الموجودة حالياً، والشرفاء والعربان وسيادة الشريف ودولة عثمان باشا، فإنه في حال تعيين مأمور من هذه الجهة للإشراف على أجناس المؤن التي تدعو الحاجة إلى إرسالها من مصر وتبلغ سبعة وأربعين ألف إردب، وسوقها في وقتها، فلن تكون هناك معاناة أو ضائقة.

ولكن في حال إرسال المؤن بحراً فقد تكون الظروف البحرية غير مواتية ويتأخر وصولها بسبب ذلك، ومن المحتمل أيضا أن تكون هناك صعوبات في تأمين الفول والشعير اللازمين من قبل المكارين[19] نقداً لدى ورود الحجاج المسلمين. وبناءً عليه؛ فمن الأحوط إضافة بعض المقادير على تلك المؤن.

---

(19) **مكاري:** لفظ كان شائعاً في العصر الإسلامي واستمر حتى نهاية العصر العثماني، يقصد به الذي يكري دواب الجر والحمل، جمعه: مكارية.

مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م، ص 81.

بموجب دفتر المفردات الذي عندي، تأكد لدينا أن أعشار الحاصلات التي يتم تحصيلها، تحت مسمى الجمارك أو زكوات العربان، ستبلغ ثمانية آلاف وخمسمائة كيسة أقجة كحد أقصى.

سبق بيان الحاجة إلى استخدام ثلاثمائة من سدنة المدفعية في القلاع وغيرها. ولكن في حال إبقاء عناصر المدفعية الحاليين، وإضافة حوالي ستين عنصراً مع بكباشي[20] مدفعية؛ تنتفي الحاجة إلى آخرين.

بموجب الدفاتر المقدمة، فإن الرواتب التي تُعطى خلال سنة كاملة لسيادة الشريف، وعثمان باشا وثلاثة آلاف من العساكر الذين في معيته، والعربان وسائر الشرفاء، وقيمة الكسوة وغيرها، تبلغ حوالي خمسة وثلاثين ألف كيسة أقجة، بالإضافة إلى حنطة الجراية.

ما يدعيه دولة محمد علي باشا[21] من أن حساب الطوطي، أي مصاريف الأقطار الحجازية ورواتب العساكر وغيرها، في الفترة من اليوم الرابع عشر من شهر رجب

---

(20) **بكباشي:** أصلها: بنباشي، وهو لفظ تركي بمعنى: رئيس الألف، وأصبحت في العصر العثماني المتأخر: بكباشي، رتبة عسكرية تعادل رتبة المقدم وفق المصطلحات العسكرية المعاصرة، كان حاملها في عهد محمد علي باشا والي مصر يتقاضى راتبا شهريا مقداره خمسة أكياس، واستمر هذا اللقب (بكباشي) في بعض الجيوش العربية حتى خمسينات القرن العشرين.

مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية،، ص 83.

(21) **محمد علي باشا: والي مصر، قائد جيش مصر في الحجاز.**

ابن إبراهيم آغا دربند. وابن شقيق حسين آغا من أعيان الكوالا. صار من خواص خليل آغا بن حسين آغا، الذي تعين بمصر مسئولا عن المياه، ورافقته فرقة الباشبوزق، وعندما لم يستطع خليل آغا تنفيذ مهمته عاد إلى اسطنبول، وتولى محمد علي المهمة وبرع فيها. وقد أعجب كل من الوزير خسرو باشا، والوزير خورشيد باشا بقوة نجاح محمد علي في حل مشكلة المياه بمصر. وكانت الفكرة تولية محمد علي واليًا على مدينة جدة مع رتبة الوزارة، إلا أن هذه الفكرة لا يمكن تنفيذها، فتم تعيين محمد علي باشا واليًا على مصر في شهر ربيع الأول يونيو سنة 1220هـ 1805م. وفي بداية سنة 1221هـ 1806م تم تعيين موسى باشا واليًا على سلانيك، إلا أنه لم يوفق، فتم تعيين محمد علي باشا واليًا على سلانيك في شهر شعبان سنة 1221هـ أكتوبر/ نوفمبر 1806م بالإضافة الى ولاية مصر، وتعين ابنه إبراهيم باشا واليًا على مدينة جدة. وبعد نجاح ابنه إبراهيم بن محمد علي باشا، في القضاء على الحركة الوهابية في نجد،

الشريف وحتى غرة محرم الحرام، ستزيد على خمسة وعشرين ألف كيسه أقجة. لكن مطلوب العساكر الموجودة حالياً يبلغ حوالي ثمانية آلاف كيسة أقجة، وجميع هؤلاء يطالبون بمستحقاتهم.

وبناءً عليه؛ يتعين إبلاغ عثمان باشا بهذا الوضع، وما يتعين عمله.

19 جمادى الآخرة 1257 [7 أغسطس 1841]

وظهرت قوته في خدمة الدولة، أضيفت إليه ولاية اليونان بعد تحقيقه انتصارات فيها بعد إمداده بالجيوش السلطانية اللازمة، وأدخل اليونان ضمن أراضي الدولة العثمانية. وفي سنة 1247هـ 31 . 1832م تم تعيين حسين آغا باشا في منصب الصدر الأكرم في ولاية مصر وبعده تعين رشيد باشا الصدر الأكرم. وفي سنة 1248هـ 32 . 1833م أضيفت إلى محمد علي باشا ولاية قونية، وفي شهر ذي القعدة من نفس السنة مارس . أبريل 1833م انضمت إليه برية الشام وإيالة حلب إحسانا إليه بالأمر السلطاني. ولما حدثت الثورة في مصر وتمزقت أجزاؤها سنة 1255هـ 1839م، استطاع محمد علي باشا إخضاع الثورة بمساعدة ابنه إبراهيم باشا. وفي سنة 1257هـ 1841م تم فصل برية الشام وأضنه وجدة عن ولاية مصر وضمت إليها ولاية عكا، وأعطيت إلى ابنه إبراهيم باشا، وأعطيت له مشيخة الصدارة فيها. وبعد رجوع القوات البحرية إلى قواعدها في اسطنبول، استدعي محمد علي باشا إلى دار السعادة، وتقابل مع السلطان سنة 1262هـ 1846م وجها لوجه.

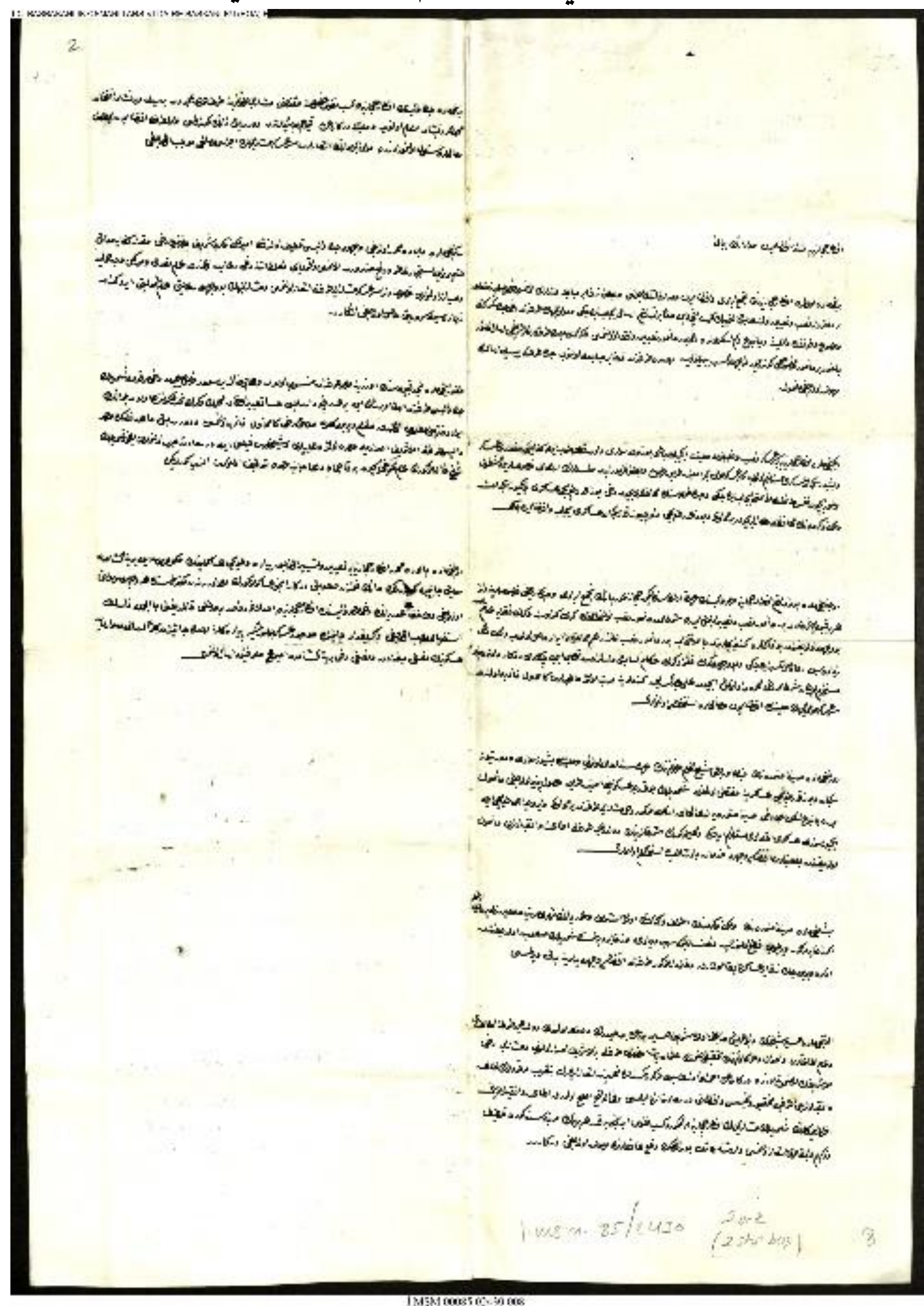
وفي سنة 1264هـ سبتمبر 1848م مرض محمد علي باشا فعزل عن ولاية مصر وتعين مكانه ابنه إبراهيم باشا. وتوفي محمد علي باشا في شهر ذي القعدة سنة 1265هـ سبتمبر . أكتوبر 1849م. قام محمد علي باشا بالعديد من الأعمال والآثار في ولاية مصر، فطور النظام العسكري، وإصلاح الإدارة، وغير ذلك في جميع المجالات. كان أميا، عاقلا، ذو تدبير، ذكيا.

أبناؤه: طوسون باشا، إبراهيم باشا، إسماعيل باشا، سعيد باشا، حليم باشا، محمد علي باشا، وبناته: ناظلي هانم، وزينب هانم، وأصهاره: الدفتر دار خسرو بك، ويوسف كامل باشا. ومن أبنائه أبنائه: إسكندر علي بك. ومن ابنته زينب هانم المتوفاة سنة 1238هـ 22 . 1823م: حليم بك المتوفى سنة 1233هـ 1818م، سليم آغا القفطانجي، صالح بك السلاح دار، صالح كوچ آغا، عبدي آغا الكاشف، محمد آغا الوكيل، محمد بك السلاح شور دوت داري، ومن أقربائه: محمد بك الدره مللي رئيس البوابين، وابن أخيه مصطفى بك السر چشمه المتوفى سنة 1230هـ 1815م، وغازي بك، وعلي بك المتوفي سنة 1238هـ 22 . 1823م.

انظر، هِشَام بن مُحمَّد عَلِي بن حسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1400).

الوثيقة رقم (8)

عشرة مواد في بيان ما يلزم للأقطار الحجازية



İ.MSM.2430- 8

المادة الأولى: نصب وتعيين دفتردار[22] مهمته تجميع إيرادات الأقطار الحجازية والقيام بالمصروفات اللازمة وتأمين شراء بعض المؤن، وإرساله مع حوالي خمسة أو ستة آلاف كيسة أقجة، وقيام المومأ إليه بتعيين وإقامة مأمور في كل من جمارك جدة وموانئ مصوع والقنفذة والليث وينبع، وإرسال أمر شريف إلى البصرة أو مأمور خاص- أيهما أنسب لشراء- المؤن من جهات البصرة وإرسالها تباعا إلى جدة، والمأمول تأمين السهولة في ذلك.

المادة الثانية: نصب وتعيين قائد للجيش في الأقطار الحجازية، يكون في معيته ألفا فارس من القوات غير النظامية، وعشرة مدافع، ومقدار كاف من العساكر، وخمسمائة من عساكر السكبان[23]، ويجب أن يقيم قائد الجيش المومأ إليه في

(22) **الدفتردار:** هو الاسم الخاص بالموظف الذي كان يتولى رئاسة الشئون المالية في الدولة العثمانية، والذي كان يعد الركن الثالث من أركان الديوان. وقد ظهر المنصب في عهد مراد الأول، وظل هناك دفتر دار واحد حتى في عهد السلطان محمد الفاتح عندما انقسم هذا المنصب إلى قسمين دفتردار الروملي، ودفتردار الأناضول، وفي عهد سليم الأول أضيف دفتردار ثالث خاص بالولايات العربية، وبسبب تأسيس منصب الدفتردار تأسست الإدارة المالية، والتي كانت تتكون من مائة وسبعة وعشرين حجرة. وكان الدفتردار يحضر مع الوزير الأعظم كل يوم ثلاثاء إلى الحضرة السلطانية، وكان يمكنه أن يقدم المعروضات للسلطان، ولكن بعد أن تمر أولاً على الصدر الأعظم، وفي عام 1838م ألغي هذا المنصب، واستبدل به نظارة المالية.

انظر، أحمد عبد الله نجم: التعليم في الدولة العثمانية.. دراسة لدور المدرسة من ظهور الدولة حتى وفاة السلطان سليمان القانوني في ضوء المصادر التركية، دار الهداية، القاهرة، 2009م، ص 124.

(23) **السكبان الفرسان " اتلي سكبانلر "**: سبق وأن ذكرنا بلوك السكبان ورقم أورطة السكبان هي 34 في البلوك، وهم مدربو كلاب الصيد، ولقد انقسمت أورطات السكبان إلى قسمين منهم القسم الأول السواري، وهم " الفرسان "، والقسم الثاني البيادة أي المشاة. ورقم أورطة السكبان هي الأورطة رقم 65 بقسميها، ولقد تشكل فرسان السكبان من أولاد أغوات الأوجاق في الغالب. وكانوا عند الذهاب إلى الديوان يركبون الخيول بملابسهم الحريرية والطرة المزدانة بالجواهر. ولقد ذكر اسمهم بأتلي سكبانلر، وذكر سواري سكبانلر، والمعنى واحد؛ أي: فرسان السكبان.

سونيا محمد سعيد البنا: فرقة الانكشارية.. نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، إيتراك، القاهرة، 2006م، ص 75.

الطائف لضمان الأمن والقيام بتنكيل المفسدين. كما تدعو الحاجة إلى مئة من عساكر المدفعية لحماية قلعة جدة، ومائتين من السكبان، وإلى محافظ إلى قلعة مكة المكرمة، ومئة من عساكر المدفعية، وثلاثمائة من السكبان.

المادة الثالثة: عندما كانت الأقطار الحجازية في عهدة والي مصر، كانت إيرادات عربان الحجاز تجمع وتضبط وتدار من قبل مأمور يعين من أحد شرفاء كل قبيلة، لكن نصب وتعيين مأمور من الشرفاء يكون مزعجاً له وللفقراء من حوله، وبناءً عليه؛ فإن انتخاب مأمور وتعيينه من بين هذه القبائل في الأماكن التي هم فيها يضمن الحفاظ على الإيرادات من جهة، ويُشعر الأهالي بمزيد من الاطمئنان والراحة، فيرتاح الحكام والأهالي معا، مع مواصلة دفع مرتبات هؤلاء الشرفاء لطمأنتهم، ولكي يستخدموا في معية قائد الجيش المومأ إليه في المصالح اللازمة.

المادة الرابعة: الاهتمام بشئون المدينة المنورة يكون في عهدة شيخ الحرم[24]، ويكون في معيته خمسمائة من الفرسان وأربعمائة من السكبان وحوالي مئة من عساكر المدفعية، فالمأمول في الوقت الحالي تأمين الطريق بمثل هذا العدد من العساكر. ولكن في حال إلحاق ميناء ينبع بالمدينة المنورة يجب تعيين محافظ من قبل المشار إليه للميناء المذكور، وتمركز خمسين من عناصر المدفعية ومئتين من العساكر الفرسان، والمأمول أن يدين شرفاء المحل المذكور بالطاعة والولاء للدولة العلية، وبالتالي استخدامهم في الخدمات السلطانية.

المادة الخامسة: المرتبات الشهرية للأشراف والعربان حول المدينة المنورة ومكة المكرمة والمؤن المخصصة لهم قليلة، وقطع هذه المرتبات يزعجهم ويؤدي إلى مشاكل،

---

(24) **شيخ الحرم:** يطلق على الشخص الذين يُعين في الحرم الشريف المكى من قبل الخليفة. ويقال أيضا شيخ الحرم النبوي. وشيخ الحرم هو ممثل السلطان في مكة. وقديما كان ولاة الشام يُكلفون بإيصال قافلة الحجاج وموكب الصرة بسلام إلى الحجاز نظرا لأنهم يقعون على طريق الحج. لذا كانوا يمنحون أيضا لقب شيخ الحرم.

انظر، منير أطالار: الصرة الهمايونية، مرجع سابق، ص 160.

وستعترض إعطائهم المؤن بعض الصعوبات في الوقت الحالي، والأنسب إبقاء مخصصاتهم من المؤن للعساكر، وإعطاؤهم بدلا عنها من قبل الدفتردار المذكور على النحو المطلوب.

المادة السادسة: إصدار أمر شريف إلى عثمان باشا للتحقيق في أحوال وحركات شيخ عسير، وضابط أبو عريش[25] الشريف حسين بن علي بن حيدر[26]، وإمام صنعاء، وعما إذا كانوا مطيعين للدولة العلية أم غير ذلك، وبموجب الأمر الشريف يرسل الباشا المشار إليه رسائل للمذكورين بواسطة كبير حجاب القصر

---

(25) **أبو عريش:** تقع مدينة أبو عريش على بعد تسعة وثمانين كيلو مترا من "اللحية" على الجانب الشمالي منها، وبالقرب من البحر الاحمر، ويبلغ عدد سكانها خمسة آلاف نسمة تقريباً.

أيوب صبري باشا: موسوعة مرآة الحرمين الشريفين، 221/5.

(26) **الحسين بن علي بن حيدر:** هو الشريف الحسين بن علي بن حيدر بن محمد بن أحمد بن محمد بن خيرات بن شبير بن أبي نمي الصغير، يمتد نسبه إلى الحسن بن علي بن أبي طالب رضي الله عنهما، ولد سنة 121هـ، قال عنه القاضي الحسن بن أحمد عاكش الضمدي في كتابه " الذهب المسبوك في سيرة سيد الملوك ": كان في بادئ امره عاملاً على مدينة صبياء من طريق والده، ثم عاملاً على مدينة الزهراء.

وقال المؤرخ محمد بن إسماعيل الكبسي في " اللطائف السنية " إن ابتداء دولة صاحب الترجمة على التهايم من شوال سنة 1255هـ، وأنه كان شريفا منيفا عادلا فاضلا، كامل الأوصاف شريف الأطراف، من الكماة الشجعان وأهل الباس حين الطعان..، وله صلابة في الدين وعدل في الرعية وملاحظة للأمور الشرعية، وأن دولته قويت في تهامة وصلحت له البلاد.

وقال السيد إسماعيل بن محمد الوشلي التهامي في " نشر الثناء الحسن ": إن وفاة المترجم له كانت بمكة في سنة 1273هـ.

وقال عاكش في "عقود الدرر":.. اشتغل في بادئ أيامه بالعلم؛ فنال منه حصة وافرة.. وأكب على كتب الأدب مطالعةً ودرساً، وكان ذا ألمعية صادقة وحافظة موافقة.. وقد طالع رسائل من مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم.

ثم ذكر أن وفاته في السابع والعشرين من شهر محرم سنة 1272 هـ.

انظر، أحمد بن محمد بن أحمد الشعفي: لآلئ الدرر في تراجم رجال القرن الثالث عشر، جدة، 1991م، د. ن، ص 126-129.

العالي أحمد آغا، والتحقيق بواسطته في أمر طاعتهم وانقيادهم وإبلاغ دار السعادة بالنتيجة، وفي حال إظهار طاعتهم وانقيادهم- وهو الأرجح- يصار إلى تكريم كل واحد منهم حسب درجته، إلى أن يتمكن المشار إليه من الأقطار الحجازية وكسب تأييد الناس، وسيكون من السهل بعد ذلك دفع الغوائل والمشاكل إن شاء الله.

المادة السابعة: حظي والي جدة من قبل الدولة العلية بسيف ووسام[27] فخر وأوسمة ومجوهرات أخرى؛ لتزداد مكانته ويقوى نفوذه في الأقطار الحجازية. وما يحقق

(27) **الوسام:** الوسام هو السمة، وما يعلّق على صدر من أحسن عملاً، مكافأة له عليه، وهو العلامة الدالة على من قدّم خدمة للدولة، ولها درجات عدة، كما أطلق الوسام بلفظه التركي (نيشان) في الدولة العثمانية على: توقيع السلطان، وعلى الطغراء، والأمر السلطاني، وغيرها من المعاني. وعلى الرغم من أن الوسام وُجد في أوربا في وقت مبكر؛ إلا أنه لم يتم تحديثه في الدولة العثمانية إلا في عهد السلطان محمود الثاني (1808-1839م) وبالتحديد في عام 1248هـ/ 1832م. وكان العثمانيون يستخدمون قبل ذلك ذؤابات من وبر الخيول، تعلق على العمائم التي يلبسها أركان الدولة، وهي علامة مميزة لهم حسب مكانتهم.

وكانت الأوسمة الأولى على أربع درجات؛ الأولى، والثانية، والثالثة، والرابعة، إضافة إلى الوسام المرصع. وقد أحدث الوسام المجيدي في الدولة العثمانية في عام 1268هـ/1851م نسبة إلى السلطان عبد المجيد (1839/1861م) وكان على خمس درجات؛ إلا أن أكثر الأوسمة أحدثت ومنحت في عهد السلطان عبد الحميد الثاني (1876/1909م). فقد أحدث في هذا العهد، إضافة إلى الأوسمة الموجودة من قبل: وسام آل عثمان، الخاص بالأسرة العثمانية الحاكمة، ووسام أرطغرل، ووسام الامتياز، ووسام الشفقة.

كما أحدثت بعض الأوسمة بعد انقلاب عام 1908م، منها: وسام المعارف، ووسام المزية، ووسام اللياقة الزراعية. وعلى الرغم من صدور القرار باعتماد الوسامين الأخيرين؛ غير أنهما لم يمنحا لأحد. ومن الواضح أن السبب الأساسي في هذا التوجه للسلطان عبدالحميد الثاني، رغبته في لم شمل أجزاء واسعة من الدولة العثمانية، وارتباطها بالعاصمة استانبول من خلال الجامعة الإسلامية. كما أن العهد الذي تلا عهد السلطان عبد الحميد الثاني، شهد منح المزيد من الأوسمة للشخصيات العربية، أكثر من جميع العهود التي سبقته.

ولمعرفة قيمة الأوسمة، وما كان يصرف عليها، يكفي الإطلاع على ما نقله لطفي في تاريخه؛ حيث ذكر أن المبلغ الذي صرف لعمل قطعتين من الوسام العثماني المرصع، وثلاث قطع من الوسام

المصلحة أيضا أن يرسل إليه ما بين أربعة وخمسة من كبار حجاب القصر العالي ليكونوا في معيته؛ وإشعار المومأ إليهما لاستخدامهم في بعض المصالح، وليقوم قائد الجيش المشار إليه بتنفيذ المصالح المطلوبة.

المادة الثامنة: في حال تكريم والي جدة على النحو المحرر أعلاه، ستظهر الحاجة إلى جبر خاطر الشريف أمير مكة المكرمة، بزيادة راتبة بالقدر الكافي ورفع الحاجة عنه، وإشعار قائد الجيش في أمر رعاية ذويه وحمايتهم ومنع التعدي عليهم، وسيكون ذلك من دواعي إدخال السرور عليه.

المجيدي مع الشريط الخاص بكل واحد منها، قد بلغ ثلاثة عشر حملاً، وسبعة وخمسين ألف قرش، والحمل الواحد يساوي مائة ألف قرش؛ أي ألف ذهب (ومجموع المبلغ بلغ مليونًا وثلاثمائة وسبعة وخمسين ألفًا)... وصرف ذلك المبلغ لعمل خمسة أوسمة في الفترة التي كانت الدولة تمر بأزمة مالية خانقة، يدل على درجة التبذير في هذا الأمر.

هذا وقد ألغيت الأوسمة الخاصة بالدولة العثمانية مع إعلان الدولة في تركيا عام 1342هـ/ 1923م. إن توجيه الوسام إلى شخصية من شخصيات الدولة العثمانية أو الأجنبية كان بسبب ما قدمته هذه الشخصية من خدمات علمية أو اجتماعية، أو سياسية؛ سواء إلى الدولة العثمانية، أو إلى المجتمع العثماني. كما أن توجيه الوسام يدل على تقدير تلك الشخصية وتكريمه من لدن الدولة العثمانية، كما يدل في الوقت ذاته على مكانة ذلك الشخص في قومه وأفراد عشيرته، وإضافة إلى ذلك فإن منح الوسام لزعيم أو شيخ قبيلة مرموقة كان مبنيًا على رغبة الدولة العثمانية في استمالته إلى صفها في سياستها الرامية إلى لم شمل أجزاء الدولة مع الحكومة المركزية.

الوسام كان يمنح إما رأسًا من خلال المابين الهمايوني، أو من خلال وساطة من إحدى النظارات أو المسئولين من أركان الدولة العثمانية، بعد الحصول على موافقة السلطان على ذلك في كلا الحالتين. فيتم إدراج ذلك في دفتر الوسام Nisan Defteri، وهو دفتر محفوظ في الأرشيف العثماني الآن، والذي يضم أسماء الأشخاص الذين منحوا الوسام؛ حسب التسلسل التاريخي، الذي يبين أيضًا درجة الوسام (أي الثانية أو الثالثة.. إلخ) وتاريخ المنح، والرقم الذي صدر به الأمر السلطاني. يتكون الوسام من براءة تصدر باسم الشخص الذي يمنح الوسام من المابين الهمايوني، وميدالية حسب درجة الوسم، ومبلغ مالي مناسب، ومكانة الشخصية، مع خُلعة.

سهيل صابان: الأوسمة العثمانية والحاصلون عليها من الجزيرة العربية في وثائق الأرشيف العثماني، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، 2007م، ص 13-21.

المادة التاسعة: فيما يتعلق بخالد ابن سعود[28] الذي تم تزكيته من قبل مصر على قبيلة نجد، ينصح بإبقائه من قبل والي جدة، وإهدائه شالاً ومعطفاً[29]، ودفع رواتبه- كالسابق- من إيرادات الحسا والمناطق الأخرى التابعة له، وعلى أن يصار بعد أربعة أو خمس شهور إلى إصدار أمر شريف إلى والي مصر لجلب الوهابيين وشيخهم فيصل الموجودين في مصر إلى دار السعادة، مع الحرص في الوقت الحالي، ولكن بعد إبقائهم بضعة شهور في مصر كيلا يؤدي ذلك إلى إخافة الشيخ خالد المذكور.

المادة العاشرة: من الواضح الصعوبات التي تكتنف إرسال المهمات المطلوبة بصورة كاملة من برية الشام إلى عساكر المشاة والمدفعية المفرزة، والمرسلة إلى الأقطار الحجازية بطريق السويس، وذلك بسبب قلة المياه. لكن ذلك سيكون سهلاً في

---

(28) **خالد بن سُعُود (000- 1264 هـ = 000- 1848 م)**

خالد بن سعود بن عبد العزيز بن محمد: أمير من آل سعود، خرج عليهم في نجد. وهو من أم حبشية. نشأ بمصر بعد حرب إبراهيم (باشا) ولما قوي أمر (الإمام) فيصل بن تركي في الديار النجدية، أرسل محمد علي (باشا) خالدا مع قوة عسكرية سنة 1252هـ لقتاله، فنشبت بينهما معارك انتهت باستسلام فيصل لقائد الحملة خورشيد (باشا) في رمضان 1255 (1838م) ووجهه خورشيد إلى مصر، ومعه ولداه عبد الله ومحمد وأخوه جلوي بن تركي. وتولى خالد الإمارة، فسير حملة بقيادة (سعد بن مطلق) إلى الأراضي المجاورة لنجد، وكتب إلى إمام مسقط (سعيد بن سلطان) يطالبه بالجزية التي كان يؤديها من قبل لأجداده آل سعود. ومال إلى اللهو، فنفر منه أصحابه، وثار عليه عبد الله بن ثنيان بن إبراهيم بن ثنيان ابن سعود، فرحل إلى الأحساء، فعلم أن ابن ثنيان دخل الرياض واجتمع عليه أهل نجد، فمضى إلى الدمَّام (سنة 1257) فالكويت. ومنها إلى مكة. وتوفي بجدة محموما.

انظر، الزركلي: الأعلام، 296/2.

(29) **المعطف/ كَبُوت Capote:** تعبير أطلق في العهد العثماني للدلالة على نوع من الأردية، كان يرتديها الانكشارية في الأيام المطيرة. وقد ترد بلفظ " كبود " أو " قبوط ".

حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية.. المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م، ص 186.

حال إرسال العساكر عن طريق مصر. وإذا كان في بغداد عساكر يمكن إرسال المشاة منهم من البصرة بحراً، وإرسال نصف عساكر الفرسان من بغداد، ونصفهم من برية الشام بمعرفة أمير الحج[30].

19 جمادى الآخرة 1257 [7 أغسطس 1841]

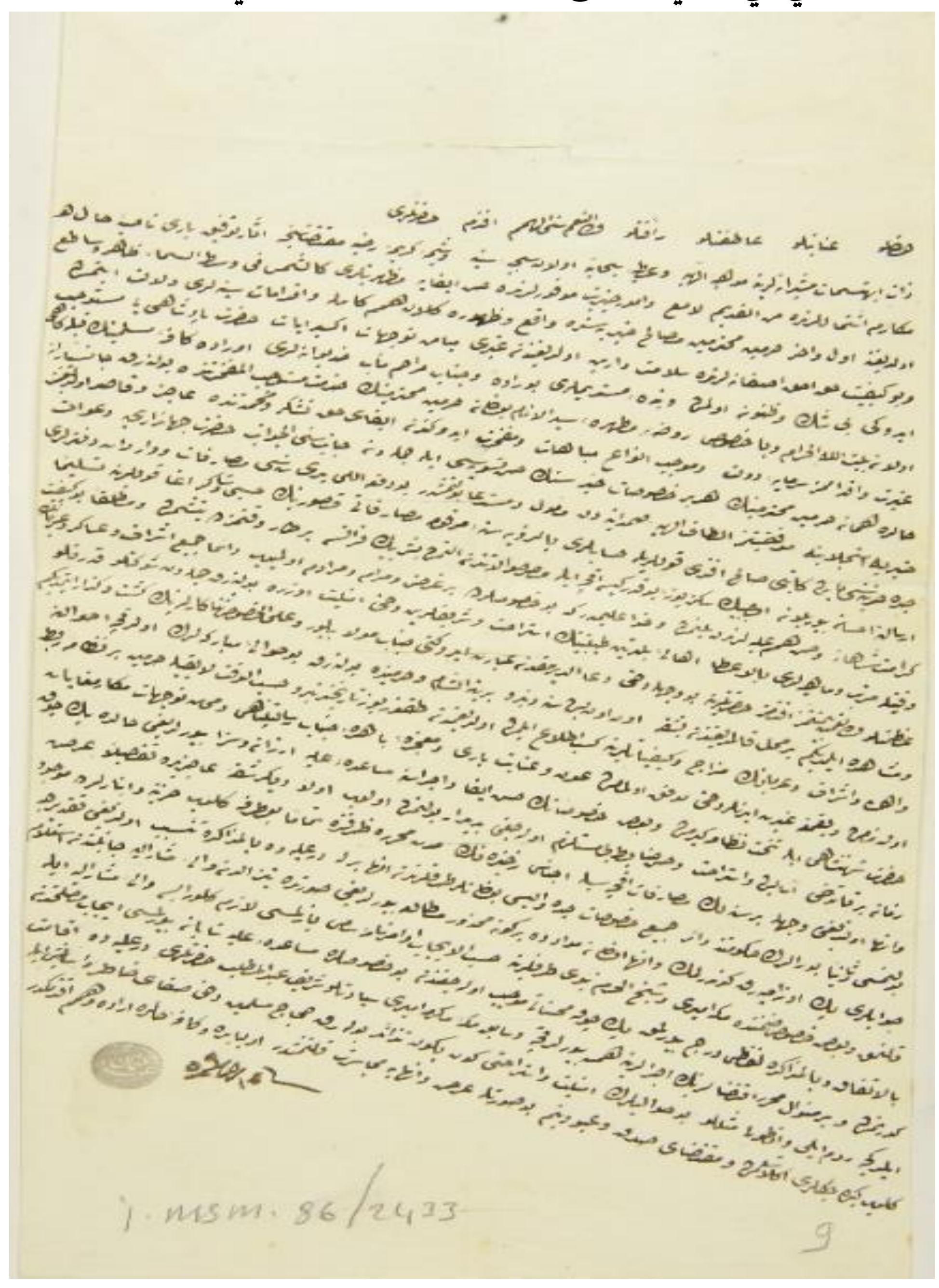
(30) **أمير الحج:** يُطلق هذا اللقب على الشخص الذي يرأس القافلة الذاهبة لأداء فريضة الحج. وأول أمير للحج في الإسلام هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه 9هـ/630م. وكانت مهمة أمير الحج إيصال قافلة الحج إلى مكة وعودتها في أمن وسلام، والحفاظ على أمن وانضباط الحجاج في مكة وعرفات وسائر المناسك الأخرى. وحتى ضم مصر إلى الدولة العثمانية كانت الدولة المملوكية ترسل أميرا للحج من عندها، وترسل الدولة العثمانية أميرا آخر من عندها. وكان أمير الحج المصري مكلف برئاسة قافلة حجاج القاهرة، أما أمير الحج العثماني فكان مكلف برئاسة قافلة حج استانبول حتى مكة عبر طريق الشام.

وفي الخلافة العثمانية أُحيلت تلك المهمة إلى أمين الصرة الهمايونية. وبالرغم من أن الباب العالي لم يمنح إمارة الحج لأحد الوزراء، إلا أن الذي كان يقوم بها في الغالب ولاة الشام. وتفيد الوثائق بأنه منصب أمير الحج كان منصب ترقي.

انظر، منير أطالار: الصرة الهمايونية ومواكب الصرة، ص149.

الوثيقة رقم (9)

تقرير حول استتباب الأمن واستقرار الأحوال في الحرمين الشريفين، مع طلب بالنظر العالي في التقرير السابق والرجاء بتنفيذ المقترحات لزيادة الاستقرار



.İ.MSM.86/433- 9

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة، ولي النعم سني الهمم

سيدي

بمقتضى السجية السنية والشيمة الكريمة الرضية التي هي موهبة إلهية وعطية سبحانية لأبهتكم المشيرية؛ فإن التوفيق الإلهي فيكم من القديم لامع وحسن إيفائكم في الأمور الخيرية كالشمس في وسط السماء ظاهر وساطع، دلت على ذلك الهمم الكاملة والإقدامات السنية التي ظهرت في المصالح الخيرية للحرمين المحترمين سابقا ولاحقا، فكان ذلك سبباً في سلامة الدارين بحق مقامكم العالي ومستوجبا لتكريمكم لدى حضرة مولانا السلطان، ليس في ذلك أدنى شك أو ظن.

وبالنسبة لي فإن خدمتنا لبيت الله الحرام وقبلة المسلمين، وبالأخص في الروضة المطهرة لسيد الأنام؛ كانت رأس مالنا الذي نفتخر به، ونحن عاجزون عن أداء واجب الشكر والمحمدة، لكن نجاحنا وتوفيقنا في القيام بشئون الحرمين المحترمين كان مدعاة لجلب الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان.

وردنا أخيراً أمر مقام صدارتكم السامي، في الحديث عن وصول عدد من المعروضات التي رفعتها ببيان تقديم دفاتر واردات ومصروفات أيالة[31] جدة عن عام

---

(31)**الإيالة:** الإيالة هي أكبر الوحدات الإدارية والعسكرية، ويتولى حكمها حاكم برتبة بكلربكي؛ أي أمير أمراء، وقد تعرضت لتغيرات وتحولات كثيرة، وكانت منطقة الروملي هي أولى الإيالات التي تشكلت عند العثمانيين. وبذلك تكون البكلربكية الثانية أي بكلربكية الأناضول؛ والإيالة الثالثة هي بكلربكية الروم ومركزها أماسيا وسيواس، أما في عهد السلطان سليم الأول فقد تشكلت إيالات ديار بكر وحلب والشام. وخلال مدة الحكم الطويلة التي قضاها السلطان سليمان القانوني تشكلت أربع عشرة إيالة جديدة.

وتنقسم الإيالات العثمانية من حيث الوضع القانوني إلى قسمين، فهناك إيالات تسير بنظام التيمار وأخرى بنظام الساليانة. وقد أطلقوا على الأولى التي تحكم أراضيها بنظام التيمار اسم "تيمار لي إيالت"، أما النوع الآخر فهو ما يُعرف باسم "ساليانه لي"، وتجمع فيه إيرادات الإيالة باسم الدولة، ثم تسدد من هذا المجموع أجور الجنود والإداريين، ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة. وهذا النوع كان موجودًا في كافة الأراضي العربية، فهناك تسع إيالات على هذا النحو هي: مصر، واليمن، والحبشة، وبغداد، والبصرة، والأحساء، وطرابلس الغرب، وتونس، والجزائر.

سبعة وخمسين بواسطة الكاتب الأول بخزينة جدة صالح أفندي، وأن خزينة المالية الجليلة دققت في حسابات دفاتر السنة المذكورة، فأرسلت ما بقي من المصروفات وهي ثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وأربعين كيسه أقجة إلى كل من حسبي آغا وشاكر آغا، كما وصلت من حوالات مصر خمسة وستون ألف فرنسي الثمان(32) في أحرج الأوقات، وهذا من الكرامة السلطانية والهمم العلية.

والله يعلم بأنه لم يكن لي في هذه الأمور أي غرض، وهدفي هو توزيع مرتبات وشهريات جميع الأشراف والعساكر والعربان في وقتها وزمانها، وتأمين راحة واطمئنان أهالي البلدتين الطيبتين، واستجلاب دعوات الجميع لحضرة مولانا بالخير.

والله يعلم بأنه لم يبق محل لم أصل إليه وأراه، كما أنني منذ حوالي خمسة عشر عاما أعيش في برية الشام والحرمين، فكانت بالنسبة لي فرصة للاطلاع على أحوال تلك البقاع المباركة، وأمزجة وطبائع أهاليها وأشرافها وعربانها، فمنذ عام تسعمائة لم يشهد الحرمان الشريفان نظاما وانتظاما في أمورهما، ولم يوفق الذين سعوا إلى ذلك، وأخيرا وبعون الباري عز وجل والمعجزة الباهرة لحضرة صاحب الرسالة، ومحاسن توجهات حضرة مولانا السلطان، أمكن تنظيم أمورهما على النحو المطلوب.

كما أنه في حال الموافقة السنية على تنفيذ بعض الأمور سيزداد الأمن والنظام رسوخا، ويتوقف ذلك على نحو ما بينته في تقريري الآخر بالتفصيل:

أولا: على وصول المصروفات السنوية مع أجناس المؤن خلال المدة المحددة ودخولها خزينة جدة والمستودعات.

ثانيا: أن يقوم من يتقلدون منصب ولاية جدة بإبلاغ الدار العلية بكل ما يتعلق بحكوماتهم، ليناقش هناك ويرد بالجواب خلال فترة لا تطول، وإذا كان محاذير في أمر من الأمور. يصار إلى أخذ رأي الوالي. وإذا اقتضى الأمر، الكتابة إلى أمير مكة وشيخ الحرم النبوي، فمن الأنسب والأحسن أن يتضمن لفظ مناقشة

أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، 249/1.

(32) أي: فرنك فرنسي.

الموضوع والتفاهم مع الوالي المشار إليه، ومن المصلحة الموافقة العلية على هذا الطلب.

وفي حال بذل الجد لتنفيذ ما هو محرر، واستمرار إقامة أمير مكة المكرمة السابق- سيادة الشريف عبد المطلب(33)- في الدار العلية، فإن الأمن والاستقرار سيزداد رسوخاً في هذه الجهات، على غرار ما هو حاصل في الروميلي(34) والأناضول(35)، ويبقى الحجاج المسلمون في أمن وصفاء بال.

رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لسيدي.

10 ربيع الأول سنة 1259 [9 أبريل 1843م]

عبده عثمان

---

(33) **الشريف عبد المطلب أفندي: آل البيت. أمير مكة المكرمة.**

ابن الشريف غالب. بعد أن عزل والده من منصبه استقر في اسطنبول. وفي سنة 1247هـ 31 . 1832م تولى إمارة مكة المكرمة، وعزل سنة 1248هـ 32 . 1833م. وفي شهر شوال سنة 1267هـ 50 . 1851م أعيد للمرة الثانية إلى إمارة مكة المكرمة، وعزل سنة 1272هـ 55 . 1856م. وبعد عزله مكث مدة في مدينة سلانيك، وبعدها استقر في اسطنبول. وفي سنة 1297هـ 1880م تم تعيينه أميرًا في مكة المكرمة للمرة الثالثة، وتم عزله سنة 1300هـ 1883م، وفي سنة 1304هـ 86 . 1887م توفي في مكة المكرمة. كان عالمًا، عاقلا، كريمًا، حازما. خلف من الأبناء: الشريف هاشم باشا، الشريف جابر باشا، والشريف فهد باشا.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1083).

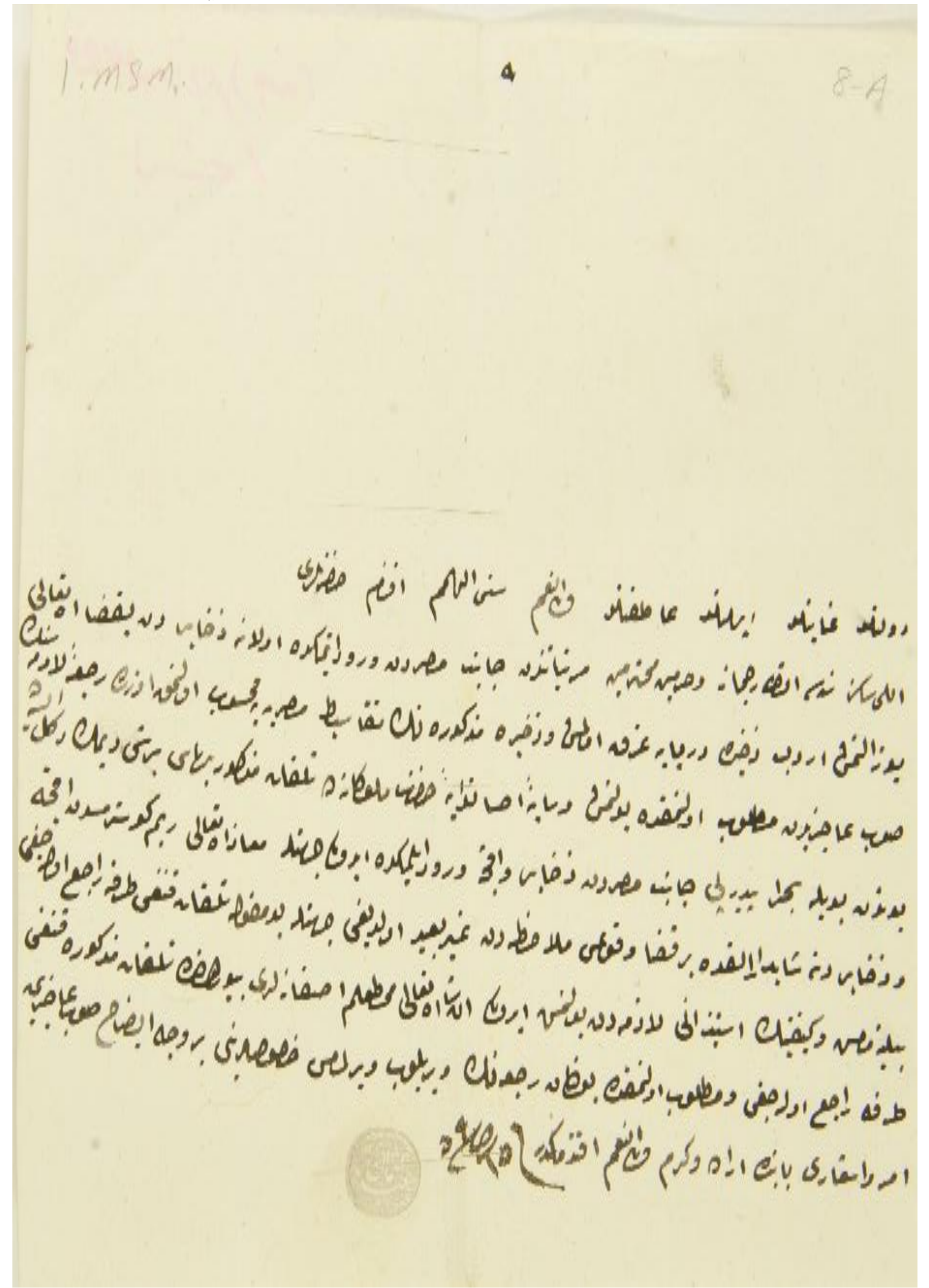
(34) **الروملي/الروميلي/الروملي:** معناها الحرفي منطقة الروم، أما معناها الاصطلاحي فيشمل الجزء الأوربي من الدولة العثمانية.

انظر، محمد حرب: مجلة دراسات الخليج والجزيرة، عدد 33/ يناير 1983، ص145-167.

(35) **إيالة الأناضول:** أسست إيالة الأناضول عام 797هـ، 1392م، بعد تأسيس إيالة الروملى بعام، وكانت من أهم التشكيلات الإدارية في الدولة العثمانية، أول أمير أمراء لها هو قرة تيمور طاش باشا، كان مركزها قديما أنقرة ثم نقلت إلى كوتاهية، في عام 937هـ 1530م كان بها 17 سنجقا، هي كوتاهية وخداوندكار، وبورصة، ومانيسا وآيدين ومنتشة، وحميد، واسبرطة، وأنقرة وجانقري، وبولو، وأسكي شهر وقوجة على، وبيجة وقارصي.

الوثيقة رقم (10)

الإبلاغ عن غرق 160 أردب من المؤن والسؤال عن الجهة التي تتحمل الخسائر



I.MS.M. 2433- Lef 6

صاحب الدولة والعناية والأبهة والعطف ولي النعم سني الهمم

سيدي

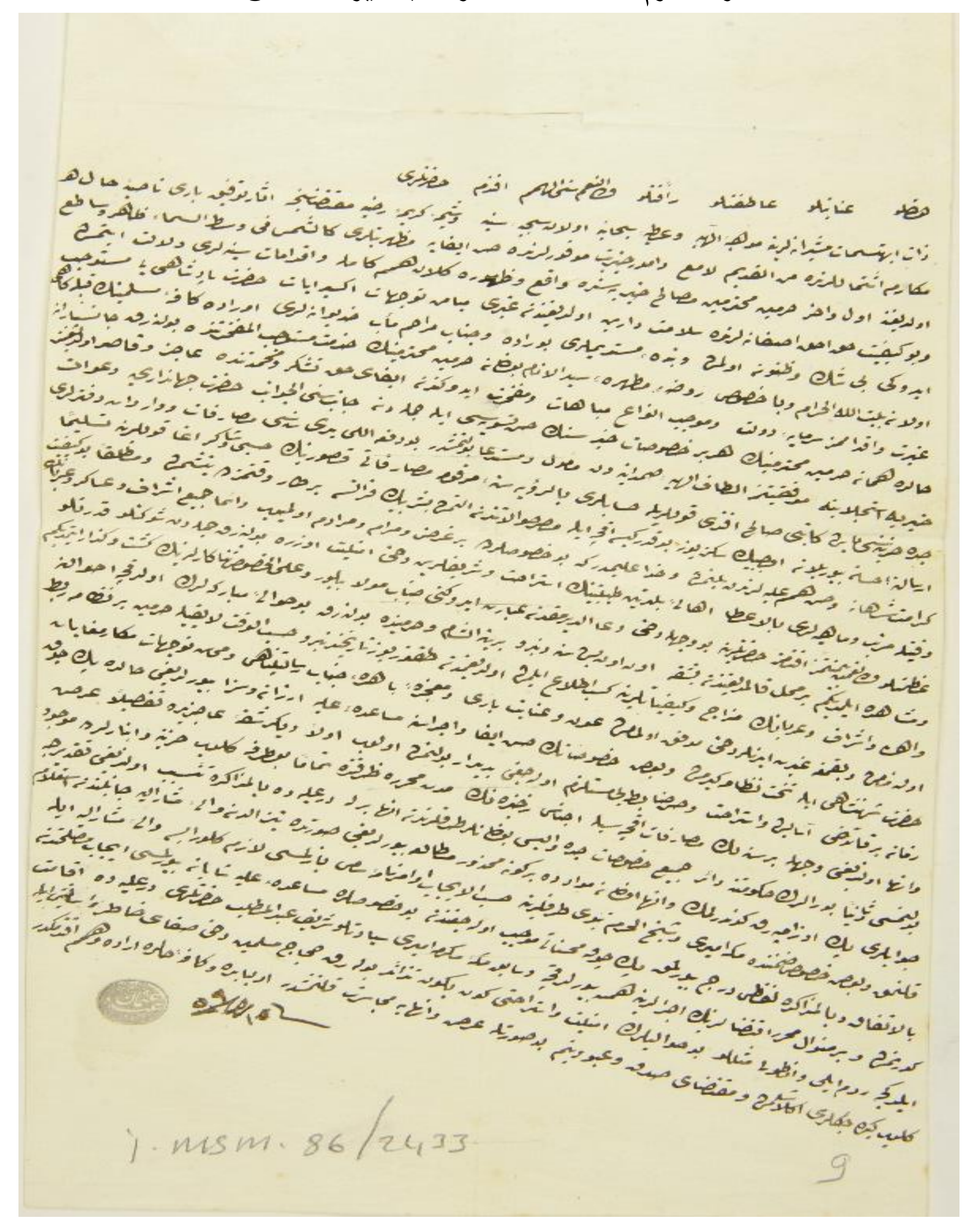
بقضاء الله وقدره غرقت في البحر مئة وستون إردب من المؤن التي ترد من جانب مصر، مخصصة لأقطار الحجاز والحرمين المحترمين، عن سنة ثمانية وخمسين. وأني مطالَب بقيمتها ثم احتسابها على الأقساط المصرية، وحتى لو لم تكن قيمة ما تلف ليست بالشيء الكثير، فإنه باعتبار ورود المؤن والأقجات من جانب مصر تباعا وبطريق البحر قد يقع حادث تتلف فيه الأقجات والمؤن، ولا يعرف من يتحمل هذه الخسائر، مما اقتضى سؤال ذلك؛ فالرجاء التفضل ببيان الجهة التي تتحمل هذه الخسائر، وفيما إذا اقتضى إعطاء الرجعة المطلوبة.

والأمر لسيدي ولي الأمر.

15 ربيع الأول سنة 1259 [14 أبريل 1843م]

الوثيقة رقم (11)

الرد على رسالة مقام الصدارة بإتمام مراجعة الدفاتر، والإبلاغ بأن أحوال جميع العساكر والأشراف والعربان في سؤدد، وموجباً للأمن والطمأنينة للأهالي والحجاج والزوار، ومستلزم لمضاعفة الدعوات بالخير للسلطان



I.MSM.86/2433- 9

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة، ولي النعم سني الهمم

سيدي

وردنا أخيراً أمر مقام صدارتكم السامي، في الحديث عن وصول عدد من المعروضات التي رفعتها ببيان تقديم دفاتر واردات ومصروفات أيالة جدة عن عام سبعة وخمسين بواسطة الكاتب الأول بخزينة جدة صالح أفندي، وطلب إرسال المقدار الكافي من الأقجات، ومنح وسام للكاتب الموما إليه يناسب رتبته، وحول محافظة المدينة المنورة وغير ذلك، وأن خزينة المالية الجليلة دققت في حسابات دفاتر السنة المذكورة، فأرسلت مصروفات بثلاثة آلاف وثمانمائة وثمانية وأربعين كيسه أقجة، فتم إرسال المبلغ المذكور، وأن المؤن التي أرسلت من مصر من حساب عام ثمانية وخمسين، وما تم تحويله من الضرائب المصرية، والمبالغ المرسلة إلى المدينة المنورة على شكل ذهب مجري(36)، تم تنقيصها قياسا على مصروفات عام سبعة وخمسين؛ فبقي العجز بمقدار عشرة آلاف كيسة، وأن المبالغ المتبقية قيد الإرسال، وسينظر في الأمر المتبقي من الطلبات، ومنح الكاتب الموما إليه وسام، وجرى تفهيمه الوصايا اللازمة من قبل نظارة المالية الجليلة. وأن فصل محافظة المدينة المنورة قد رفض، وبقيت كما في السابق في عهدتنا، وبضرورة اتخاذ التدابير الحسنة كي لا يحدث في ديار الحجاز أي وضع غير مرغوب.

وقد أجبت بوصول المبلغ المذكور، وكذلك مبلغ خمسة وستين ألف فرنسي من حوالات مصر في وقت كنا في أشد الحاجة إليه، وأرسلت السند الخاص بذلك إلى دولة مشير المالية، واعتبرت بأن ذلك من كرم واهتمام حضرة مولانا السلطان وهمم جناب صاحب المقام السامي.

(36) **المجر/ مجر:** نقد ذهبي ذكره الجبرتي في حوادث ذي الحجة عام 1217هـ/ أبريل 1803م، فأشار إلى أنه من النقود الذهبية الاجنبية التي كان من الصعب صرفها بالأنصاف العددية، فيدور الإنسان بالريال أو المحبوب أو المجر وهو في يده طول النهار فلا يجد مصارفته، وقد ارتفع سعر صرفه في عهد ممد علي باشا لأنه كان يفضل هذا النقد في دفع أثمان بضائعه، فقد كان صرف المجر عام 1231هـ/1816م حوالي 720 نصف فضة، وارتفع بعد أقل من سنتين إلى 800 نصف فضة، واستمر هذا السعر حتى عام 1236هـ/1821م آخر عام سجل فيه الجبرتي أحداث مصر.
محمد علي الحريري: النقود المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدارة، العدد 2، السنة 21، ص 107.

فقمنا بواجب الدعاء بطول عمر دولة مولانا وشوكته في حضرة بيت الله الحرام، وذكره بالخير والثناء عليه، وعلى نحو الوعد والوعيد، وأمر حضرة مولانا السلطان؛ فإنه طالما وصلت المبالغ الخاصة بمصروفات الحرمين الشريفين- وهما بيت الله الحرام وقبلة المسلمين والروضة المطهرة لسيد الأنام- والأقطار الحجازية، والمؤن المخصصة لها، ودخلت في خزينة جدة ومستودعات المؤن خلال الفترة من غرة محرم وحتى نهاية ربيع الثاني، وصدرت الإرادات العليا بالموافقة على ما ورد في المعروضات المقدمة؛ فإن أحوال جميع العساكر والأشراف والعربان في سؤدد، وموجباً للأمن والطمأنينة لأهالي البلدتين الطيبتين والحجاج والزوار الكرام، ومستلزم لمضاعفة الدعوات بالخير من الأهالي الكرام ومنا جميعا، كما تكون الطرق في مأمن، ويصل المحملان الشريفان والصرة الهمايونية(37) ويعودان بصفاء الخاطر وفي أمن وسلام.

---

(37) **الصرة:** المعنى اللغوي: الصرة كلمة عربية، مشتقة من الفعل صرّ- صرا، وبالرغم من أن الكلمة وردت في بعض الأماكن في القرآن الكريم والأحاديث النبوية كفعل إلا أن الواضح أنها اكتسبت معناها الاصطلاحي بعد ذلك. وتُجمع الكلمة على (صرر) وتعني باللغة الفرنسية La bourse التي تعني كيس النقود أو الأموال. ويُطلق على الكيس الذي يوضع به الأموال أو الذهب ويُربط من عند فتحته بإحكام (صرة). وتُطلق أيضا على ستر الشئ بستر لحفظه أو لإخفائه. ويوضح دوزي Dozy معنى الصرة فيقول: هي الحافظة الصغيرة التي يُحفظ بها الذهب أو التوابل أو أدوات الصيدلة.أو هي كومة المال؛ أو هي صرة من ذهب وتساوي 26 جرام بما يعادل 1 دولار.

أما إسماعيل حقي أوزون جارشيلي فيعرف الصرة لغة بأنها (كيس النقود)، أما معناها الاصطلاحي فهي (النصف يوك أي خمسين ألف أقجه). وتُستخدم في إجمال الرواتب والمحاسبات. كما أصبحت تستخدم بمعنى الهدية. ويمكن رؤية كل تلك المعاني (كيس النقود، صرة المال) في كل المعاجم التركية.

ومن خلال تلك التوضيحات السابقة يتضح لنا أن الصرة تأتي بمعنى الكيس أو الحافظة التي يُحفظ بها الذهب أو المال، أو تُطلق أيضا على الذهب والمال نفسه. كما كانت تُستخدم بمعنى حزمة الأموال الكبيرة والبالة الصغيرة اللذين يتضمنان نفس المعنى.

- المعنى الاصطلاحي: هي الهدايا والأموال والذهب التي كان يرسلها السلاطين العثمانيون قديما من استانبول بموكب واحتفال خاص في شهر رجب قبل موسم الحج لتوزع على كل أهالي الحرمين مكة والمدينة، من أصغر شخص إلى أكبر رتبة هناك. وكانوا يرسلون بخلاف الأموال النقدية الملابس

ولم يكن مثل هذا الأمن الذي نعيشه الآن في الحرمين منذ وقت طويل، وهذا من يُمن طالع مولانا السلطان ومن آثاره الخيرية.

رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لولي النعم سيدي.

15 ربيع الأول سنة 1259 [14 أبريل 1843م]

المزينة والمرصعة بالألماس واللؤلؤ (الخلع والقفطانات) والأصواف والقطيفة، والمواد الغذائية (الغلال والحبوب).

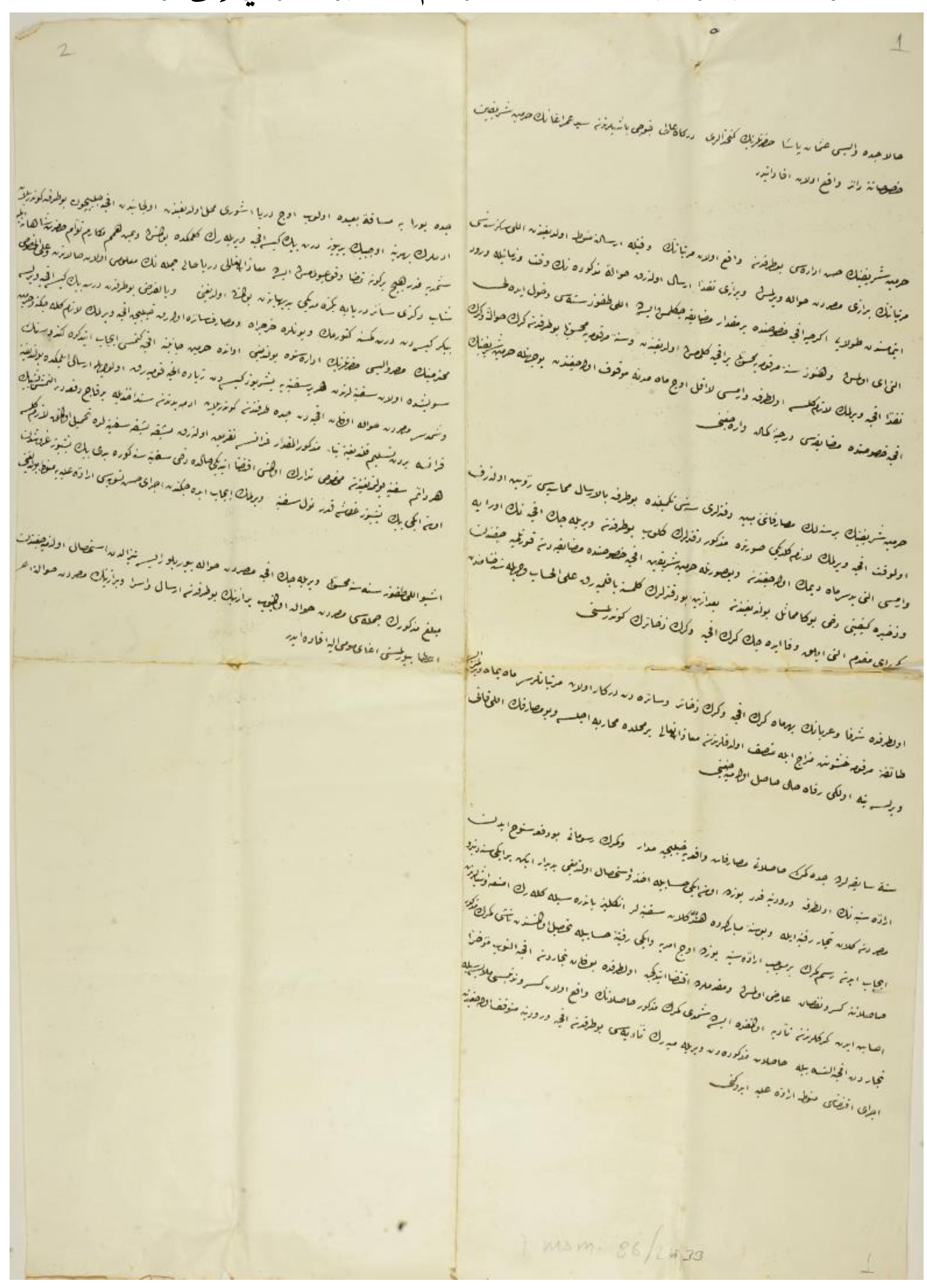
ويوجد من يُعرف الصرة بهذا الشكل: " تُطلق الصرة على كل المساعدات المالية المرسلة من الدول الإسلامية المختلفة (وخاصة مصر وتونس في الوقت الحالي) مع موكب الحج لتوزع على فقراء مكة والمدينة".

وقد استخدم تعبير صرة النقود للتفريق بين الصرة النقدية والصرر الأخرى. وتتشابه كلمة La group الفرنسية التي تعني حافظة الأموال المختومة من عند فتحتها والتي تُرسل من مكان إلى مكان مع كلمة الصرة بمعناها الاصطلاحي. وللصرة اسم آخر وهو "المعلومية" وتعني المعلوم.

انظر، منير أطالار: الصرة الهمايونية، مرجع سابق، ص 17.

الوثيقة رقم (12)

حول تأخر وصول المرتبات إلى الحرمين، وضرورة تغيير أساليب تحويل الأقجات لسرعة التنفيذ وتقليل نفقات النقل، وعدم التأخير المؤدي إلى أزمة مالية



I.MS.M /2433- Lef 2

ما أفاد به كتخدا[38] والي جدة الحالي عثمان باشا كبير بوابي القصر العالي سيد عمر آغا فيما يتعلق بالحرمين الشريفين

أنه لما كان حسن إدارة الحرمين الشريفين منوط بإرسال المرتبات المطلوبة في وقتها، فقد حول قسم من مرتبات عام ثمانية وخمسين إلى مصر، وقسم منها أُرسلت نقداً، وقد أدى عدم وصول الحوالة المذكورة في وقتها إلى شيء من الضائقة المالية، فقد مضى على دخول سنة تسعة وخمسين ستة شهور ولم ترد أقجة واحدة تتعلق بالسنة المذكورة.

وحتى لو اقتضى إعطاء أقجات نقداً أو حوالة من حساب هذه السنة فإن وصولها إلى هناك يحتاج إلى ثلاثة شهور على أقل تقدير، وبالتالي فإن الحرمين الشريفين سيعانيان أقصى درجات الضائقة المالية.

وأنه في حال إرسال الدفاتر المبينة مصروفات الحرمين الشريفين لعام واحد مع انتهاء العام إلى هذه الجهة وإجراء محاسبته، ووصول الدفاتر المذكورة على النحو الذي يجب إعطاء الأقجات في ذلك الوقت، ووصول الأقجات التي ستدفع من هذه الجهة إلى هناك؛ يعني مضي ستة أو سبعة شهور، وبذلك لن يتخلص الحرمان الشريفان من الضائقة المالية، كما أن وضع المؤن هي على هذه الشاكلة.

وبناءً عليه؛ فإن اللازم إرسال أقجات ومؤن تكفي لمدة ستة شهور على الحساب، وقبل انتهاء السنة بشهرين دون انتظار ورود هذه الدفاتر.

وأن المرتبات والمؤن المتعلقة بالشرفاء والعربان هناك أعطيت كل شهر، لكن الطائفة المذكورة تتصف بخشونة الطبع، وإذا وقعت حرب في جهة من الجهات- لا سمح الله- فإن الوضع لا يعود كما سبق ولو أعطيت أضعاف أضعاف هذه المصروفات، وأن حاصلات جمارك جدة في السنين السابقة كانت تغطي المصروفات لدرجة كبيرة، وكانت

---

(38) **كتخدا Kethuda** : رئيس الهرم الإداري في المجموعة العسكرية والمهنية والاجتماعية. الشخص الذي يؤدي أعمال كبار رجال الدولة والأغنياء.

واستخدمت هذه اللفظة مع أسماء مختلفة؛ مثل: كتخدا الخزينة، كتخدا الدفتر، كتخدا الصدارة، كتخدا الترسانة.

رسوم الجمارك قبل وصول الإرادة السنية إلى تلك الجهات يتم تحصيلها بواقع اثني عشر في المائة، فإنه بعد صدور الإرادة السنية تؤخذ سفرية من التجار القادمين من مصر منذ عامين، والرسوم الجمركية التي تؤخذ من الأمتعة والبضائع القادمة في هذه السنة المباركة بالسفن الإنجليزية من الهند بواقع ثلاثة في المائة كتابية واثنين في المائة سفرية؛ مما أدى إلى تناقص حاصلات الجمارك المذكورة، وفي البداية كانت تؤخذ أقجات من التجار على أن تحتسب فيما بعد على رسوم بضائعهم، ولكن العجز الحاصل في حاصلات الجمارك لم يعد تغطيته ممكنا من الحاصلات المذكورة حتى في حال أخذ أقجات من التجار. لذلك فإن سد هذا العجز يتوقف على ورود أقجات من هذه الجهة، وإجراء المقتضى منوط برأي الإرادة العلية.

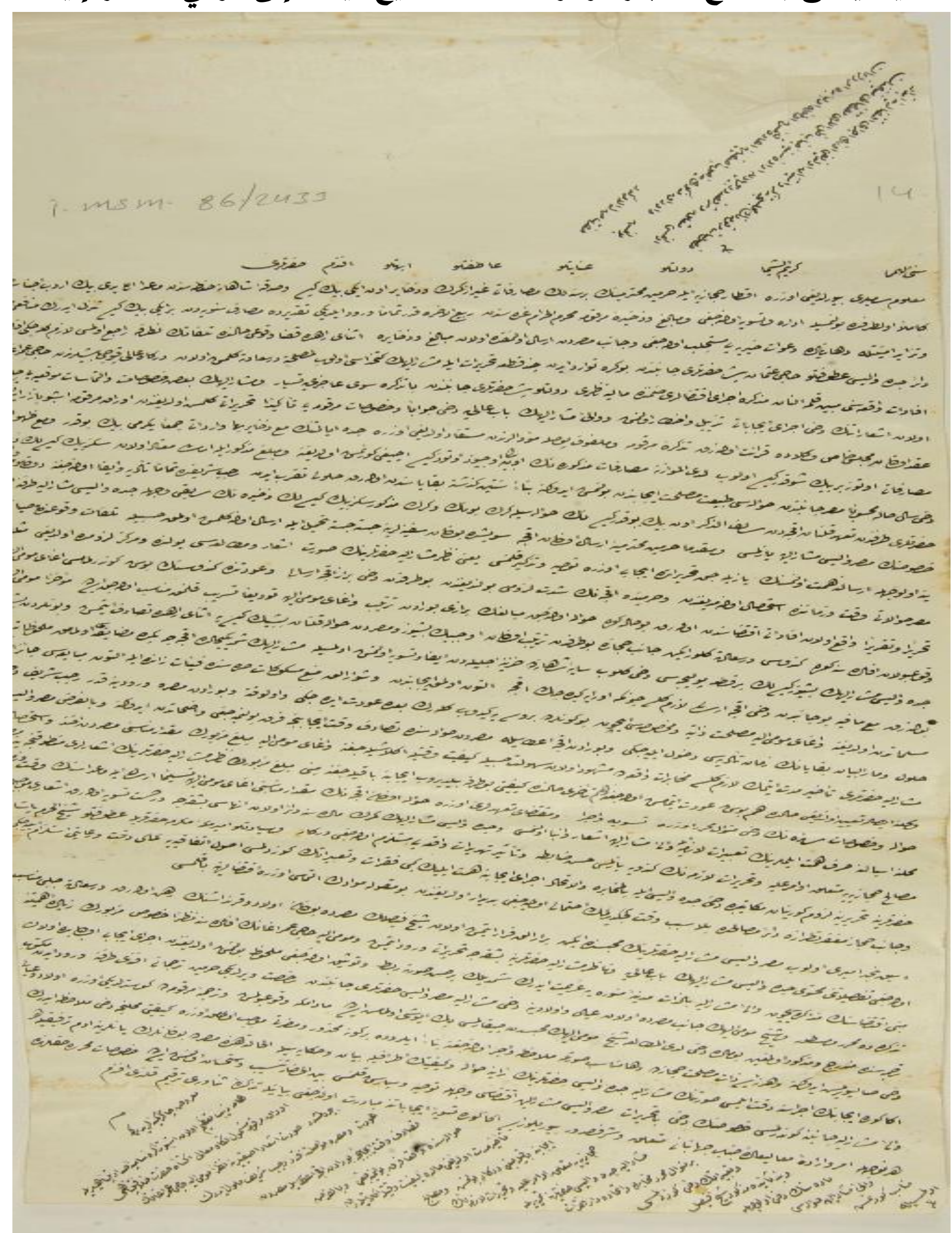
وأن جدة على مسافة بعيدة من هنا ومكانها عبر ثلاثة بحار، ولجلب أقجات من هناك يعطي لكل رجل يرسل إلى هذه الجهة ما بين ثلاثة آلاف وسبعمائة وأربعة آلاف كيسة أقجة، ولم تحدث حتى الآن أية مشكلة بفضل همم مولانا السلطان، ولكن أوضاع البحار معروفة لدى الجميع، خاصة وأن بحر (شاب) لا يشبه غيره من البحار. ولو أعطيت من هذه الجهة أربعة آلاف كيسه أقجة، فإنه يجب نقلها من قبل أربعة أشخاص، كما يتطلب إعطاء هؤلاء الأشخاص مبالغ كبيرة مصاريف سفر، وأنه عندما تدعو الحاجة إلى إرسال أقجات إلى جانب الحرمين خلال فترة حكم الحرمين من قبل والي مصر، فلا يضع في كل سفينة من سفنه الراسية بالسويس أكثر من خمسمائة كيسة، ويرسلها بهذه الصورة، ولكن الحوالات المرسلة من مصر إلى جدة بلغت أكثر من مرة ستين ألف فرنسي تسلم إلى رجل ويؤخذ منه سند بالمبلغ، فإذا اقتضى تفريق المبلغ المذكور وحملت المبالغ في عدة سفن، فإن ذلك يحتاج إلى رسو سفن هناك بشكل دائم؛ وحتى في هذه الحالة فإن ذلك يتطلب كل سفينة أجرة مناولة تتراوح بين سبعة آلاف وخمسمائة قرش واثني عشر ألفا وخمسمائة قرش، وحل هذه المسألة بالطريقة الصحيحة منوط بالإرادة العلية، وأن المبلغ الذي سيعطى محسوباً على سنة تسعة وخمسين الحالية إذا حول من

مصر، فلن يتم تحصيله بالسرعة المطلوبة، من الأنسب ألا يحول كل المبلغ من مصر، بل يرسل قسم منه من هناك، والقسم الآخر يحول من مصر.

20 جمادى الثانية 1259 [17 يوليو 1843]

الوثيقة رقم (13)

موافقة السلطان على مذكرة مقام الصدارة المقدمة بناء على مذكرات ورسائل من الحرمين بخصوص مصروفات الأقطار الحجازية، مع التأكيد على التفاهم والتنسيق مع والي جدة فيما يتعلق بمصالح الحجاز، وحوالة مسألة الشيخ فيصل إلى الوالي المشار إليه



I.MSM.86 /2433- 14

سني الهمم كريم الشيم صاحب الدولة والعناية والعطف والأبهة

سيدي،

من المعلوم لدى مقامكم السامي، فإنه ضمن إجراء مقتضيات المذكرة المتضمنة لما جاء في الرسائل الواردة من والي جدة عطوفة الحاج عثمان باشا من أن مصروفات الأقطار الحجازية والحرمين المحترمين لعام واحد- من دون الرسوم الجمركية والمؤن- يتم تأمينها وتسديدها بوجود اثني عشر ألف كيسه وسبعة وخمسين إردب من أجناس المؤن، بالإضافة إلى الصدقة السلطانية كاملة هناك، وأنه في حال ورود المبالغ والمؤونة كاملة في الفترة من غرة محرم الحرام وحتى ربيع الآخر، فإن المصاريف السنوية تنخفض حوالي ألفي كيسة، حيث تتحقق المصلحة ويتزايد الأمن، ويكون مدعاة لاستجلاب مزيد من الدعوات بالخير، وأنه في حال وقوع تلف في المبالغ والمؤن المرسلة من مصر أثناء الطريق، فعلى أي جهة تقع مسئولية التعويض عنه.

وكذلك ما أفاد به كتخدا المشار إليه وكبير بوابي القصر العالي(39) الذي جاء إلى الدار العلية لقضاء بعض المصالح، أرسلت بمذكرة من قبل دولة الباشا ناظر المالية إلى طرفنا، كما أشير ذيلا بالموافقة على طلبات والتماسات محلية من المشار إليه، كما جاء الرسالة الجوابية من المشار إليه إلى الباب العالي بالتأكيد على تلك الأمور الواردة في رسائله السابقة.

وعليه؛ فقد اطلع مجلس الوكلاء الخاص الذي عقد يوم الاثنين الحالي على ما ورد في هذه الأوراق، وعلى نحو ما يفهم من تلك المذكرة والأوراق المرفقة بها أن واردات أيالة جدة مع قيمة المؤن تبلغ عشرين ألف كيسه، بينما تبلغ مصروفاتها مع الحالات الطارئة أكثر من واحد وثلاثين ألف كيسة، ولدى الموازنة بينهما فإن العجز في

(39) **قبوجي باشي:** المعنى الحرفي " رئيس البوابين " في القصر السلطاني، وهذه الكلمة لقب عثماني أطلق على عدة وظائف خلال عهود مختلفة؛ إلا أنه بعد القرن التاسع عشر وحتى عهد المشروطية في الدولة العثمانية (بدأت 1876 وعادت 1908) أصبحت هذه الكلمة رتبة شرفية تمنحها الدولة لحكام الأقاليم والأعيان.

انظر، محمد حرب: مجلة دراسات الخليج والجزيرة، مرجع سابق، ص145-167.

المصروفات يبلغ عشرة آلاف وثلاثمائة كيسة، ومن موجبات المصلحة حوالة مؤن بقيمة ثمانية آلاف كيسة من جانب مصر - التي جرت العادة عليها- من حساب العام الحالي، بالإضافة إلى المبلغ المذكور.

وبناءً عليه؛ فإنه الكتابة إلى والي مصر المشار إليه بأن يحول مبلغ عشرة آلاف كيسة ونيف من المبلغ التي تعهد بأدائها كليا في شهر رجب المقبل من بقايا السنتين السابقتين، مع إرسال المؤن البالغة قيمتها ثمانية آلاف كيسه إلى والي جدة المشار إليه، والتوصية إليه وتذكيره ببذل الجهد في حماية الأقجات من التلف نتيجة تحميلها وإرسالها بالسفن إلى الحرمين المحترمين على دفعات.

أي أن الناظر كان مصيبا فيما أبلغ به، كما أن حوالات مصر لا تستحصل في الوقت والزمان المطلوب، كما أن الحاجة إلى الأقجات في الحرمين على أشدها، وأنه من الضروري أن تقوم جهتنا هذه بإرسال بعض الأقجات، وعدم عودته خالي اليدين بمقتضى ما أفاد به الآغا المذكور شفهيا وكتابيا.

وعليه؛ فإنه وإن كان من المناسب تخصيص بعض المبالغ المطلوبة من هنا وإرسالها مع الآغا المذكور، فإن الآغا نفسه أكد على أنه صادف في طريقه إلى دار السعادة الحوالة المتوجهة من هنا إلى الحجاز البالغة ثلاثة آلاف وخمسمائة كيسة ومن مصر خمسة آلاف كيسه، كما أن بوليصة والي جدة المشار إليه بقيمة خمسمائة كيسة وصلت وتم تسديدها من الخزينة الجليلة، فلم تعد حاجة المشار إليه ماسة إلى الأقجات في الوقت الحالي. وحتى لو اقتضت الحاجة على إرسال أقجات إلى هناك فإن الأقجات التي سترسل إلى هناك يجب أن تكون ذهبا، كما أنه من غير الجائز شراء كميات من الذهب بسعر مرتفع في وقت منع المسكوكات، أضف إلى ذلك أن الآغا المذكور سيذهب إلى بروسه لبعض أعماله الخاصة ثم يعود، وإلى أن يحين وقت عودته ثم سفره إلى مصر، فإن شهر رجب يكون قد دخل، ويحل موعد تسديد البقايا المذكورة، ومن الواضح ألا يكون هناك فرق بين إعطاء الأقجات من هنا وبين حوالتها من مصر لتصادف الوقت، ولو فرضنا بأن والي مصر المشار إليه أخر المدة، فإن السهولة في التخابر ستكشف ما جرى.

ولما كان الآغا المذكور مكلفا بتحصيل وأخذ المقدار المناسب من ذلك المبلغ من مصر وإيصاله إلى مكانه فلن يعود خالي اليدين، كما أنه في حال تأخره سيبلغ جهتنا بهذا الوضع ليصار إلى القيام بما يلزم، فعلى نحو ما أبلغ به الناظر المشار إليه من المناسب إبلاغ الوالي المشار إليه بأن تكون الحوالة من مصر، وحل المسائل الأخرى على النحو المحرر، وأن يسلم مقدار مناسبا من الأقجات التي تعهد بها إلى الآغا المذكور ويرسلها، وبذل الجهد في إرسال ما بقي إلى مكانه في الوقت المحدد.

كمان أن مسألة الجمارك التي وردت في تقرير والي جدة المشار إليه قيد الحل. ومن المؤكد أن إصدار الأوامر العلية المتعلقة بالمصالح الحجازية وكتابة الرسائل اللازمة إلى الوالي المشار إليه يساعد ويؤثر إيجابا على ضبط الأمور، كما نرى بأن تتضمن الكتابة إلى سيادة أمير مكة المكرمة وعطوفة الباشا شيخ الحرم طلب التخابر والتنسيق مع والي جدة. فذلك يصب في صالح الالتزام بأصول الاتفاق والعمل المشترك، ولا تذهب الأوقات فيما يتعلق بمصالح الحجاز هدراً. فيجب إجراء اللازم على النحو المبلغ به.

وردت رسالة أخرى من والي جدة المشار إليه إلى الباب العالي وإلى الناظر المشار إليه، ببيان أنه من المناسب جلب أبناء وشقيق الشيخ فيصل[40] أمير نجد

---

(40) **فَيْصَل بن تُرْكي (000- 1282هـ = 000- 1865م)**

فيصل بن تركي بن عبد الله بن محمد ابن سعود: إمام شجاع حازم. كان ممن حُمل إلى مصر من أمراء نجد في أيام استيلاء جيش محمد علي على كثير من بلاد العرب. وفر من مصر، هاربا من الروم (كما يقول ابن بشر) سنة 1243هـ فعاد إلى نجد، وأبوه في الرياض (أمير العارض وبعض البلاد المجاورة له) فقاد جيش أبيه لاسترداد البلاد الأخرى، بضع سنين. وبينما هو يقاتل في أطراف القطيف علم بأن مشاري ابن عبد الرحمن بن سعود قتل أباه (تركي بن عبد الله) غيلة واستولى على العارض، فقفل بمن معه لقتال مشاري، فتمكن منه وقتله (سنة 1249هـ وتولى الإمارة، فسار سيرة حسنة وجعل تخت الإمارة في الرياض وظلت بلاد نجد مضطربة. وطلب منه محمد علي باشا والي مصر إرسال عشرة آلاف جمل لمساعدة حملة مصرية على عسير فلم يفعل، فأرسل خالد بن سُعُود (وكان قد نشأ بمصر) في جيش من الترك والمغاربة، فقاتله فيصل. وقوي أمر خالد بمن معه، فترك فيصل الرياض وخرج إلى منفوحة (بقرب الرياض) قال المؤرخ ابن بشر: "ثم إن خالدا وفيصلا تراسلا في طلب الصلح وتواعدا، وجلسا بين البلدين من صلاة الظهر إلى بعد العصر، فلم

السابق- الذي كان في محبس والي مصر المشار إليه وتمكن من الفرار- إلى دار السعادة بصفة رهائن، وبناءً على الأهمية البالغة للموضوع حسب ما أفاد به الحاج عمر آغا المذكور؛ فإن توجه الوالي المشار إليه بنفسه إلى المدينة المنورة ومناقشة ما يتعين إجراؤه قد يساعد على استقامة الأمور في الوقت الحالي، وقد ورد ما يجب تنفيذه في المذكرة المتعلقة بذلك.

وجاء في ترجمة الرسالة الواردة إلى ترجمان الحرمين بأن والي مصر المشار إليه أذن لأولاد وعيال الشيخ المومأ إليه الموجودين بمصر بالسفر. وبعد مناقشة هذه المسألة كان الرأي بأن إخراج الشيخ المومأ إليه من السجن لم يكن شيئاً جيداً ولكن حدث ذلك، كما أنه أطلق سراح أولاده وعياله كما جاء في الترجمة المذكورة، وبناء على أن حل تلك المسألة في الحجاز سيكون أنسب، كان الرأي الكتابة إلى والي جدة بالتفصيل في هذا الشأن، وتفويضه بأمر النظر في المسألة محلياً وإجراء ما هو مناسب، والكتابة إلى والي مصر بأن يرسل هؤلاء مع رجال يرافقونهم إلى جانب الوالي المشار إليه.

ومهما يكن من رأي، فإنه سيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن، ولبيان ما سبق حررنا هذه المذكرة.

معروض الداعي؛

مذكرة الصدارة السامية هذه رفعت إلى صاحب مقام الخلافة. ونظراً إلى ما جاء في المذكرة بأنه لا فرق بين حوالة المبلغ من مصر وبين إعطاء المومأ إليه الحاج عمر آغا من حيث الوقت، لأن عودته إلى مصر لن يكون قبل حلول شهر رجب، وحتى لو

ينعقد بينهما صلح لأن أهل نجد لا يرضون بولاية الترك ولا أتباعهم" ورحل فيصل إلى "الخرج" وبعد معارك كثيرة اتفق فيصل مع خورشيد باشا (قائد جيش خالد) على الصلح، واشترط خورشيد أن يسافر فيصل إلى مصر فيكون عند محمد علي مع عشيرته الذين بها، فوافق فيصل، وسير إلى مصر (سنة 1255هـ فأقام معتقلا إلى سنة 1259هـ واتصل ببعض أنصاره، فهيأوا له سبيل الفرار- كما فعل في المرة الأولى- فعاد إلى نجد، ودانت له الأحساء والقصيم والعارض حتى أطراف الحجاز وعسير. وكف بصره، وتوفي بالرياض.

انظر، خير الدين الزركلي: الأعلام، 164/5.

حصل تأخير فإن ذلك لا يلبث أن يظهر، كما أن الرأي إصدار الأوامر العلية وكتابة الرسائل اللازمة إلى والي جدة فيما يتعلق بمصالح الحجاز، وأن تتضمن الرسائل التأكيد على التفاهم والتنسيق، وحوالة مسألة الشيخ فيصل إلى الوالي المشار إليه بتلك الصورة، وقد صدرت الإرادة السنية بالموافقة على كل ما استأذن المجلس على إجرائه، وأعيدت الأوراق المذكورة صوب مقامكم السامي.

والأمر لحضرة من له الأمر.

20 جمادى الآخرة 1259 [17 يوليو 1843]

الوثيقة رقم (14)

مناقشات المجلس العمومي لتقارير مجلس الأحكام العدلية ومذكرة والي جدة، والموافقة على تجهيز طابورين من العساكر السلطانية لسوقهما إلى الحجاز، وكتابة رسالة إلى والي بغداد للتحقيق في أوضاع تلك البلاد



İ.MSM.86/2437- 25

عالي الهمم كريم الشيم صاحب الدولة والعناية والعطف والأبهة

سيدي؛

على نحو ما هو معلوم لدى مقامكم العالي، فإن المجلس العمومي الذي عقد يوم الأحد الخامس عشر من شهر شوال المكرم، اطلع على ثلاثة محاضر أعدها مجلس الأحكام العدلية[41] حول العساكر الذين يتطلب سوقهم إلى الأقطار الحجازية، والمناقشات التي جرت حول ضرورة دفع فساد أمير نجد السابق الشيخ فيصل، وتقرير أشرف بك العائد من مخا، وغير ذلك من الأوراق.

ويتبين أن جمع وتجنيد العساكر غير النظامية من جهات سلانيك بواسطة مأمور مخصوص وإرسالهم إلى جهات الحجاز بمقتضى تصور سابق، أمر تكتنفه الصعوبات.

ونظراً إلى أن بعض الحوادث السيئة تقع في جهات مكة المكرمة وسائر الأماكن الأخرى، فقد أكد والي جدة عطوفة عثمان باشا في تقريره الأخير على وجوب سرعة إرسال العساكر المطلوبة، كما جاء في المحضر المعد من قبل دار الشورى العسكرية[42]

(41) **المجلس الأعلى للأحكام العدلية:** المجلس الأعلى للأحكام العدلية، وهو المجلس الذي شكل سنة 1253هـ/ 1837م، وله حق إبداء الرأي في الأمور الهامة في الدولة، ومحاسبة الوزراء، وإعداد اللوائح الجديدة، التي تتطلبها الإصلاحات. وقد حل محل المجلس العالي للتنظيمات مجلس الأحكام العدلية، وينقسم هذا المجلس إلى ثلاثة أقسام: قسم الإدارة، وقسم للتنظيمات، وقسم للقضاء، وقد قسم هذا المجلس بعد ذلك إلى قسمين: هما ديوان الأحكام العدلية، ومجلس شورى الدولة.

ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني.. رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2009م، ص42.

(42) **دار الشورى العسكرية:** وهي هيئة استشارية عسكرية تعني بالشئون القانونية والإدارية، أسست لتقديم المشورة في أمور التنظيمات العسكرية للجيش العثماني في عهد الإصلاحات. وقد تأسست هذه الهيئة في عام 1259هـ/ 1843م، وألغيت في عام 1290هـ/ 1873م، أو تغير اسمها إلى مجلس التنظيمات العسكرية، وكانت هذه الهيئة تتكون من رئيس برتبة مشير، وعضوية عدد آخر معظمهم من العسكريين، وآخرين من خارج السلك العسكري، ومن بين الذين تولوا رئاسة هذه الدار/ الهيئة المشير عبد الكريم نادر عبيدي باشا، المشير درويش باشا، المشير ياور باشا، وغيرهم.

انظر، أحمد صدقي شقيرات: مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني 1425-1922م، إربد – الأردن، 2002م، 2/ 201.

بالاستئذان في تنظيم وتجهيز القوة العسكرية في تلك الجهات المباركة لدفع فساد الشيخ المذكور أنه بعد تحديد مقدار وطريقة تجنيد العساكر وتجهيزهم فسيكون تجهيز القوة السفرية وفق ذلك.

ويستأذن في تجهيز طابورين[43] من العساكر السلطانية من القوة الحضرية الموجودة في الشام لسوقهما إلى جهات الحجاز، وأنه لما كانت هذه العساكر خارج دائرة الجيش فإن تأمين مصاريفهم يجب أن يكون بطريقة أخرى، وفي حال ورود الطابورين المذكورين إلى المكان المطلوب ستنتفي الحاجة إلى استخدام غير النظاميين، وبناءً عليه فإن على الخزينة إجراء اللازم، كما يرى المجلس صرف النظر عن تجنيد العناصر وتسريح من جُنِّد منهم.

وحسب الكتاب السابق لوالي جدة المشار إليه، فإن الحاجة قائمة لوجود قوة كافية في تلك الأماكن المباركة؛ فقد جاء في مقدمة المناقشات التي دارت بين الحضور في هذا الشأن، أنه نظراً إلى كون الطابورين النظاميين المتصور تجهيزهما وإرسالهما خارج نطاق الجيوش، فقد أفاد ناظر المالية بأن رواتبهم ومصاريفهم يجب أن تؤمن بصورة خاصة من قبل الخزينة الجليلة، وإذا كانت هذه القوات بالقدر الكافي لمواجهة الأوضاع السائدة في جهات الحجاز، فإنه في حال وقوع أي تحرك سيئ من قبل الشيخ المذكور، فقد لا تكفي لإزالة المشكلة.

ورأي المجلس أنه في هذه الحالة ستدعو الحاجة إلى سوق مزيد من القوة العسكرية، وعندئذ يكون تجهيز وإرسال العساكر من الخارج بصورة عاجلة وتجهيز

---

(43) **الطابور/ التابور**: " التابور " كلمة تركية تعنى الصفوف المربعة الشكل من الجند أو المدافع بحيث تكون الظهور متجهة بعضها لبعض وكل جهة من الجهات الأربعة مواجهة للعدو، وهذا الشكل يعد أحد أشكال التحصين في الجيش العثماني. وتعني كتيبة عسكرية، أو مجموعة من ألف عسكري.

انظر، خالد زيادة: المصطلح الوثائقي في سجلات المحكمة الشرعية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م؛ أمين خوري: رفيق العثماني.. وهو قاموس يحتوي على نيف واثني عشر ألف كلمة تركية وفارسية مترجمة إلى اللغة العربية، بيروت، مطبعة الآداب، برخصة نظارة المعارف الجليلة في الأستانة العلية.؛ سيد محمد السيد: حواشي تحقيق فذلكة، حاجي خليفة.

وتسديد مصاريفهم ورواتبهم صعباً ومشكلاً، بالإضافة إلى أنه يصيب التجهيزات العسكرية للجيوش الهمايونية بالارتباك، الأمر الذي يدعو إلى تجهيز المقدار اللازم من العساكر النظامية[44] وسوقهم مجتمعين من الآن، على أن تكون سفرية وحضرية، وأن تكون من خارج دائرة الجيش، وتكون خاصة لذلك المكان، ويصار إلى تسديد وإجراء استبدالهم وكافة الأمور الأخرى بصورة مستقلة.

وبعد الانتهاء من مشكلة الشيخ المذكور تسرح العناصر غير النظامية، وتتم إدارة تلك المناطق بالعساكر النظامية بشكل دائم.

والحقيقة أنه ليس هناك أسلم من هذه الطريقة في حسن إدارة تلك الجهات، ولكن يجب أن يكون العساكر المطلوب سوقهم على مستوى شدة الأوضاع الطارئة. ونظراً إلى التباين الحاصل فيما أبلغه كل من الوالي المشار إليه وسيادة الشريف، فقد تواردت فكرة إرسال مأمور له رتبة عالية للاطلاع على حقيقة الوضع واتخاذ التدابير اللازمة على ضوء المعلومات التي يقدمها، ولكن ذلك يتطلب عاماً على الأقل. ونظرا إلى التأكيد على الحاجة إلى هذه العساكر، فإن المجلس يرى صرف النظر هذه المرة عن تعيين مأمور وإرساله، والاكتفاء بما جاء في مناقشات دار الشورى المذكورة، وموافقة المجلس العالي على النحو المبين فيما يتعلق بالإدارة الدائمة للمناطق المذكورة بسوق الطابورين النظاميين على وجه السرعة.

كما جرى التفصيل في الآراء المذكورة، ورأى المجلس أن يستوضح من الوالي المشار إليه عن الأوضاع السائدة في تلك الجهات، ورأيه الشخصي في حال ومستقبل

(44) **العساكر النظامية:** في عام 1834م أقامت الدولة كلية حربية "حربيه مكتبي" لتنشئة الضباط اللازمين للجيش، كما أوفدت الطلاب للدراسة في النمسا. أنشأت خلال ذلك العام وحدات احتياطية "رديف" في الولايات المختلفة. وأصبحت العساكر المنصورة تعرف بعد ذلك باسم " العساكر النظامية".

أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، 409/1.

الشيخ المذكور، وعن مقدار وكمية العساكر المطلوبة، والمعلومات الموقعية عن كيفية تسهيل سوقهم وإدارتهم.

ولما كان طلب الوالي المذكور سوق طابور واحد، وسيرسل بفضل قوة مولانا السلطان طابوران من العساكر النظامية، فإن الأمر يقضي بتقليل عدد العساكر غير النظامية الموجودة هناك، ومع ذلك فإنه من المناسب ترك أمر استخدام هذه القوات بكاملها أو عدم استخدامها لرأي الوالي المشار إليه.

ولكي لا يكون هناك أي تأخير في المسألة والحصول على الأجوبة اللازمة والعودة على وجه السرعة؛ يتعين إرسال كتاب الاستعلام المذكور مع مندوب الوالي المشار إليه الموجود في منزل كتخدا الباب، ولكي لا يقع أي عارض أو تأخير في الطريق، تُرسل نسخة ثانية من قبيل الاحتياط إلى عطوفة الباشا والي الشام؛ ليقوم بإرسالها إلى الوالي المشار إليه.

كما قرر المجلس حوالة موضوع الملابس واللوازم الأخرى لهذه العساكر إلى حضرة الناظر المشار إليه كي تقوم الخزينة بإجراء اللازم.

كما أن المومأ إليه أشرف بك التزم بالتعليمات التي زود بها، وأدى مهامه على أحسن وجه، كما تضمن تقريره بعض التحقيقات وإثبات واقع الحال.

ونظراً إلى ما ورد في محضر المجلس العالي فيما يتعلق بإصدار الأمر العالي موجهاً إلى الوالي المشار إليه. ورأى المجلس أن بلاد نجد[45] التي فيها الشيخ المذكور

---

(45) **منطقة نجد:** عبارة عن سهل مرتفع في وسط جزيرة العرب طقسه لطيف. وتنقسم نجد إلى عدة أقسام:

منطقة اليمامة وتمثل رئة نجد. مركزها مدينة الرياض التي تعد مركز منطقة نجد كلها، ومقر إدارة ابن الرشيد، وقد كانت الرياض قديما صغيرة للغاية، ولكنها بدأت تكتسب أهمية بعد أن دخل إبراهيم باشا مدينة الدرعية وهدمها. وقد اتخذها الوهابيون مقرا لهم. أما المدن الأخرى الموجودة في اليمامة فهي المدن الواقعة شرق الرياض وهي: منفوخة والخرق ولقيات وبئر وويسط. المدن الواقعة جنوب غرب

الرياض وهي: مشكل وحيسية. والمدن الواقعة شمال غرب الرياض وهي: الدرعية والعريض، والكوى، ودرامه، والحريمله، وحوله وصديق.

الصدير: سهل يقع في الجهة الشمالية الشرقية لنجد، به الكثير من الأودية والجبال. البلدان المشهورة بها شقرة وهي المركز. سلفه وتقع شمال شرق شقرة، مجمع وتقع شمال شرق شقرة أيضا، الروضة وجلاجل وتقعان جنوب شرق مجمع، التويم وتقع بين التويم ومجمع، طمير وتقع غرب جبل العلا، صادق وتقع بين التومير وحوله.

ناحية عرمة: وتقع بين صحراء وضة وجبل تمامة، أعلى قمة بها هي جبل عطاله. وأشهر آبارها جبرين وسمامه وعرمه الرماحية وريما.

ناحية عجمان: تقع غرب بحر فارس، وغرب سنجق نجد، أشهر آبارها وفره، جيرا، مادية، العليج الصغير، والعليج الكبير، التنومه، لصافة.

منطقة القصيم: سهل كبير يقع وسط نجد، أهم أماكن السيول بها: وادي النجد، وادي الرميم، وادي بطيم، وادي مجير ووادي صر. البلدان المشهورة بها بريده وهي مركزها، شقرة وتقع جنوب شرق بريدة. مدنب وتقع بين بريده وشقره. القرين؛ وتقع جنوب شرق شقره. عنيزه وتقع جنوب غرب بريده. موطه؛ وتقع بين بريدة وعنيزة. القريتين وتقع جنوب غرب عنيزة. دواومي؛ وتقع بين عنيزة، وسكة. رس؛ وتقع جنوب بريدة. الكوي؛ وتقع بين الرس، ونبهاني. حبر ساوية؛ وتقع بين الرس وموساش. حناكية؛ بين هدية، والرس. الهمج؛ شمال شرق حناكية. الصويدير الطرف؛ جنوب حناكية. العيون- غات الشبيبة – بكيرية في الشمال الغربي لبريده. البيعة؛ في شمال غرب الرس.

منطقة جبل شمر: هو القسم الشمالي من نجد. وهي منطقة مغطاة بالجبال. حيث توجد سلسلتان من الجبال توازي بعضها البعض تتجه من الجنوب الغربي إلى الشمال الشرقي. وهما عبارة عن جبلي العجا وسلمان.

منطقة جوف: منطقة جبلية مياهها وفيرة وطقسها لطيف، تقع بين جبل شمر وسنجق معان. وقد ضُمت تلك المنطقة إلى الإدارة العادلة السنية في عهد والي الشام المرحوم صبحي باشا، ووضع بها بلوك من جنود الضبطية. وقد عاشت المنطقة المذكورة فترة طيبة تحت الإدارة السنية العادلة، وبعد أن تركت الجنود الشاهانية منطقة جوف وعادت إلى الشام، انتقلت إدارتها إلى أمير جبل شمر. وهي إلى الآن في يد الأمير المشار إليه.

أما الجبال المشهورة في منطقة جوف فهي: جبل دراع وجبل حمامية في الشمال، وجبل صبيحة في الغرب. أما بلادها المشهورة للمتجهة من حوران وحتى جوف فهي: بصري، سلخد، قلعة الزرقا، أرض الصوان، أرض حدروس، الغوطي، عقيلة، كهف، بئر قصيبة، قراقير، المغيرة، النبح، جوف

قريبة كثيراً من بغداد، وينبغي كتابة رسالة إلى والي بغداد عطوفة نجيب باشا للتحقيق في أوضاع تلك البلاد، وتسليم التقرير المذكور وسائر الأوراق المتفرعة عنه بموجب محضر إلى نظارة الخارجية الجليلة، ورفع المحاضر المذكورة مع مرفقاتها إليكم لتقديمها للمنظور العالي، وإشعارنا بما يصدر من الإرادة السنية لإجراء المقتضى منوط بهممكم العالية.

وهذه المذكرة لبيان ما تقدم، سيدي.

11 صفر سنة 1260 [1 مارس 1844]

الأمير. أما المدن الموجودة للمتجه من جوف وحتى معان فهي: جون، بئر شجر، بئر المويسات، بئر ويسط ومعان.

ومن جوف وحتى النجف الأشرف نجد قرية زقاقة الواقعة شرق جوف، وبعدها صحراء جرداء ليس بها أي أثر للعمران. وكافة أهالي منطقة جوف أهل إسلام، وهم على المذهب السني، عددهم 200 ألف شخص. أما العشائر المجاورة لها فهي: ضفير ورولة وعنزة.

ويبلغ عدد سكان مناطق جوف وشمر وقسيم والصدير وعرمة ونجد واليمامة الواقعة كلها تحت إدارة ابن الرشيد حوالي 3-4 مليون نسمة، معظمهم على المذهب الوهابي، وبعضهم على المذهب السني.

محمد كامل بن نعمان الحمصي: معلوماتنا عن جزيرة العرب.. تقرير جغرافي رسمي مقدم إلى السلطان عبد الحميد الثاني 1312هـ/1894م، في، محمد حرب، تسنيم حرب: رحلات عثمانية في الجزيرة العربية والهند وآسيا الوسطى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت/ مؤسسة السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2013م، 2/ 315-317.

معروض الداعي

تم رفع هذه المذكرة السامية مع المحاضر المذكورة للمنظور العالي.

ولما كانت الأمور الواردة فيها مهمة، والاهتمام بها والمسارعة إلى تنفيذ اللازم في مرتبة الوجوب؛ فقد أيَّد المقام العالي ما ورد في مناقشات المجلس من إرسال طابورين من العساكر النظامية إلى تلك الأماكن المباركة على وجه السرعة، والاستعلام من الوالي المشار إليه عن الأوضاع الراهنة هناك، وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على إجراء اللازم على نحو ما ورد في المذكرة.

الوثيقة رقم (15)

الحاجة إلى وجود قوة كافية في الأماكن المشرفة، وسرعة اتخاذ التدابير اللازمة لإرسال طابورين من العساكر النظامية إلى الحجاز

İ.MSM.86/2437- 3

سبق وأن أبلغ والي جدة عطوفة عثمان باشا بالأمر السامي بالشروع في إرسال مقدار معلوم من العساكر المشاة والفرسان المفرزين؛ لاستخدامهم في المناطق المباركة، بموجب المذكرة السامية المتضمنة شُقة[46] مشير[47] سلانيك واصف باشا، جواباً للأمر السامي بالاستعلام عن وضع وعدد العساكر غير النظامية الذين يجندون في جهات سلانيك، لسوقهم إلى الأقطار الحجازية.

إلا أنه لدى اطلاع المجلس العالي على رسالة الوالي المشار إليه المقدم بمذكرة الناظر المشار إليه بطلب دعم تلك العساكر بطابور من العساكر النظامية وإرسالهم إلى تلك الجهة، وحوالة معينات العساكر المذكورة لمدة عام من مصر، وإرسالها مع رواتبهم الشهرية، تبين من الدفتر المرفق بشقة المشار إليه واصف باشا المقدمة لفاً تجنيد مائة وثمانية وسبعين عنصراً، وأن العمل جارٍ لتجنيد الباقي، ولكن تعذرت معرفة الوقت الذي سيستغرقه اكتمال العدد، باعتبار أن هذه العناصر يجندون من تلقاء أنفسهم.

ونظراً إلى أن هؤلاء من الرجال العاديين ولا يمكنهم أن يكونوا عساكر مدربين، بالإضافة إلى أنهم يسجلون أنفسهم للتجنيد من جهة ويفرون من جهة أخرى، كما يشير الناظر المذكور إلى أن المكان الذي سيتم سوق هذه العساكر هو قبلة المسلمين، وأن العساكر الذين يرسلون إلى مثل هذا المكان الشريف يجب أن يكون من أهل العرض والأدب، أما هذه العناصر فمجهولة أحوالهم، ومن غير اللائق إرسالهم، وأن الأوفق للمصلحة هو تجهيز المطلوب من العساكر من أماكن مناسبة من الروميلي.

---

(46) شُقة/ شقه: كلمة عربية استخدمها العثمانيون بمعنى خطاب رسمي يُكتب من موقع أعلى إلى موقع أدنى. انظر، صالح سعداوي: مصطلحات التاريخ العثماني.. معجم موسوعي مصور، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2016م، 769/2.

(47) **مشير**: في عام 1832م استحدثت الدولة رتبة المشير أعلى الرتب في الجيش، وأصبح توالي الرتب العسكرية في الجيش من أسفل إلى الأعلى على النحو التالي: الجندي المستجد " نفر "، ثم الأونباشي، ثم أمين البلوك " بلوك أميني "، ثم الجاويش "جاوش"، ثم الجاوش الأول "باش جاوش"، ثم الملازم، ثم اليوزباشي،ثم صول قول أغاسي، وصاغ قول أغاسي، ثم البيكباشي، ثم القايممقام، ثم الميرالاي، ثم الميرلوا، ثم الفريق، فالمشير.

أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، 409/1.

كما أن الوالي المشار إليه ذكر في تلك الرسالة أن تأخر إرسال العساكر المفرزة قد يؤدي إلى تفاقم الأوضاع والعياذ بالله، وأن بعض الأعمال الشائنة تقع في بعض الأماكن المجاورة لمكة المكرمة، مما يجعل سرعة إرسال العساكر أمراً واجباً ومحتماً. ويتبين لدى اطلاع مقامكم العالي أنه على إثر الرسالة الواردة في وقت سابق من حضرة الوالي المشار إليه بشأن الشيخ فيصل؛ أُعد محضر مناقشات المجلس العالي ثم عُرض على المجلس العمومي العالي. وتبين من الاطلاع عليه أنه تقرر إجراء اللازم بعد اطلاع دار الشورى العسكرية على طلب إرسال قوة عسكرية كافية لدفع الشرور المحتملة للشيخ المذكور، والحيلولة دون ترسيخ أقدامه. وجاء في المحضر المعد من دار الشورى المذكورة المقدم إلى المجلس العالي، أنه سيصار إلى تجنيد القوة الحربية بصورة مطابقة لآراء الوكلاء الفخام حول تجهيز وفرز العساكر، بالعدد وبالطريقة التي يمكن بها دفع فساد وشرور الشيخ المذكور، كما فصل المحضر في فرز طابورين من العساكر النظامية التابعة للقوة الحضرية الموجودة في الشام إلى الحجاز وكذلك في كيفية إدارتهم وترتيبهم. وأنه في حال إرسال هذين الطابورين من العساكر النظامية إلى الحجاز فستنتفي الحاجة إلى العناصر المجندة من سلانيك، ويصرف النظر عن تسجيلهم، وإعطاء الإذن لمن جندوا بالانصراف، وطلب الإذن بإجراء اللازم.

وأنه حسب الروايات وحسب ما كتبه الوالي المشار إليه سابقا، فإنه بناءً على الحاجة إلى وجود قوة كافية في الأماكن المشرفة، فقد بات مسلماً لدى الجميع سرعة اتخاذ التدابير اللازمة ومدى أهمية الموضوع.

كما رأى المجلس أن ما أشارت إليه دار الشورى المذكورة في محضرها حول كيفية الفرز من القوة الحضرية، وأنه نظراً لكون طابوري القوة العسكرية المتصور فرزهما من خارج دائرة الجيوش، فإن مصاريفها تكون على خزينة المالية الجليلة، ومهما كان التصور بأنه من المناسب أن تجري الخزينة اللازم على أساس الاستغناء عن استخدام العساكر غير النظامية بعد ورود الطوابير المذكورة إلى أماكنها، فإن المجلس يرى أن مقتضى الحال والمصلحة في مثل هذا الموضوع المهم والخطير، أن يقوم المجلس بالتخابر مع نظارة المالية الجليلة بمذكرة سامية والاهتمام بعمل اللازم فوراً على نحو الموافقة التي

تصدر، ومناقشة الآراء السابقة والحالية، وتقرير الوالي المشار إليه حول العديد من المواضيع في تلك الجهات، وتقرير أشرف بك العائد من مخا(48)، والمبادرة إلى إجراء اللازم.

رجاء الاطلاع والأمر لحضرة ولي الأمر.

في 20 رمضان سنة 1260 [2 أكتوبر 1844م]

(48)**المخا:** تقع مدينة المخا على بعد تسعين ميلا من الحديدة وعلى شاطئ البحر الاحمر، وقريبة من باب المندب، والمسافة بينها وبين زبيد ثلاث مراحل. وكانت هذه المدينة مشهورة قديما وكانت غاية في العمار في الازمنة السابقة، وكانت مدينة تجارية رائجة، وقد بلغ عدد سكانها قبل خمس وعشرين سنة إلى عشرين ألفا، إلا أنهم لم يتحملوا فيما بعد هجمات عربان عسير وغاراتهم وتعدياتهم المتوالية؛ فتشتتوا هنا وهناك. ولم يبق الآن داخل المدينة غير خمسمائة شخص، وبناء على ذلك تحولت تلك المدينة الكبيرة إلى خرائب وأطلال، إلا أنه في ظل السلطان أمكن القضاء على الأشقياء المذكورين، وأزيلت تعدياتهم وغاراتهم من هناك كلياً، ومن المأمول أن يعود للمدينة عمارها القديم وسكانها.

أيوب صبري باشا: موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، 222/5.

عدن: تقع مدينة عدن في نهاية جزيرة العرب جنوباً، وبالقرب من مضيق باب المندب من خليج عدن، وعلى بعد مائتين وخمسة وعشرين كيلو متر من مدينة المخا. وكانت دولة انجلترا قد اشترت هذا المكان في سنة 1839م من احد مشايخ العربان، وأنشأت هناك قلعة على أنها مخزن، وكان أهالي عدن في ذلك الوقت ألفي نسمة، ولكنهم ازدادوا قليلا فقليلا بالتدريج حتى بلغوا وتجاوزوا عشرين ألفاً، وبما ان مضيق باب المندب يقع بين المخا وعدن، تعد مدينة عدن بمثابة مفتاح البحر الاحمر. والمسافة بين مدينة عدن وصنعاء ثلاث مراحل، وقد استوطن عربان "لحج" بين هاتين المدينتين.

أيوب صبري باشا: موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، 222/5.

الوثيقة رقم (16)

توضيحات والي جدة لمقام الصدارة ومجلس الأحكام العدلية حول تقريره وبنوده العشرة

İ.MSM.86/2439- 4

معروض العبد الداعي

تسلمت رسالة مقام الصدارة السامية ببيان أن التقرير الذي سبق وأن بادرتُ بتقديمه حول صورة كتابة وتسطير الأوامر العلية والأوامر السامية المهمة واللازمة بسبب الأوضاع في الحرمين المحترمين والأقطار الحجازية، مع التقرير المتضمن عشرة بنود تم تحويلهما إلى مجلس الأحكام العدلية، ونوقشتا من قِبل مجلس الوكلاء المخصوص بصورة مفصلة. ووافق المجلس على تنفيذ ما ورد في بعض البنود، وأرسل إليّ فيما يتعلق بالبنود الأخرى بطلب المزيد من التوضيح، لاحتمال أن تؤدي إلى بعض المحاذير نظرا للأحوال السائدة.

وغني عن القول بأنني قابلت وتشاورت مع الذين عاشوا في البلدان العربية والحرمين المحترمين والقطار الحجازية سنين طويلة وأداروا شئونها وأطلعوا على كل كبيرة وصغيرة فيها، وعرفت منهم الكثير. ولما كنت من الذين غمرتهم الدولة العلية أبدية الدوام بنعمها وإحسانها؛ فإنني لأن أجرؤ على عرض ما لا يسلم من المحاذير للسلطنة السنية، بالإضافة إلى أن تنفيذ جميع ما ورد في التقرير سيكون في مصلحة هذه البقاع المباركة. لذلك وجدت في نفسي الجرأة لعرضه بنداً بنداً، وبالتفصيل:

فالشاغر في الصدقة السلطانية من الحنطة الوارد في **البند الثالث** من تقريري المقدم سابقا، محول إلى عهدة الذين يتولون إمارة مكة المكرمة، فهم أدرى بأحوال واستحقاق أهالي مكة المكرمة، لذلك فإن مثل هذه الشواغر تملأ من قبل الإمارة منذ وقت طويل، وتغيير ذلك قد يوحي بشيء من عدم الثقة بالشريف المشار إليه، بالإضافة إلى أن تغيير الأصول القديمة في الحرمين بالبحث عن شواغر الصدقة السلطانية بغرض التحقيق والتحري غير جائز، وقد يكون سببا في كسر قلوب أهالي الحرمين المحترمين، خاصة وأنه لم يحدث أن اشتكى أحد من أهالي الحرمين من الأصول المذكورة، وإحداث الأصول الجديدة قد يؤدي إلى القيل والقال، فكان الأمر والإرادة بإبقاء تلك الأصول على حالها.

وصدقة الحنطة هذه كانت في عهد والي مصر تقسم بين أهالي البلدتين الطيبتين من قبل مأموريه ومحافظيه الموجودين في الحرمين بموجب القوائم المعدة، فكانوا هؤلاء

المأمورون يعطون الشاغر منه لمن يريدون، ولم يكن الأمير يتدخل في ذلك، سوى أنه يرسل بعض المذكرات إلى هؤلاء المأمورين يطلب فيها إردبات من الحنطة من الشاغر لبعض رجاله أو بعض الأشراف. فإذا استجاب المأمور لطلبه فيه، وإلا فيسكت ولا يلح في الطلب، وإذا اقتضى تدخل هؤلاء في مسألة الحنطة فإنهم سيوزعون الشاغر على غير المحتاجين إليها ولمن لديهم عشرات الإردبات من المخصصات الأخرى من الأشراف وعبيدهم وأقاربهم وذويهم، مما يعني بقاء الكثيرين من المحتاجين إليها من المجاورين والأهالي دون مخصصات.

وفي واقع الأمر فإن الدولة العلية لا تبغي من إعطاء هذه الشواغر جر، منفعة بل إعطاءها للمستحقين والمحتاجين وفقا لأصول السجلات، واستجلابا للدعوة بالخير لحضرة مولانا السلطان.

وليس في كف يد الأمراء من ذلك وإصدار الأمر العالي بالموافقة على ما طلبته ما ينتقص من مكانتهم أو الإحساس بعدم الثقة بهم بالإضافة إلى أن الأهالي المذكورين سيكونون راضين كل الرضا. وفي واقع الأمر فإنني لا زلت أطبق الأصول القديمة في التوزيع، ومع ذلك فإن وجود أمرٍ عالٍ بيدي لإبرازها عند الحاجة لا يخلو من فوائد. لكن الأمر العالي وجه بأن يكون رأي المشار إليه متوافقا مع هذا الرأي، ونظراً إلى أن ذلك يتعارض مع ما أبلغت به ومع الأصول القديمة؛ فإن من مقتضيات المصلحة إصدار أمرٍ عالٍ مجدداً وإرساله.

أما مسألة الأوقاف المذكورة في **البند الرابع** من التقرير المذكور بأنها تحولت بمرور الوقت إلى ملك، وصار هذا الملك يباع بين الناس، وأن الرأي بتعذر تحرير هذه الأوقاف وتسجيلها في الدفتر وإرجاعها إلى وقفيتها لا يسلم من محاذير، واستفسر في إعادة النظر فيها. وفي واقع الأمر فإن هذا الرأي وجيه، ولكن ليس في نيتي الحصول على الإرادة العلية والمبادرة إلى تسجيل فوري لجميع الأوقاف في الحرمين المحترمين، والتسبب في كسر قلوب الأهالي جميعا. بل التحقيق بصورة سهلة، والبدء في الكشف عن الأوقاف التي لم تتحول بعد إلى ملك، والعمل على إرجاع الأوقاف الشاغرة التي اتخذت ملكاً بعد هذه النقطة إلى وقفياتها.

ونظراً إلى أن أمير مكة سيادة الشريف يسعى إلى سلوك الأطوار والحركات التي سلكها أسلافه، فإننا بهذه الطريقة نحول دون إعطاء مثل هذه الأوقاف التي تصبح شاغرة إلى واحد من ذويه أو أتباعه، ونضبطها بواسطة الخزينة الجليلة للحرمين المحترمين وفقا للشروط والقواعد الشرعية، وأرغب في عرض هذه المسألة مع المدير إلى مقر الدولة لاتخاذ قرار بشأنها، ومن الواضح والمؤكد بألا يكون لأمير مكة المكرمة أي حق في ذلك، ولن يمس أحد، وخالياً من أي محذور، وييسر جميع الأهالي، مع رجاء الموافقة على إجراء اللازم.

وأما مسألة توزيع الصرة الهمايونية وإحداث نظام استخدام خدام الحرم الشريف الواردة في **البندين الخامس والسادس** من التقرير المذكور، فقد أحيل إلى نظارة الأوقاف الهمايونية أمر الرجوع على سجلاتها ودرج نظامها وإصدار الأوامر العلية بشأنها وإرسالها. ولكن من الواضح عدم وجود أي سجل لهذه النظم منذ أربعين عاما. وكان من المفروض على من كانوا أمراء لمكة المكرمة في الفترة من عام تسعمائة إلى ألف تنظيم مثل هذه الأمور.

ذلك بأنه لدى حدوث شاغر في الصرة الهمايونية على نحو ما جاء في بند مسألة الأوقاف المحررة أعلاه كان الشريف أبو نمي(49) يرسل تقريراً بإعطاء الشاغر فوراً لمن يريد، فيبقى المحتاجون والمستحقون دون أي شيء، كما أن أصحاب بعض الأوقاف لم يثبتوا وجودهم وباتت أوقافهم بيد هذا وذاك، فتعذر إثبات شاغريتها، وحتى عندما تظهر شواغر خدام الحرم الشريف، فإنه تعطى من قبل الشريف للذين لا يستحقونها، فيؤدي هذا الوضع إلى تعطيل خدمة الحرم الشريف من جهة وكسر قلوب الفقراء والمستحقين من جهة أخرى.

---

(49) **أبو نمي** (911- 992 هـ = 1506- 1584 م) محمد بن بركات بن محمد بن بركات بن الحسن بن عجلان، أبو نمي: شريف حسني من أمراء مكة. ولد فيها، وشارك أباه في حكمها. ثم وليها منفردا بعد وفاة أبيه (سنة 931 هـ) وطالت مدته، وكثرت أخباره، وتوفي بمكة. وهو يعرف عند أشرافها بـ (صاحب القانون) لأنه جمع أنسابهم وجعل لهم فيها قانونا.

الزركلي: الأعلام، 52/6.

وأن على الذين يعينون مدراء للحرم الشريف بفضل حضرة السلطان، أن يهتموا بمثل هذه الأمور والعمل على حلها بأحسن صورة، واستئذان مقر الدولة في ذلك حسب ما تقتضيه الأمور، وأن نقوم بالإشراف على ذلك.

وبناءً عليه؛ فمقتضى الحال إصدار الأمر العالي على نحو ما عرضته في التقرير السابق، وسيرضى كافة الأهالي وخدام الحرم الشريف، ويكون ذلك سبباً مستقلاً في مضاعفة الدعاء. وبوجود شيخ الحرم ومدير الحرم(50) لن يكون لأمير مكة المكرمة ما يقوله في هذا الشأن، فالمطلوب إصدار أمرٍ عالٍ أو توجيهٍ سامٍ بتلك الصورة.

صدر أمرٌ عالٍ فيما يتعلق بكيفية تحصيل أعشار التمور التي وردت في **البند السابع** من التقرير المذكور، ولكن توارد على الخاطر وجود بعض المحاذير في هذا الشأن وتأكد ذلك محليا، فاستخرج البند المذكور إلى ورقة مستقلة ليصار إلى إجراء اللازم على النحو السابق.

وورد تفصيل في الرأي بوجود بعض المحاذير من تنفيذ الأصول الجديدة مثل خروج قبائل العربان عن دائرة الطاعة، وأن الذين يتولون إمارة مكة المكرمة كانوا يتجولون بين القبائل عدة شهور ويعملون على جمع الأعشار المذكورة، ولكن منذ فترة إمارة أبو نمي في عام تسعمائة الذي عُين أميراً لمكة المكرمة في عهد السلطان الغوري(51)، وأُبقي في الإمارة في عهد السلطان سليم خان(52) وحتى عهد الشريف غالب(53)، كان الأمراء يضربون بعضهم بعضا، ويلجأ كلُ واحدٍ منهم إلى بعض العربان

---

(50) **مدير الحرم:** هو المسئول عن موظفي المسجد الحرام، من كاتبين وفراشين وسراجين، وأئمة وخطباء ومؤذنين، ولكل منهم شيخ، وكان أول تعيين لمدير الحرم سنة 1251هـ، وكان يجري تعيينه من العاصمة استانبول، ويكون تركيا. انظر، حسام بن عبد العزيز مكاوي: المصطلحات الحضارية في مكة المكرمة من خلال بعض الكتب والوثائق المكية من القرن التاسع الهجري حتى منتصف القرن الرابع عشر، مركز تاريخ مكة المكرمة، الرياض، 2016م، ص 288.

(51) السلطان العثماني سليم الأول (1512– 1520م).

(52) السلطان المملوكي قنصوة الغوري (1501– 1516م).

(53) الشريف غالب أفندي: آل البيت . أمير مكة المكرمة.

ليقوموا بعد ذلك بأعمال النهب والسلب والجور والظلم والتعدي، كما فر بعضهم إلى دار السعادة، فعينوا متسلمين لألوية ويزه وقرق كليسه بالروميلي، وأُرسلوا بعد فترة إلى هذه الجهة وقد عُهِدَ إليهم بإمارة مكة المكرمة، ولم يبق أي نزاع ومعارضة إلا وقاموا به ضد ولاة جدة.

وقد باتت حكومات عموم الحرمين والحجاز في تلك الفترات بيد أمراء مكة وبعض مناطقها بيد الأشراف وغيرهم، وتمكن البعض من ولاة جدة من الاستحواذ على نصف واردات جمارك جدة، بينما بقي آخرون ضيوفا في مكة المكرمة قانعين بما يعطيهم أميرها.

وأخيراً تمكن الوهابي من السيطرة على هذه المناطق ليزيحهم جميعا، وحتى الشريف غالب اضطر لمتابعته. ولدى مجيء والي مصر إلى هذه الجهات لطرد الوهابيين، عهد إلى الشريف يحيى[54] بإمارة مكة المكرمة، لكنه منع من التدخل في شئون الحكومة. وحتى هذا الشريف لدى وروده إلى الحرم الشريف قام بإعدام شريف آخر اسمه جنبر [شنبر]، فأدى إلى إحضاره إلى مصر كي يقضي باقي عمره فيها. كما بقي

ابن الشريف مساعد. تولى إمارة مكة المكرمة يوم 1202/4/2هـ 11 يناير 1788م، بعد وفاة أخيه الشريف سرور، وفصل في شهر محرم سنة 1229هـ يناير 1814م. وأرسل مع ثلاثة من أبنائه إلى اسطنبول، وأمر السلطان بإرساله وإقامته الجبرية في سلانيك، وفيها توفي ودفن في شهر ربيع الأول سنة 1232هـ يناير . فبراير 1817م. من أبنائه الشريف عبد المطلب أفندي، والشريف علي أفندي المشهورين.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1296).

(54) **يَحْيى بن سُرُور (000- 1252 هـ = 000- 1836 م)**

يحيى بن سرور بن مساعد بن سعيد بن سعد بن زيد: شريف حسني، من أمراء مكة. ولاه محمد علي " باشا " بعد اعتقال عمه غالب بن مساعد (سنة 1228 هـ وأحسن الإدارة، فطالت مدته إلى سنة 1242 وفصل عنها لقتله الشريف شنبر المنعمي، فتوجه إلى مصر (سنة 1243) فتوفي فيها. انظر، الزركلي: الأعلام، 147/8.

الشريف محمد بن عون[55] في مصر بخدمة الوالي المشار إليه، فعين أميراً على مكة المكرمة بناءً على طلب الوالي المشار إليه، ولكن مُنع من التدخل في أي شان من شئون الحجاز، وأُرسل مع العسكر برتبة بكباشي لخوض المعارك في جهات عسير[56]

(55) **الشريف محمد بن عون: آل البيت. أمير مكة المكرمة.**

ابن الشريف عون. تعين أميرًا لمكة المكرمة سنة 1243هـ 27 . 1828م، وعزل سنة 1247هـ 31 . 1832م، وتعين قايما لمقام الإمارة، وخلفه الشريف عبد المطلب أفندي سنة 1248هـ 32 . 1833م. وبعد عزله أقام بمصر. ثم أعيد تعيينه أميرًا لمكة المكرمة للمرة الثانية، وتم عزله في شهر رمضان سنة 1267هـ يوليو 1851م. ثم ذهب إلى اسطنبول، وصدر أمر تعيينه أميرًا لمكة المكرمة للمرة الثالثة، في شهر ربيع الثاني سنة 1272هـ ديسمبر1855م. توفي في شهر شوال سنة 1274هـ مايو . يونيو 1868م.

كان طيبا، محبا، دينا، ذو تدبير، قويا، اختاره محمد علي باشا للإمارة مرتين قبل وفاته، وكان مرتبطا به ومنسقا معه في طريقه، وكذلك ابنائه الغيورين. ابنه الأول الشريف عبد الله باشا، تولى إمارة مكة المكرمة، وابنه الثاني الشريف علي باشا، تولى إمارة مكة المكرمة، وابنه الثالث الشريف حسين باشا، تولى إمارة مكة المكرمة، وابنه الرابع الشريف عون الرفيق باشا، تولى إمارة مكة المكرمة، وابنه الخامس الشريف عبد الله باشا تعين عضوا في مجلس شورى الدولة، ومن ذريته الشريف حسين بك بن الشريف علي باشا، والشريف علي بك بن الشريف عبد الله باشا بالا، والشريف محمد بك بن الشريف عبد الله باشا، والشريف ناصر بك بن الشريف علي باشا، الحائز على المرتبة الأولى في رجال الدولة.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلاَيَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1549).

(56) **لواء عسير**: يشمل هذا اللواء علي ستة أقضية (مخائل/ قنفدة/ غاق/ صبيا/ رجال المع/ بني شهر)، مركز اللواء مدينة أبها. وتقع في المنطقة الجبلية في الداخل على مسافة 44ساعة من قصبة قنفدة التي يوجد بها الميناء. وهي عبارة عن أربعة أحياء. وتشتمل على جامع كبير وثلاثة جوامع صغيرة وحوالي 400منزل. ويوجد في وسط المدينة معسكر خاص لإقامة العساكر الشاهانية، وبرج قديم لمحمد عايض خاص لإقامة جنود المدفعية، ومبنى حكومي ومكتب للبرق. ويجري داخل أبها جدول صغير، وفي أيام المطر تحوي جداول صحره، مجزعة، وادي جوف مياها تكفي لتشغيل طاحونة. ومياه آبار أبها طيبة ولذا يشرب منها الأهالي. ويزرع الحنطة والشعير والعدس فيها بكثرة.

واليمن[57] والحجاز أحيانا، وتجول بمعية محافظ مكة أحمد باشا أحياناً أخرى، وقد كان مصيره مثل مصير الشريف يحيى عندما أبلغ أحمد باشا مصر بأنه لا يتفاهم معه، فاستدعي الشريف ليقضي بقية حياته هناك.

وتفهم الوالي المشار إليه أمر فصل الحرمين والحجاز عن مصر واضطر لسحب عساكره إلى مصر، ثم أرسل الشريف محمد بن عون ليكون أميراً على مكة المكرمة، فاستخدم الشريف بتلك الصورة. وبقي أمر جمع حاصلات الزكاة من قبل مأموري مصر.

ومن الواضح والمؤكد بأن الرأي في أن تؤدي هذه الأمور إلى كسر خاطر الشريف المشار إليه، وضرورة تفويض بعض الأمور في تلك المناطق المباركة إليه، سيجعله فيما بعد يسلك الطريق الذي سلكه أسلافه من أمثال أبي نمي والشريف غالب، وهو يسلكه فعلا، ويتعذر بعد ذلك الحيلولة دون إحكام سيطرته على الحرمين المحترمين وأقطار

وهواؤها جميل ولكن النظام غير متحقق في المدينة. ويقوم بعض الموظفين بزراعة بعض الخضراوات.

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، دراسة وتحقيق: نهاد عبد السلام عمار، مركز التاريخ العربي للنشر، القاهرة/استانبول، 2019م، ص 252.

(57) **اليمن:** يحد اليمن من الشرق حضرموت وصحراء الأحقاف وغرباً البحر الأحمر وجنوباً باب المندب ونواحي عدن أما الجهة الشمالية فيحدها ولاية الحجاز.

مساحة اليمن الكلية 238000كم2 وتبلغ مساحتها ستة أضعاف مساحة ولاية سلانيك تقريباً. عدد سكانها غير معلوم بشكل دقيق إلا أنه يقدر بأكثر من 2 مليون نسمة، وتنقسم اليمن من حيث انخفاض الأرض وارتفاع درجة الحرارة إلى قسمين الأول كبيرين الأول منها يسمي تهامة ويمتد هذا القسم من عدن إلى جدة ومن السواحل إلى سفوح الجبال. ويشمل أراضي مستوية وتلال صغيرة تبلغ مساحتها لمسافة 40:30 ساعة أما القسم الآخر فهو القسم الجبلي ويبدأ من هذه المنطقة وحتى بداية صحراء نجد ونهاية القسم الجبلي.

التحقت البلاد اليمانية بالممالك العثمانية في عهد السلطان سليمان القانوني، وقسمت إلى محافظتين: تهامة واليمن، ومقر غدارة تهامة كان مدينة زبيد، ومقر إدارة اليمن صنعاء.

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، ص94؛ أيوب صبري باشا (توفي 1290هـ/1890م): موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، أشرف على الترجمة: محمد حرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2004م، 5/218-219.

الحجاز. لذلك فليس هناك أي محذور من إصدار أمرٍ عالٍ فيما يتعلق بهذه المواد. وسيكون من دواعي الإكثار من الدعوة بالخير لمولانا السلطان، وفي حال صدور الأمر العالي بالموافقة على طلبي؛ فإنني لن أعلنه فوراً على الجميع، بل سأريه عند الحاجة بصورة خفية، وأقدم بعد ذلك على تنفيذ الإرادة العلية.

وإذا اقتضى الأمر أرسل الشريف المشار إليه لجمع الأعشار المذكورة. وعندئذ لن يستطيع القيام بأي تصرف يتناقض مع الإرادة العلية.

وعندما توفي محافظ مكة خليل باشا ولم يصل بعد أحمد باشا لمحافظة مكة المكرمة، فوض الوالي المشار إليه أمر محافظة مكة لمحمد ابن عون، فقام بجولتين لجمع الزكاة، وكانت مأمورية الشريف المشار إليه بهذه الصورة فحسب، لذلك فالحالة تقضي أن يصدر الأمر العالي أو التوجيه السامي على نحو ما أبلغنا به.

وأنه من غير اللائق مطالبة الحجاج بالنقود تحت مسمى الهدايا أو العوائد أو أي مسمى آخر، الوارد في **البند الثامن** من التقرير المذكور، بالإضافة إلى أنها من دواعي الشكوى في بعض الأماكن، ونظراً لعدم وجود بأس في إعطاء أمرٍ عالٍ ينص على عدم مطالبة الحجاج والزوار بأي شيء بلا موجب وخارج ما هو معتاد، فقد صدر أمرٌ عالٍ بذلك موجه باللغة العربية إلى الأشراف الكرام وسائر المأمورين، ولكن عبارة "الزائد عن المعتاد" قد تكون سنداً قوياً بيد أكثر المأمورين ليطالبوا الحجاج والزوار بمبالغ كبيرة، وإذا حاولنا منعهم أجابوا بأنهم لم يأخذوا أكثر من المعتاد، والإرادة العلية تقول بذلك. فالحاجة تدعو إلى السعي لاستصدار أمرٍ عالٍ وقطعي ينص على عدم مطالبة أحد بأقجة واحدة، وإلى منع المطالبة أصلا في حال المطالبة بشيء خارج المعتاد، ولذلك فمقتضى الحال العمل على إصدار وإرسال أمرٍ عالٍ أو توجيهٍ سامٍ بصرف النظر عن العبارة المذكورة.

وأنه صدر الأمر العالي بالإبقاء وإرسال خلعة فاخرة على النحو المبين في **البند التاسع** من التقرير المذكور، ولكن لم يتضمن الأمر العالي عبارة "الملحقات في أيالتي جدة والحبش[58] مع انضمام مشيخة الحرم المكي". وقد أدخل الحرمان وأقطار الحجاز

---

(58) **ولاية الحبش العثمانية:** وولاية الحبش العثمانية تمتد على الساحل بين سواكن ومصوع، ومقدار امتداد سلطانها للداخل يتوقف على أحوال كثيرة، بالطبع لم تمتد لبلاد الحبشة، لكن التسمية ترجع

لأن هذه البلاد هي مخارج الحبشة، والمهمة الرئيسية لنائب سواكن ومصوع؛ هي مراقبة تحركات الأحباش وإخطار الدولة بهذه التحركات لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب لمواجهة هذه التحركات وإحباطها، فهي بمثابة "الرباط" أو المدن والقلاع الحدودية التي تُراقب تحركات الأعداء قبل أن يصلوا إلى حدود البلاد الإسلامية.

نظرًا للأهمية الاستراتيجية لميناء جدة، فقد جعلها العثمانيون في البداية نيابة تابعة لهم مباشرة يُعينون لها نائبًا من طرفهم. كذلك أدرك العثمانيون أهمية عدن كخط الدفاع الأول عن الحرمين الشريفين، ولذلك اهتموا ببسط سلطانهم عليها، وقد تكبد العثمانيون الكثير في سبيل ذلك بسبب بُعد اليمن عن مركز الدولة بالإضافة إلى وعورة أرضها، فكان سكانها دائمي الثورة والخروج عن طاعة الدولة.

ولما كانت من الدوافع الرئيسية لنشاط البرتغال الكشفي والاستعماري الوصول إلى مملكة الحبشة المسيحية مملكة القديس يوحنا Prester John والتفاهم معها للقيام بحركة كماشة لتطويق العالم الإسلامي، وهو ما يعتبره بعض المؤرخين امتدادًا للحركة الصليبية، فقد كان وصول البرتغال لشرق القارة فرصة لتحقيق هذه الأهداف الدينية الاستعمارية. هذا وبحكم البعد وضآلة الموارد، وبحكم أن الحامية العثمانية التي هبطت تلك البلاد اختلطت بالسكان، ولم تُجدد، فالسلطة العثمانية فيها كانت تستلزم – حينما يضعف أمرها – إلى أن تُرسل حملة لإرجاع الأوضاع وفق ما كانت عليه.

ويرجع الفضل في تأسيس ولاية الحبش الإسلامية إلى "إزدمر باشا" الذي ولي شئون اليمن في الفترة من (956–962هـ/1549–1555م) فكانت فترة ولايته لليمن لإدراك أهمية وجود قوة عثمانية على الثغور الإفريقية المطلة على البحر الأحمر لتراقب حركة الملاحة في هذا البحر، ونشاط البرتغال وحلفائهم الأحباش فيه، فنصح السلطان سليمان القانون بالعمل على تدعيم النفوذ العثماني على ساحل البحر الأحمر. فتم إعداد جيش في مصر نجح في الاستيلاء على سواكن، وبعض الأقاليم المحيطة بها، فكانت نواة لولاية الحبش العثمانية، وأصبح أزدمر باشا أول والٍ لها، تولى أمرها (962–967هـ/ 1555–1559م) وخلفه في الولاية ابنه عثمان.

وبعد أن وطد العثمانيون أقدامهم في تغري سواكن ومصوع؛ أنشأوا فيها ولاية أطلقوا عليها اسم (ولاية الحبش)، وربط العثمانيون بين هذه الولاية وثغر جدة، ووحدوا إدارتها، وأصبحت مهمتها مراقبة حركة الملاحة في البحر الأحمر. وقد حاولت الدولة العثمانية أن تمنح دخول السفن الأجنبية في مياه البحر الأحمر بحجة الأماكن الإسلامية المقدسة التي يؤدي إليها هذا البحر، فألزموا السفن الأوربية بأن تُفرغ حمولتها في مواني اليمن الجنوبية، وبعد ذلك تنقلها سفن إسلامية عبر البحر الأحمر إلى وجهتها؛ سواء أكانت السويس أو غيرها من مواني هذا البحر، لكن هذه السياسة– سياسة تضييق الحركة التجارية في البحر الأحمر– لم يكن ممكنا الاستمرار فيها.

وجدة والقنفذة والسواكن وسائر الجهات، وبعضها ملحقات. لكن أمر الأهالي والعربان عجيب، فهم يقولون بأن الحرمين ليسا من الملحقات، وليس لوالي جدة حكم هذه المناطق، فجدة والحبش شيء، والحَرَمَان شيء آخر في رأيهم، وإنهم إذا لم يصرحوا بذلك حتى الآن، فليس ببعيد أن يعلنوه بعد الآن.

ونظراً إلى أن إدراج العبارة المذكورة لن يزعج أحداً، فالمقتضى في الأوامر العلية التي ستصدر بعد الآن وتوجه إلى ملالي مكة والمدينة والأشراف وسائر المفتين والعلماء والوجوه، إدراج عبارة أيالتي جدة والحبش مع محلقاتها.

وأنه جرت العادة في السابق على إرسال فرس من قبل ولاة الشام إلى محافظي مكة المكرمة، وأن هذه العادة ناشئة من كون ولاة الشام أمراء الحج، ولما باتت إمارة الحج في صورة أخرى، فقد صرف النظر عن ذلك وتمت الموافقة اكتفاء بإرسال خلعة فاخرة، مع أن ثمن هذا الفرس مع أدواته لا يزيد عن خمسة عشر ألف قرش، ولم يكن ورود الفرس جراً لمنفعة بل لرفع مكانة وزيادة نفوذ المحافظين، وموجبا لفخرهم واعتزازهم لدى الأهالي والعربان، ولذلك فوائده لنا، وأرى عدم التخلي عن هذه العادة، واحتساب قيمة

وفي عام (1232هـ/ 1816م) لما كُلف محمد علي والي مصر من قبل الدولة العثمانية بالقيام بحملاته في بلاد العرب، أُلحقت (ولاية الحبش العثمانية) بالإدارة المصرية، لكن في سنة (1256هـ/ 1840م) بعد التسوية المعروفة بين مصر والدولة العثمانية رجعت الأوضاع فيما يتعلق بهذه الولاية إلى ما كانت عليه من قبل.

وفي أواسط شهر ذي الحجة 1281هـ (مايو 1865م) أصدر السلطان عبد العزيز فرمانًا بإحالة مينائي سواكن ومصوع إلى الإدارة المصرية على أن يؤدي إيرادهما إلى خزينة جدة-كما كان متبعا في عهد محمد علي باشا- فيورد 2500 كيس سنويًا للخزينة المذكورة؛ بالإضافة إلى 5000 كيس هي إيراد الجمرك والملاحات حسب إيرادها في سنة 1280هـ. وقد اشترط في هذا الفرمان أن تكون الإحالة مدة حكم الخديوي الحالي فقط، ولا تتعداه إلى ورثته؛ أي أنها تكون مقصورة على ذاته. ولم يأتي عام 1884م حتى كانت الدول الاستعمارية قد اقتسمت أملاك مصر المهمة الواقعة على البحر الأحمر.

انظر، شوقي عطا الله الجميل: ولاية الحبش العثمانية بين إيالة جدة، والإدارة المصرية (1234 – 1303هـ/ 1818-1885م)، مجلة الدارة، العدد 2، السنة 22، 1417هـ.

الفرس من رواتب ولاة جدة باعتبارهم في الوقت نفسه محافظين لمكة المكرمة، ومقتضى المصلحة الموافقة العلية على هذا الطلب؛ لكونه من دواعي زيادة النفوذ بين الأهالي والعربان، ومظهراً من مظاهر الشوكة وقوة حضرة مولانا السلطان.

صدرت الإرادة بعدم إعطاء راتب القائمقامية الوارد في **البند العاشر** من التقرير المذكور. وليس المراد هو إعطاء راتب، ولكن في حال إصدار توجيهٍ سامٍ وتضمينه عبارة " أن نصب وعزل القائمقام المذكور سيكون من قبلي"، وتزويده بالوصايا التي تمنعه من القيام بأي تصرف مغاير للأصول، وتطبيق الشرع الشريف على كافة المصالح، وعدم تعرض أي فرد للظلم والتعدي، وتمنعه من أخذ رشوة تحت أي مسمى، وفي حال قراءة مثل هذا التوجيه للقائمقام المومأ إليه بصورة خفية فلن يكون له أي محذور، فمن المهم إصدار التوجيه على هذا النحو.

يشاع في هذه الجهات بأن الشيخ رومي- من أهالي خليص- قام ببعض الأعمال غير المرضية، وعقب ذلك تسلطت قبائل هديل بجهات مكة المكرمة على الطرق، كما تواتر أنباء المعاملة السيئة التي لقيها الحجاج في بعض القوافل أخيرا من بطي بن زيادة وأخيه وولده، وهم من عربان حرب[59].

---

(59) **عشائر بني حرب:** يتجولون في الحجاز، وبين مكة والمدينة، وعلى الجبال، وفي المنطقة الواقعة بين نجد والبحر الأحمر. وتعد تلك العشائر من أضخم وأقوى العشائر العربية، ودائما ما يقوموا بالتسلط على الحجاج المسلمين، ولكنهم أصبحوا مؤخرا تحت الطاعة والانقياد بفضل حضرة صاحب السطوة، ويقوم الحجاج المسلمون الآن بالذهاب والإياب من طرق الحج السلطانية والفرعية والشرقية في أمن وأمان، ويدعون لحضرة أمير المؤمنين وخليفة رسول رب العالمين بطول العمر والشوكة. ورغم أن قسما من عشائر بني حرب على المذهب الوهابي، إلا أن السواد الأعظم منهم على المذهب السني. قوتهم 50 أو 60 ألف شخص، وتنقسم عشيرة حرب إلى عدة قبائل وبطون. جيرانهم عشائر بني عوف والوهابي وبني عتيبة وزبيد. طبعهم حاد للغاية.

محمد كامل بن نعمان الحمصي: معلوماتنا عن جزيرة العرب، 2/ 305.

وأقترح بأن يوجه إلى أمير مكة المكرمة وإليّ أمرٌ سامٍ يؤكد على اجتماع الرأي؛ والقيام بعمل اللازم تجاه هؤلاء من واجبات من هم يتولون إمارة مكة المكرمة وولاية جدة، وأن المراد العالي للدولة العلية- أبدية الدوام- من كل هذا الاحترام والتكريم الذي يلقاه أمير مكة المكرمة، وجعل أكثر من خمسة آلاف عسكري في معية والي جدة وإعطائه كل هذه الرواتب، ونصب وتعيين مديرين من رجال الدولة العلية للحرمين المحترمين، وتوزيع المرتبات والمخصصات لكل هؤلاء الأشراف الكرام والأهالي ومشايخ العربان؛ هو ضمان أمن الحرمين المحترمين وطرق الأقطار الحجازية، وخاصة ضمان أمن الحجاج والأهالي والمجاورين في السفر والحضر، واستجلاب دعوات الخير.

وأن أمن الطريق وتأمين راحة واطمئنان كافة الأهالي والعربان يتوقف على تفاهم الأمير المشار إليه ووالي الولاية، والعمل معاً على ذلك، وإذا حدث أي نزاع أو قتال بين العربان، وأبلغوا بذلك الأمير المشار إليه أو الوالي؛ فعلى كل منكما ألا يهمل أو يتراخى أو يميل إلى طرف دون آخر، ويفصل بينهما بصورة ترضي الطرفين، وإذا لم يكن هناك وسيلة لإنهاء المشكلة دون قتال، فإن عليكما العمل معا على إجراء اللازم دون وقوع أي خلل على التفاهم بينكما، وستحققان بذلك احترام الحرمين مع تنفيذ الإرادة العلية، كما يجب أن يكون هذا الموقف دستورا للعمل، وسيكون مدعاة للخير في الدنيا والأخرى، وإلا فسيكون منافيا للرضا العالي، فعليكما بذل الجهد للتفاهم معا. ولن يجرؤ بعد ذلك على القيام بأي تصرف مناف للرضا العالي.

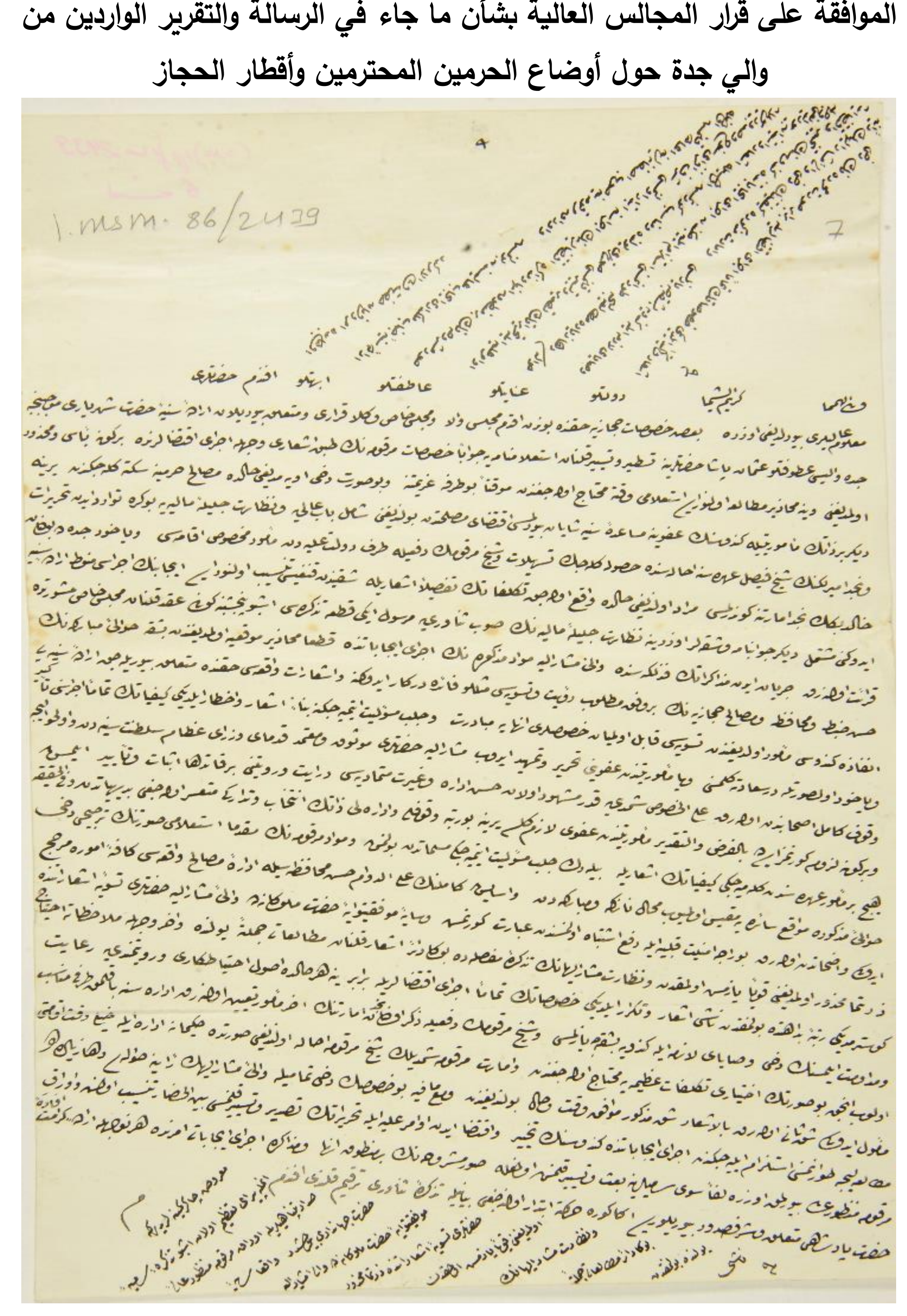
رجاء التفضل بالاطلاع وإجراء المقتضى، والأمر لحضرة سيدي.

15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (17)

الموافقة على قرار المجالس العالية بشأن ما جاء في الرسالة والتقرير الواردين من والي جدة حول أوضاع الحرمين المحترمين وأقطار الحجاز



i.MSM.86/2439- 7

جوابا على الرسالة السامية حول صدور الإرادة السنية بالموافقة على قرار المجالس العالية بشأن ما جاء في الرسالة والتقرير الواردين من والي جدة دولة الحاج عثمان باشا حول أوضاع الحرمين المحترمين وأقطار الحجاز، وطلب تسطير وإرسال الأوامر العلية والأوامر السامية اللازمة، وردت من المشار إليه رسالة جوابية إلى المقام العالي للصدارة تشتمل على ثمانية بنود مع عدد من الرسائل إلينا رفعناها جميعا إلى المقام السامي.

وسيكون معلوما لدى مقامكم السامي من الاطلاع عليها، بأن الأمر العالي الذي طلب إصداره حول إخراج المعينات الشاغرة المبينة في **البند الأول** من الرسالة المذكورة، صدر على النحو المطلوب وتم إرساله.

وما جاء في **البند الثاني** فيما يتعلق بمسألة الأوقاف كان الرأي أيضا بإحالة المسألة إلى المشار إليه وتنفيذ ما يراه، مع الانتباه إلى القيد الاحترازي وعدم إفساح المجال للقيل والقال.

وما ورد في **البند الثالث** من توزيع الصرة الهمايونية ونظام استخدام خدام الحرم الشريف لم يعثر على قيد بذلك حتى الآن، وتمت الموافقة على تنفيذ تلك الأمور على نحو ما أبلغت به وإصدار أمر سام بذلك.

وكذلك مسألة الزكاة التي وردت في **البند الرابع** وإصدار أمر عال بتنفيذ على نحو ما ورد في التقرير، مع طلب كتابة أمرٍ سامٍ بالحرص على عدم حدوث ما لا يُرضي.

وفيما يتعلق **بالبند الخامس** سبق وأن صدر الفرمان العالي[60] بشأنه، فيصار هذه المرة إلى كتابة أمرٍ سامٍ بذلك وإرساله.

---

(60) **فرمان "فَرْمان"**:هو الأمر الرسمي المحرر الذي يصدر عن السلطان في موضوع بعينه، ويضم أحكامًا يلزم اتباعها. وعلى الفرمان في طرفه الأعلى بعد أن يكتب أولاً لفظ الجلالة مختصرًا في شكل "هو" تأتي الطغراء الخاصة بالسلطان الحاكم أسفله، وبعدها تذكر الألقاب الرسمية للشخص المرسل إليه، واسمه، وسبب إرسال الفرمان، ورغبة السلطان، وأمره، وذكر واضح للشيء المطلوب، ثم الدعاء بحصول التوفيق في تنفيذ الأمر المطلوب.

والفرمانات تحرر حسب موضوعاتها في أحد أقلام الديوان الهمايوني، وتقيد خلاصاتها في سجلات الديوان. وبعد ذلك يقوم التوقيعي أو النشانجي بوضع الطغراء عليه، ثم يرسل أو يعطى باليد لصاحبه. والفرمان يتم تدقيقه في المكان الذي يصل إليه من قبل القاضي أولاً، وبعد أن يتثبت من

وعبارة ملحقات الواردة في **البند السادس** يصار إلى درجها في الفرمان العالي الذي يصدر في العام القادم، مع إضافة عبارة خطاب لعلماء البلدتين الطيبتين.

والإشعار بوجود فوائد ومحسنات في مسألة الخيول، واحتساب قيمتها من راتبه، وحسب ما ورد في التقرير فإن إرسال الخيول أمر مهم، وكان الرأي إرسالها من طرف الدولة العلية.

كما تمت الموافقة على تسطير الأوامر السامية المذكورة في **البندين السابع والثامن**. ذلك بأن الوالي المشار إليه من الوزراء العظام في السلطنة السنية، ومطلع على أحوال تلك البلاد لبقائه مدة طويلة فيها، وهو يدرك أنه سيكون مسئولاً عن أية سلبيات ناجمة عن التطبيق قد تحدث مستقبلاً وتؤدي إلى كسر قلوب الأهالي الكرام في تلك المناطق، وغير ذلك من المحاذير، ويبذل كل جهده لتحقيق الخير للمصالح السنية، وهو لن يقدم أي طلب أو اقتراح دون أن يعمل الرأي والتفكير فيه.

ولذلك طلب الموافقة العلية على توجهه إلى الدار العلية مع عدد من رجاله ويعود خلال شهور، وأن ينيب عنه هناك شقيقه، ثم تنفيذ ما أبلغ به، وإعفاءه من منصبه وتعيين آخر مكانه في حال عدم الموافقة على مقترحاته وطلبه السفر إلى الدار العلية؛ لأن الأوضاع هناك ستتفاقم، وتؤدي إلى مشكلة كبيرة. والمشار إليه لن يتحمل كل هذه التكاليف والمشقات لو لم يكن تنفيذ ما يطلبه بتلك الدرجة من الأهمية، وبناءً عليه فمن الضروري تنفيذ ذلك، وفي حال التنفيذ لن تبقى الحاجة قائمة لقدومه إلى الدار العلية.

صحته يقيده في سجلات المحكمة الشرعية هناك، وتوضع عليه الإشارة بذلك، ثم يصبح حكمه نافذًا.

والفرمانات تكتب بالخط الديواني كما كان يتم تذهيب بعضها، وأحيانًا كان يقوم السلطان فيكتب بخط يده الأمر باختصار إلى جانب الطغراء. وقد انحصرت "الفرمانات" بعد إعلان التنظيمات في مسائل معينة فحسب، وأخذت "الإرادة" مكانها.

عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني، ص 477.

كما أن مدير مكة المكرمة الحاج راتب أفندي سيأتي إلى هنا وفق ما صدر من الإرادة العلية، فقد زوده ببعض المعلومات المتعلقة بهذه الأمور كي يشرحها شفوياً عند قدومه.

ونظراً لأهمية تلك المسائل؛ فإنه- على نحو ما هو محرر في تقريره- تُسلم الأوامر العلية والأمر السامي إلى مندوب الوالي المشار إليه في حال وجوده هنا وإرسالها معه سريعاً، وإلا فترسل من قبل كتخدا بابه مع رجل مخصوص. وكان الرأي أيضا أن المصلحة أن تضاف إلى الرسالة السامية إليه بعض الوصايا، مع بيان أن الاستجابة لطلباته كانت لمجرد الثقة الكاملة به، وفي حال تحقيق ما ذكر في التقرير فسيكون ذلك مدعاة للثناء عليه، وإلا فسيكون مسئولاً عن أية نتائج عكسية، وأن عليه العمل بروية وتعقل.

وإجراء مقتضى ذلك متوقف على الإرادة العلية، والأمر لحضرة من له الأمر.

8 ربيع الآخر 1261 [15 إبريل 1845]

الوثيقة رقم (18)

الرد على طلب إجراء تحقيق سري حول حقيقة ما قدمه قائد العساكر النظامية بالحجاز



İ.MSM.62/1800- 5

معروض العبد الداعي؛

اطلعت على كتاب مقامكم السامي الموجه إليَّ والمسطر بتاريخ 21 محرم سنة 1262، ووصل بتاريخ 19 جمادى الثانية سنة 1262، بطلب إجراء تحقيق سري حول حقيقة ما قدمه قائد العساكر النظامية بجهات الحجاز الأميرآلاي(61) الحاج أحمد بك، في صورة تعهد ببيان أنه يمكن وبسهولة بقليل من العساكر والمصاريف تسخير كل من أمير اليمن الشريف حسين وأمير نجد فيصل بن تركي، مستفيداً من فرصة ضعفهما المؤقت.

وكان أمير مكة المكرمة سيادة الشريف في تلك الفترة مشغولاً مع عساكره في جبال الحجاز بعد الانتهاء من مشكلة عسير. ومن المسلم به أن حضرة المشار إليه من المطلعين بصورة كاملة على الأوضاع الحاضرة والماضية في الحجاز، ومن وجوه وأعيان السلطنة السنية، وعلى أساس أنه سيكون لبحث المسألة معه بصورة سرية وبكل التفاصيل، وتقديم تقرير مشترك إلى الدار العلية فوائد ومحسنات لا تحصى، فأخرت الجواب حتى عودة المشار إليه.

وبحمد الله تعالى انتهت مشكلة عسير. وعلى نحو ما بينته في معروضاتي السابقة، فقد عاد بسلامة الله إلى الطائف بعد أن حل مسألة عسير على أساس الحدود القديمة وفق الرضا العالي، فغادرت بعدها جدة ووصلت الطائف للتشاور ومناقشة الأوضاع السائدة في الحجاز، والكتابة إلى الدار العلية معاً حول الوضع ومقتضى الحال.

وقد التقيت بالشريف المشار إليه وتأملنا معاً مسألتي اليمن ونجد، وتم تقديم التقرير الذي أعددناه في بيان الأوضاع الحاضرة والماضية فيهما.

ونرجو بعد الاطلاع عليه التفضل بإبلاغي بمقتضى الإرادة العلية التي ستصدر في هذا الشأن، والأمر لحضرة من له الأمر.

23 جمادى الثانية سنة 1262 [17 يونيو 1846]

والي ولاية جدة

---

(61) **مير آلاي:** من "مير" مخفف أمير، و"آلاي" بمعنى الفرقة العسكرية. مصطلح كان يطلق في العهد العثماني للدلالة على قائد الفرقة العسكرية.

حسان حلاق: المعجم الجامع، ص 216.

الوثيقة رقم (19)

تفشي داء الكوليرا في الحجاز والمطالبة بسرعة إرسال المرتبات الحجازية

4

i.msm.62/1800

2

İ.MSM.62/1800- 3

صاحب الدولة والعطف والرأفة، سني الهمم

سيدي

على نحو ما بينته في معروض سابق، فإن سيادة الشريف أمير مكة المكرمة ومعه العساكر التابعة لإمرته حل مسألة المصالحة في جهات عسير وفق الحدود القديمة وعاد.

وقبل ثمانية أيام من كتابة هذا التقرير توجهت إلى الطائف لبحث بعض المصالح المتعلقة بالحجاز مع الأمير المشار إليه، ويتبين من الاطلاع على التقارير التي كتبت وأرسلت إلى الباب العالي وسائر الدوائر العليا عن المصالح الحجازية وسائر الأوضاع الحاضرة، فإن داء الكوليرا الذي كان خفيفا على جهات مكة المكرمة وجدة، وتفشى في المدينة المنورة، حيث توفي منه السيد مدير المدينة المنورة وقائمقام شيخ الحرم ونائب الحرم عثمان آغا ونجل السيد المدير وكاتب أول الرسائل حسين جمالي بك، والكثير من الوجوه والأهالي والمجاورين الكرام والعربان وأعداد من عناصر الجيش، بالإضافة إلى أن عدم وجود النقد بلغ ذروته، وبنتيجة الداء المذكور تراكمت ديون كثيرة، فتعذر بذلك استلاف قرش واحد من أحد، وتم تقديم دفتر محاسبة المفردات المتعلقة بالمصاريف من خزينة جدة عن عام واحد وستين المنصرم مع سنداته إلى خزينة المالية الجليلة مع مراسل خاص وشرح الوضع فيه بالتفصيل، ومع عودة النجاب[62] الذي جاء من الشام بمهمة كشف ومعاينة قلاع الحج والبرك، أرسلنا معه النسخ الرئيسية من مجموعة رسائلنا إلى حضرة الوالي المشار إليه ليقوم بدوره بإرسالها صوب مقامكم العالي، وها نحن قد سلمنا هذه المرة النسخة الثانية من معروضاتنا إلى ناقل الرسائل الحاج أدهم التتار[63] وأرسلناه بحراً.

---

(62) **نَجَّاب:** نجائب الإبل هي عتاقها التي يسابق عليها، والنجاب هو قائد النجائب، ومن مهماته إيصال الرسائل بسرعة وسرية.

انظر، حسام محمد مكاوي: المصطلحات الحضارية في مكة المكرمة، ص 314.

(63) **التتار/ تاتاران:** التتار هم الشعب الذي يسكن في القرم، وفي النصوص العثمانية التاريخية والوثائقية فإن التتار كانوا يكلفون بحمل الرسائل، ومن هنا استخدمت الكلمة للإشارة إلى السعاة

ونرجو بعد وصولها والاطلاع عليها تأمين الأجوبة السامية عليها وإرسالها مع الآغا المذكور لدى عودته، والتفضل بالاهتمام في أمر إرسال المرتبات الحجازية عن عام اثنين وستين مجتمعة نقداً وحوالة.

رجاء إبلاغ من يلزم من الذوات الكرام. ولبيان ما سبق تم إعداد وإرسال هذه الرسالة، سيدي.

19 رجب سنة 1262 [12 يوليو 1846]

والي جدة

وحملة البريد. وغلبت كلمة تتار على كل من يقومون بهذه المهمة مهما اختلفت أجناسهم. وترد الكلمة عادة بأشكال مختلفة: تتر، ططر، تطر، وغير ذلك.

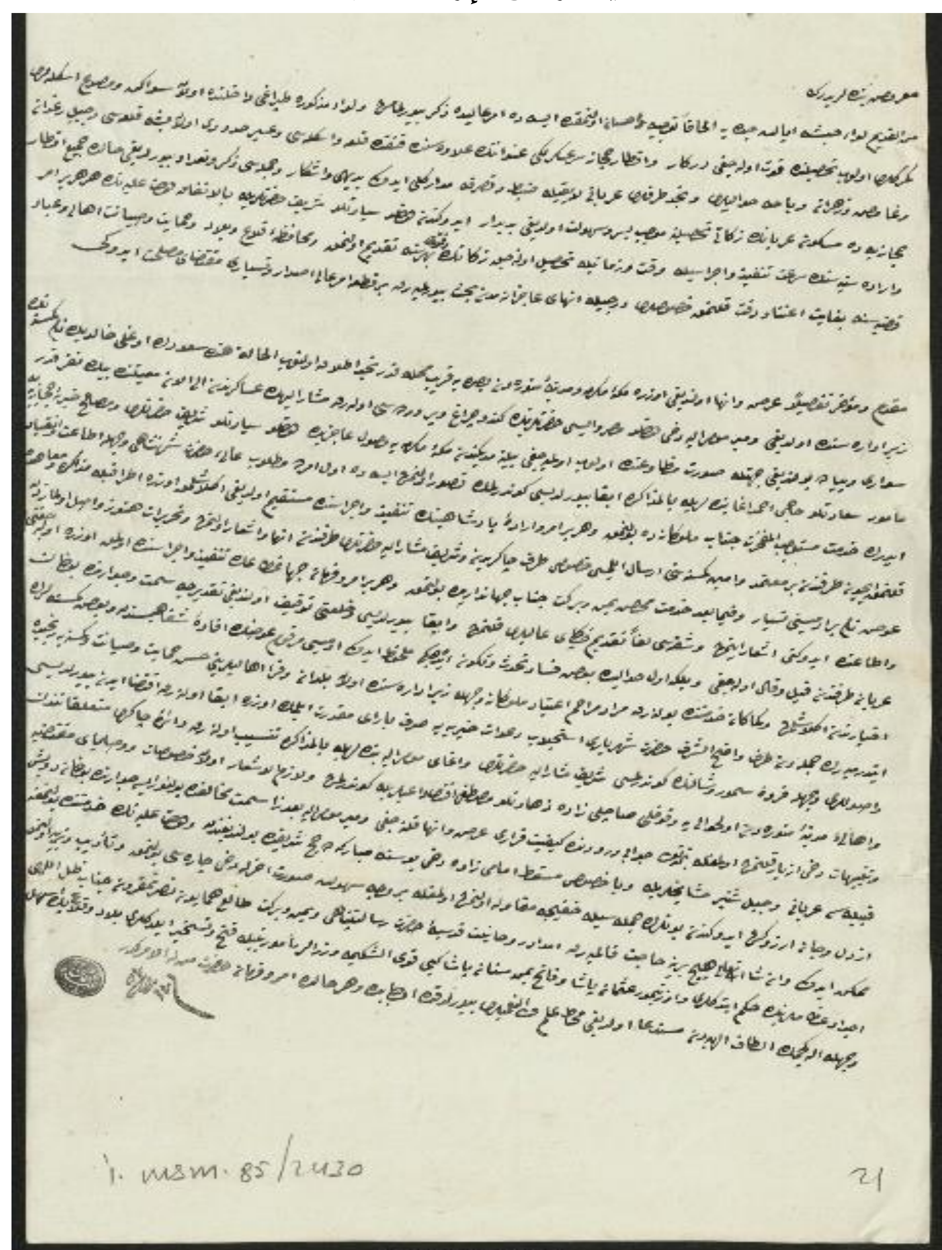
خالد زيادة: المصطلح الوثائقي في سجلات المحكمة الشرعية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م، ص 57.

الفصل الثالث

بلاد نـجـد

الوثيقة رقم (20)

ضرورة السيطرة على البلاد والقلاع في لواء الحبشة وجهات نجد، ومن مقتضى المصلحة التفاهم مع سيادة الشريف ومع خالد بك ابن سعود على سرعة تنفيذ كل ما يصدر من الإرادة السنية



İ.MSM.00085.02430.021

İ.MSM.85/2430- 21

معروض العبد الداعي

مع أن لواء الحبشة يُعهد به منذ القديم إلحاقاً بأيالة جدة، فإن ذلك لم يذكر في الأمر العالي، كما أن لمينائي السواكن ومصوع بداخل أراضي اللواء المذكور جمارك ولهما واردات وتحصيلات قوية، كما أن في إضافات قيادة جيش الحجاز قلعة القنفذة وميناؤها وقلعة بيشة التي هي حدود وجهات عسير وجبل رغدان وغامد وزهران والباحة، ومن البديهي أيضا أن عربان جهات نجد يجب ضبطها وتوجيهها، وفي حال تعداد جميع هذه المناطق؛ فمن الواضح أن يكون في تحصيل زكوات العربان المقيمين في جميع الأقطار الحجازية ما يوجب اليسر والسهولة.

لذلك فمن مقتضى المصلحة الاتفاق والتفاهم مع دولة وسيادة الشريف على سرعة تنفيذ كل ما يصدر من الإرادة السنية، وتقديم دفتر الزكاة التي يتم تحصيلها في وقتها وزمانها سنوياً، والحرص عل حماية وصيانة القلاع والبلاد والأهالي والعباد، ودرج كل ذلك في إصدار أمرٍ عالٍ، وإرساله دون الإشارة إلى أنني طلبت ذلك.

على نحو ما تم عرضه سابقا ولاحقا بالتفصيل؛ فإن المناطق بين المدينة المنورة إلى أماكن قريبة من البصرة يطلق عليها اسم نجد. وهذه المناطق تحت إدارة المدعو خالد بك ابن سعود، كما أن الأمير المومأ إليه لديه من العساكر حتى الآن حوالي ألف عنصر من الفرسان والمشاة، وكلهم من عساكر ورجال حضرة والي مصر؛ لذلك فمن غير المعروف مدى طاعته وخضوعه.

ولدى وصولي إلى مكة المكرمة بحثت الموضوع مع سيادة الشريف وسعادة الحاج أحمد آغا المأمور بتسيير المصالح الحجازية، وكان التصور هو إرسال تعليمات بإبقائه. ولكن أرسلت لاحقاً كما أرسل حضرة الشريف في بيان الحاجة إلى إرسال رجل أمين يعتمد عليه يسمع ويطيع وفق المطلوب العالي لحضرة السلطان، ويكون مخلصاً في تنفيذ كل أمر وإرادة سلطانية تتم مناقشة هذه الأمور معه.

وقبل وصول الرسالة، أرسل مندوبه المدعو "عوض" لبيان تعهده مواصلة خدمة السلطان وتنفيذ وإجراء وطاعة كل أمر يصدر منه، وقد قدمنا لفاً إلى المقام العالي الرسالة التي وردت منه، وقد أفاد عوض المذكور شفهياً كما أخبر آخرون بأن عدم إرسال أمر إبقائه وخلعته سيؤدي إلى كثير من القيل والقال لدى العربان في المنطقة، وقد تحدث فتنة واضطرابات نتيجة ذلك، لذلك فإن إبقاءه- على أن يواصل الخدمة على

النحو السابق، ويحمي أهالي البلدان والقرى التابعة له على النحو المعتاد، ولا يسمح لأي أحد بإزعاجهم- سيكون من دواعي استجلاب الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان.

فكان الرأي بيني وبين الشريف المشار إليه والآغا المومأ إليه إبقاءه وإرسال التعليمات اللازمة بذلك مع خلعة الشال والفرو حسب الأصول المعتادة، وقد أرسلناها مع مصطفى أفندي صاجلى زاده، وهو من رجال دائرتي فهو صاحب اطلاع وخبرة بأهالي المدينة المنورة وما حولها. كما كتبنا إليه الوصايا والتنبيهات اللازمة. وسنقوم بعرض ما تم لدى عودته بإذن الله.

وفي حال اختيار المومأ إليه جهة المخالفة والمعارضة، فقد بحثنا هذه الاحتمالات مع عربان قبيلة الدويش المجاورة ومشايخ جبل شمر[64]، خاصة وأن إمام مسقط كان في الحج هذه السنة- وهو يرغب في تقديم الخدمات للدولة العلية قلباً وقالباً- حيث ناقشنا هذه الأمور معهم بصورة سرية، ومن الممكن أيضا إيجاد طرق أسهل لتأديبه وتربيته، ولكن لا حاجة إلى ذلك في الوقت الحالي بإذن الله، حيث نأمل- بفضل روحانية صاحب الرسالة وبركة حضرة السلطان- السيطرة على البلاد والقلاع التي سبق وأن فتحها وزراء معروفون بقوة العزم والشكيمة من أجدادنا العظام مثل عثمان باشا وفاتح اليمن سنان باشا[65].

(64) **عشيرة شمر:** عشيرة كبيرة وقوية تقيم في المنطقة الممتدة بين الموصل وبغداد وحلب شمال جزيرة العرب، وسنجق زور. ويرعون في المنطقة المسماة الجزيرة، وفي الأراضي الواقعة تحت إدارة أقضية رأس العين، ودير وأبو كمال. ونزاعهم مع عشيرتي عنزة وطي كثيرة. أما رئيسهم فهو فرحان باشا. وتتسم تلك العشيرة بأنها وحشية المزاج. وقد كانوا من قبل يتعدون على العشائر الأخرى المجاورة والأهالي المطيعين، ولكنهم الآن وفي عهد حضرة ولي نعمتنا الأعظم، والخليفة المعظم، السلطان ابن السلطان، السلطان الغازي عبد الحميد خان خلد الله ملكه إلى آخر الزمان، أصبحوا تحت السيطرة وتحت إدارة الدولة. وهم الآن يفتخرون ويتباهون بتبعيتهم للسلطنة السنية، أما رئيسهم فرحان باشا فيفتخر بكمال عبوديته وصدقه لولى نعمتنا الأعظم. وهم على المذهب السني، وقوتهم عبارة عن ستة آلاف خيمة.

محمد كامل بن نعمان الحمصي: معلوماتنا عن جزيرة، 2/ 297.

(65) **سنان باشا:** الوزير الأعظم صاحب الآثار العظيمة في البلاد من جملتها الجامع بدمشق خارج باب الجابية والحمام والسوق، المتفق على حسن وضعهم ودقة صنعتهم، وله مثل ذلك في كل من القطيفة وسعسع وعيون التجار وعكة مع خانات ينزلها المسافرون، وله ببولاق جامع عظيم، ومثله

أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

باليمن وقسطنطينية وغيرها من البلاد جوامع ومساجد ومدارس وخانات وحمامات تنوف على المائة، وبالجملة فهو أكثر وزراء آل عثمان آثاراً وأعظمهم نفعا للناس، وكان وزيرا عالي القدر رفيع الهمة، ولى الحكومة بمصر في زمن سلطنة السلطان سليم بن سليمان...

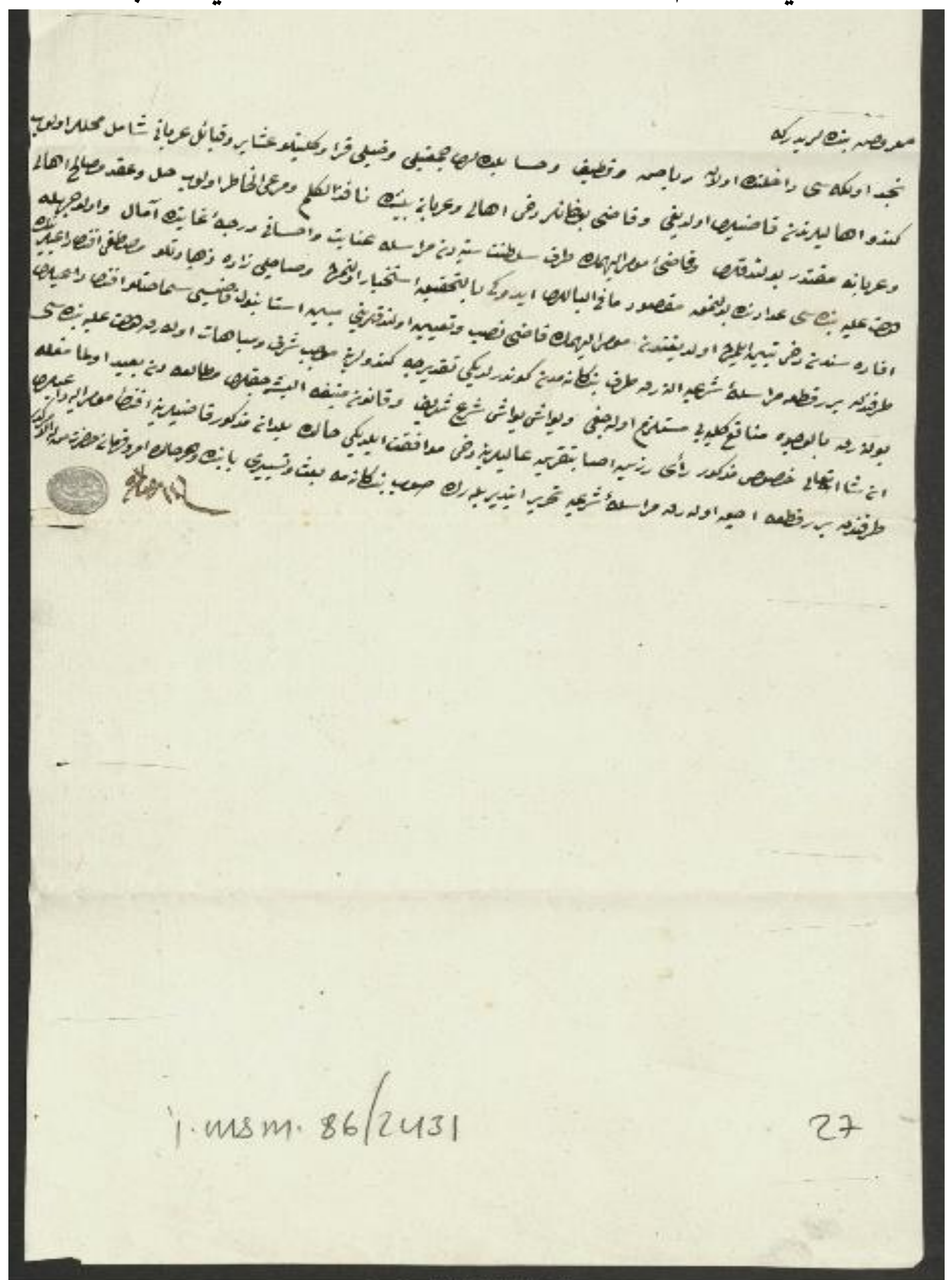
ثم عينه السلطان إلى اليمن، وكان السبب في ذلك أن إقليم اليمن من صنعاء إلى عدن كان داخلا في حوزة سلاطيننا العثمانيين في أيام السلطان سليمان، وكان له نائب واحد واستمر زمانا إلى أن فوضت حكومته لاثنين وعين لكل منهما حد من البلاد؛ فكان ذلك باعث الاختلاف والجدال، وكان مطهر بن شرف الدين يحيى الزيدي لعب الشيطان بعقله وسولت له نفسه العصيان فصادف انقسام المملكة وصول خبر وفاة السلطان سليمان، فقطع الطريق وحاصر تعز وصنعا وسلب كثيرا من أمراء، فلما وصل الخبر إلى السلطة عينوا مصطفى باشا كما تقدم ثم عزلوه وعينوا مكانه سنان باشا سردارا على العساكر؛ فتوجه وأصلح ما كان اختل واستنقذ ما كان مطهر أخذه، بعد وقائع وأمور يطول شرحها وهي مذكورة في تاريخ القطب المكي..

ثم إنه بعد تمهيد هذا الأمر عاد فدخل مكة المشرفة وحج حجة الإسلام وصادف الحج فلم يفته، وأنشأ بمكة آثارا حسنة.. ثم بعد أن قدم إلى تخت السلطنة عينه السلطان سليم إلى فتح حلق الوادي بلاد تونس الغرب، وكان النصارى استولوا عليها بسبب الاختلاف الواقع بين سلاطين الغرب من آل حفص.. فلما بلغ السلطان سليم ذلك أرسل مائتي غراب مشحونة بالأبطال والمدافع وآلة الحرب وعين معهم سنان باشا وقلج على باشا وكانت غزوة مشهورة من أعظم غزوات بني عثمان يحتاج تفصيلها لمؤلف.. فافتتحها سنان باشا في ثلاث وأربعين يوما من أيام محاصرتها، وذلك في سنة إحدى وثمانين وتسعمائة.. ثم توجه سنان باشا إلى دار السلطنة فولى بعد مدة الوزارة العظمى، وذلك في زمن السلطان مراد الثالث في شهر ربيع الأول سنة ثمان وثمانين وتسعمائة، ثم عزل عنها وولى بعدها نيابة الشام وشرع في عمارة الجامع المذكور أولا، ثم ولى الوزارة العظمى بعد ذلك أربع مرات.. وكان في أحد تولياته الوزارة تعين لمحاربة الكفار المعروفين بالنمسه.. ومن غريب فتوحاته تسخير الحصن الموسوم بيانق وهو على ما يقال لسماك السماء معانق.. وتيسر فتحه في نحو سبعين يوما.. شكر الله مساعيه الراضية، وأحله في قصور الجنان العالية. انتهى.

المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د. ن، د. ت، 2/214–217.

الوثيقة رقم (21)

اقتراح بأن يصدر قاضي استنبول مراسلة شرعية إلى قضاة بلاد نجد لتعيينهم بشكل رسمي، لما لهم من القدرة على الحل والعقد بين الأهالي والعربان



i.MSM.86/2431- 27

معروض العبد الداعي؛

بلدات الرياض والقطيف والحسا بداخل بلاد نجد تشمل أعداداً كبيرة من القرى والعشائر والقبائل، وقد ثبت من التحقيق أن ما يتمنونه هؤلاء أن يكون القضاة من بينهم، وأن يكون هؤلاء القضاة ممن لهم الكلمة والرأي والخاطر بين الأهالي والعربان، ولهم القدرة على الحل والعقد، وأن تكون بين هؤلاء القضاة وبين السلطنة السنية المراسلة والعناية والإحسان، ويكونوا في عداد رجال الدولة العلية، كما تأكد ذلك مما أفاد به مصطفى أفندي صاجلي زاده.

وأرى أن مراسلة شرعية يصدرها سماحة السيد قاضي استنبول(66) بتعيينهم قضاة وأتولى إرسالها إليهم؛ سيكون لها أثر كبير في فخرهم واعتزازهم بتبعيتهم للدولة العلية، ويستلزم كثيراً من المنافع والمصالح، وليس ببعيد بعد ذلك أن يتعود الناس شيئاً فشيئاً للشرع الشريف والقانون المنيف.

وفي حال موافقة هذا لرأيكم الرزين؛ فإنني آمل من مقامكم العالي العمل على استصدار مراسلة شرعية لقضاة البلدان المذكورة وإرسالها إليَّ.

والأمر لحضرة من له الأمر.

في 11 رجب سنة 1257[28 أغسطس 1841]

عبده عثمان

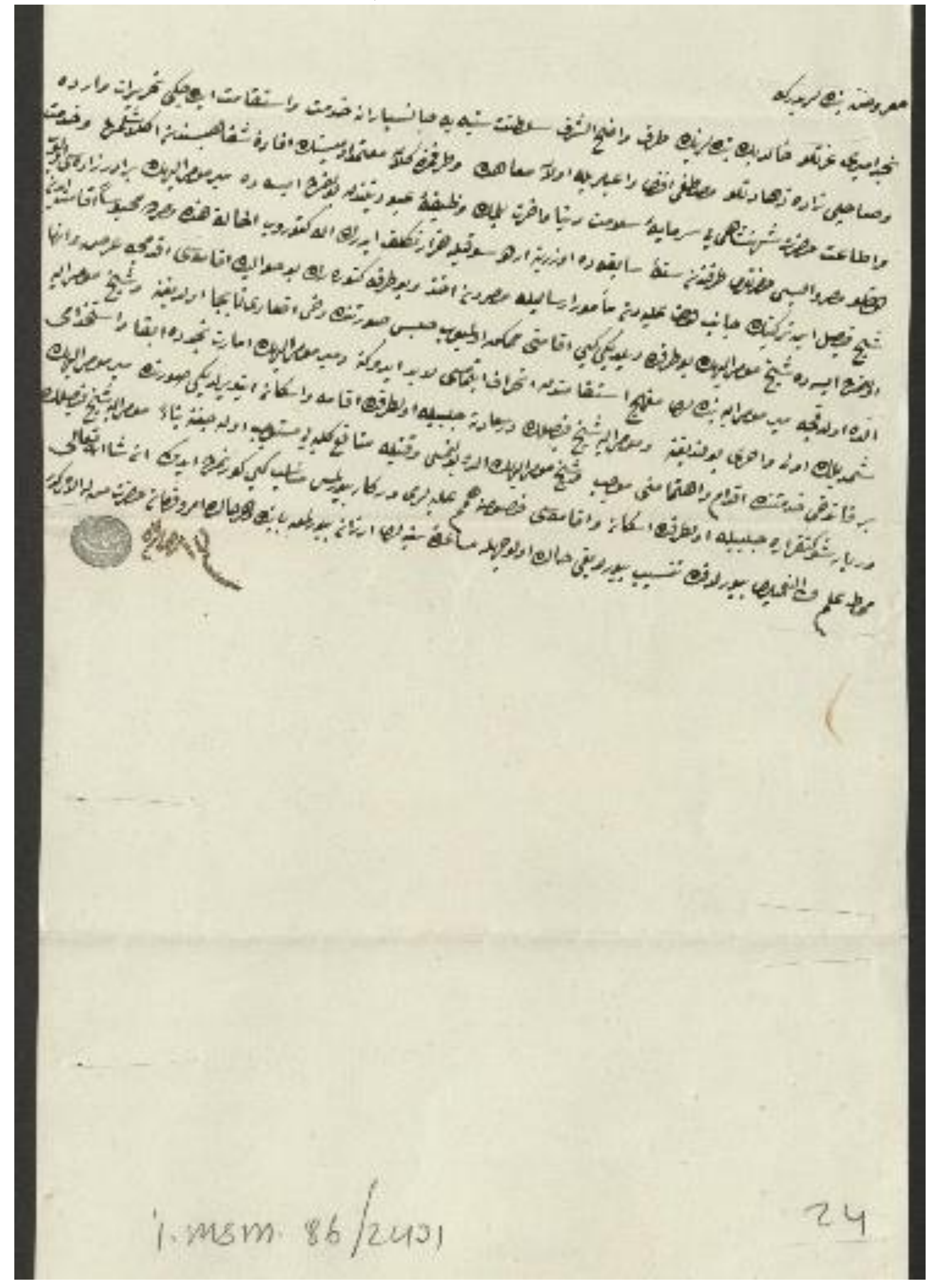
---

(66)" **قاضي استانبول " القاضي الأكبر:** ويطلق عليه "استانبول قاضي سي"، أو "استنبول أفندي/ أفندي استنبول"، وهو رئيس محكمة استانبول الشرعية الإسلامية، وقد أحدث هذا المنصب في عهد السلطان محمد الفاتح، وكان هذا القاضي ينظر في قضايا سكان استانبول الواقعة داخل أسوارها القديمة، وكان عضوًا في الديوان الهمايوني " الحكومة العثمانية "، وكان أرفع مرتبة من قاضي مكة المكرمة والمدينة المنورة " الحرمين الشريفين "، ولم تكن له دائرة ينظر فيها الدعاوى؛ بل كان يمارس نشاطه في منزله، ولكن في عام 1252هـ/1836م، أصبح مقره في باب المشيخة " مقر المشيخة"، وكان ينظر في شئون تجار استانبول، وكان من وظائفه الإشراف على نظام مراقبة الأسواق والأسعار " الحسبة "، والشئون البلدية، وقد استمرت صلاحياته الواسعة حتى عام 1326هـ/ 1908م؛ حيث تم تحديد وظائفه، وأصبح ينظر في شئون المحكمة التي يرأسها فقط، وكان يعين لهذا المنصب قاضي برتبة عسكر الأناضول.

أحمد صدقي شقيرات: مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني 1425–1922م، إربد – الأردن، 2002م، 1/ 281.

الوثيقة رقم (22)

طلب جلب الشيخ فيصل إلى دار السعادة وإسكانه هناك تحت الأنظار



İ.MSM.86/2431- 24

معروض العبد الداعي؛

يفهم من الرسائل الواردة، ومن العهد الذي أعطاه لمصطفى أفندي صاجلي زاده، ومما أفاد به شفوياً معتمده الذي أتى إلينا؛ بأن أمير نجد خالد بك سيخدم السلطنة العلية ويخلص لها بالنفس والنفيس، وأنه يعتبر خدمة السلطان وطاعته من واجبات ولائه ورأس ماله في الدنيا والآخرة.

ولكن سبق وأن رفعت أمر الشيخ فيصل بن تركي ابن أخي الأمير المذكور، الذي ساق إليه والي مصر العساكر وتحمل الصعاب للقبض عليه، وهو الآن محبوس في مصر، واقترحت فيه إرسال مأمور من طرف الدولة العلية لأخذه من هناك والمجيء به إلى هنا للإقامة.

ولكن نظراً إلى عدم إمكانية أن يقيم الشيخ المومأ إليه في هذه الجهات، ومن غير اللائق أن يقيم بصورة حبسه، ولابد من أن يكون تحت أنظارنا كي نضمن عدم انحراف الأمير المومأ إليه عن الاستقامة، وحري بالأمير المومأ إليه أن يبقى على إمارة نجد.

كما أن جلب الشيخ فيصل إلى دار السعادة وإسكانه هناك سيكون عاملا في زيادة خدمات الأمير المومأ إليه، وبقاء الشيخ فيصل تحت الأنظار ستكون له فوائد كبيرة.

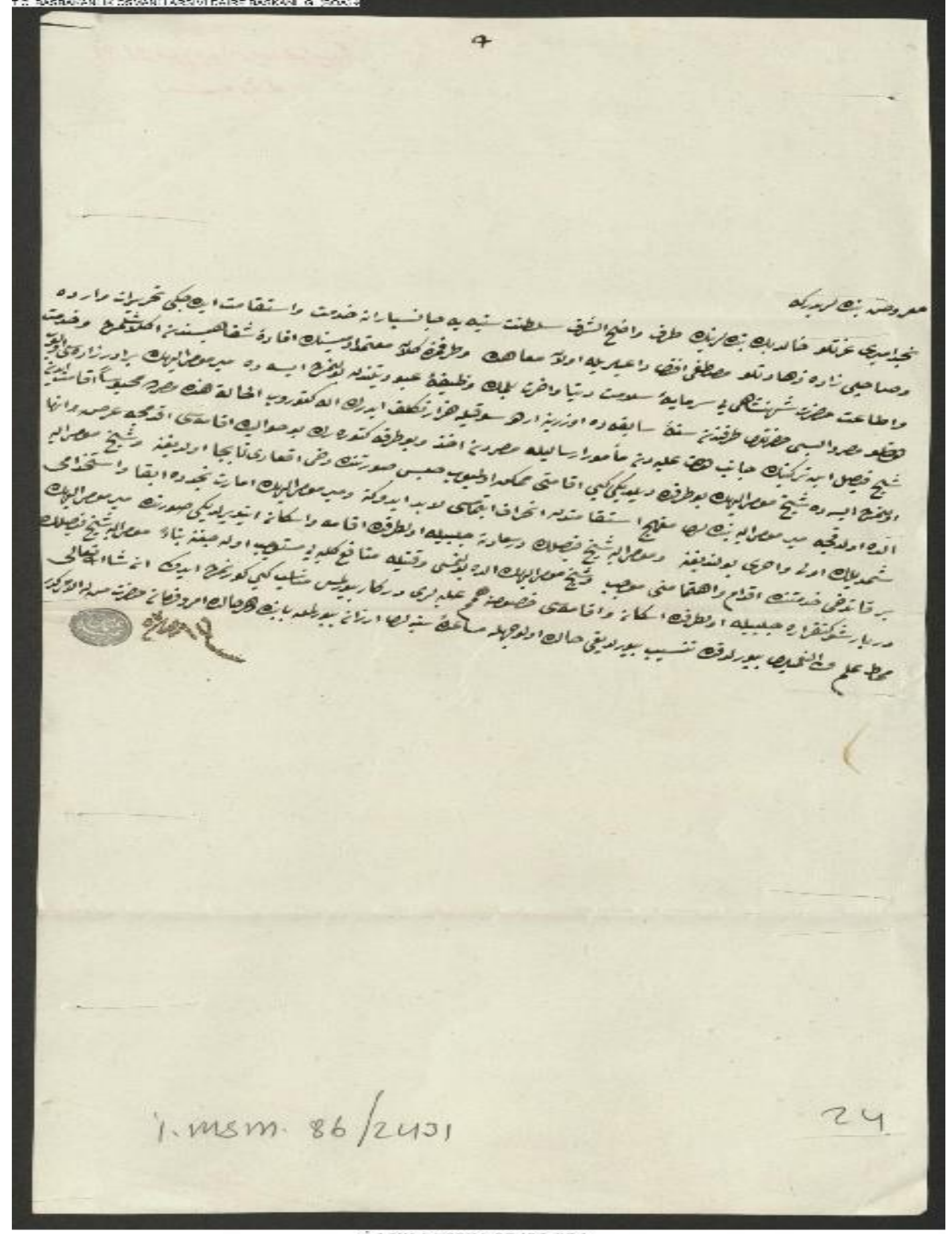
وبناءً عليه؛ فإنه من المناسب بذل همتكم العالية لجلبه إلى العاصمة وإسكانه هناك، رجاء الإذن بذلك، والأمر لحضرة من له الأمر.

في 11 رجب سنة 1257[28 أغسطس 1841]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (23)

استلام الأمير خالد أمر الإبقاء مع الخلع والعطايا، وكتابته عهداً وميثاقاً بتنفيذ الأوامر والإرادات السنية



İ.MSM.00086.02431.024

İ.MSM.86/2431- 24

معروض عبدكم؛

سبق وأن أرسل خالد ابن سعود أمير جهات نجد مندوباً خاصاً له، يلتمس من حضرة مولانا ظل الله على الأرض إبقاءه، كما بَيَّنَّا بأنه بعد بحث الموضوع بين سيادة الشريف وبين مأمور جهات الحجاز الحاج أحمد آغا كان الاتفاق على طلب إصدار أمر الإبقاء وإرساله مع خلعته، وعرضنا بالتفصيل أنه تم إرسال تعليمات الإبقاء والفروة مع رسالة تضمنت التنبيهات اللازمة مع مصطفى أفندي صاجلي زاده من أهالي المدينة المنورة.

وبحمد الله تعالى فقد اعتبر الأمير المومأ إليه خدمة مولانا السلطان مصدر فخره واعتزازه، والبقاء تحت ربقة الطاعة والولاء من موجبات فوزه وسلامته في الدنيا والآخرة، وأنه لن يتردد أو يقصر أو يتراخى في تنفيذ أي أمر يصدر إليه من قبل حضرة مولانا السلطان، وكتب عهداً وميثاقاً بذلك للسيد المومأ إليه الموكل من قبلي.

وحرر في عريضته إلى المقام العالي تعهده بضبط وتحرير الواردات والمصروفات السنوية لجهات نجد، وأنه سجل الموجود من الذخائر والمهمات والأدوات عنده، وأرسل مع السيد المومأ إليه يرافقه مندوبه الخاص واثنين وعشرين من العربان، مُبيناً أن الحاجة انتفت إلى العساكر المصرية الموجودة هناك، وسيعيدهم إلى أماكنهم مع دفاتر الذخائر والمهمات[67]، بالإضافة إلى محاضر تفيد رضا الأهالي والعربان في الرياض والقطيف والحسا عنه.

وكان ردنا أنه في حال قيامه بالخدمات المطلوبة منه وتنفيذ الأوامر والإرادات السنية؛ فإنه سيحظى بكامل العناية ويرفع شأنه.

وعاد مندوبه ورجاله إليه حاملين معهم الخلع والعطايا، وأرسلت مجموعة الرسائل مع السيد المومأ إليه لعرضها للمنظور العالي.

رجاء الإحاطة، والأمر لحضرة من له الأمر.

في 11 رجب سنة 1257[28 أغسطس 1841]

عبده عثمان

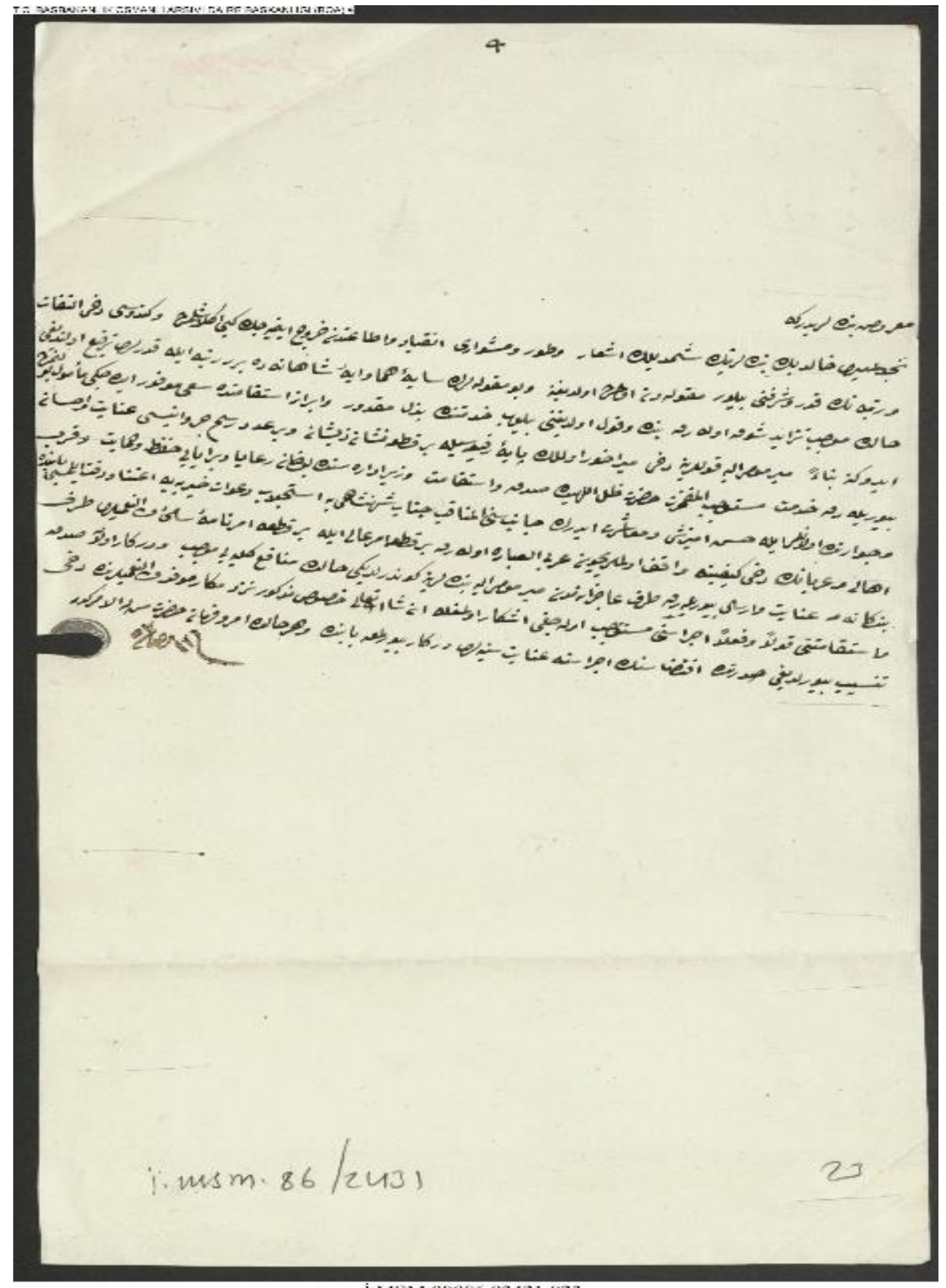
---

(67) **دفاتر توزيع المؤن والذخائر ودفاتر الحرفيين والاحتساب:** نوع من الدفاتر كانت تمسك في قلم الديوان، وتختص بتسجيل الأمر والأحكام والفرمانات الصادرة بخصوص المصاريف المحلية للإيالات وتوفير المواد الغذائية الأساسية من مؤن، وتوزيعها، وتسجيل القرارات الصادرة بشأن أرباب الحرف والجزاءات التي توقع عليها، والضرائب التي تجبى منهم؛ مثل: رسوم الدمغة، والمكاييل، والموازين، وإقامة الأسواق، ودفاتر الاحتساب. وهي ثلاثة وثلاثون دفترًا تشمل السنوات من 1208 إلى 1252هـ.

عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني، ص 160.

الوثيقة رقم (24)

اقتراح بمنح أمير نجد خالد بك رتبة "مير آخور"



İ.MSM.00086.02431.023

İ.MSM.86/2431– 23

معروض عبدكم؛

نظراً إلى أن أطوار أمير نجد خالد بك تدل على أنه لن يخرج عن الطاعة والانقياد، وأنه من الذين يعرفون قدر وشرف التكريم والرتبة، وإلى أن المأمول من رفع قدره برتبة زيادة رغبته وشوقه إلى بذل القدرة في الخدمة وثباته في الاستقامة، وبناءً عليه؛ فإن منح الأمير المومأ إليه رتبة "مير آخور"(68) من الدرجة الأولى مع وسام رفيع، بالإضافة إلى عباءة مزركشة؛ سيجعله ثابتاً في الاستقامة والولاء، ويحمي الرعايا والبرايا ويحفظهم ويعامل ما حوله معاملة حسنة، ويهتم باستجلاب الدعوات بالخير لمولانا السلطان من الأهالي والعربان.

ولكي يطلع العربان على ما تم، يستحسن إصدار أمرٍ عالٍ باللغة العربية، وأمرٍ سامٍ، وإرسالها جميعاً إلى طرفي كي أعمل على تأمين إيصالها إليه، وستكون لذلك فوائد جمة وموجبا لصدق ولائه واستقامته.

وفي حال موافقة المقام العالي على ما ذكرت، فالمرجو التفضل بالأمر السامي لإجراء المقتضى، والأمر لحضرة من له الأمر.

16 رجب سنة 1257[2 سبتمبر 1841]

عبده عثمان

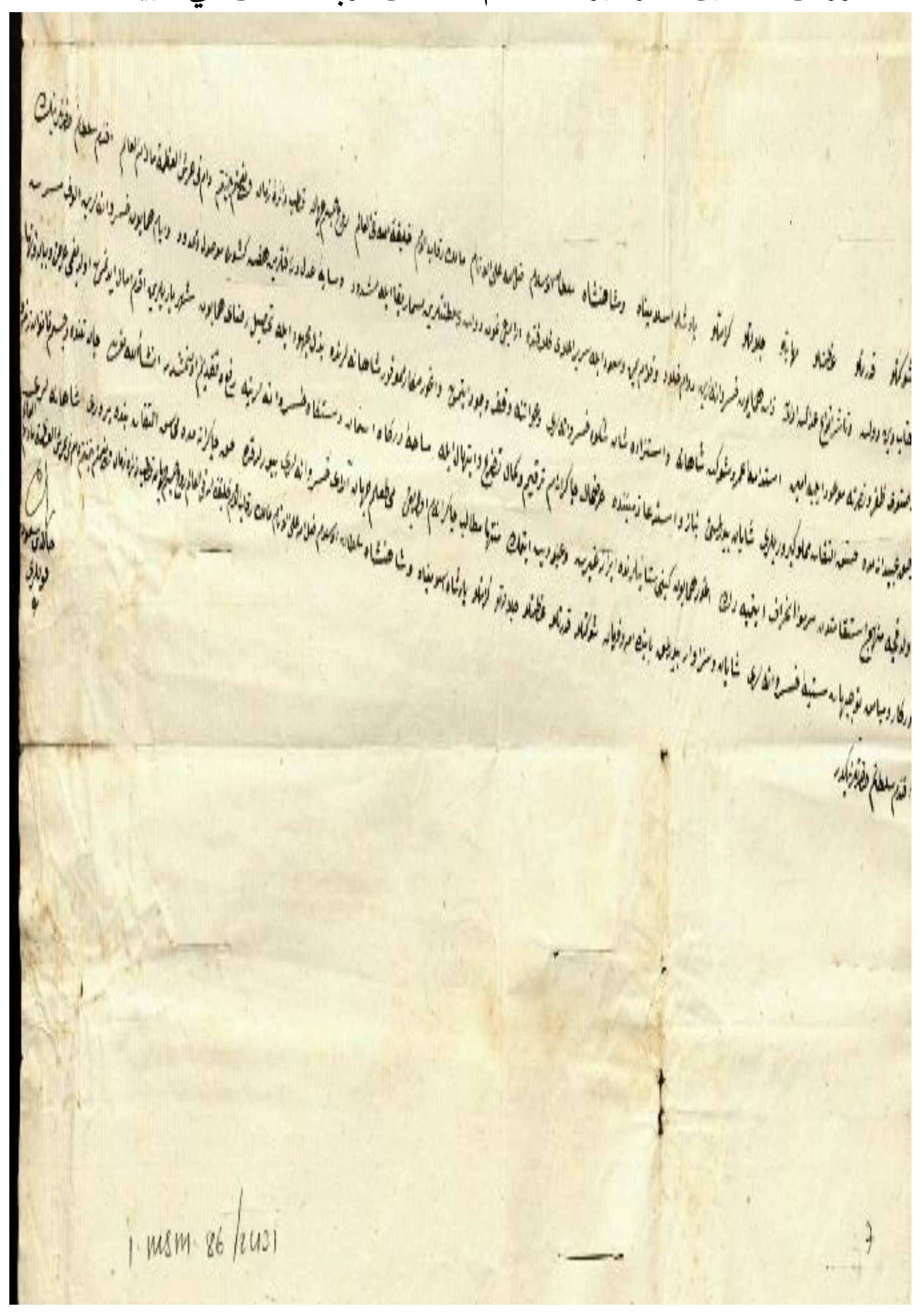
(68) **أمير آخور**: أمير آخور، أو أمير ياخور، هو لفظ فارسي معناه أمير المعلف؛ لأنه المتولي لأمر الدواب، وأمر الخيول بالإسطبل.

وهو لقب كان يلقب به الموظف الذي يرعى شئون الخيل في السراي، وكان "المير آخور " ينقسم إلى قسمين "مير آخور كبير"، و"مير آخور صغير"، وكان يقال على هؤلاء: " مير آخور أول " و " مير آخور ثان "

محمد علي فهيم بيومي: مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني في الفترة من 1517–1805م، رسالة ماجستير، إشراف: مصطفى محمد رمضان، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، القاهرة، 1999م، ص 199–200؛ Pakalin, S.541

الوثيقة رقم (25)

معروض خالد بن سعود بولائه لمقام السلطان، وبذل النفس في سبيل خدمته



İ.MSM.86/2431– 7

صاحب الشوكة والقدرة والعظمة والمهابة والجلالة والكرامة، سلطان الإسلام وظل الله على الأنام، مالك رقاب الأمم وخليفة الله في العالم، حامي الدين والدولة وناشر أنواع العدل، خلد الله ملكه وأبقاه على سرير الخلافة العليا باليُمن والسعادة، وشد دولته وسلطنته بمسمار البقاء، ووعده بصنوف الظفر والنصرة، آمين.

معروضي هذا هو لبيان أني من الداعين بدوام العمر والشوكة، والمستزيدين له بالرفعة، ومن الراجين قبول ولائي وعبوديتي لمقام السلطان. مبيناً بأنني لن أنحرف قيد شعرة عن منهج الاستقامة طالما كنت في ساحة الأمان، ومنتهى ما أطلبه هو الخدمة، وبذل النفس في سبيل خدمة مقامكم الهمايوني.

رجاء التفضل بالإحاطة، والأمر لسيدي صاحب الشوكة والقدرة والجلالة والكرامة سلطان الإسلام.

عبدكم

خالد بن سعود

20 رمضان 1257 [4 نوفمبر 1841]

الوثيقة رقم (26)

اقتراح ببقاء الشيخ فيصل في منصب إمارة نجد، على أساس تعهده باستضافة أولاده وإخوانه في قلعة جدة بصفة رهائن

İ.MSM.62/1798- 8

صاحب الدولة والعناية والعطوفة والرأفة سني الهمم عالي الشيم

سيدي

سبق أن عرضنا على مقامكم العالي أنه على إثر سفر أمير نجد خالد بك إلى جهات الحسا لبعض الأمور، قام قريبه الأمير عبد الله بن ثنيان(69) باستمالة مشايخ العربان إليه وأقام في نجد، وتعذر الحصول على أي خبر عن مكان وجود خالد بك، وأنه سيصار إلى الإبلاغ إذا عرف مكان وجوده فيما بعد. وأنه جاء في رسالة الشيخ فيصل الذي كان نصب أساساً أميراً لنجد من قبل السلطنة السنية، ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في مصر، وتم تقديم رسالته، أنه إذا نصب أميراً لنجد سيبذل كل جهده لتنفيذ وإجراء أمر حضرة مولانا السلطان والقيام بالخدمات المطلوبة، وأنه مستعد لرهن إخوانه إذا طلب منه ذلك.

كما أن الأمير عبد الله المذكور قدم معروضاً بين فيه بأن كافة العربان راضون عنه، وتعهد القيام بأي خدمة تطلب منه على النحو الذي تعهد به خالد بك، كما أرسل

---

(69) ابن ثنيان (ت 1259هـ/ 1843م) عبد الله بن ثنيان بن سعود: من أمراء نجد. كان في الرياض، يظهر الطاعة لخالد بن سعود القادم من مصر الذي أخرج فيصل بن تركي وحل محله. وأراد خالد أن يستصحبه معه إلى " الشنانة " لمقابلة " خورشيد باشا " المصري، فاعتذر، وسنحت له فرصة، ففر إلى المنفق. وبعد إقامة يسيرة عاد إلى نجد، فبعث إليه خالد بالأمان وأن يرجع إلى الرياض، فلم يطمئن، قال المؤرخ ابن بشر: " وكتب ابن ثنيان إلى أهل الحريق والحوطة والحلوة، وذكر لهم أنه يريد إخراج العساكر من نجد، وكان الشيخ عبد الرحمن بن حسن وعلي بن حسين وعبد الملك بن حسين وبنوهم إذ ذاك في الحوطة والحريق، هاربين من الترك، فوعدوه بمناصرته " وكتب خالد إلى أهل النواحي يأمرهم بالغزو، فتثاقلوا عنه، فداخله الجبن، فرحل إلى الاحساء. ودخل عبد الله الرياض فاتحا سنة 1257 هـ، وفتك بأكثر من كان فيها من الترك والمغاربة رجال خالد. وكان شجاعا مهيبا أطاعته نجد وصفت له الامارة إلى أن عاد فيصل بن تركي من أسره في مصر، فامتنع عليه عبد الله وظفر به فيصل فحبسه في الرياض، فمات في السجن، فخرج فيصل في جنازته وصلى عليه.

الزركلي: الأعلام، 76/4.

حوالي ثلاثين من مشايخ العربان طالبا إعطاءه أمر التعيين[70] مرات عديدة. وعلى نحو ما عرضنا سابقاً أنه تقرر بعد التشاور مع سيادة الشريف، أن يرد الشريف برسائل لكسب الوقت وبهدف عدم كسر خاطر الثنيان ريثما تصل الأخبار عن مكان وجود خالد بك.

قد بلغنا أن خالد بك المذكور يقيم مع عدد قليل من رجاله في جهات البحرين ومسقط، كما أن الأمير عبد الله بن ثنيان أرسل إلينا ورقة يقول فيها بأن كافة العربان راضون عنه، وأنه يتعهد بما تعهد به خالد بك من خدمة الدولة العلية، كما أرسل مع الورقة حوالي ثلاثين من مشايخ العربان.

إن إقامة الأمير المذكور على هذا النحو يتناقض والأصول المتبعة في السلطنة، ولكن إذا سكت عن تصرفه هذه المرة فقد يخرج عن الطاعة كليا في المستقبل، كما أنه ليس من أمل في عودة خالد بك، وحتى لو عاد، فلن يتمكن من الإقامة هناك، والأمر يحتاج إلى أعداد كبيرة من العساكر ومصاريف جمة..

وبناءً عليه؛ فقد ناقشنا هذا الأمر مع سيادة الشريف، وتم إرسال أمر التعيين إلى الأمير عبد الله المذكور. وقبل يومين من إرسال الأمر المذكور ظهرت ورقة أخرى للشيخ فيصل.

ونرسل صوب مقامكم العالي المحضر الوارد من طرف الأمير عبد الله، والورقة التي أرسلها الشيخ المذكور لفاً. وسيكون معلوما لدى مقامكم العالي بعد الاطلاع عليهما، أن بقاء الشيخ فيصل في منصب إمارة نجد مدة طويلة جعل كافة العربان يستأنسون به، فإذا جيء به إلى هنا وأرسل إلى نجد فلا حاجة إلى إرسال الأموال والعساكر، وسيقوم بالخدمات المطلوبة للدولة العلية، ولما كانت إقامة الأمير عبد الله بن ثنيان على نحو

---

(70) **أمر التعيين/ براءة " برات "**: استخدم هذا الاسم في الدولة العثمانية للتعبير عن الوثيقة التي يحرر بها أمر أو فرمان التعيين في خدمة أو وظيفة أو تخصيص معاش، أو منح لقب أو نيشان، أو الإعفاء من ضريبة، أو منح امتياز. وكان يذكر فيها اسم الوظيفة الممنوحة، ومكانها، والمعاش المخصص لها أو الدخل وضريبتها، اسم صاحبها وسبب منح هذه الوظيفة كل على حده. وأطلقوا عليها اسم "برات شريف"، أو "نيشان شريف" أي البراءة الشريفة، أو النيشان الشريف.

عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني، مرجع سابق، ص 466.

يتناقض والأصول المتبعة في السلطنة، فإنه في حال نصب وتعيين الشيخ فيصل الذي كان سجينا في مصر طيلة هذه المدة قد يجعله أكثر انتباهاً وتأدباً ويؤمل منه القيام بالخدمات المطلوبة.

وبعد اطلاع مقامكم العالي سيتبين ما إذا كان الأنسب إبقاء الأمير عبد الله في الإمارة أم استقدام الشيخ فيصل من مصر وتعيينه أميرا على نجد دون الحاجة إلى صرف الأموال وإرسال العساكر، على أساس تعهده باستضافة أولاده وإخوانه في قلعة جدة بصفة رهائن أو إرسالهم إلى الدار العلية، وإجراء مقتضى ما يصدر من أمر وإرادة.

رجاء همتكم السنية بإبلاغنا الإرادة العلية أولا بأول، والإرادة والكرم لحضرة مولانا.

في 23 جمادى الثانية سنة 1258 [31 يوليو 1842م]

الوثيقة رقم (27)

إرسال أمر تعيين أمير نجد الجديد، وضم مناطق القصيم وجبل شمر إليه كما كانت، وسيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا

i.MSM.62/1799- 4

صاحب الدولة والعطوفة والمروءة، سني الهمم

سيدي

على إثر سفر أمير نجد خالد بك في وقت سابق إلى جهات الحسا لإنجاز بعض الأمور، قام قريبه الأمير عبد الله بن ثنيان باستمالة مشايخ العربان إليه، وأقام في الرياض مقر الحكومة. ورضي كافة العربان بذلك، وتعهد هو ببذل أقصى ما يستطيع للقيام بالخدمات الحسنة للدولة العلية وتنفيذ كل أمر همايوني على نحو ما تعهد به خالد بك في السابق، واستعطف طالباً إرسال أمر تعيينه، كما أرسل وجوه ومشايخ تلك الجهات رسائل طالبين تعيينه.

وجاء الخبر بأن المذكور خالد بك موجود منذ ذلك الوقت في جهات البحرين والقطيف لكنه لم يتمكن من المجيء إلى هذه الجهة حتى الآن، وحتى لو جاء فإنه لا يملك القدرة للسيطرة وضبط الأمور، وتبين أن الأمر يحتاج إلى سوق أعداد كبيرة من العساكر وتحمل مصاريف جمة. وأن عدم تعيينه قد يؤدي ذلك إلى الاضطرابات والعياذ بالله.

وبناءً عليه؛ فقد تم التشاور هنا مع أهل الخبرة ومع سيادة الشريف أمير مكة المكرمة، وكان الرأي بأن مناطق القصيم وجبل شمر كانت الأصل في عهدة أمير نجد ولكن لم يدرج ذلك في الأمر، ليكون عربان هذه الجهات تحت السيطرة في حال قيام الشيخ المذكور بأعمال غير مرضية، وأنه من المصلحة إرسال أمر تعيينه.

فتم إرسال أمر التعيين والخلعة الفاخرة قبل شهر من هذا التاريخ مع مصطفى أفندي صاجلي زاده- من أهالي المدينة المنورة- وتم الإبلاغ بذلك. وبعون الباري عز وجل لقي أمر التعيين الرضا والقبول وبالفخر والاعتزاز من قبل الشيخ المذكور، وأعلن ما جاء فيه لكافة مشايخ العربان، وأكد فوراً على ضرورة ذكر اسم مولانا السلطان في الخطب على منابر المساجد، كما أكد تصميمه على تنفيذ أي أمر يصدر من حضرة مولانا السلطان في رسالتين باللغة العربية إلى كل من سيادة الشريف والوالي المشار إليه، وتم تقديم ترجمتهما لفاً إلى مقامكم العالي.

كما تم إرسال شقة مصطفى أفندي المذكور، ومن المؤكد أنكم اطلعتم على ما جاء فيها، بذلك انتهت مشكلة تلك الجهة بفضل قوة حضرة مولانا السلطان ولله الحمد على هذا النحو السهل، وسنقوم برفع تعهد الشيخ المذكور إلى الدار العلية لدى وروده على وجه السرعة.

وجاء في شقة مصطفى أفندي أن الشيخ المذكور هو في كامل الطاعة والخضوع، وأنه في حال عدم العهدة إليه بالإمارة فإن عربان الجبال المذكورة قد يسلكون طريق البغي والعصيان. وقد بحثنا الأمر مع الشريف المشار إليه فتقررت العهدة إليه بتلك المناطق أيضا بعد ورود التعهد.

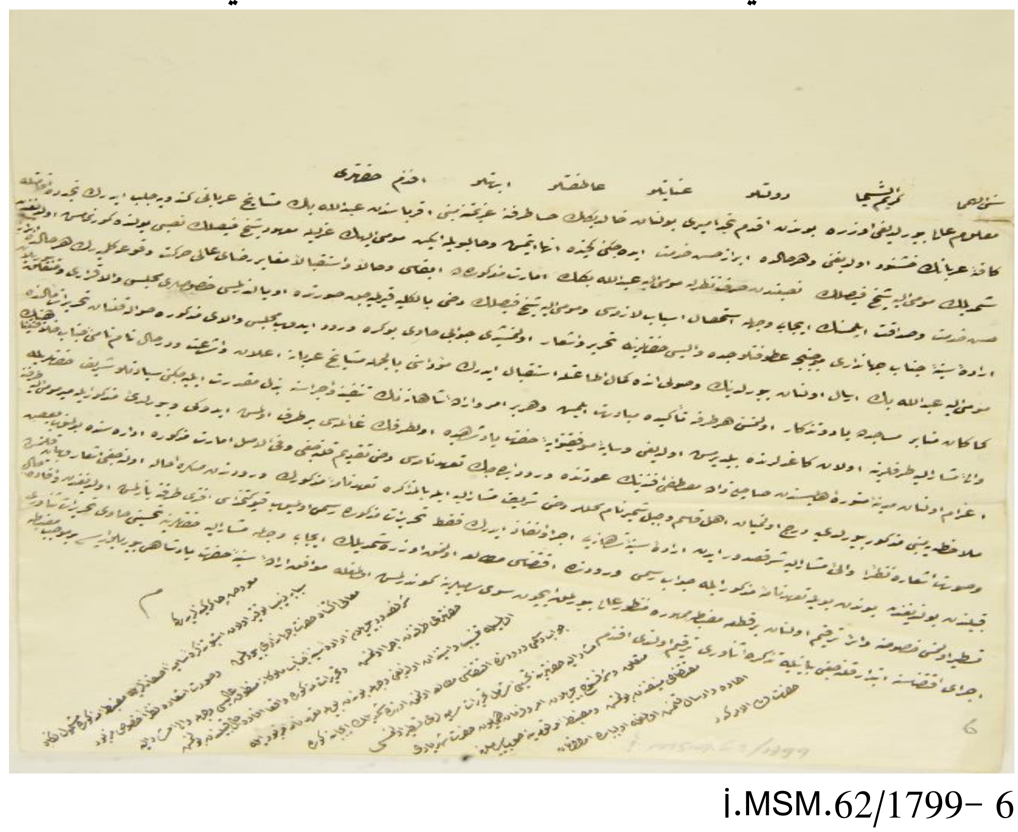
رجاء تقديم الشقة المرسلة إلى الباب العالي، مع شرح ما سبق بالتفصيل.

3 شوال سنة 1258 [6 نوفمبر 1842م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (28)

الأمر الهمايوني[71] بتسطير رسالة ببيان حسن تصرف والي نجد الجديد



İ.MSM.62/1799- 6

---

(71) **خط همايوني "خَطِّ هُمايونْ"**: هو الفرمان الذي يحرره السلطان العثماني بخط يده، ويكون من ثم على درجة كبيرة من الأهمية، كما يطلق عليه اسم "خط شريف"، أو الإرادة الشريفة. وكان يصدر هذا الفرمان بناءً على الورقة التي يحررها الصدر الأعظم في مسألة ما بصورة موجزة، ويطلق عليها اسم " تلخيص"، أو أن يصدر الفرمان مباشرة دون تقديم شيء.

وهذا النوع الثاني من الفرمانات يسمى "بياض أوزينه خط همايون"؛ أي خط همايوني على بياض هذا، وكان السلاطين العثمانيون حتى عهد مراد الثالث يحررون بأيديهم بعض الفرمانات في مسائل محدودة.

انظر، عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني.. فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان، 1986م.

سني الهمم كريم الشيم صاحب الدولة والعناية والعطوفة والأبهة

سيدي؛

على نحو ما هو معلوم لدى معاليكم، أنه على إثر سفر أمير نجد خالد بك في وقت سابق إلى جهات الحسا، قام قريبه الأمير عبد الله باستمالة مشايخ العربان إليه وأقام في نجد ورضي كافة العربان بذلك، كما تعهد هو بإبراز الخدمات الحسنة، وقد تم إبلاغ عطوفة والي جدة بقرار المجلس العالي والإرادة السنية بالموافقة على القرار بعدم عزله وتعيين الشيخ فيصل المعروف، وإبقائه على الإمارة واتخاذ كل ما من شأنه عدم القيام بأي تحرك أو تصرف يغاير الرضا العالي، وإبراز الخدمات الحسنة، مع الحرص على عدم كسر خاطر المذكور فيصل ومشاغلته، وجاء في الرسالة الجوابية التي وردت أخيراً وحولت إلى المجلس العالي المذكور، أن عبد الله بك تلقى الأمر المرسل بالطاعة والرضا والقبول، وأعلن ما جاء فيه لكافة مشايخ العربان، وأكد فوراً على ضرورة ذكر اسم مولانا السلطان في الخطب على منابر المساجد، وأنه بعث برسالتين باللغة العربية إلى كل من سيادة الشريف والوالي المشار إليه، أكد فيهما أنه مصمم على تنفيذ أي أمر يصدر من حضرة مولانا السلطان، وتم تقديم ترجمتهما لفاً. وأنه بذلك انتهت مشكلة تلك الجهة بفضل قوة حضرة مولانا السلطان ولله الحمد والمنة، وأنه سيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا التي سيحملها معه مصطفى أفندي صاجلي زاده من أهالي المدينة المنورة الذي أرسل إلى الأمير المذكور حاملا ذلك الأمر.

وأنه جاء في الشقة التي أرسلها مصطفى أفندي بأنه في حال عدم العهدة بأهل القصيم وجبل شمر للأمير المذكور– وهم في الأصل في عهدة أمير نجد

ولكن لم يدرج ذلك في الأمر لبعض الأسباب- فإن عربان تلك المناطق سيلجئون إلى البغي والعصيان، وأنه تم التشاور مع الشريف بهذا الخصوص ليصار إلى إضافة المحال المذكورة إلى عهدته بعد ورود تعهده.

ونظراً لما جاء؛ فإن الوالي المشار إليه اهتم بأمر إبقاء الإمارة المذكورة في عهدة الأمير المومأ إليه، وبتأمين الأسباب اللازمة لاستمرار الولاء والقيام بالخدمات المطلوبة على نحو ما صدر من الإرادة السنية، ولما كانت الشقة المذكورة هي من قبيل إبلاغ مساعد الوالي والتعبير له عما حدث، وليست رسمية؛ فقد تقرر الاكتفاء بعرض وبيان الوضع لمقام حضرة مولانا السلطان، على أن ينظر في سند التعهد والجواب الرسمي للوالي المشار إليه لدى ورودهما، وكتابة مذكرة من قبلنا إلى الوالي المشار إليه بتأييده لما قام به على النحو المطلوب.

وقد حررنا هذه المذكرة ببيان العزم على إجراء مقتضى ما جاء في المحضر، في حال حصوله على الموافقة السنية لحضرة مولانا السلطان.

معروض الداعي؛

تم عرض هذه المذكرة والمحضر المرفق المذكور للنظر العالي، وعلى نحو ما بلغ فقد تم تنفيذ مقتضى المنطوق العالي للإرادة السنية من قبل الوالي المشار إليه، وتبين أن الرسالة المذكورة كانت من قبيل بيان الواقع، وكان من مقتضى الأمر الهمايوني لحضرة مولانا السلطان تسطير رسالة سامية ببيان حسن تصرف الوالي المشار إليه، وأعيد المحضر إلى المقام السامي.

والأمر لحضرة ولي الأمر.

3 شوال سنة 1258 [6 نوفمبر 1842م]

الوثيقة رقم (29)

قرار المجلس العالي بصرف النظر عن عزل وتبديل الأمير عبد الله بن ثنيان، وإبقاؤه في منصب الإمارة

i.MSM.62/1798- 3

سبق أن بينا بأنه على إثر سفر أمير نجد خالد بك إلى جهات الحسا لبعض الأمور؛ قام قريبه الأمير عبد الله بن ثنيان باستمالة مشايخ العربان إليه وأقام في نجد، وتعذر الحصول على أي خبر عن مكان وجوده. وأنه جاء في رسالة الشيخ فيصل- الذي كان أساسا أميراً لنجد ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في مصر- التي تم تقديمها، أنه إذا نصب أميراً لنجد سيقوم بالخدمات المطلوبة، وأنه مستعد لرهن إخوانه إذا طلب منه ذلك.

وقد بلغنا أن خالد بك المذكور يقيم مع عدد قليل من رجاله في جهات البحرين ومسقط، كما أن الأمير عبد الله المذكور قدم معروضاً بَيَّن فيه بأن كافة العربان راضون عنه، وتعهد القيام بأي خدمة تطلب منه، كما أرسل حوالي ثلاثين من مشايخ العربان طالبا إعطاءه أمر التعيين مرات عديدة.

إن إقامة الأمير المذكور على هذا النحو يتناقض والأصول المتبعة في السلطنة، ولكن إذا لم يستجاب هذه المرة إلى طلبه، فمن المحتمل أن يخرج عن الطاعة كليا، كما أن عودة خالد بك غير معروفة، وحتى لو عاد فإن الأمر يحتاج إلى أعداد كبيرة من العساكر ومصاريف جمة.

وبناءً عليه؛ فقد ناقشنا هذا الأمر مع سيادة الشريف وأرسل أمر التعيين إلى الأمير عبد الله المذكور. ولكن جاء في رسالة والي جدة- عطوفة عثمان باشا- الأخيرة أن بقاء الشيخ فيصل هذا سجيناً في مصر طيلة هذه المدة قد يجعله أكثر انتباها وتأدباً، وأنه باعتبار تفاهمه وعلاقته مع العربان إذا جيء به وأرسل بعد ذلك إلى العربان يؤمل منه القيام بالخدمات المطلوبة، دون الحاجة إلى إرسال الأموال وتجهيز العساكر، وبناءً عليه فإن الأنسب إبقاء الأمير عبد الله في الإمارة أو استقدام الشيخ فيصل وتعيينه أميراً على أساس هذه التعهدات. ومعلوم لدى معاليكم أن الوالي المشار إليه اقترح في رسالة وردت

في وقت سابق العهدة بالإمارة للشيخ فيصل بناءً على طلبه وتعهداته القوية، أو العهدة بها للأمير عبد الله بالرتبة والوسام الذي منح لخالد بك، وأن المجلس العالي ناقش اقتراحه وأعدت مذكرة جاء فيها أن هناك كثير من المسموعات السابقة واللاحقة بحق الشيخ فيصل، وأنه بسبب ذلك تم حبسه وتوقيفه في مصر، ومما يعرفه والي مصر دولة محمد علي باشا عن أحوال تلك الجهات وخاصة معرفته الجيدة بوضع الشيخ المذكور يجعل من غير الممكن القول بصحة العهدة بالإمارة إليه. أضف إلى ذلك بأن الأمير عبد الله باستغلاله فرصة خلو نجد واستيلاؤه عليها بهذه الطريقة أكد على أنه لا يؤمن جانبه، وبناءً عليه فلا يمكن أن يكون حكماً مقبولا هنا في هذه المسألة، باعتبار أن المصلحة راجعة إلى الوالي المشار إليه لكون ولايتي جدة والحبشة في عهدته، فهل يجب– والحالة هذه– نصب وتعيين الأمير عبد الله المذكور، أو أن إبقاء الإمارة في عهدة خالد بك موافق للمصلحة إذا تأكد مكان وجوده، أو أن تتم إدارة شئون تلك المنطقة بشكل آخر. يتقرر ذلك بعد مناقشة الأمر مع من تلزم مناقشته.

وإذا كان قد تم صرف النظر عن إصدار الأمر العالي بإعطاء الرتبة والوسام المرسلين سابقا إلى خالد بك لمن سينصب أميراً، وصدرت الإرادة السنية بإجراء المقتضى وفق ما هو مبين بالأمر، وأبلغ الوالي المشار إليه بالمذكرة السامية الخاصة؛ فإن مقترح المشار إليه أرسل قبل ورود الأمر السامي إلى هناك. وعلى ضوء ما ورد من أن موضوع نصب الأمير يوافق الإرادة السنية الصادرة، وما أفاده بأن كافة العربان راضون عن هذا الأمير، وأنه لن يصدر عنه ما يخالف الرضا العالي وسيقوم بالخدمة التي تطلبها منه الدولة، وأنه في حال عزله بعد نصبه وتعيينه والعهدة بالإمارة إلى الشيخ فيصل بدلا عنه، فإن ذلك يوجب غضب العربان وتوحشهم، وقد يؤدي إلى مشكلة والعياذ بالله؛ فقد تقرر لدى المجلس العالي أن يرسل المقام السامي خطابا إلى الوالي المشار إليه بطلب

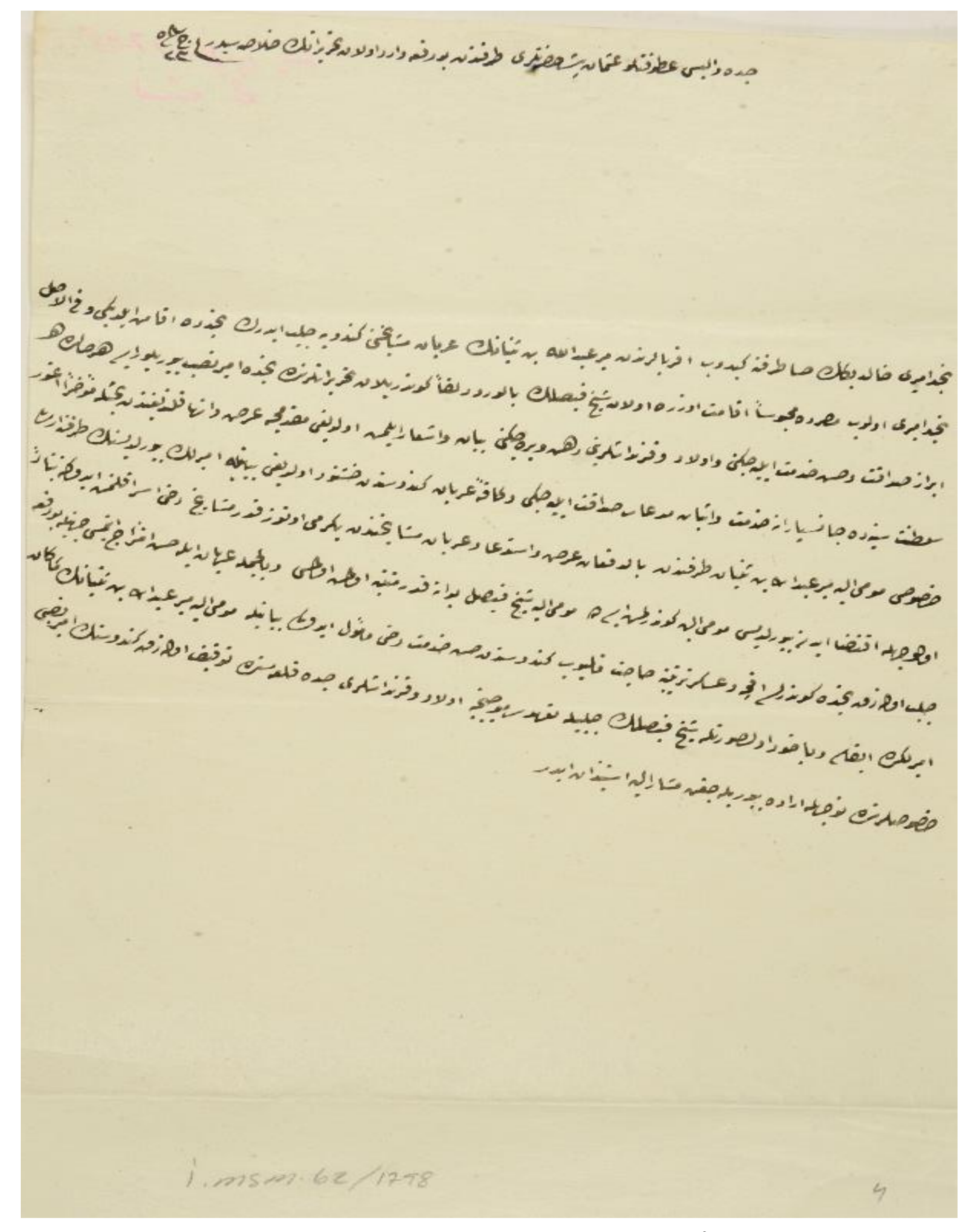
صرف النظر عن عزل وتبديل الأمير المذكور وإبقاؤه في منصب الإمارة، والحرص على عدم صدور ما يغاير الرضا العالي منه، وتأمين أسباب قيامه بالخدمة والولاء.

رجاء الاطلاع، والأمر لحضرة ولي الأمر.

23 محرم 1259 [22 فبراير 1843]

الوثيقة رقم (30)

والي جدة يطلب صدور إرادة سنية بإبقاء الأمير عبد الله بن ثنيان في منصب الإمارة، أو استدعاء الشيخ فيصل ونصبه أميراً بعد أخذ أولاده وإخوانه رهائن بقلعة جدة، على نحو ما تعهد به



İ.MSM.62/1798- 4

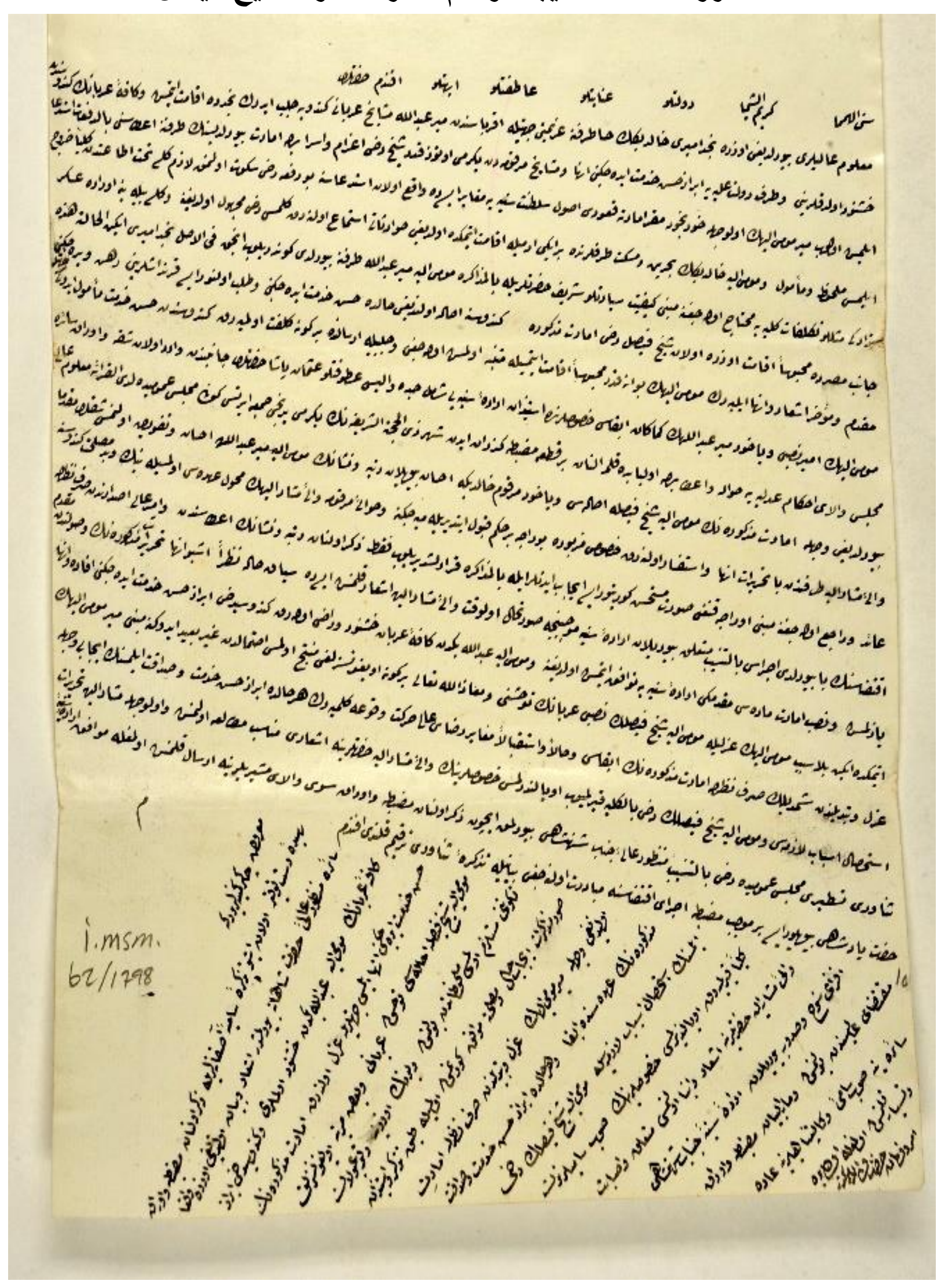
خلاصة الرسالة الواردة أخيرا من والي جدة عطوفة عثمان باشا

يذكر المشار إليه في رسالته إلى توجه أمير نجد خالد بك إلى جهات الحسا وقيام قريبه الأمير عبد الله بن ثنيان باستمالة مشايخ العربان وإقامته في نجد، وأنه جاء في رسالة وردت من الشيخ فيصل- الذي كان في الأصل أميراً لنجد ثم حبس في مصر- أنه إذا نصب أميرا على نجد فهو سيقوم بالخدمة المطلوبة على كل حال، وأنه مستعد لتقديم أبنائه وإخوانه رهينة، وأنه بناءً على ما عرضه وقدمه الأمير عبد الله الموماً إليه تعهداً بخدمة السلطنة السنية ويثبت ولاءه، وأن كافة مشايخ العربان راضون عنه، وطلبه إرسال أمر تعيينه إليه، كما أرسل حوالي ثلاثين من مشايخ العربان ليقدموا طلبه هذا، وأرسل الأمر اللازم بهذه الصورة، إلا أن اتعاظ الموماً إليه الشيخ فيصل مما لقيه حتى الآن وحسن علاقته بكافة العربان يجعل من المأمول قيامه بالخدمات الحسنة المطلوبة في حال استدعائه وإرساله إلى نجد، دون الحاجة إلى المال والعساكر، ويطلب الباشا المشار إليه صدور إرادة سنية بإبقاء الأمير الموماً إليه عبد الله بن ثنيان في منصب الإمارة كما كان أو استدعاء الشيخ فيصل ونصبه أميراً بعد أخذ أولاده وإخوانه رهائن بقلعة جدة، على نحو ما تعهد به.

23 محرم 1259 [22 فبراير 1843]

الوثيقة رقم (31)

الموافقة على صرف النظر عن عزل وتبديل الأمير عبد الله، واتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار خدماته الطيبة، وعدم كسر خاطر الشيخ فيصل



İ.MSM.62/1798

سني الهمم، كريم الشيم، صاحب الدولة والعناية والعطف والأبهة

سيدي

على نحو ما هو معلوم لدى معاليكم، أن المجلس العمومي اجتمع يوم السبت السابع والعشرين من شهر ذي الحجة، واطلع على الشقة الواردة من والي جدة عطوفة عثمان باشا، والأوراق الملحقة بها المحولة إلى المجلس العالي للأحكام العدلية، مع المحضر المعد في هذا الشأن ببيان أنه: على إثر سفر أمير نجد خالد بك إلى جهات الحسا لبعض الأمور، قام قريبه الأمير عبد الله بن ثنيان باستمالة مشايخ العربان إليه وأقام في نجد، وأن الأمير عبد الله المذكور قدم معروضا بين فيه بأن كافة العربان راضون عنه، وتعهد القيام بأي خدمة تطلب منه على النحو الذي تعهد به خالد بك، كما أرسل حوالي ثلاثين من مشايخ العربان طالبا إعطاءه أمر التعيين مرات عديدة.

وأنه حتى إذا كانت طريقة إقامته تتعارض مع الأصول المتبعة في السلطنة السنية فإنه إذا لم يستجب إلى طلبه هذه المرة فقد يخرج عن الطاعة كليا، وأن الأخبار وردت بوجود المومأ إليه خالد بك مع عدد قليل من رجاله في جهات البحرين ومسقط، ولا يعرف عما إذا كان يريد القدوم، وأنه حتى إذا قدم فإن تمكينه من هناك يحتاج إلى صرف أموال وإرسال أعداد كبيرة من العساكر.

وأنه تمت مناقشة المسألة مع سيادة الشريف وتم إرسال أمر التعيين إلى الأمير عبد الله المذكور.

كما أبلغ الشيخ فيصل- الذي كان في الأصل أميراً لنجد ثم وضع قيد الإقامة الجبرية في مصر- في رسائل عديدة وردت منه، بأنه في حال تعيينه على نجد فسيقوم بخدمة الدولة العلية على النحو المطلوب، وأنه مستعد لإعطاء إخوانه رهائن إذا طلب منه ذلك. وأن بقاء المذكور محبوساً كل هذه المدة قد يجعله أكثر انتباهاً واتعاظاً، وأن جلبه وإرساله إلى هناك لا يتطلب أية كلفة، وأن المأمول منه قيامه بالخدمات المطلوبة. ويستأذن إصدار إرادة سنية بنصب المذكور أميراً أو إبقاء عبد الله بن ثنيان في الإمارة.

وسيكون معلوما لدى مقامكم العالي بعد الاطلاع عليهما، الباشا الوالي أرسل في وقت سابق مبينا طريقين في هذه المسألة: إما العهدة بالإمارة إلى الشيخ فيصل، أو منح

الرتبة والوسام الممنوحين لخالد بك إلى الموﻣأ إليه عبد الله بن ثنيان، ومستفسراً عن أيهما يختار. وأنه ليس هناك مجال لفرض حكم هناك في هذه المسألة، وأنه بناء على كون تلك الجهات في عهدته، ومسئول عن محاسنها ومساوئها، فأي الوجوه سيكون أحسن وأنسب يتم تقريره بعد مناقشته مع من يلزم.

ولكن بعد ذلك أبلغ الوالي المشار إليه بقرار صرف النظر عن إعطاء الرتبة والوسام المذكورين وعن إصدار الأمر العالي، وصدرت الإرادة السنية بإجراء اللازم وفق أمر التعليمات. ولكن هذا الطلب كتب قبل وصول الرسالة المذكورة وكان التعيين في الإمارة موافقاً للإرادة السنية السابقة، كما أن عزل الأمير عبد الله بدون أي سبب وقد رضي به كافة العربان وتعهد القيام بالخدمات المطلوبة للدولة وتعيين الشيخ فيصل مكانه؛ يؤدي إلى وحشة العربان، وليس ببعيد أن يؤدي ذلك إلى بعض الأعمال غير المرغوبة.

وبناءً عليه؛ فقد تقرر لدى المجلس العمومي إبلاغ الوالي المشار إليه بمذكرة محررة من قبلنا ترسل إليه بعد النظر العالي فيها، بصرف النظر عن عزل وتبديل الأمير الموﻣأ إليه في الوقت الحاضر، وإبقائه في منصب الإمارة، والعمل على تحصيل ضمانات بعدم قيامه بأي تصرف يغاير الرضا العالي في الحال والمستقبل، وتقديمه الخدمات المطلوبة منه والإخلاص للدولة، ومشاغلة الشيخ فيصل وعدم كسر خاطره.

وقد أرسل المحضر المذكور مع الأوراق المرفقة إلى مقام المشيرية العالي، وهذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية وفق ما هو وارد في المحضر.

معروض الداعي؛

تم رفع هذه المذكرة مع الأوراق المرفقة بها إلى المنظور العالي، ونظراً لما ورد من رضا كافة العربان عن عبد الله بك المذكور، وتعهده هو القيام بالخدمات المطلوبة، وأن عزله من الإمارة المذكورة والعهدة بها إلى الشيخ فيصل يثير الوحشة بين العربان وقد يؤدي إلى ما لا يرضي؛ فقد رأي المقام العالي أن ما ورد في المذكرة موافق للمصلحة ومقتضى الحال، وصدرت الموافقة وفق ما جاء في محضر المناقشات والمذكرة بصرف النظر عن عزل وتبديل الأمير المومأ إليه، واتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار خدماته الطيبة، وعدم كسر خاطر الشيخ فيصل، ومجاراته، وأرسل المحضر وسائر الأوراق صوب الصدارة السامية.

والأمر لحضرة ولي الأمر.

23 محرم 1259 [22 فبراير 1843]

الوثيقة رقم (32)

الإبلاغ بهروب الشيخ فيصل أمير نجد السابق من محبسه في مصر، والاقتراح بأن يُسايَر ويُعَامل باللطف ويُعاد على منصبه، بعد أن يُؤخذ عليه رهن قوي من أقاربه

i msm. 86/2433

5

I.MSM.86 /2433- 5

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة ولي النعم سني الهمم

سيدي

سمعت من روايات صحيحة بأن الشيخ فيصل أمير نجد السابق، الذي سَيَّر إليه دولة والي مصر الجيش وقبض عليه وجاء به إلى مصر وحبسه، فرَّ من الحبس ليلاً، ولم تردنا الأخبار بوصوله إلى جهات الشرق، ولكن في حال وصوله إلى هناك، من المعروف بأن جميع الأهالي سيسرون منه، كما أن خالد بك الذي كان أميراً على نجد وفر من الأمير الحالي عبد الله بن ثنيان، ولجأ قبل حوالي شهرين إلى أهالي القصيم؛ معارض له.

وهو أقوى شكيمة من الأمير المومأ إليه ومن عبد الله ابن ثنيان، ومن المحتمل أن يخطفهما جميعاً وتستقر له إمارة نجد.

وبناءً عليه؛ فإن حماية جهات الشرق من الاضطرابات تقتضي– في حال وصوله إلى تلك الجهات وتأكد سيطرته عليها– أن يُسايَر ويُعَامل باللطف ويُستَمَال.

ولوجود تآلف وتفاهم سابق بين المومأ إليه فيصل وبين والي الشام دولة علي باشا(72)، فلعله لم يتجه إلى الشرق، فإذا أبلغ المشار إليه بحدوث ذلك وتقدم بالوساطة

---

(72) **الحاج علي باشا الكوتاهيه لي:** والي مدينة جدة. ترقى حتى تعين رئيسًا لبوابي القصور السلطانية. ثم متسلما. وفي شهر رمضان سنة 1259هـ أكتوبر 1843م تعين ميرميران في مدينة بوزوك. وفي شهر ذي القعدة سنة 1260هـ نوفمبر/ ديسمبر 1844م تعين متصرفا في مدينة القدس. وفي شهر ذي القعدة سنة 1261هـ نوفمبر 1845م تعين محافظا في الشام. وفي شهر ربيع الأول سنة 1262هـ مارس 1846م تعين محافظا في مدينة خربوط، وعزل في شهر ربيع الثاني أبريل في نفس السنة. وفي شهر شوال سنة 1262هـ سبتمبر . أكتوبر 1846م نال رتبة الوزارة وتعين واليًا على مدينة خربوط، وعزل في شهر ذي الحجة سنة 1263هـ نوفمبر 1847م. وفي سنة 1267هـ أكتوبر 1851م تعين واليًا على مدينة شهرزور. وفي شهر ربيع الثاني سنة 1274هـ نوفمبر/ ديسمبر 1857م تعين واليًا على الشام.

وفي شهر جماد الثاني سنة 1275هـ يناير 1859م تعين واليًا على مدينة جدة، وعزل في شهر ربيع الثاني سنة 1278هـ أكتوبر 1861م. وفي شهر صفر سنة 1279هـ أغسطس 1862م تعين واليًا على الروملي وقايم مقام. وفي شهر ربيع الأول سنة 1282هـ أغسطس 1865م تعين واليًا على

فإنه يؤخذ عليه رهن قوي من أقاربه- على نحو ما عرضته في وقت سابق- إلى مقر الدولة، وإسكان هؤلاء الرهائن في الدار العلية، ويُمنح المومأ إليه رتبة مناسبة، ويُعَيَّن أميراً على نجد.

وبذلك يحسن انقياده وطاعته للدولة العلية، كما أنه يحسن إدارة شئون أهالي نجد على النحو المطلوب، فهو أليق وأنسب من غيره، وتنفيذ ما سبق منوط ومتوقف على الرأي العالي. رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لسيدي.

7 صفر سنة 1259 [8 مارس 1843م]

عبده عثمان

مدينة طرابزون. وفي سنة 1284هـ يونيو 1867م تعين واليًا على مدينة أنقرة، وعزل في شهر ربيع الثاني سنة 1286هـ يوليو 1869م. وفي شهر ربيع الثاني سنة 1289هـ يونيو 1872م تعين واليًا على حلب. وفي شهر جماد الثاني سنة 1290هـ أغسطس 1873م تعين واليًا على قسطموني. وفي شهر رجب سنة 1292هـ أغسطس 1875م تعين واليًا على قونية، وعزل في شهر ربيع الأول سنة سنة 1293هـ أبريل 1876م. ثم تقاعد وأقام في مدينة كوتاهية.

توفي يوم 1296/9/6هـ 24 أغسطس 1874م. كان خفيف الروح، ساكنا، وقورا، قويا، ذو تدبير. ابنه عبد الرحمن نور الدين باشا.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1245).

الوثيقة رقم (33)

فرار أمير نجد الأسبق من محبسه في قلعة مصر وتوجهه إلى جبل شمر، ومناقشات حول العهدة إليه بإمارة نجد واستمالته وتطييب خاطره، وجلب شقيقه وأولاده بصفة رهائن

i msm. 86/2433 5

İ.MSM.86/2433- 5

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة ولي النعم سني الهمم سيدي

سبق وأن رفعت إلى مقامكم العالي عن طريق كتخدا بابنا، أنه بلغ أسماعنا بأن أمير نجد الأسبق الذي كان في حبس دولة والي مصر فر من قلعة مصر، ولم يَرِد خبر بعد عن الوجهة التي فر إليها. وقد وردنا بعد ذلك خبر يفيد بأنه فر مع أحد أولاده وأخيه وتوجه إلى جبل شمر بداخل نجد، ولجأ إلى شيخ الجبل المذكور، وأعلن لمن حوله بأن السلطة السنية أعطته إمارة نجد، وأنه جاء بإذن من الوالي المشار إليه.

وأخيرا وصلت رسالة من الشيخ المومأ إليه يقول فيها بأنه فر من الحبس بوسيلة من الوسائل، ووصل إلى الجبل، وأنه إذا عُهِدَ إليه بإمارة نجد؛ فإنه سيتفاهم مع أمير نجد الحالي وصهره عبد الله بن ثنيان، وإذا لم يحصل التفاهم فإنه سيطرده ويستولي على حكومة نجد، وسيطيع أوامر الدولة العلية وإرادتها من كل الوجوه.

كما أن شيخ الجبل المذكور وأخاه أكدا بأن الشيخ المومأ إليه مدين بالطاعة والولاء من كل الوجوه، ولن يقصر في الخدمة التي يطلبها منه المقام العالي، وأنه يضمن ذلك، وسيرسل الشيخ المومأ إليه وأخاه إلينا كي يبحثا هذه المسألة، ثم يقرر ويعطي سنداً بذلك.

وعلى نحو ما أبلغنا به سابقا فإن عبد الله بن ثنيان الذي خطف أمير نجد خالد بك واستولى على بلاد نجد، وعين بموجب تعليمات أميراً على نجد، هو الآخر أحسن معاملة الأهالي، فعين من قبلنا أميراً على نجد، أرسل محضراً موقعاً من مشايخ نجد.

كما أن خالد بك الذي نُصِّب أميراً على نجد توجه إلى جهات الحسا ولم يرد عنه أي خبر منذ عام، لجأ مع أربعة من رجاله إلى أهل القصيم التي تتبع نجد، يطلب مني تزويده بالمدافع والعساكر لتمكينه من إمارة نجد، ولكن الوقت والحال لا يسمحان بالاستجابة إلى طلبه هذا، كما يحتاج الأمر إلى كثير من المصاريف، بالإضافة إلى عدم جدوى ذلك.

وقد ناقشت ذلك مع سيادة الشريف وأهل الرأي والمشورة؛ وكان الرأي: الكتابة إلى الشيخ المومأ إليه بأن يقيم في القصيم في الوقت الحاضر.

ولم يعرف وضع الأمير المومأ إليه الذي يقيم هناك، بعد ظهور الشيخ فيصل بهذه الصورة.

ولما كان الشيخ فيصل أميراً منذ سنين طويلة، والأهالي راضون عنه؛ فمن المؤكد بأنهم سيتبعونه، وسيستخدم المومأ إليه عبد الله الثنيان إذا تفاهم معه، وإذا رفض التفاهم فإنه سيخطفه، وسيسيطر على بلاد نجد بأكملها؛ لذلك كانت نتيجة المشاورات مع الشريف المشار إليه الموافقة على التفاهم مع الشيخ فيصل، والعهدة إليه بإمارة نجد، واستمالته وتطييب خاطره، وتأمين خضوعه وطاعته للسلطنة السنية.

وبناءً عليه؛ فإنه يمكن جلب شقيق المومأ إليه وأولاده الموجودين في حبس الوالي المشار إليه إلى الدار العلية وإسكانهم بصفة رهائن، أو إرسالهم إلى طرفنا. وإذا حدث إمهالهم والتسامح معهم، ووجدوا فرصة للفرار والوصول إليه، فمن المشكوك فيه أن يثبت على الطاعة والخضوع.

لذلك فقد رأينا أنه من الأنسب جلب شقيق وأولاد الشيخ المومأ إليه الدار العلية. رجاء التفضل بالإحاطة، وإجراء المقتضى منوط بإرادة وهمم سيدي ولي النعم.

15 ربيع الأول سنة 1259 [14 أبريل 1843م]

الوثيقة رقم (34)

انتهاء مشكلة إمارة نجد والشيخ فيصل بعد أن تلقى عبد الله بك الأمر المرسل بالطاعة، وسيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا



İ.MSM.62/1799- 5

على نحو ما هو معلوم لدى معاليكم من ورود رسالة من عطوفة عثمان باشا والي جدة حول إمارة نجد وإعطائها إلى المجلس العالي، والمحضر المتضمن للمناقشات والآراء حول الموضوع، أنه على إثر سفر أمير نجد خالد بك في وقت سابق إلى جهات الحسا قام قريبه الأمير عبد الله باستمالة مشايخ العربان إليه وأقام في نجد ورضي كافة العربان بذلك، كما تعهد هو بإبراز الخدمات الحسنة، لكن عزله وتعيين الشيخ فيصل الذي كان تحت الإقامة الجبرية في مصر ومن المطالبين بالإمارة مكانه أدى إلى استياء العربان، وقد يؤدي ذلك إلى الاضطرابات والعياذ بالله، وعليه فقد تقرر صرف النظر عن عزل وتبديل المذكور وإبقائه على الإمارة واتخاذ كل ما من شأنه عدم القيام بأي تحرك أو تصرف يغاير الرضا العالي، وإبراز الخدمات الحسنة، كما يجب عدم كسر خاطر المذكور فيصل ومشاغلته، وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على ذلك، وتم إبلاغ الوالي المشار إليه بكتاب رسمي.

وأخيراً وردت رسالة من سعادة مساعد المشار إليه، وأعطي إلى المجلس العالي المذكور، جاء فيها أن عبد الله بك تلقى الأمر المرسل بالطاعة والرضا والقبول، وأعلن ما جاء فيه لكافة مشايخ العربان، وأكد فوراً على ضرورة ذكر اسم مولانا السلطان في الخطب على منابر المساجد، وأنه بعث برسالتين باللغة العربية إلى كل من سيادة الشريف والوالي المشار إليه أكد فيهما أنه مصمم على تنفيذ أي أمر يصدر من حضرة مولانا السلطان، وتم تقديم ترجمتهما لفاً.

وأنه بذلك انتهت مشكلة تلك الجهة بفضل قوة حضرة مولانا السلطان ولله الحمد والمنة، وأنه سيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا التي سيحملها معه مصطفى أفندي صاجلي زاده– من أهالي المدينة المنورة– الذي أُرسل إلى الأمير المذكور حاملا ذلك الأمر. وأنه جاء في المذكرة التي أرسلها مصطفى أفندي بأنه في حال عدم العهدة بأهل القصيم وجبل شمر للأمير المذكور– وهم في الأصل في عهدة أمير نجد ولكن لم يدرج ذلك في الأمر لبعض الأسباب– فإن عربان تلك المناطق سيلجئون إلى البغي والعصيان، وأنه تم التشاور مع الشريف بهذا الخصوص ليصار إلى إضافة المحال المذكورة إلى عهدته بعد ورود تعهده. ونظراً لما جاء، فإن الوالي المشار إليه اهتم بأمر إبقاء الإمارة المذكورة في عهدة الأمير المومأ إليه، وبتأمين الأسباب اللازمة لاستمرار الولاء والقيام بالخدمات المطلوبة على نحو ما صدر من الإرادة السنية، لكن الشقة المذكورة ليست رسمية، بل هي من قبيل إبلاغ مساعد الوالي والتعبير له عما حدث.

وبناءً عليه، فإن المجلس العالي يكتفي بعرض وبيان الوضع لمقام حضرة مولانا السلطان على أن ينظر في سند التعهد والجواب الرسمي للوالي المشار إليه لدى ورودهما، ويوافق على كتابة رسالة سامية إلى الوالي المشار إليه بتأييده لما قام به على النحو المطلوب.

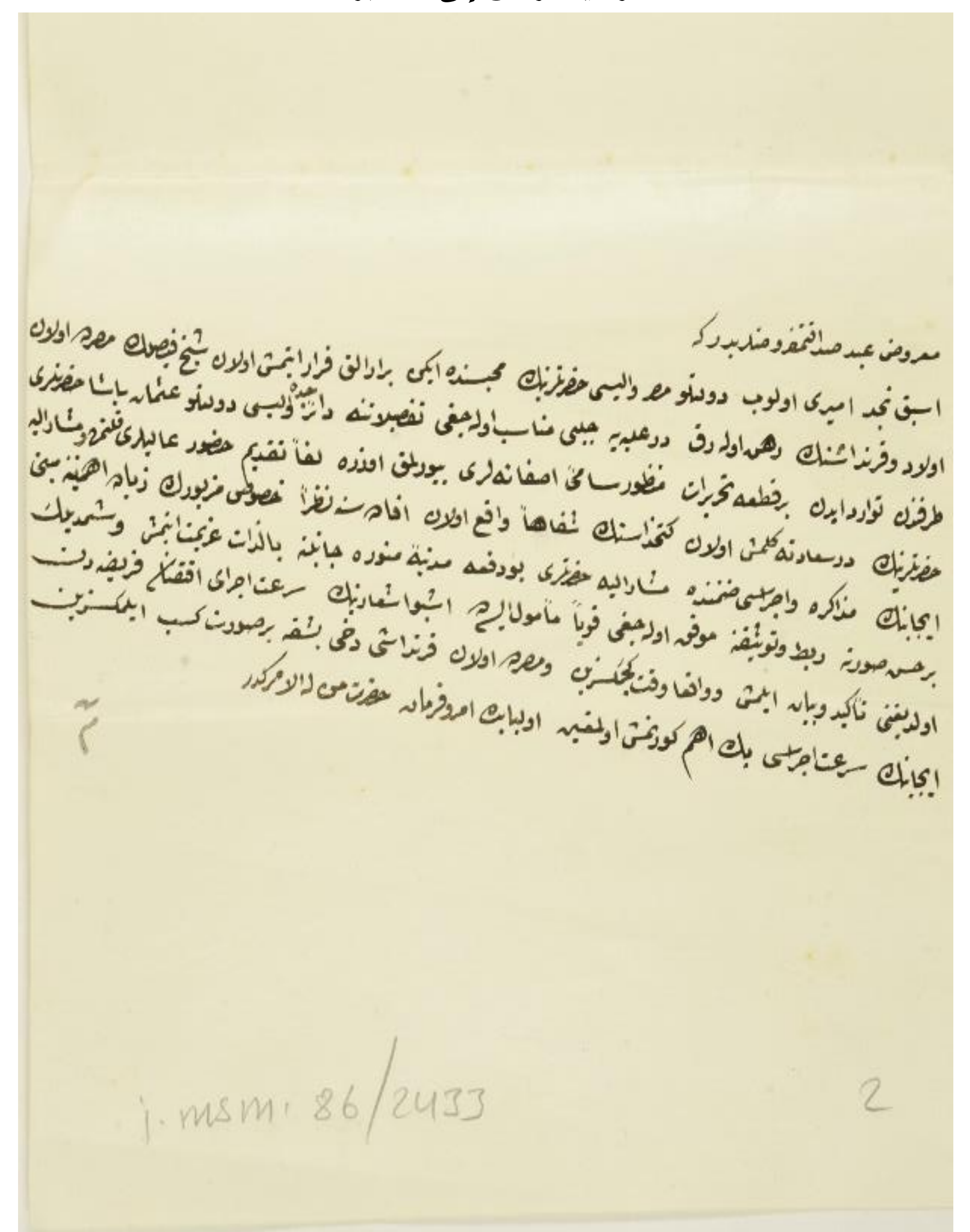
رجاء الاطلاع والأمر لحضرة ولي الأمر.

3 جمادى الأولى سنة 1259 [31 مايو 1843م]

مجلس الأحكام العدلية

الوثيقة رقم (35)

التوصية بسرعة جلب أمير نجد السابق الشيخ فيصل من محبسه بمصر، هو وأولاده وأخيه كرهائن إلى استانبول



معروض عبد صداقتمندلريدركه
اسبق نجد اميرى اولوب دولتلو مصر واليسى حضرتلرينك محبسنده ايكن برارالق فرار ايتمش اولان شيخ فيصلك مصرده اولان
اولاد وقرنداشنك رهن اولرق درعليه‌يه جلبى مناسب اوله‌جغى تفصيلنه دائر جده واليسى دولتلو عثمان پاشا حضرتلرى
طرفلرندن توارد ايدن برقطعه تحريرات منظور سامى آصفانه‌لرى بيورلمق اوزره لفاً تقديم حضور عالیلرى قلنمش ومشار اليه
حضرتلرينك درسعادته كلمش اولان كتخداسنك شفاهاً واقع اولان افاده‌سنه نظراً خصوص مزبورك زمان اهميتنه مبنى
ايجابنك مذاكره واجراسى ضمننده مشار اليه حضرتلرى بودفعه مدينهٔ منوره جانبنه بالذات عزيمت ايتمش وشمديك
برحسن صورته ربط وتوثيقنه موفق اوله‌جغى قوياً مأمول ايدو اشبو اشعارينك سرعت اجراى اقتضا ايلديكى قريبه‌دن
اولديغى تأكيد وبيانه ايمش ودوائر وقت كچمكسزين ومصرده اولان قرنداشى دخى بلقمه برصورت كسب ايلمكسزين
ايجابنك سرعت اجراسى بك اهم كورنمش اولمغله اولبابده امر وفرمان حضرت من له الامركدر

I.MS.M /2433- Lef 1

معروض العبد الصادق

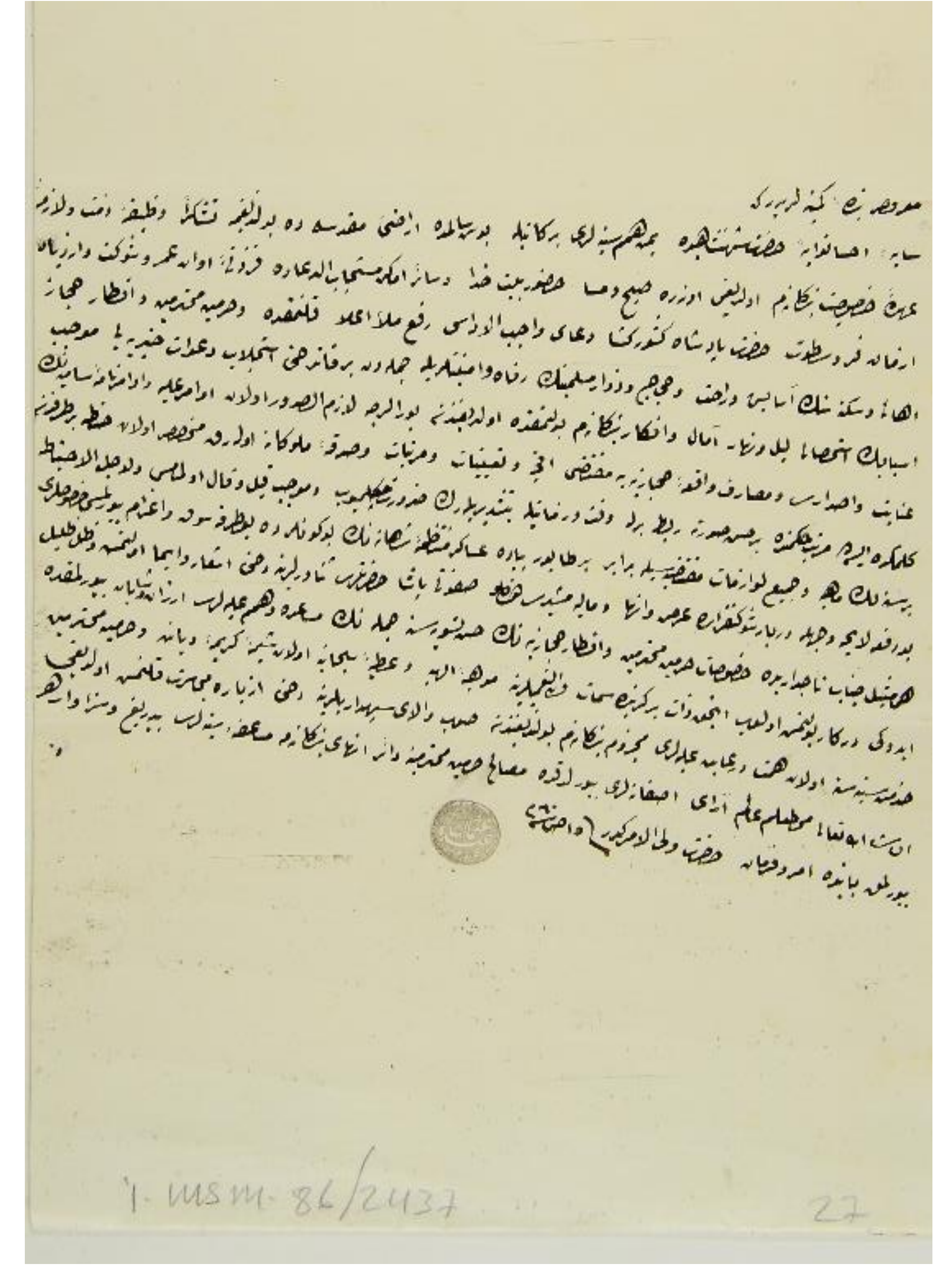
تم لفاً تقديم الرسالة الواردة من والي جدة دولة عثمان باشا؛ للتفضل بالمنظور السامي، وفيها التفصيل عن أنه من المناسب جلب أولاد وأخ الشيخ فيصل- أمير نجد السابق الذي كان في محبس دولة والي مصر، وفر من هناك- الموجودين بمصر إلى الدار العلية، بصفة رهائن، وحسب ما أفاد به كتخدا المشار إليه الذي جاء إلى دار السعادة. ونظراً إلى أهمية هذا الموضوع فقد سافر المشار إليه أخيراً إلى المدينة المنورة بنفسه لبحثه وتنفيذه، ومن المأمول أن يوفق في إنجازه بالصورة المطلوبة، ولكنه أكد على ضرورة الإسراع في التنفيذ. وكان الرأي سرعة إجراء اللازم فيما يتعلق بأخيه الموجود بمصر دون إضاعة وقت.

والأمر لحضرة من له الأمر.

20 جمادى الثانية 1259 [17 يوليو 1843]

الوثيقة رقم (36)

طلب إرسال أمر تعيين الشيخ فيصل على إمارة نجد- لو رأت الدولة تعيينه- من خلال والي جدة



İ.MSM.86/2437- 27

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة، سني الهمم وشيم المكارم

سيدي؛

سبق وأن بينت أنه مع وصول الأمر السامي الصادر في وقت سابق حول إمارة نجد، فَرَّ الشيخ فيصل من مصر ووصل إلى داخل نجد وأقام فيها، ولجأ خالد بك- الذي كان أميراً لنجد- إلى أهل القصيم، ثم أن الشيخ فيصل اختلف مع قريب خالد بك الأمير عبد الله والنزاع حاصل بينهما، وأن معروضات من الطرفين ترد إلينا بأنهما سيقومون بالخدمات الحسنة للدولة العلية.

كما أن خالد بك المومأ إليه جاء إلى جدة وأعطينا له المنزل والمخصصات، وأنه يقيم الآن هنا، وأنه سيصار إلى إبلاغ الدار العلية بمن يقتضي استخدامه من بينهما، على ضوء نهاية النزاع وبلوغه هذا الحد.

وقد تلقيت أمر الصدارة السامية- المؤرخ في 29 شعبان 1259- بتاريخ 23 رمضان سنة 1260 بالإخبار عن وصول تقريري، وأنه لا يمكن فهم الأوضاع على حقيقتها من عندكم نظراً لبعد المسافة، وأنه يجب اتخاذ الأسباب المطلوبة لحسن إدارة تلك البلاد واستكمال وسائل الأمن والأمان للأهالي والرعية بصورة تتناسب مع أمزجتهم وطبائعهم، وعن معاملة خالد بك المعاملة اللائقة والحسنة طيلة إقامته في جدة، وضرورة الإبلاغ عن نتيجة النزاع بين المذكورين.

وسبق وأن أعلمنا الباب العالي في تقارير متتابعة باستمالة الشيخ فيصل العربان ببلاد نجد إليه، وقبضه على الأمير عبد الله وإعدامه، والكتابة إلينا عدة مرات ببيان استعداده لطاعة السلطنة السنية من كل الوجوه، وعن عرض وتقديم تعهده الذي جاء به مندوبه، وعن الجواب عليه، وعن الحكمة في إبقاء حرمه التي جاءت من مصر حتى موسم الحج، وإرسالها أخيراً إليه مع مرافقين إلى الشيخ المومأ إليه، وعن الحديث الذي جرى بيني وبين سيادة الشريف بشأن المومأ إليه، ومن المؤكد أن كل ما قدمته إلى الباب العالي قد وصل وتبينت التفاصيل.

أما عما أصر عليه حضرة الأمير المشار إليه عن احتمال وقوع مشكلة، فقد رأينا أن مقتضى الحال، وبناءً على تعهد الشيخ فيصل، إرسال أمر التعيين مع الخلع من طرفي. ولم نلاحظ عليه حتى الآن أي تحرك مريب أو غير مرغوب، كما أن خالد بك مقيم ضيفاً في جدة، ونقوم بتأمين ما يلزم لتكريمه وإعطاء مخصصاته.

وفي حال الموافقة على العهدة إلى الشيخ فيصل بالإمارة المذكورة؛ فنرجو من إرادة وكرم سيدنا إصدار أمرٍ سامٍ وإرساله إلينا.

15 صفر سنة 1260 [5 مارس 1844]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (37)

خلاصة الرسائل التي وردت من والي جدة وحولت إلى المجلس العالي، وتفاصيل المناقشات والآراء بشأن تعيين أمير على نجد

İ.MSM.86/2437- 4

ذكرت الرسالة الأولى من بين الرسائل التي وردت سابقاً ولاحقاً من عطوفة الباشا والي جدة وحولت إلى المجلس العالي، أن الشيخ فيصل فر من مصر وتوجه إلى جبل شمر وجعل الأهالي والعربان يتبعونه، ثم توجه إلى المحل المسمى بالرياض وقبض على عبد الله بن ثنيان واستولى على إمارة نجد، وأنه لم يصل رده على كتاب النصح الذي أرسله إليه، وأنه سبق وأن أحس بعزم الشيخ المذكور على التمرد، لكنه وردت إليه من الشيخ المذكور مع مندوبه الخاص- وهو أحد المشايخ المعتبرين- رسالتان باللغة العربية يبين فيهما بأنه سيطيع الدولة العلية، وسيثابر على تنفيذ وإجراء أي أمر أو إرادة سنية، ويسعى إلى خدمة حضرة مولانا السلطان، ويعتبر ذلك مصدر فخره، متعهداً- على نحو ما أفاد به معتمده- بصورة شفوية أنه لا ينوي التمرد، وأنه سيبقى ضمن دائرة الطاعة والانقياد، وأن تأخره في عدم إرسال مندوب له كان ناجماً عن سعيه لجلب العربان إليه، وأنه تبين صحة ما قاله بعد بحث المسألة مع أهل الخبرة والاطلاع.

وبناء على ذلك تمت الكتابة إليه، مع بعض الوصايا بأن يكتب تعهداً مع طلب إسناد إمارة نجد إليه، كي يتم رفعه إلى مقام السلطنة السنية، ولدى ورود الجواب منه فإن مقتضى الحال أن ترسل إليه الخلع مع أمر التعيين.

ولكن سيادة الشريف أمير مكة أشار إلى أن الشيخ المذكور من الطائفة الوهابية، ومن غير الجائز الثقة به، وأنه من المحتمل أن يعود بعد أربع أو خمس سنوات إلى التمرد ويستولي على تلك الجهات، وأنه يتعين أن يرسل إلى هناك ما بين سبعمائة وثمانمائة من العساكر؛ ليبقوا هناك مدة طويلة ويحولون دون ترسيخ أقدامه، وكذلك جمع خمسة عشر ألفاً من عربان تلك المناطق لإجباره على الفرار أو القبض عليه، ثم السيطرة كليا على بلاد نجد، وأنه في حال الموافقة على تعيين مأمور من قبل الدولة العلية هناك، فإنه من المناسب تعيين خالد بك.

والحقيقة أن تسوية الأمور بهذه الصورة صحيحة، لكن وعلى ضوء تصرفات الشيخ المذكور إذا فشلنا في جمع العربان إلى هذه الجهة ومالوا إلى الجهة الأخرى، فإن مشكلة كبيرة قد تحدث وتستوجب سوق عساكر كثيرة ومصاريف كبيرة، وأغلب الاحتمال أن تكون له عواقب سيئة. وأنه من غير المؤكد إذا كان إصرار الشريف المشار إليه على

مثل هذا الحل نابع من صدق نيته، أو أنه من قبل التواطؤ بينهما، بحيث يجلب إليه مجموعة من عشائر العربان، ويحدث مشكلة كبيرة، وأنه في شك في مثل هذه الأحوال، وأنه مع كل ذلك فإن أمر حل المسألة بالصورة التي عرضها الشريف المشار إليه أن تعيين الشيخ المذكور أميراً على نجد وتزويده بأمر التعيين وإلباسه الخلع منوط بالرأي العالي.

كما جاء في ترجمة الرسالة الواردة من الشريف المشار إليه، أن الشيخ المذكور لا زال ضعيفاً في الوقت الحاضر، وأنه بقليل من السعي والجهد يمكن الحيلولة دون تبعية كافة العربان له، ورفع مضرته وإزالتها. ولكن إذا لم يبدأ البحث من الآن عن حل لهذه المسألة فإنه مشكلة عظيمة قد تحدث مستقبلا، ويتطلب حلها مشقات ومصاريف كبيرة، وأنه مستعد في حال صدور الإرادة السنية في هذا الخصوص وإبلاغها إليه أن يقوم بنفسه مع الفرسان من أبناء عمومته وبعض العربان، وحوالي خمسمائة من عساكر الفرسان التابعين للوالي المشار إليه، بالسفر والمبادرة إلى رفع المضرات المحتملة.

وجاء في الرسالة التي بعث بها الوالي أخيراً التأكيد على ما سبق الإبلاغ به، وأشار في بند من التقرير الذي أعده أشرف بك– الذي وصل إلى دار السعادة قادماً من تلك الجهة– عن أحوال تلك المناطق أن الشيخ المذكور قبض على عبد الله بن ثنيان وأعدمه، وأحكم سيطرته على بلاد نجد وأنه يقيم حاليا هناك، وأنه وإن كان يظهر الطاعة للوالي المشار إليه في الوقت الحاضر، فهو يتحايل، وأن كونه من طائفة الوهابية قد يجعله يجمع حوله قوة كافية، ويحدث فتنة كبيرة، ويطلب سرعة إرسال القوة المطلوبة.

ويتبين لدى الاطلاع على ما سبق أن هذا الموضوع شديد الخطورة، ومن الأمور الكبيرة من الناحية المعنوية؛ لذلك فقد ناقشناه فيما بيننا بتفاصيله، وفكرنا في حاله واستقباله وأسفله وأعلاه، على النحو الذي يقتضيه.

ذلك بأن سوابق طائفة الوهابية في الأفعال القبيحة وحركات الردة ليست من الأحداث التي يمكن نسيانها، والشيخ فيصل هذا هو من نتاج تلك الطائفة ومن عداد أصحاب السوابق والمتمردين، وليس من العقل والحكمة الثقة به في أي وقت من

الأوقات، بينما ينظر الشريف المشار إليه نظرة التسهيل والتهوين، فحيال مثل هذه الأمور يتوارد إلى ذهن المرء بعض الترددات والشبهات.

ومع ذلك فإن الرأي المجمع عليه هو أنه وإن كانت المصلحة تتحقق معه فإن الأضرار المستقبلية تفرض العمل على إزالة ورفع الشرور دون إتاحة الفرصة لوقوعها. ولكن جهات الحجاز لا يمكن مقارنتها بغيرها من الجهات الأخرى، وتتطلب منا أن نأخذ في الحسبان: طريقة وأصول الإدارة، وأمزجة شعبها، وسعة أراضيها، وبُعدها، والأوضاع في المناطق المجاورة لها.

وحتى لو نفذنا ما يقترحه الشريف المشار إليه، فإن تحقيق الأمن يتوقف على جهود وإقدام والي جدة، بينما يرى والي جدة إعطاءه الأمان واستمالته ومواصلة استخدامه، لذلك فإنه يبدو أن قبوله سيكون احتمالاً ضعيفاً، وقد يتعلل ببعض الأسباب الذي يعذر فيها.

والحقيقة أن الشروع بمثل هذه العملية الكبيرة قبل حشد قوات كافية هناك لا يعتبر أمراً صائباً. أما إذا قبلنا برأيه في إعطاء الأمان، فإن الشريف الذي لا يوافق على هذا الرأي أورد في كتابه كثيراً من المضرات المحتملة، وأبدى استعداده لحل المشكلة بنفسه إذا انضم إليه خمسمائة من الفرسان، وأنه ينتظر الموافقة السنية على ذلك.

وإزاء هذا الوضع فإن الأخذ برأي الوالي المشار إليه والرد عليه بتلك الصورة قد يتولد عنه الكثير من المحاذير نظراً لحساسية المكان، وهذا أمر يخالف المصلحة.

من جانب آخر فإن المتوقع بعد إعطائه الأمان وإبقائه؛ أن يستميل العشائر إليه ويزداد قوة خلال وقت قصير.

وبغض النظر عن ثقتنا في دراية وفطنة وشجاعة عثمان باشا، وغلبة خوفه من المشاكل والمصاريف على سائر طبائعه الأخرى، فإن رأيه خلال وقت قصير عكس ما كان يراه من هدوء الشيخ المذكورة مدة خمس عشرة سنة، وهو الذي لا يمكن أن يكون غافلاً عما يجري في تلك المنطقة؛ يجعلنا نذهب إلى صعوبة اختيار هذه الطريقة.

وحاصل القول: كان الرأي بأنه ليس أمامنا أسلم وأوفق من اختيار طريق وسط بين الطريقين. وكان ضروريا في مقدمة النقاش الإشارة إلى علاقة مصر بالموضوع. فمع

أنه- ولله الحمد- لا حاجة للاستعانة بجهة أو طرف في دفع مفاسد الشيخ المذكور في الوقت الحاضر وفي المستقبل على حد سواء، فإن تمرير العساكر النظامية والمهمات والمؤن والمدافع وغير ذلك من العتاد يتطلب سلوك ذلك الطريق، وليس بالأمر السيئ استمزاج رأي والي مصر.

ومع أنه من المحتمل جداً أن يكون والي جدة اتصل وتخابر مع مصر، فإن من البديهي أن يكون هناك احتمال عدم اتصاله وتخابره، والتأكد من ذلك يحتاج إلى وقت نظراً لبعد المسافة، وإطالته يضر بالمصلحة، ولا بأس من بحث الموضوع مع والي مصر، بل سيكون فيه النفع، ويخطر على البال انتخاب مأمور خاص وإرساله إلى مصر والمبادرة إلى بحث الموضوع مع المشار إليه، وعلى ضوء تقييم النتيجة يتوجه إلى جدة ويشرح الوضع لكل من عثمان باشا وحضرة الشريف، والحصول على رأي مشترك، ثم اتخاذ التدابير اللازمة والرفع بما تم، والتركيز عليه.

فهذه الصورة تعني التدبير الوسط، والموافقة عليها بمقتضى الظرف والمصلحة. ومن المصلحة والضرورة أن يكون من يتصدى لهذا الموضوع من ذوي الخبرة لدى السلطنة السنية في درايته الشخصية وفطنته، ومن أصحاب الكرامة وأهل المعرفة بالحيل والخدع. والمشار إليه عثمان باشا من أصدق الوزراء العظام ومن أصحاب الإقدام والشجاعة، فيجب توضيح الرأي المذكور له على النحو المطلوب، وبيان وجوب منع الشيخ المذكور من ترسيخ أقدامه في تلك الجهات، والاهتمام بمسألة جمع القوة الكافية بالسرعة المطلوبة، وإذا أمكن خداعه بشيء من الدقة والحذر، ومن غير الإعلان عن إمارة المذكور بصورة رسمية وإثارة الشكوك لديه، والحرص على استخدام كافة أنواع الحيل الخفية ليبقى في هذه الحالة من جهة، والكتابة إلى المشار إليه بطلب بيان ما يلزمه من المدافع والعساكر وغير ذلك من التدابير حتى يصار إلى تلبيته فوراً، وتعليق التدابير المؤثرة في هذا الموضوع إلى ما بعد ورود الجواب، ومن الممكن بعد ذلك الكتابة بالجواب إلى الشريف المشار إليه بأن المصلحة كذا وكذا، وأنه سيصار إلى إجراء اللازم فيما بعد.

ولكن نظراً إلى أن هذا الموضوع من المواضيع الحساسة والكبيرة؛ يصار إلى ترجيح أحد الشقين المذكورين، والتخابر مع مصر في كلا الحالتين، والحصول على معلومات جديدة، فسيكون لذلك الكثير من النفع.

وبناءً عليه؛ فإننا نرى ضرورة مناقشة إرسال المأمور المقترح، وكيفية انتخابه لدى المجلس العمومي العالي.

رجاء الاطلاع، والأمر لحضرة ولي الأمر.

24 شوال 1260 [5 نوفمبر 1844]

الوثيقة رقم (38)

استفسار من والي جدة عن الإرادة السنية
بخصوص تعيين الشيخ فيصل أو محاربته

İ.MSM.86/2437- 21

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة، سني الهمم كريم الشيم

سيدي؛

سبق وأن عرضت- أكثر من مرة وبالتفصيل- أن الشيخ فيصل بعد فراره من مصر جاء إلى جبل شمر وتبعه الأهالي والعربان، ثم توجه إلى الرياض وقبض على عبد الله الثنيان واستولى على إمارة نجد، وأنني كتبت إليه رسائل نصح وأرسلتها مع رجال مخصوصين، ولكن لم يرد الجواب المطلوب، ولم يأت مندوبه، وأن حرمه الموجودة بمصر جاءت مؤخراً، فأُبقيت في جدة بغرض تأمين أدائها للحج، وأن الشيخ فيصل بأطواره وحركاته سيمتنع عن التمرد والعصيان.

وأخيراً أرسل الشيخ المومأ إليه أحد شيوخ تلك المنطقة المرموقين مندوباً له مع رسالتين بالعربية، يبين فيهما استعداده لطاعة الدولة العلية من جميع الوجوه وتنفيذ أوامرها، وقد قدمنا رسالتيه الواردتين لفاً إلى مقامكم السامي. ومن الاطلاع عليها يتبين لمقامكم العالي- من رسائله ومن التقرير الشفوي من مندوبه ومن التعهد الذي قدمه لي- بأنه لا ينوي التمرد وأنه ضمن دائرة الطاعة، وأن تأخره في إرسال مندوبه ناجم عن انشغاله باستمالة العربان إليه.

وتبينت صحة ذلك بعد التحقق لدى أهل الخبرة والاطلاع. وقد كتبت له رسالة بالوصايا اللازمة وطلبت فيها أن يرسل تعهداً لتقديمه إلى المقام العالي، وأنه سيصار إلى إجراء المقتضى وفق ما يصدر من الإرادة السنية فيما يتعلق بتعيينه أميراً على نجد، وأرسلناها مع مندوبه، وأنه بهذه الصورة تطلب استبقاء حرمه هنا، ثم أرفقناها برجال وأرسلناها إليه أملاً في زيادة الثقة والاطمئنان.

وعلى ضوء رد الجواب المطلوب على رسالتنا كان من المصلحة أن أرسل إليه الفرو وأمر التعيين، لكن أمير مكة المكرمة أفاد لي وبإصرار بأن المومأ إليه الشيخ فيصل قد يتمرد بعد عدة سنوات، وأنه من غير الجائز الاطمئنان إلى مثل هذه التعهدات والثقة بها؛ باعتباره من طائفة الوهابية، وأنهم سيهاجمون هذه الجهات، وأنه في حال فرز ثمانمائة من العساكر تحت قيادته سيسير بنفسه نحوه قبل أن يرسخ أقدامه، وسيجمع ما بين عشرة وخمسة عشر ألف من العربان من هناك لإجباره على الفرار، أو القبض عليه

وجعل بلاد نجد بكاملها تحت السيطرة، وتعيين مأمورين عليها من قبل الدولة العلية، وفي حال الموافقة على خالد بك يصار إلى تمكينه من هناك. وفي الحقيقة فإن ما أفاد به مناسب. فأجبته قائلا: لكن الشيخ المومأ إليه تعهد بالطاعة وبتنفيذ كل ما يصدر إليه من أمر من قبل الدولة العلية، وإذا تعذر جمع العربان بعد التوجه إلى هناك وظهر عكس المأمول، فقد تحدث مشكلة كبيرة، ويحتاج الأمر بعد ذلك إلى أعداد كبيرة من العساكر، بالإضافة إلى مزيد من المصروفات، وهو الاحتمال الغالب؛ محاولاً صرف نظره.

لكنني لا أعرف ما إذا كان إصرار الأمير المشار إليه ناشئاً عما يقول به، أم أن هناك تواطؤا بينهما في السيطرة على تلك الجهات عن طريق استمالة العربان، حيث دخل في قلبي الشك، لكن الأمر يتوقف على قرار المقام العالي في حل المسألة، حسب ما أفاد به الأمير المشار إليه، أم تعيين الشيخ المومأ إليه أميراً على نجد على نحو ما تعهد به.

رجاءً إبلاغي بما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن لنعمل على تنفيذها، والأمر والكرم لسيدي.

21 محرم سنة 1260 [10 فبراير 1844]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (39)

استطلاع رأي والي جدة دولة عثمان باشا حول العهدة إلى الشيخ فيصل بإمارة نجد

İ.MSM.86/2439- 1

معروض العبد الصادق

جاء في رسالة وردت من والي جدة دولة عثمان باشا، أنه تلقى الأمر السامي بالسؤال عما إذا كان من المناسب في تلك البقاع المباركة العهدة إلى الشيخ فيصل بإمارة نجد، أو جعلها في صورة أخرى وإبلاغ هذه الجهة للنظر فيها، ويتحدث بالتفصيل عن التكاليف في حال الرغبة بطرد الشيخ المذكور من هناك وتعيين مأمور خاص من طرف الدولة العلية، أو إرسال خالد بك الموجود ضيفا في جدة إلى إمارة نجد، والتسهيلات التي قد تنجم عن العهدة بالإمارة إلى الشيخ المذكور، وإناطة اختيار أحد الطريقين بالإرادة العلية.

وحسب ما أفاد به المشار إليه، فإن تنفيذ الشق الأول له محاسنه لكنه يتطلب التكاليف، أما الشق الثاني فهو الأنسب والأوفق، لذلك فإنه في حال موافقة المقام العالي، يصار إلى إجراء اللازم، وقد رفعت الرسالة المذكورة مع رسالة المشار إليه الأخرى المتعلقة بمسألة العسكر لمقام الصدارة لإجراء اللازم.

والأمر لحضرة من له الأمر.

15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]

الوثيقة رقم (40)

بيان والي جدة بالإيجابيات والسلبيات من العهدة بإمارة نجد إلى الشيخ فيصل، أو سوق الجيش إليه وطرده، وتفاصيل تكاليف ذلك وأثره

i.MSM.86/2439- 5

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة سني الهمم كريم الشيم

سيدي

تلقيت أمر الصدارة السامية المفصل بتاريخ 23 صفر سنة 1260 الذي وصلني بحراً بيد رجال سعادة كتخدا الباب، بالحديث عن وصول تقاريري السابقة واللاحقة ببيان الإيجابيات والسلبيات من العهدة بإمارة نجد إلى الشيخ فيصل، أو سوق الجيش إليه وطرده أو القبض عليه، وتعيين مأمورين من طرف الدولة العلية على بلاد نجد، وطلب إبلاغي بما هو أنسب من هذه الحلول لدى المقام العالي، وإرسال طابور من العساكر النظامية إلى الحرمين وبلاد الحجاز تباعاً، وأنه تم النقاش حول كيفية سوق وإرسال طابورين من العساكر النظامية، وطريقة إجراء اللازم، وأن تبايناً في الرأي ظهر بيني وبين سيادة الشريف في تقريرينا حول الشيخ المذكور، وأنني أرى إعطاء الأمان واستمالة الشيخ المذكور والعهدة إليه بالإمارة، ورأى الشريف المشار إليه السهولة في دفع مضاره والتخلص منه نهائياً، مع طلب التفصيل فيما يتعين عمله لحل المشاكل التي تعاني منها تلك البقاع المباركة بالصورة المطلوبة، وإبلاغ ذلك لمقر الدولة العلية.

لقد طلب مني الشيخ المذكور أكثر من مرة إصدار تعليمات بالإمارة وإرسال الخلعة، لكن هذا الشيخ هو من الطائفة الوهابية فلا تجوز الثقة بما يقوله وبما يتعهد به، وقد يقوم– وبتحريض جهة من الجهات بعد أن يرسخ أقدامه– بتمرد، فيسيطر على تلك الجهات، وفي حال عدم التدخل في ذلك يبدي طاعة وانقياداً شكليين، ويجلس دون ضجة. ولن تكون إمارته بصورة رسمية بل هو نوع من المشاغلة وعدم إيقاعه في شكوك أو توحش، وإذا لم يرسل الأمر والخلعة فلن يستطيع إقناع كافة العربان باتباعه، فقد يتبعه البعض لكن البعض الآخر يرفض ذلك، لأنه لم يعين أميراً من طرف الدولة العلية، فهو يسعى الآن لجمع كافة العربان حوله.

وبالأمس أرسل إليّ وإلى الشريف المشار إليه ألفي فرنسي على سبيل الهدية، وأخيراً مع حجاج نجد في موسم الحج الشريف ألف فرنسي وأربعة من الهجن وأربعة من الخيول لكل منا؛ مكرراً طلبه الخلعة. وقد أرسلنا جوابنا مع الرجال الذي قدموا إلينا من طرفه قائلين له:

" بأن كذا من الفرنسي وصلنا من مال زكاة بلاد نجد، وأنه يجب أن يصل هذا المبلغ إلى عشرة آلاف على أقل تقدير، وأنه في حال إرسال خمسة آلاف منها نقداً، فسنرسل كتاباً إلى السلطنة السنية لاستصدار الفرمان العالي بالعهدة إليك بإمارة نجد، وبذلك يمكن إرسال الأمر والخلعة إليك، وسيكون في ذلك الخير من كل الوجوه، ويستتب الأمن ويكون الأهالي والفقراء بمنأى عن التعدي، ليواظبوا بعد ذلك الدعوة بالخير لحضرة مولانا السلطان".

ولم يصدر منه حتى الآن أي حركة تمرد أو عصيان. ولكن إذا كان المراد العالي القبض عليه بوسيلة من الوسائل وتعيين مأمور خاص من قبل الدولة العلية، أو إرسال خالد بك الذي ينزل ضيفاً في جدة حالياً إلى إمارة نجد، فإن الحاجة تدعو إلى إعداد لواء كامل من المشاة وألف من الفرسان غير النظامية وألف نفر آخرين من المشاة يجهزون من الشام، وترسل أقواتهم اليومية والذخائر والمؤن التي تكفي لمدة عام كامل من مصر، وتنقل على مينائي جدة وينبع قبل وصول العساكر، كما ترسل معها المدافع والمهمات وسائر اللوازم، وتعيين قائد برتبة أمير لواء أو مير ميران على هذه العساكر.

ونظراً لبعد بلاد نجد عن مكة المكرمة والمدينة المنورة خمسة وعشرين مرحلة، وعديمة المياه في بعض مناطقها، فإن نقل مياه العساكر يحتاج إلى أعداد كبيرة من الجمال ولا بد أن تكون من جمال العربان، وقد جرت عادة هؤلاء العربان أن يأخذوا نصف أجورهم نقداً والنصف الآخر لدى وصولهم إلى المكان المقصود، وهذا يتطلب مبالغ كبيرة لتسديد أجور الجمال ورواتب عام كامل، وسائر المصاريف الضرورية، مما يعني إرسال هذه المبالغ نقداً، وإذا كان هذا موافقاً للرأي العالي؛ فإنني سأتحرك بنفسي مع الشريف المشار إليه وراء هذا القائد والعساكر صوب بلاد نجد، والعمل بعد ذلك لطرد الشيخ المذكور نهائيا، وحل هذه المسألة قبل أن تكون مشكلة كبيرة.

وبعد تحقيق ذلك ومرور عدة سنوات يصار إلى تحصيل عشرة آلاف، وإذا تعذر، خمسة آلاف فرنسي زكاة، مع الحرص على المعاملة اللطيفة، ومن المصلحة عدم الإصرار في حال رفضهم الإعطاء، وبذلك يمكن العهدة إلى هذا الشيخ بالإمارة، فمن المهم إرسال الطابورين النظاميين في أقرب وقت ممكن.

ولدى ورود هذه العساكر فإنهم يشكلون جمعا يملأ العين مع العساكر غير النظامية المستخدمة، والمأمول ألا يجرؤ على القيام بأي فساد، وإذا تحرك يوما ورغب في التسلط على جهات الحرمين والحجاز، فإنه يصار إلى القيام باللازم بالعساكر الموجودة، مع بذل النصح لكسب الوقت ريثما يتم الإبلاغ بذلك.

وإجراء المقتضى منوط على كل حال بالرأي العالي، رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر والإرادة لسيدي.

15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (41)

تأكيد والي جدة على تقاريره بضرورة وسرعة تشكيل قوة من طابورين من العساكر النظامية، لضبط الأمور في نجد والحرمين وما حولهم

i.msm. 86/2439

6

İ.MSM.86/2439- 6

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة سني الهمم كريم الشيم

سيدي

جاء في أمر الصدارة السامية الوارد إلينا الحديث الإشارة إلى وصول تقاريري المقدمة سابقا ولاحقا عن إرسال طابور من العساكر النظامية أولا بأول فيما يتعلق بمسألة أمير نجد الشيخ فيصل، ووجود صعوبات في إرسال مأمور خاص وتجهيز وإرسال عساكر غير نظامية التي صدر الأمر بتجنيدها من جهات الروميلي، وعن وجود عدة آلاف من العساكر غير النظامية في هذه الجهات المباركة، لكنهم غير منضبطين، وحتى لو أضفنا إليهم بعددهم، فإن الإدارة لا تتحسن، ولن يكون هناك سوى الخسارة للخزينة، ومن المؤكد أن الحالة تتغير في حال تعيين مقدارٍ كافٍ من العساكر النظامية.

لذلك فإن تشكيل قوة من طابورين من العساكر النظامية وإرسالهم يكون له الأثر الحسن، وأن رواتب ومخصصات هذه العساكر وكل ما يلزم قيد الإعداد والتجهيز، وأنه لن تبقى الحاجة قائمة- بعد وصولهم- إلى مجموعة العساكر غير النظامية المستخدمة حالياً، لذلك فإنه نظراً للأوضاع الحاضرة يصار تسريح عدد مناسب منهم. ولا حاجة للبيان والتوضيح.

وعلى نحو ما ذكرته بالتفصيل في مجموعة تقاريري السابقة، فإن العساكر الذين أطلبهم ليس من أجل بلاد نجد فقط، لأنه منذ حوالي أربع سنوات لم يرسل إلى هنا أي عسكري، وبالتالي فإن الموجودين هنا تلفوا بما يكفي، أما ما بقي منهم فلا يكفي لحماية هذه المناطق، ولم يكن هناك عدة مئات من العساكر من قبيل الاحتياط للقضاء على أية مشكلة أو غائلة أو سوء أدب دون ضجة، بل كان تسيير الأمور بلطائف الحيل، ولكن حدثت بعض الحركات من قبل العربان، ولم نملك القدرة على سوق العساكر لردعهم أو إخافتهم، وظناً من هؤلاء أن ما سيقومون به لن يلقى الرد، فاستهوت نفس أمير عسير عايض بن مرعي التسلط على جهات الحجاز متذرعاً ببعض الذرائع، كما فصلت في تقاريري الأحوال السائدة في بلاد نجد.

ثم إن الشريف حسين الموجود في جهات اليمن سار نحو إمام صنعاء لاستعادة الأماكن التي أخذت خلال العهد السابق، والسيطرة على صنعاء[73] وعلى اليمن بصورة كاملة، وأحيط بالحرمين والحجاز من قبل العربان والبدو، فلم يجدوا من يردعهم منذ أربع سنوات، حتى صارت ألسنة الأشراف والعربان تقول: " لقد سيطر الشريف حسين على بلاد اليمن كلها، كما سيطر الشيخ فيصل على نجد، والشيخ عايض على عسير، أفلا نتحرك ". وصاروا يسعون لإظهار ما في طينتهم من خبث ومكر، لذلك رجونا إرسال تلك العساكر في أقصر وقت ممكن. وبوصول العساكر فإننا بعون الله تعالى نضم إلى عناصر العساكر النظامية عناصر من غير النظامية، ليتمركزوا في بعض الأماكن التي

(73) **لواء صنعاء**: يحتوى على ثمانية مقاطعات هي (حراز/ كوكبان/ انس/ زمار/ بريم/ رداع/ حجة/ عمران). وتعتبر مدينة صنعاء هي مركز الولاية، وتقع بين دائرتي عرض 15/22 شمالا وخط طول 32/44 شرقا. وفي الجانب الجنوبي الشرقي لها يوجد جبل نقيم وفي الجهة الغربية عقبة العصر، وتقع صنعاء في الجهة الشمالية لواد يمتد من الجنوب حتى الشمال. تم الاستيلاء علي مدينة صنعاء للمرة الثانية علي يد الغازي أحمد مختار باشا في عام 1288م. طقسها لطيف والجهة الجنوبية لها مزدانة بحدائق وبساتين بئر العزب ودرجة حرارتها مثل درجة حرارة القسم الجبلي عموما حيث تبلغ درجة حرارتها في الصيف 23 درجة، وفي الشتاء 12 درجة، وبالرغم من عدم تسجيل أي تحرير لعدد السكان في صنعاء إلا أن عدد السكان في الغالب يبلغ 35 ألف نسمة منهم 2500 يهودي. ومنازل صنعاء تم بناؤها بالحجارة أو بالطوب اللبن، ومباني الطوب اللبن تقاوم المطر الشديد الذي يهطل علي صنعاء لسنوات وما طلي منها من الخارج يقاوم الظروف الجوية لمئات السنين، ومن هذه المنازل ما يعتبر آثاراً قديمة والمرتفع منها أربعة أو خمسة طوابق كانت قصوراً لأشراف المدينة، ويلزم علي من يريد أن يصل إلي أسطح هذه القصور أن يصعد 80.70 درجة من السلالم، والمنازل المبنية بالحجارة المذكورة تبدوا ذات شكل جميل وذلك لأنها تحتوى في طوابقها العليا على غرف مزينة وزجاج ملون وتعرف باسم منظر. وتحتوي مدينة صنعاء علي ما يزيد عن ستة آلاف منزل، واثنين وثلاثين جامعاً بين كبير وصغير، وأفخم وأكبر تلك الجوامع المذكورة جامع البكرية الذي أنشأه الوالي المرحوم أرناؤوط حسني باشا، وقد بناه مشابها لمسجد السلطان سليم في استانبول، كما يوجد في صنعاء ما يقرب من (22) حماما، ومثل ذلك من الخانات.

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، ص 208.

تدعو الحاجة على ذلك، ونبقي أعداداً كافية منهم من قبيل الاحتياط في مكة المكرمة والمدينة المنورة.

ومن غير المناسب في ظل الأوضاع الحاضرة تسريح العساكر غير النظامية جملة واحدة، بل يتم تصفية غير الصالحين للخدمة منهم شيئاً فشيئاً، كما أننا نبادر إلى القتال في حال ظهور أي فتنة- لا سمح الله- على أساس أن لدينا العدد الكافي للقتال، فإذا ظهرت أي فتنة في بلاد نجد أو جهات عسير أو قُطر اليمن أو أي مكان آخر؛ فإننا بقوة مولانا السلطان سنعمل على دفعها والقضاء عليها، لذلك فإن وصول هذا العدد من العساكر سيكون سبباً كافياً لانصراف الأشراف والعربان إلى أعمالهم والتزامهم الأدب، ولن يجرؤوا على القيام بأي فتنة طالما بقي الحرمان بعيدان عن القيل والقال.

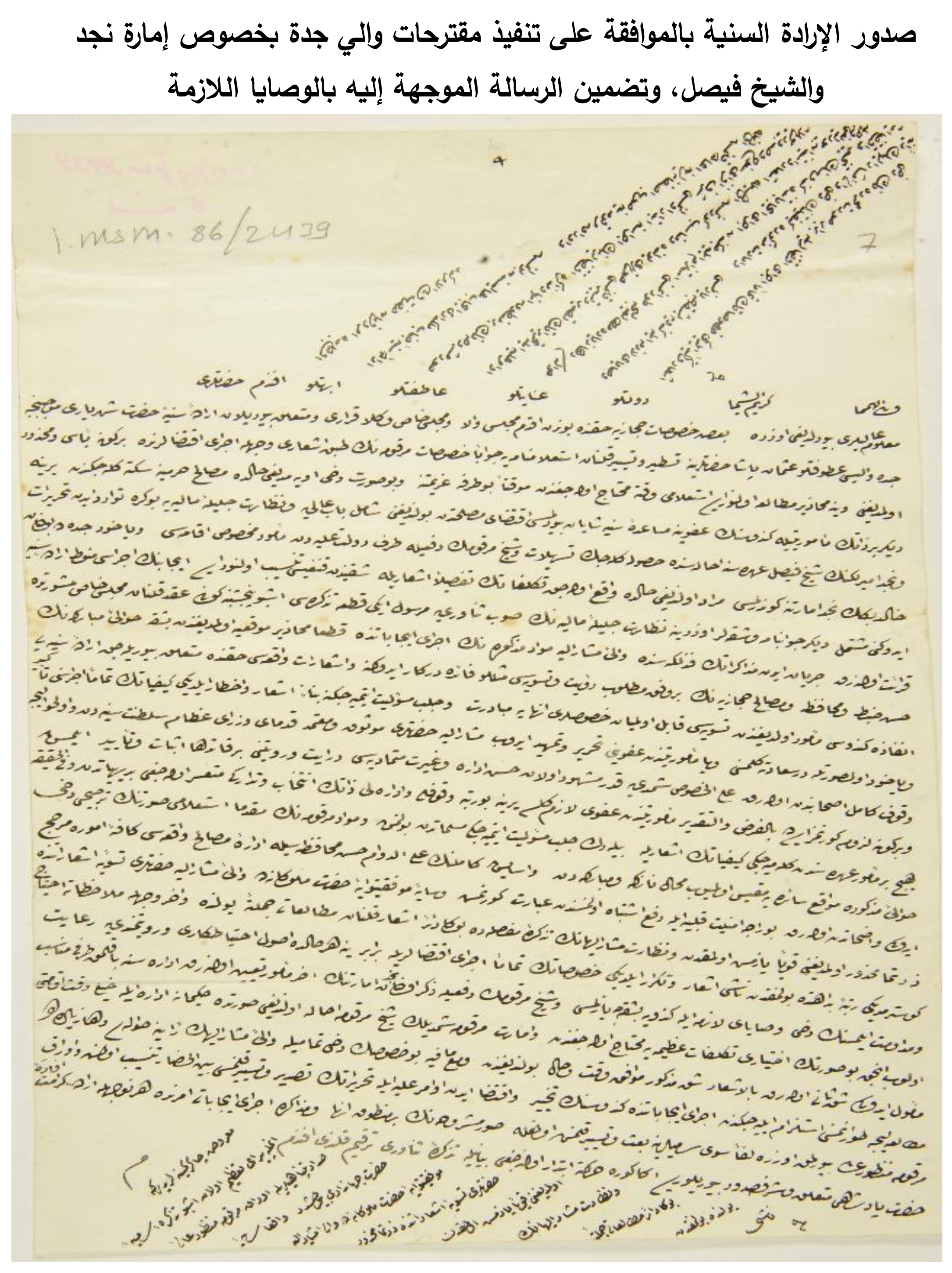
وإذا سارت الأمور في الحرمين المحترمين على هذا النحو قدر الممكن؛ فستكون الأماكن الأخرى في أمن وأمان. نرجو التفضل بالاطلاع، وإرسال الطابورين الجاهزين من العساكر النظامية بأقرب وقت، وأن يكون معهم ما يحتاجونه من رواتب وذخائر لمدة عام واحد، وأن ترسل مؤنهم الكافية من جهة مصر.

والأمر والكرم لسيدي.

15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]

الوثيقة رقم (42)

صدور الإرادة السنية بالموافقة على تنفيذ مقترحات والي جدة بخصوص إمارة نجد والشيخ فيصل، وتضمين الرسالة الموجهة إليه بالوصايا اللازمة



İ.MSM.86/2439- 7

ولي الهمم كريم الشيم صاحب الدولة والعناية والعطف والأبهة

سيدي

جاء في الرسالة الواردة أخيراً إلى الباب العالي ونظارة المالية الجليلة، من والي جدة عثمان باشا، جواباً على الاستعلام المرسل إليه بموجب الإرادة السنية بالموافقة على قرار سابق للمجلس العالي ومجلس الوكلاء الخاص بشأن بعض مسائل الحجاز، عدم وجود أية محاذير من إجراء مقتضى المسائل المذكورة على نحو ما جاء في تقريره، وأنه إذا كان الرأي بوجود محاذير، فإن الاستفسار عنها يحتاج إلى وقت، وفي هذه الحالة يطلب السماح له بالقدوم إلى هذه الجهة، وفي حال عدم الموافقة على ذلك فإن شئون الحرمين تتعطل، وفي هذه الحالة يطلب إعفاءه من مهامه وتعيين آخر مكانه.

وفي رسالة أخرى موجهة إلينا يشير إلى التسهيلات التي تنجم من العهدة بإمارة نجد إلى الشيخ فيصل وأنه في حال الرغبة في إبعاد الشيخ المذكور وتعيين مأمور خاص من قبل الدولة العلية، أو العهدة إلى خالد بك الموجود بجدة بإمارة نجد، فإن ذلك يكلف كذا وكذا، وأنه في حال الموافقة على أحد هذه الحلول يكون إجراء اللازم منوطا بالإرادة السنية.

وقد اطلع المجلس الاستشاري الخاص الذي عقد يوم الخميس الماضي على الرسالتين اللتين حولتهما نظارة المالية الجليلة إلينا على أثر ما وردنا منه من رسائل وتقارير، وكان محور النقاش في الجلسة، أنه بناء على عدم وجود أي محذور من تنفيذ مقتضى ما ورد من الوالي المشار إليه، وإلى وجود فوائد ومحسنات أكيدة من حل المسائل الحجازية وضبط الأمور فيها وفق المطلوب، وأنه سيكون مكلفاً لتنفيذ الإرادة السنية التي تصدر بالموافقة على ما ورد في تقريره، وأنه سيبادر إلى الإبلاغ عن المسائل التي يتعذر حلها، ولا تؤدي إلى أية تبعات، وبناءً عليه فإنه يطلب التأكيد على تنفيذ ما أبلغ به كلياً أو مجيئه إلى دار السعادة، وإعفائه من مهامه.

ولما كان المشار إليه من قدماء الوزراء العظام في السلطنة السنية ومن أهل الثقة، وعلى دراية كاملة بأحوال تلك البلاد، وقد أثبت حتى الآن حسن الإدارة والتصرف

والجدارة، وعلى فرض عدم الحاجة إليه واقتضاء إعفاءه من مهامه فمن المتعسر والمتعذر انتخاب رجل بهذه الدراية والخبرة مكانه.

وفي واقع الأمر فقد أبلغ عن أوضاع ليس بمقدور أي مأمور مواجهتها وهو يدرك ذلك، مؤكداً على عدم جلب أية مسئولية بنتيجتها. مكرراً على عدم وجود أية محاذير من تنفيذ ما أبلغ به، كما أن النظارة المشار إليها وافقت في مذكرتها على كل ما جاء في تقريره، وأشارت إلى عدم الحاجة لإبداء ملاحظات عليها، وكان رأي المجتمعين بالموافقة على إجراء مقتضى ما أبلغ به مع توصيته بأخذ الحيطة والحذر، وأنه من المناسب إبعاد الشيخ المذكور وتعيين مأمور آخر لإمارة نجد، لكن ذلك يؤدي على تكاليف كبيرة، وأن المأمول كسب مزيد من الوقت من العهدة بالإمارة إلى الشيخ المذكور والتصرف بحكمة، وهذا الشق الثاني أوفق للوقت والحال، ومع ذلك كان الرأي بإحالة أمر اختيار أحد الحلين إلى الوالي المشار إليه كلياً، وإصدار الأوامر العلية وكتابة الرسائل اللازمة، وأرسلت الأوراق المذكورة صوب المقام السامي تمهيداً لرفعها للمنظور العالي، وسيصار إلى تنفيذ ما ورد في التقارير والمناقشات وفق ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

وهذه المذكرة لبيان ما تقدم.

معروض العبد الداعي؛

اطلع المقام العالي على المذكرة السامية والأوراق المذكورة، ونظراً إلى التأكيدات القوية من المشار إليه ومن النظارة المذكورة بعدم وجود أية محاذير من تنفيذها على النحو المطلوب، فقد صدرت الإرادة السنية بالموافقة على تنفيذ مقتضى ما جاء كاملاً، وتضمين الرسالة الموجهة إليه بالوصايا اللازمة، وإحالة مسألة الإمارة المذكورة على رأي الوالي المشار إليه، وتخييره بالطريقة التي يراها مناسبة، وأعيدت الأوراق المرفقة صوب المقام السامي.

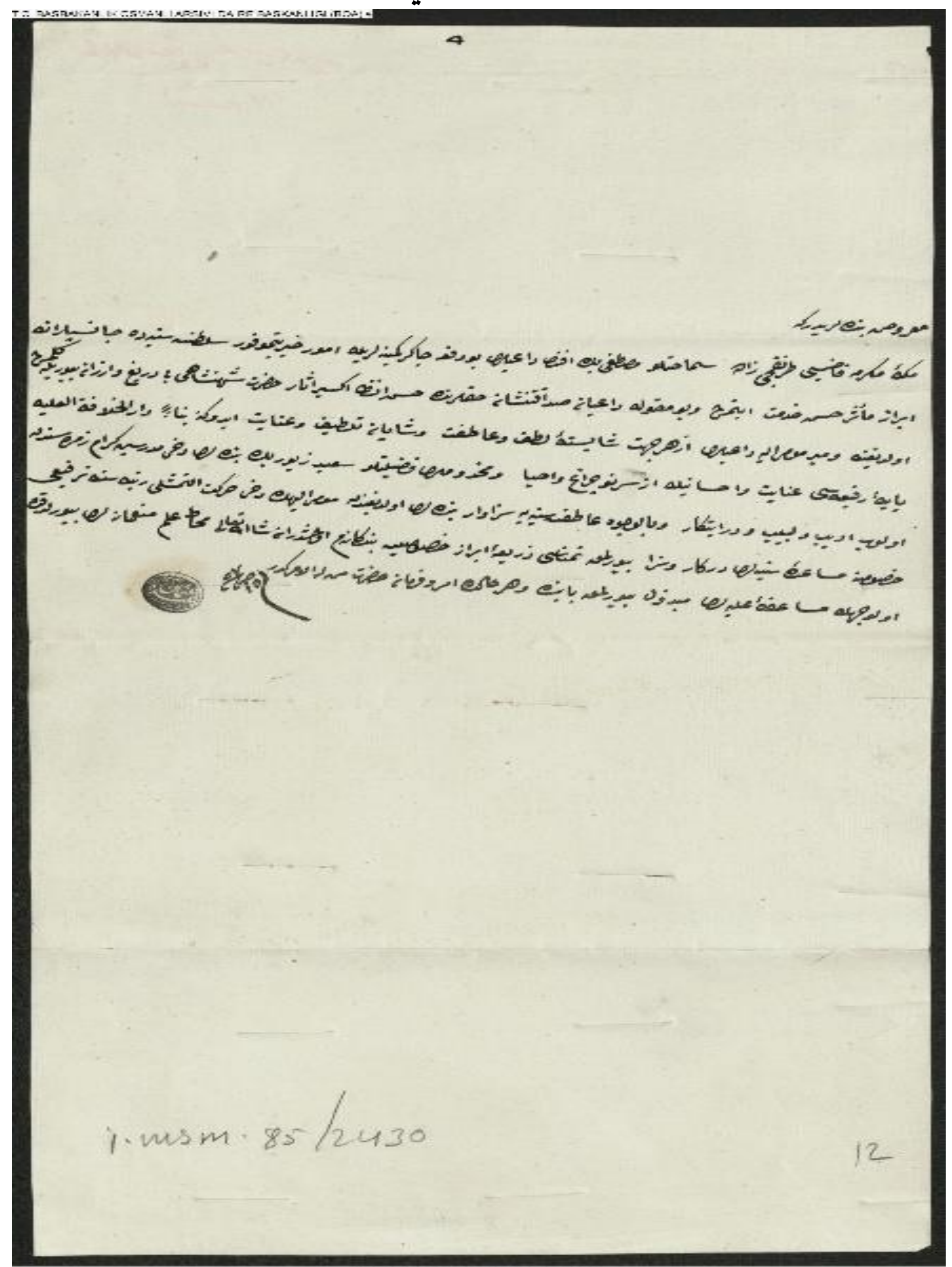
والأمر لحضرة ولي الأمر.

15 محرم سنة 1261 [23 يناير 1845م]

الفصل الرابع
مكة المكرمة

الوثيقة رقم (43)

اقتراح والي جدة بمنح قاضي مكة المكرمة درجة دار الخلافة العلية، ومنح ابن القاضي رتبة الستيني


i.msm. 85/2430

12

İ.MSM.00085.02430.012

i.MSM.85/2430- 12

معروض العبد الداعي

أرفع إلى مقامكم العالي بأن قاضي مكة المكرمة سماحة مصطفى بك طرنقجي زاده[74] عمل معي- وبكل جهد ممكن- في كل ما هو لخير السلطنة السنية، وقدم خدمات حسنة؛ فهو جدير بأن يلقى حسن النظر من مقام حضرة السلطان، وبناء على أن المومأ إليه يستحق العطف واللطف من جميع النواحي؛ فإني أتقدم بطلب منحه درجة دار الخلافة العلية.

كما أن ابنه، فضيلة سعيد زيور بك[75]، من جملة المدرسين الكرام، ومعروف بالأدب والحكمة والدراية العالية، ويستحق العطف السني؛ فنرجو الإذن بتكريمه برتبة ذات الستين[76] الرفيعة.

---

(74). مصطفى بك (ترناقچي زاده): شيخ المدرسين في مكة المكرمة. من ذرية مصطفى آغا ترناقچي. تعين في التدريس. ثم شيخًا للمدرسين. وفي شهر شوال سنة 1255هـ ديسمبر1839م تعين شيخًا للمدرسين بمصر. وفي شهر محرم سنة 1257هـ مارس 1841م تعين شيخًا للمدرسين في مكة المكرمة. توفي قبل السفر إلى مكة المكرمة، ودفن في تربة حيدر باشا. صهره محمد كامل أفندي پازارباشي زاده.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1614).

(75) زيور محمد سعيد بك (ترناقجي زاده): شيخ علماء مكة المكرمة، من ذرية مصطفى آغا. تعين مدرسًا. وفي شهر جماد الأول سنة سنة 1269هـ فبراير . مارس 1853م تعين شيخًا للمدرسين في مدينة حلب. وفي شهر شعبان سنة 1276هـ مارس 1860م تعين شيخًا للمدرسين في الشام. وبعدها شيخًا لعلماء مكة المكرمة. وفي شهر محرم سنة 1284هـ مايو 1867م تعين عضوا في مجلس شورى الدولة. وفي شهر محرم سنة 1285هـ مايو 1868م تعين شيخًا لعلماء اسطنبول. توفي يوم 1290/2/1هـ 31 مارس 1873م ودفن في مقبرة حيدر باشا. كان عالمًا، نحيف الجسم، حسن المنظر.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (709).

(76) أي ذات الراتب البالغ ستين أقجة. واعتمادًا على ما أورده المؤرخ عالي يمكننا أن نضع الترتيب التالي للمدارس العثمانية بعد إنشاء مدارس الفاتح:

أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

15 صفر 1257 [7 أبريل 1841م]

عبده عثمان

1- مدارس حاشية التجريد التي يتقاضى مدرسوها أجرًا يوميًا قدره 20 أو 25 أقجة.

2- مدارس المفتاح التي يتقاضى مدرسوها أجرًا يوميًا قدره 30 أقجة.

3- مدارس التلويح التي يتقاضى مدرسوها أجرًا يوميًا قدره 40.

4- مدارس الخارج التي يتقاضى مدرسوها أجرًا يوميًا قدره 50 أقجة.

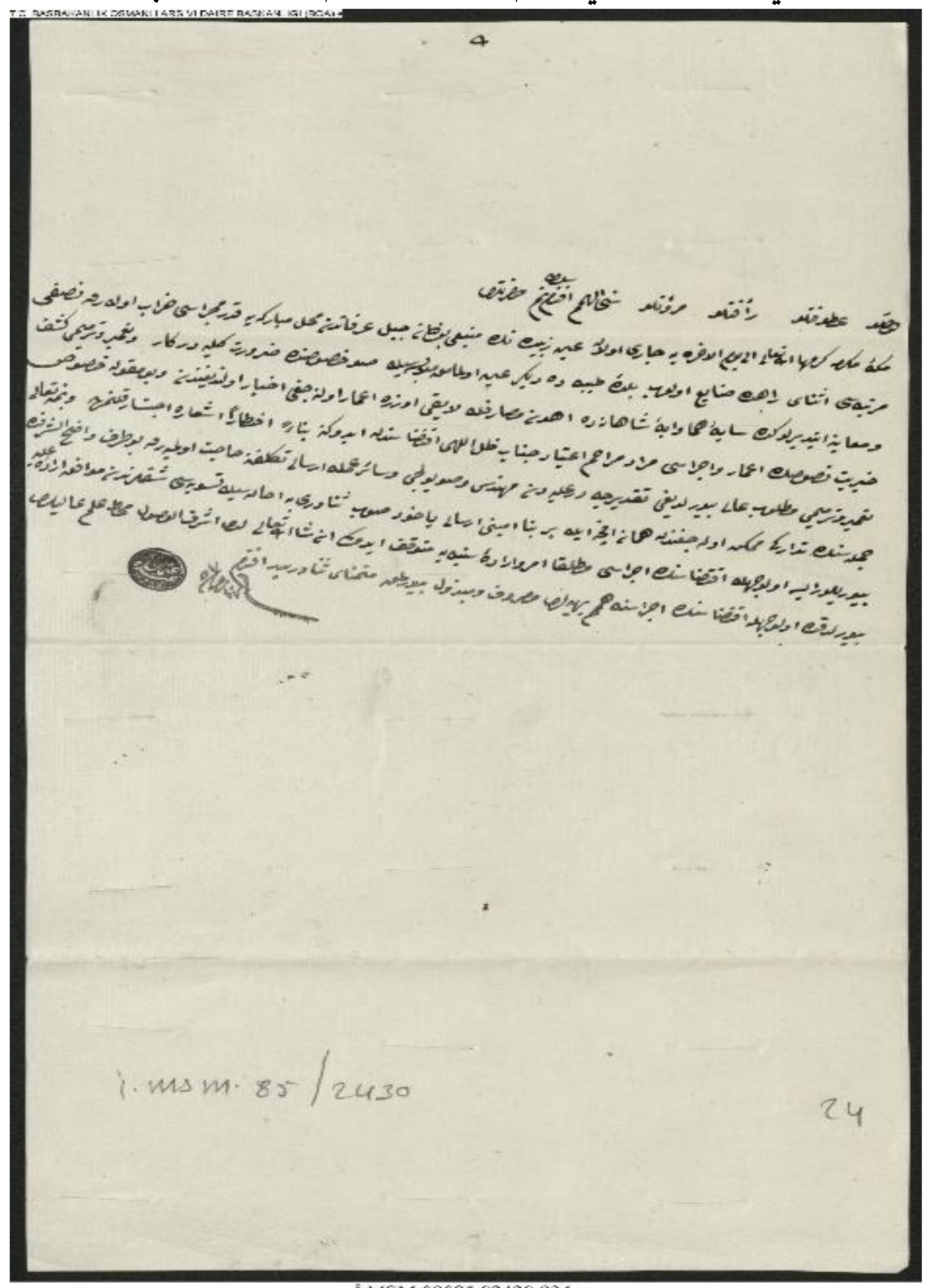
5- مدارس الداخل ومدارس التتمة أو موصلة الصحن، ومدارس الصحن التي يتقاضى مدرسوها أجرًا يوميًا قدره 50 أقجة.

وكان السلطان مراد الثاني قد جعل الاجر اليومي لمدرسته في أدرنة (أوج شرفه لي/ ذات الشرفات الثلاثة) مائة أقجة، ولما جاء محمد الفاتح أعاد التقسيم، ولكن بقيت مدرسة آيا صوفيا هي المدرسة الستينية الوحيدة في عهده، أي كان يتقاضى مدرسها ستين أقجة.

انظر، أكمل الدين إحسان أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، جـ 2، ص 459.

الوثيقة رقم (44)

والي جدة يستأذن في القيام بالتعمير والترميم لمجرى عين زبيدة



İ.MSM.85/2430– 24

صاحب الدولة والعطوفة والرأفة والمروءة سني الهمم

سيدي السلطان

إن مجرى عين زبيدة التي تجري من منبعها بجبل عرفات إلى مكة المكرمة- كرمها الله تعالى إلى يوم الآخرة- بات خرباً، حيث تضيع نصف المياه الجارية على الطريق، ونظراً لعدم وجود منبع آخر في البلدة الطيبة فقد أخبروني بأن كشف ومعاينة ما يخص التعمير والترميم أثبت بأن ذلك يتم بأقل المصاريف، ونظراً إلى أن مقتضى مراد حضرة مولانا السلطان هو تعمير وترميم هذا المجرى، فقد وجدت في نفسي الجرأة على الإخبار بذلك.

وفي حال الموافقة على الترميم والتعمير، فإني أود البيان بأنه لا حاجة إلى إرسال مهندس وخبير طريق المياه من الدار العلية، بل يمكن تأمين ذلك هنا. وفي حال الموافقة العلية على إرسال أمين بناء أو العهدة إليّ بذلك؛ فسنقوم بما يلزم.

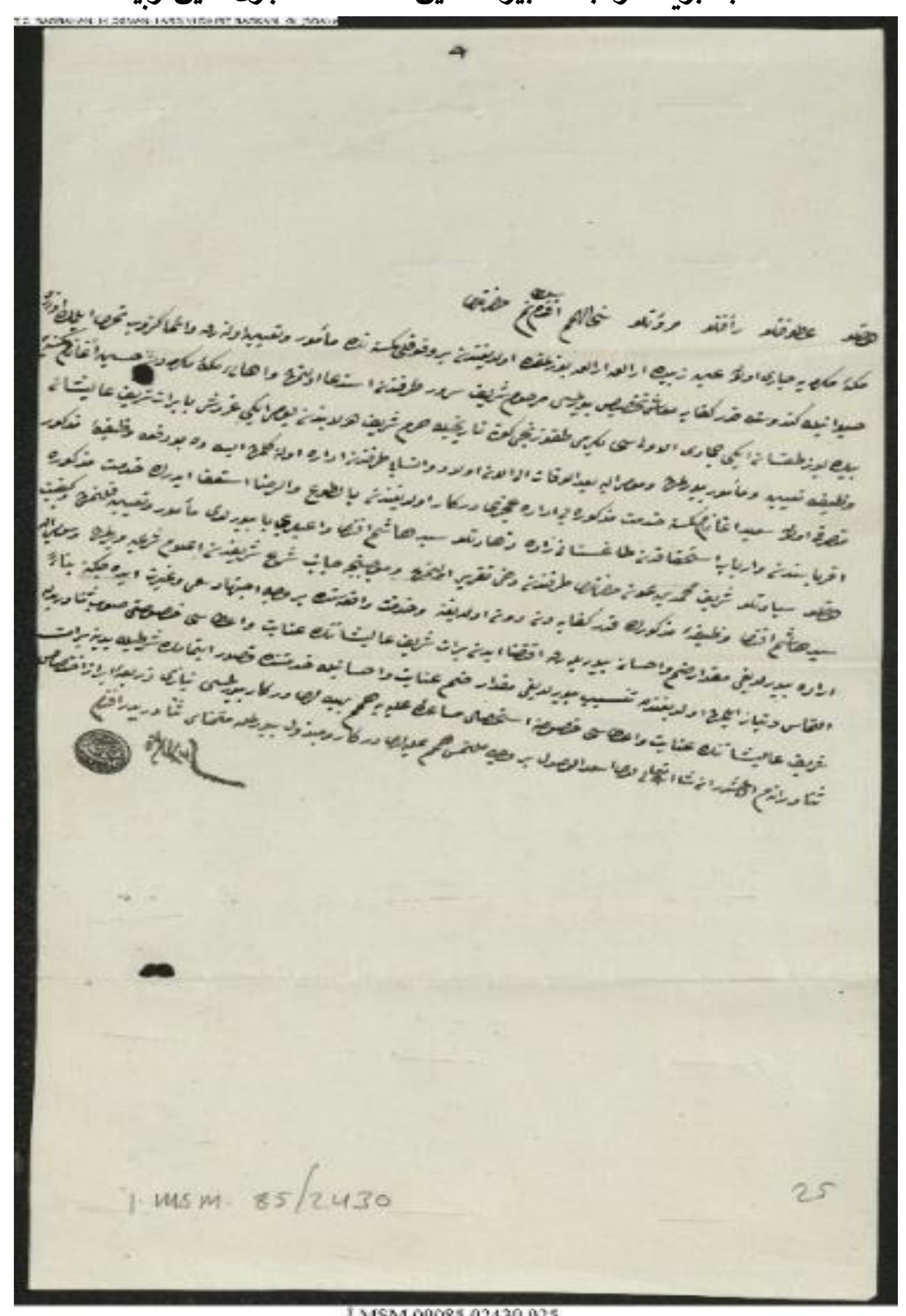
أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لسيدي.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (45)

المطالبة بزيادة راتب الخبير المعين لملاحظة مجرى عين زبيدة



İ.MSM.85/2430- 25

صاحب الدولة والعطوفة والرأفة والمروءة، سني الهمم

سيدي السلطان

قدم المرحوم الشريف سرور[77] طلباً بتعيين مأمور له خبرة في مجاري المياه، للقيام بالتجوال وتحديد الأقسام الخربة من مجرى عين زبيدة الجارية في مكة المكرمة، وتخص راتب له ولدابته، فتم تعيين المدعو حسين آغا من أهالي مكة المكرمة بيومية قدرها قرشان ن بموجب براءة شريفة عالية، اعتباراً من التاسع والعشرين من جمادى الأولى سنة ألف ومائة واثنتين وتسعين.

وبعد وفاته انتقلت هذه المهمة إلى أولاده وأنسابه إلى يومنا هذا، لكن المتصرف بالوظيفة المذكورة المدعو سعيد آغا بات عاجزاً عن القيام بها، فاستقال طوعاً وراضياً، فتم تعيين قريبه ومن أرباب الاستحقاق السيد هاشم أفندي داغستاني بموجب تعليمات، وقدم سيادة الشريف محمد بن عون تقريراً بذلك، وأعطي المومأ إليه إعلاماً شرعياً بذلك.

ونظرا لعدم كفاية المخصص المذكور، بالإضافة إلى أنها دون الخدمات التي يقدمها، فإننا نناشد الموافق على زيادة راتبه، على ألا يقصر في خدماته وإعطائه براءته.

أرجو التفضل بالاطلاع.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

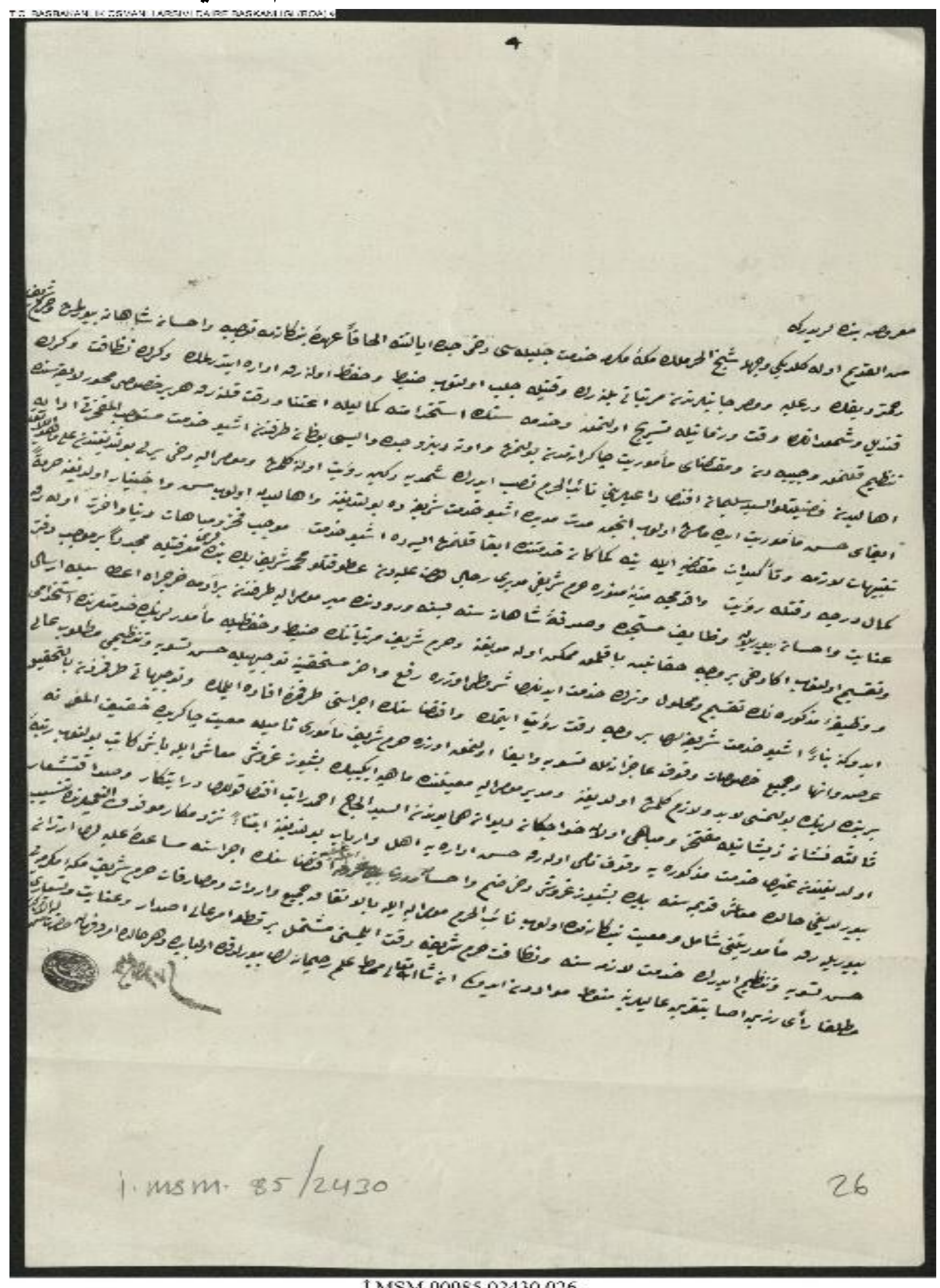
---

(77) الشريف سرور بن الشريف مساعد: آل البيت، أمير مكة المكرمة. تعين أميرًا لمكة المكرمة سنة 1187هـ 1773م. توفي يوم 1202/4/12هـ 21 يناير 1788م. كان شابا ذو تدبير، واثقا من طريقته، ناجحا في مشاركاته. عمل أعمالا جيدة، وكانت أيامه سعيدة. ابنه الشريف عبد الله، الذي انجب ابنه الشريف هاشم الذي قدم إلى اسطنبول وتوفي فيها سنة 1266هـ 1850م، ودفن في مقبرة عاتق علي باشا.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (722).

الوثيقة رقم (46)

طلب تعيين نائب لخدمة ومتابعة شئون الحرم الشريف



26

I.MSM.00085.02430.026

İ.MSM.85/2430- 26

معروض العبد الداعي

على نحو ما كان في أزمان سابقة، حظيت بالإحسان السلطاني في العهدة إليّ بخدمة مشيخة الحرم المكي الجليلة إلحاقا بأيالة جدة. وقد اعتبر الحرم الشريف من مرتبات الدار العلية ومصر؛ فجيء بهذه المرتبات في تلك الفترة، وتمت إدارتها مع ضبطها وحفظها، مع الالتزام بالنظافة وإسراج القناديل والشمعدانات في الوقت والزمان المحدد، والاهتمام والحرص على استخدام الخدم وتنظيمهم، بحيث يكون كل واحد في المكان الذي يجب أن يكون فيه؛ كل ذلك جعلته من صميم واجباتي وأعمالي.

كما جرت العادة على أن يقوم والي جدة بتعيين نائب الحرم لأداء هذه الخدمة فعينت من بين الأهالي فضيلة السيد سليمان أفندي نائباً للحرم للقيام بهذا الواجب، وعلى اعتبار كون المومأ إليه من الأهالي المحليين، فإنه لم يقدر على القيام بذلك على النحو المطلوب، لكنه نظراً على بقائه في هذه الخدمة فترة طويلة، واحتراما لسنه وشيخوخته؛ أُبقي في الخدمة مع تزويده بالتنبيهات اللازمة.

لكن هذه الخدمة- التي يفخر بها كل إنسان- تحتاج لمزيد من الحرص والاهتمام. كما أن مدير الحرم الشريف منذ فترة بعيدة ومن رجال الدولة العلية عطوفة محمد شريف بك عهدت إليه بموجب الدفتر وظائف إضافية، فإذا وصلت الصدقات السلطانية- وهي تصل في كل سنة في وقتها وزمانها- يقوم الأمير المومأ إليه بإعطاء أحد الرجال بدل سفر ويرسله لتوزيعها، وحتى هذه الخدمة يتعذر أداؤها كما يجب.

ونظراً إلى أن المطلوب العالي هو ضبط مرتبات الحرم الشريف وحفظها واستخدام مأموريه في خدماتهم، وتقسيم الوظيفة المذكورة، واستبعاد من يترك الخدمة وإملاء الشواغر على النحو المشروط، وتعيين مستحقين آخرين؛ فقد ظهرت الحاجة إلى من يقوم بهذه الخدمات الشريفة بحرص، وتزويدنا بما تقتضيه الأمور، والقيام بعد ذلك بالتحقيق

في توجيهاته، وعرض جميع ذلك وإجراء ما يلزم إجراؤه؛ فكان لا بد من تعيين رجل خفيف المؤونة يكون في معيتي بصفة مأمور الحرم الشريف.

ولدى المدير المومأ إليه رئيس كُتَّاب براتب شهري قدره ألفين وخمسمائة قرش، يحمل وسام الدرجة الثالثة ومن أساتذة الديوان الهمايوني، هو الحاج أحمد راتب أفندي، وقد عرف بالصدق والاستقامة وله خبرة في مثل هذه الأمور.

وفي حال الموافقة على طلبي يصار إلى تعيينه مع زيادة راتبه بمقدار ألف وخمسمائة قرش، فيقف إلى جانبي ويتفاهم مع نائب الحرم المومأ إليه في تنظيم الواردات والمصروفات على أحسن وجه، ويهتم بنظافة الحرم الشريف، والموافقة على إصدار أمرٍ عالٍ في ذلك وإرساله منوط برأيكم الرزين.

أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (47)

ترجمة الرسالة الواردة بالعربية من أمير مكة المكرمة؛ لتقديمها إلى الباب العالي، حول استيلاء الشيخ فيصل على الأمور في نجد

ترجمة الرسالة الواردة إلي بالعربية من أمير مكة المكرمة الحالي صاحب الدولة والسيادة حضرة الشريف لتقديمها إلى الباب العالي

بعد السلام،

على نحو ما هو معلوم لدى الجميع، أن بلاد نجد مطلع قرن الشيطان ومنبع نيران الفتن، حيث ظهر مسيلمة الكذاب في الأزمان السالفة، فحدثت فتن كبيرة وتوالت في جزيرة العرب وسائر الأماكن الأخرى، وأخيراً قامت الطائفة الوهابية المخالفة بالاستيلاء على جزيرة العرب كافة وانتهكت الحرمين المحترمين، وأهانت كرامة الأهالي، وقتلت وأجلت، وقامت بتكفير الأمة الإسلامية عموماً، واستحلت أموالها ودماءها، وصدت الحجاج المسلمين والزوار الموحدين عن المسجد الحرام والمسجد النبوي؛ فقامت الدولة العلية بالتضحية بأعداد كبيرة من العساكر وصرفت أموالاً طائلةً من الخزائن، حتى دفعت هذه الفتنة الكبيرة بحمد الله ومِنَّتِه.

وبشعاع شمس الإقبال والقوة، اندفعت هذه السحابة الوهابية المظلمة، وبناءً على تعيين خالد بن سعود أميراً على تلك البلاد أثناء الحكم المصري، وإظهاره الولاء والطاعة لحضرة مولانا السلطان، تم عرض المسألة على الدار العلية، فصدر الأمر بإبقائه على الإمارة.

ولكن ظهر من أقاربه "عبد الله بن ثنيان"، واستولى على تلك البلاد، وطرد وأبعد المومأ إليه، وحكم تلك البلاد العام الحالي. وفي هذه الأثناء فر فيصل بن تركي من سجنه في مصر ووصل إلى جهات نجد، وبمساعدة من بعض المفسدين دخل نجد؛ تغلب على عبد الله بن ثنيان، وهو ينتظر الآن الفرصة السانحة لإحداث الفتنة

المغروسة في طينة آبائه وأجداده. والذين يعرفون قوة وقدرة الدولة العلية يكررون قولهم بفساده وخبث طويته.

وأنه لما كان من الواضح أنه ضعيف في هذه الفترة، فبشيء من الجهد يمكن دفعه وإزالته قبل أن يستولي على العربان والأنحاء الأخرى، وأنه في حال عدم إزالة من الآن فمن الواضح أنه سيحدث فتنة عظيمة.

وعلى إثر ذلك بحثت الأمر مع أخي دولة الباشا والي جدة، وأبلغنا الباب العالي كتابياً بالوضع الراهن في رمضان عام تسعة وخمسين، ولم يرد إلينا حتى يومنا هذا أي أمرٍ عالٍ أو إرادة، ونظراً إلى تحققنا من إمكانية تدارك الأمر وإزالته من الآن بسهولة، وأنه في حال السكوت عنه وإطالة المدة فمن المجزوم أنه ستحدث مخاطر عظيمة؛ ولما كنتم على اطلاع كامل على أحوال هذه البلاد ووكيلنا ومعتمدنا لدى الباب العالي باعتبارك من رجال السلطنة السنية، فقد رأينا أنه من الضروري الكتابة إليكم بالتفصيل.

وقد أصبحت إزالته فرضاً وواجباً، وتحقيق ذلك ممكن بعدد من العساكر، ومن الواجب اغتنام هذه الفرصة، كما أنه من غير الجائز التراخي والتأخير، حيث سيستغل الوقت الممنوح له لإحداث فتنة كبيرة، وإن لم نعجل باستصدار إرادة سنية فإنه سيكسب القوة، وعندها نخشى أن يصيبنا لوم وعتاب من طرف الدولة العلية، وقد اضطررنا لكتابة ذلك كي تقوموا بالشرح لدى الباب العالي.

ونأمل أن تصلكم وتصدر الإرادة السنية وترسل إلينا في أقرب وقت ممكن؛ كي أقوم أنا وفرسان بني عمي وبعض القبائل– وبعد فرز حوالي خمسمائة فقط من

الفرسان الموجودين تحت إمرة حضرة الباشا- بالتوجه بنفسي لاستئصال تلك الشجرة الخبيثة، وتحقيق الأمن والأمان لأهالي وسكان تلك البلاد، ولكي يواظب الحجاج والزوار الكرام على الدعاء لحضرة مولانا السلطان بعد تحريرهم من الخوف.

11 صفر سنة 1260 [1 مارس 1844]

الوثيقة رقم (48)

جهود شريف مكة في تأمين الحجاج والمحملين الشريفين، والتجهيز لإخضاع أهالي البلاد النجدية والشرقية وعربان جهات المدينة المنورة

Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 2

صاحب الدولة والعناية والأبهة والفخامة والمرحمة ولي النعم عميم اللطف والكرم سيدي

على نحو ما بيَّنته في تقريري السابق المرفوع إلى مقامكم السامي، وعلى اعتبار تأمين وصول وعودة الحجاج والمحملين الشريفين بين الحرمين الشريفين في أمن وسلام من الأمور الحجازية واجبة الاهتمام؛ فقد كلفنا ولدنا بأمر استقبالهم، كما أنني قمت بنفسي في أمر وداعهم، فجئنا مع كافة الحجاج المسلمين والمحملين الشريفين من مكة المكرمة إلى المدينة المنورة، وكلفنا محافظ المدينة المنورة مع عدد كاف من العساكر والأشراف لتوديعهم من المدينة المنورة حتى الحدود المطلوب حراستهم وحمايتهم فيها.

ولله الحمد والمنة، كان وداعهم وإعادتهم إلى أوطانهم مرفهين ومعززين.

وفي حروب المواسم في العام الماضي انشغلنا في وضع حد لمشاكل عسير، وانتهت هذه المشكلة على النحو المطلوب واستتب الأمن هناك بصورة كاملة، وتأجل أمر إصلاح أهالي جهات نجد والشرق التي بقيت على حالها ولم تنتظم أمورها من الحكم السني الجديد، وإعمال السيف السلطاني في رقاب من تعذر إصلاحه إلى هذه السنة المباركة.

ولما كان تحقيق هذا الأمل متوقفاً أولا على ادخار كميات كبيرة من المؤن في مستودعات المدينة المنورة احتياطا. فقد بحثنا هذا الأمر مع دولة الباشا والي جدة، فتعهد الباشا المشار إليه بأمر سوق المؤن واللوازم الأخرى تباعا. ومن المقرر أن أبقى في جهات المدينة المنورة لتأمين تخزين المؤن في المستودعات، والقيام بالغزوات اللازمة لإصلاح أهالي البلاد النجدية والشرقية وعربان جهات المدينة المنورة.

وقد قمنا بسوق العساكر الفرسان بقيادة قائد الفرسان غير النظامية قره أحمد آغا مع مدفع خفيف صوب قلعة الحناكية[78] التي تشكل الحد الفاصل بين المدينة المنورة وبلاد نجد. وبقدرة مولانا السلطان وبركاته سنضبط الأمور في جهات المدينة المنورة وجهات نجد بسهولة إن شاء الله، وسنرفع تقريرا مفصلا بذلك إلى مقامكم العالي.

رجاء التفضل بالاطلاع. والأمر لحضرة من له الأمر.

21 صفر سنة 1263 [7 فبراير 1847م]

---

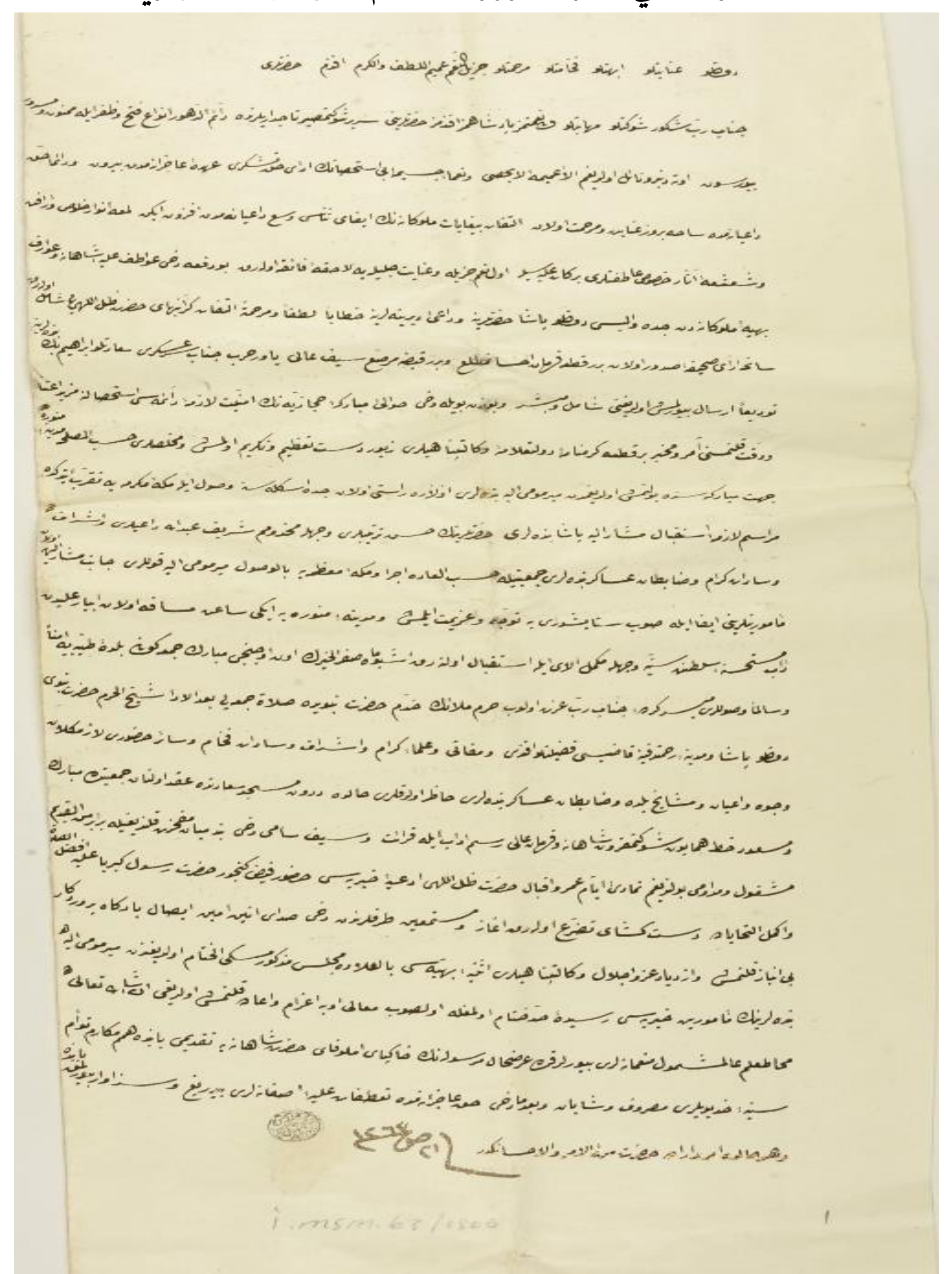
(78) **الحناكية:** قرية تقع على ثلاث مراحل في الشمال الشرقي للمدينة المنورة، وإن كانت هذه القرية فيما مضى مشهورة معمورة، وكانت لها قلعة صغيرة وعدة منازل. وهواؤها لطيف وأراضيها في غاية الخصوبة، وهي في نهاية حدود الاقطار الحجازية وقطعة نجد. كانت قلعتها أشرفت على الخراب، فعمرت في ظل عون السلطان وزيدت قوتها العسكرية.

ولما كانت خصوبة أراضيها تامة، ولما كانت مياهها في عمق الأرض البسيطة بقامتين، جذبت إليها العربان من الأطراف والأكناف حيث استوطنوا واشتغلوا بالزراعة والحرث، راغبين في حياة مدنية، ومازالوا يأتون إليها.

أيوب صبري باشا (توفي 1290هـ/1890م): موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، أشرف على الترجمة: محمد حرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2004م، 149/5.

الوثيقة رقم (49)

رسالتان من السلطان ومن مقام النظارة، مع سيفين مرصعين، إلى والي جدة وشريف مكة المكرمة، في الأمر بضرورة الاهتمام بأمن البلاد الحجازية



Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 1

صاحب الدولة والعناية والأبهة والفخامة والمرحمة، جزيل النعم عميم اللطف والكرم، سيدي

أدام الله ربنا الشكور صاحب الشوكة والمهابة، ولي نعمتنا سلطاننا على تاجه أبد الدهر، ومنّ عليه بأنواع الفتح والظفر. إنني دائم العجز عن أداء واجب الشكر على ما أحظى به منذ وقت طويل من الآلاء العميمة التي لا تحصى والنعم الجزيلة التي لا تعد ولا تحصى، ومن النعم الجزيلة والعناية اللاحقة الفائقة.

وصلتنا رسالتا مولانا– ظل الله في الأرض– موجهة إلى دولة الباشا والي جدة والِيَّ، يحملهما ياور[79] قائد الجيش سعادة إبراهيم بك، مع سيفين مرصعين، مع رسالة من مقام نظارتكم في الأمر بضرورة الاهتمام بأمن البلاد الحجازية المباركة، ولما كنت بدواعي العمل والمصلحة في جهات المدينة المنورة، فإن الأمير المومأ إليه بعد نزوله في ميناء جدة واقترابه من مكة المكرمة، استُقبِل بالمراسم على النحو الذي أعده الباشا المشار

(79) **ياور Yaver**: وهي كلمة فارسية الأصل، وتعني المساعد والمعاون، أو المعين، أو المرافق، وكانت تعني في بعض الأوقات رئيس أركان حرب، وقد استخدمت كلمة ياور على نطاق واسع خاصة في المسميات العسكرية العثمانية، وقد جاءت في صيغة مركبة مع غيرها من الكلمات؛ مثل:

- "سر عسكر ياوري/ ياور الحرب" التي كانت تطلق على رئيس أركان الجيوش العثمانية.
- "ياور أكرم مشيران عظام"، وكاتب تطلق هذه الصفة على السلطان بصفته القائد الأعلى للجيوش والقوات العثمانية.
- "سر عسكري سر ياوري"؛ أي المرافق العام لقائد الجيش العثماني.
- "سر ياور حضرت بادشاه" وتطلق على كبير المرافقين للحضرة السلطانية.

وهناك كلمة أخرى هي تحوير أو نحت من كلمة "ياور"، منها "ياوري"، وتعني الإمداد والإعانة، أو المسؤول عن الإمداد.

أما كلمة "ياوران" تطلق على قادة الجيوش والفرق والفيالق والقطاعات العسكرية في الولايات وفي المراكز المدنية.

انظر، أحمد صدقي شقيرات: مؤسسة شيوخ الإسلام، مرجع سابق، 2/ 258.

إليه، وقد حضر مراسم الاستقبال ولدي الشريف عبد الله [80]، والأشراف والسادات الكرام وضباط الجيش، ولدى وصول المومأ إليه إلى مكة المكرمة أدى المومأ إليه مهامه لدى جناب المشار إليه، ثم توجه صوبنا، وفي موقع أبيار علي على بعد ساعتين من المدينة المنورة استقبل في موكب رسمي، فوصل البلدة الطيبة آمنا وسالما في يوم الجمعة الثالثة من شهر صفر الخير. وبعد أداء صلاة الجمعة في الحرم النبوي الشريف، عقد بداخل المسجد لقاء حضره دولة الباشا شيخ الحرم النبوي، وفضيلة قاضي المدينة المنورة والمفاتي والعلماء الكرام والأشراف والسادات[81] الفخام، وغيرهم من الوجوه والأعيان والمشايخ وضباط الجيش، وتمت قراءة الأمر السلطاني ثم تقلدت السيف السامي بمراسم الأدب والاحترام، ورفعت مع الحاضرين يد الدعاء والتضرع إلى الله بأن يديم عمر وإقبال مولانا– ظل الله في الأرض– ويتقبل من الجميع هذا الدعاء.

---

(80) الشريف عبد الله باشا: آل البيت، أمير مكة المكرمة. أكبر أبناء الشريف محمد بن عون أفندي. تعين عضوا في المجلس الأعلى مع مرتبة الوزارة في شهر ربيع الثاني سنة 1272هـ 1855م. وبعد وفاة والده يوم 9/17/ 1274هـ 1858م تولى مكانه في إمارة مكة المكرمة. توفي في شهر جماد الثاني سنة 1294هـ 1877م. كان عالمًا، صادقا، عاقلا، ذو تدبير. وخلف من الأبناء: الشريف علي بك أفندي، والشريف محمد بك أفندي.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1033).

(81) **سادات شيخلري (المشايخ السادات):** مصطلح إداري كان يطلق على أبناء وأحفاد سيدنا الحسن حفيد النبي ﷺ، وهؤلاء الذين ينتسبون إلى حضرة الحسين كان يطلق عليهم السادات. وكان لهم نقيب الأشراف ينظم حياتهم، ويحفظ سجلاتهم، وكانت لهم مخصصات من الدولة، ولنقيب الأشراف نواب في كل الولايات يحلون محله في حل أمور الأشراف، وكان منهم أمراء مكة المكرمة في بعض المراحل التاريخية، كان العثمانيون يطلقون على أمير مكة "مكة شريفي" أي شريف مكة، وكان الشريف بركات يتبع إدارة مصر عند دخول العثمانيين، وما إن علم بدخول سليم الأول مصر (923هـ/1517م) حتى أرسل إليه ابنه، ومعه مفاتيح مكة والمدينة، وبعض من الأمانات المقدسة، وبهذا انتقلت إلى الإدارة العثمانية. انظر، قاموس صفصافي.

واختتم المجلس، وانتهت مهمة الأمير المومأ إليه وأعيد صوب معاليكم، ولدى إحاطة مقامكم العالي علما بذلك أرجو التفضل بتقديم معروضي المرسل معه إلى مقام مولانا السلطان لنحظى به عطف مولانا، والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

21 صفر سنة 1263 [8 فبراير 1847م]

الوثيقة رقم (50)

الرسائل الأربعة الواردة من أمير مكة ووالي جدة، حول تقلدهما السيفين المرصعين من أمير اللواء، والتوصية بسرعة حل المسألتين الشرقية والنجدية، وأن الظروف الآن ملائمة للتحرك

Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 4

عطوفة سيدي

أرسلنا صوب مقامكم الموقر أربع رسائل مع طاقمها وردت من أمير مكة المكرمة سيادة الشريف محمد، ووالي جدة عطوفة شريف باشا؛ للتفضل بالمنظور العالي.

ويتبين مما ورد في رسالتين منها أن أمير اللواء إبراهيم باشا المأمور بإيصال السيفين المرصعين اللذين أمر بالإحسان بهما مع الأمر العالي الموشح أعلاه بالخط الهمايوني سُلِّما إلى كلٍ من الشريف المشار إليه، وكان موجودا بالمدينة المنورة، وإلى والي جدة المشار إليه، وكان موجودا بمكة المكرمة، وقرأ الأمر الهمايوني بحضرة من يلزم وجوده، وتقلد كلٌ منهما السيف المرصع بالفخر والاعتزاز، وبادر الجميع برفع أيدي الدعاء لحضرة مولانا بدوام العمر له والإقبال لدولته.

والرسالتان الأخريان تشيران إلى طول المدة في أمر حل المسألتين الشرقية والنجدية، وأن تأخيرهما سيزيد من صعوبة الحل، وأنه نظراً لوجود حضرة الشريف بالمدينة المنورة فإنه بإحضار المؤن والذخائر واللوازم الأخرى إلى المدينة وسوق العساكر المقتضية إلى جهات نجد وتوجه الشريف المشار إليه بنفسه سيسهل من حل المسألة النجدية وتنظيم أمورها، وإذا كانت المناقشات السابقة التي لم تجز مثل هذا التحرك في مسألة نجد كانت مبنية على أساس أنه يجب أن يكون الشريف المشار إليه مطلعا اطلاعاً كاملاً على أحوال تلك البلاد قبل الإقدام عليه، وغير بعيد عن الملاحظة بأن الشريف المشار إليه لن يقدم على ذلك لو لم يجد في مباشرة هذه المصلحة السهولة المطلوبة، كما أن المومأ إليه إبراهيم باشا سيقدم تقريراً كاملاً عن المعلومات التي حصل عليها حول تلك المناطق، ومن المؤكد بأن هذه المعلومات ستدرس وتناقش ويتقرر على ضوئها ما يتعين إجراؤه.

ومن المناسب في الوقت الحالي إرسال رسالة جوابية ببيان شعور حضرة مولانا بالرضا والسرور مما أفادا به من واجب الشكر على رعايته وتكريمه لهما، وسيصار إلى تنفيذ مقتضى ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن، وهذه المذكرة لبيان ما تقدم.

2 جمادى الثانية سنة 1263 [18 مايو 1847م]

معروض الداعي،

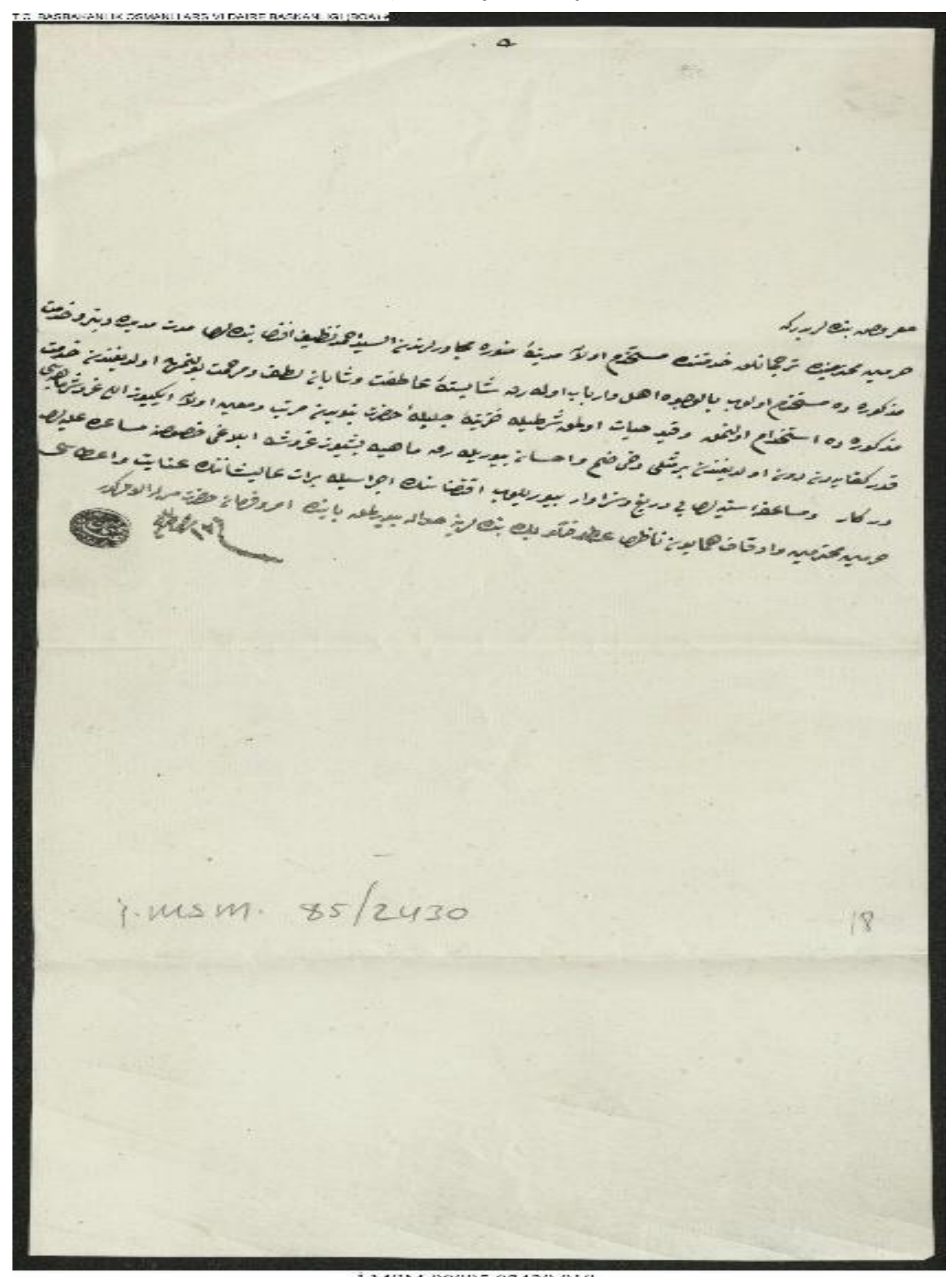
تفضل المقام العالي بالنظر في مذكرة الصدارة السامية هذه، وصدرت الإرادة السنية بالموافقة على إعادة مناقشة الموضوع على ضوء المعلومات التي يقدمها المومأ إليه إبراهيم باشا، وعلى إرسال رسالة إلى المشار إليهما ببيان شعور مولانا السلطان بالسعادة مما أفادا به، وأُعيدت الرسائل المذكورة صوب مقامكم السامي، رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة ولي الأمر.

6 جمادى الثانية سنة 1263[22 مايو 1847م]

الفصل الخامس
المدينة المنورة

الوثيقة رقم (51)

طلب زيادة راتب أحد المجاورين بالمدينة المنورة، والمستخدم ترجماناً في الحرمين، ومنحه براءة عالية



İ.MSM. 85/2430 18

İ.MSM.85/2430- 18

معروض العبد الداعي

نرفع إلى مقامكم العالي بأن السيد أحمد نظيف أفندي المجاور بالمدينة المنورة، والمستخدم ترجماناً في الحرمين المحترمين، يقوم بالخدمة المذكورة منذ مدة طويلة، وباعتباره من أهل الخبرة فهو جدير بالعطف والتكريم، لكن راتبه المعين من الخزينة النبوية الجليلة يبلغ مائتين وخمسين قرشا، بشرط استخدامه مدة حياته في الخدمة المذكورة، وهذا المبلغ دون كفايته.

وبناءً عليه؛ أرجو حوالة الموضوع إلى عطوفة ناظر الحرمين المحترمين والأوقاف الهمايونية بطلب زيادة راتبه بقدر الضعف، ليكون خمسمائة قرش، ومنحه براءة عالية في ذلك.

والأمر لحضرة من له الأمر.

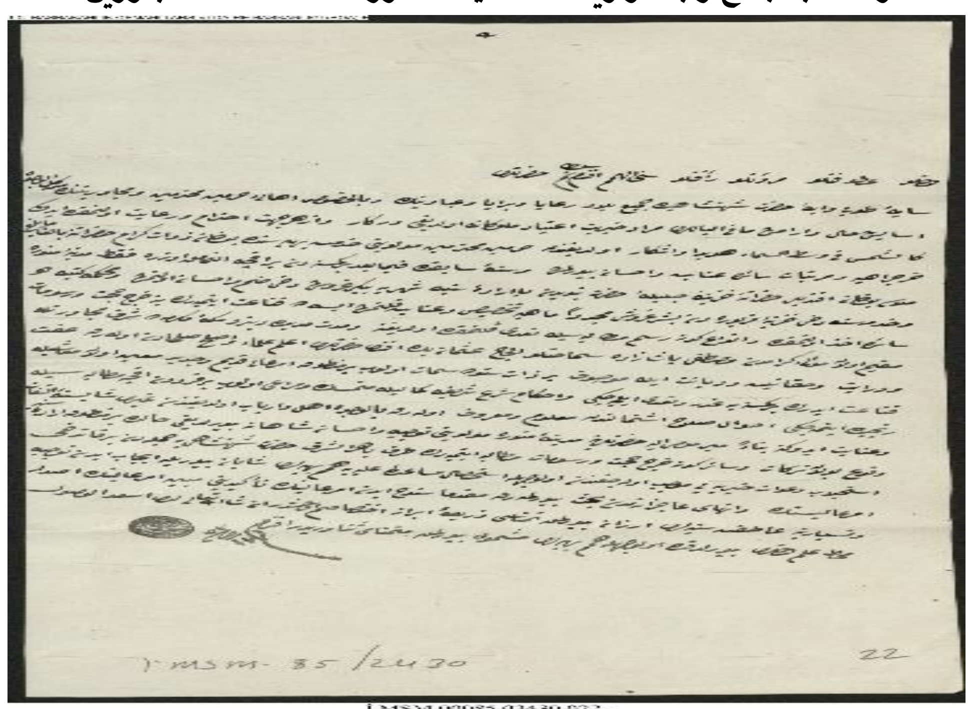
17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (52)

الشكوى بأن أصحاب مناصب ملا المدينة المنورة يأخذون رسوماً لا تحق لهم رغم زيادة رواتبهم.

والمطالبة بمنح رتبة مولوية(82) المدينة المنورة لاحد العلماء المجاورين



İ.MSM.85/2430- 22

---

(82) **المولويت:** هو مقام أو درجة من درجات القضاء التي تسبق تولي القاضي لمنصب قاضي العسكر، أو شيخ الإسلام، وكان القاضي يحصل فيها على راتب من ثلاثمائة إلى خمسمائة أقجة. وكان كبار المدرسين الذين يحصلون على يومية خمسين أقجة أو أكثر عند انتقالهم إلى القضاء، يعينون في درجة قضاة المولويت في البلدان والمدن الكبيرة، ويبدأ هذا القاضي سلم القضاء من أوله. وفي عهد السلطان سليمان القانوني أصبحت هناك ثلاث درجات للمولويت هي:

1. مولويت المخرج.
2. مولويت البلاد الخمسة.
3. مولويت الحرمين الشريفين.

وكانت مولويت المخرج تسمى مولويت البلاد العشر، وهي:

أزمير، وسلانيك، ومينشهر، وخانية، والقدس الشريف، حلب، وطرابزون، وصوفيا، وغلطة، وأيوب وما حولها. وبعد أن يبقى بها لمدة عام ينتقل إلى مولويت البلاد الخمسة، وهي:

مصر، والشام، وبورصة، وأدرنة، وفلبة، وبعد أن يبقى في تلك المولويت لعدة سنوات ينتقل إلى مولويت الحرمين الشريفين مكة والمدينة، ثم بعد أن يُعزل من منصب قاضي الحرمين، ويُعين في منصب قاضي استانبول، ثم يمكن أن يصبح قاضيًا لعسكر الأناضول، والروملي. وإذا ما أسعفه الوقت وساعده السلطان يصبح شيخًا للإسلام.

انظر، أحمد نجم: التعليم في الدولة العثمانية، مرجع سابق، ص 121.

صاحب الدولة والعطوفة والمروءة والرأفة سني الهمم

سيدي السلطان

من المعلوم والواضح أن حضرة السلطان يريد دائماً الأمان والاستقرار من كل الوجوه للرعايا والبرايا في جميع البلاد، وخاصة لأهالي الحرمين المحترمين ومجاوريهما، ومن الواضح وضوح الشمس في وسط السماء أن ذلك يراعى ويحترم من الوجوه.

لذلك فإن حضرة السلطان يتفضل دائما بمنح حضرات الذوات الكرام الذين يقومون بخدمة المولوية البهية في الحرمين المحترمين رواتب ومخصصات وغيرها بالغة ما بلغت. وعلى ألا يؤخذ من أحد أقجةً واحدةً اعتباراً من السنة السابقة وما بعدها، فقد جرى منح مَن هم في منصب منلا(83) المدينة المنورة زيادة قدرها ألف قرش شهرياً، تُدفع بموجب الإرادة السنية من الخزينة النبوية الجليلة، وتخصيص راتب شهري مجدداً قدره خمسة قروش من الخزينة المذكورة لكتبة المحكمة وخدمها. ولكن لم يقنعوا، بذلك فهم يأخذون رسوم الحجة وغيرها فيطالبون بما لا يحق لهم أن يطلبوه.

وأود بيان أن سماحة الحاج عثمان أفندي ابن مصطفى باشا المقيم مجاوراً بمكة المكرمة منذ فترة طويلة، هو من العلماء الكرام ومن الصلحاء المشهورين ومن أصحاب العفة والدراية والالتزام بالحق والتمسك الشديد بالدين، وهو قنوع بالراتب القديم ولا يطلب من أحد ما ليس له به حق، ويتمسك بأحكام الشرع الشريف ويراعيها، وفي حال العهدة إليه بمولوية المدينة المنورة فإنه لن يطالب أحداً بأية رسوم عن التركات والحجج، وسيلتزم بمنطوق الإرادة السنية، بالإضافة إلى أنه سيكون من دواعي استجلاب الدعاء بالخير لحضرة مولانا السلطان.

وبناءً عليه، أتمنى التأكيد على الأمر العالي بالعهدة إليه بهذا المنصب. أرجو التفضل بالاطلاع، وبذل هممكم البهية لتحقيق ذلك.

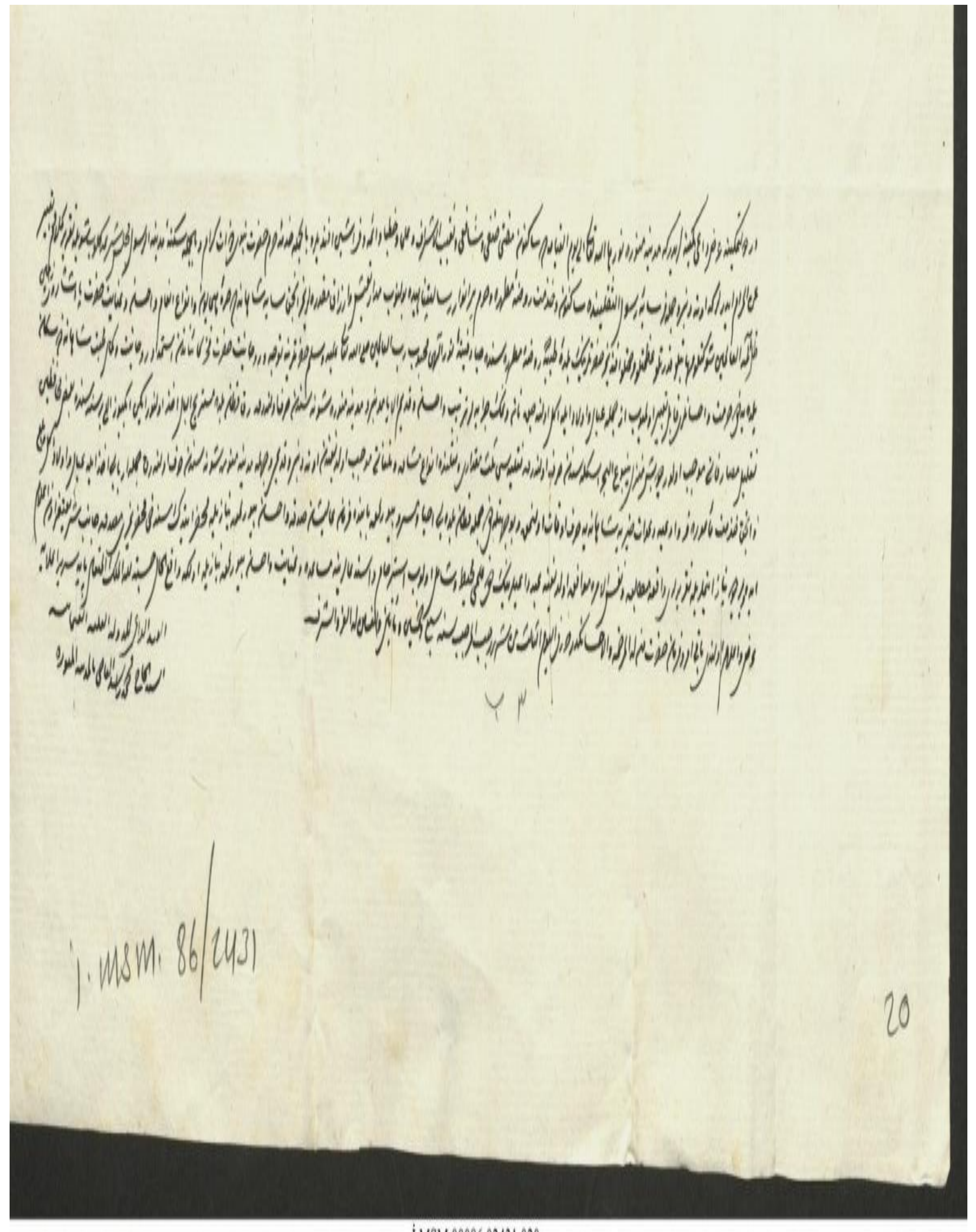
17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

عبده عثمان

(83) **منلا:** هو لقب يطلق على العلماء الذين أحرزوا درجة المولوية، وكانت تكتب في صورة "منلا" أو "ملا"، وكان يستخدم لقب" منلا " بحق من يشغلون الوظائف العلمية والاجتماعية العليا، وكان يقال على الطبقة الأولى من القضاة "منلا" وكان المدرسون لا ينادون على طلبة المدرسة بأسمائهم، ولكن كانوا يخاطبونهم بالقول: " منلا ".

الوثيقة رقم (53)

محضر مقدم من قاضي المدينة المنورة فيه مطالبة الأهالي بصرف الجرايات من شونة المدينة كالسابق، وليس من ميناء ينبع



İ.MSM.00086.02431.020

İ.MSM.86/2431- 20

عرض الداعي إلى دولتكم،

جاء مفتي الأحناف والشافعية ونقيب الأشراف[84] والعلماء والخطباء والفراشون[85]، وسائر الذوات الكرام خدم الحرم النبوي، وكافة سكان المدينة المنورة- نورها الله تعالى إلى يوم القيامة- إلى مجلس الشرع، وعبروا بالكلام قائلين: إننا جميعا ومنذ وقت طويل من سكان مدينة رسول الثقلين، نقوم بخدمة الروضة المطهرة وحرم رسول الهدى، ومؤننا المقدرة تأتينا فقط من الصرة الهمايونية، ومن أنواع الإنعام والإحسان وعناية حضرة مولانا السلطان خليفة الله في الأرض، ندعو في الروضة المطهرة مستمدين من روحانية فخر الكائنات، ونكن المحبة الصافية للحضرة السلطانية، ونعجز عن التعبير عن شكرنا لإحسانه وفضله.

---

(84) **نقيب الأشراف:** نقيب الأشراف هو قاض عسكري، ينظر في أمور السادة والشرفاء، وهو الموظف الذي يسعى لاتخاذ التدابير التي تكفل عدم وقوع الأسر التي تنحدر من نسل الرسول ﷺ-أو التي يعتقد أنها كذلك- في مشاكل، ويجب أن يكون هو بالذات سيدًا أو شريفًا من نسل الحسين ﷺ، أو الحسن ﷺ، كثيرون منهم أصبحوا كذلك شيوخ إسلام، بعضهم قلّد البادشاه السيف في مراسم تقليد السيف التي تتم لكل سلطان جديد في مسجد أبي أيوب الأنصاري. كان تسلسلهم في المراسم قبل قضاة العسكر، لكنهم لا علاقة لهم بأمور الدولة وسياستها.

يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990م، 477/2.

(85) **الفراشة الشريفة:** اسم يمنح لأحد الخدم الموجودين في مكة أو المدينة. والفراشة هي الخدمة التي يقوم بها الفراش. أما الفراش فتعني الذي يتولى مهمة الفرش، وفراشة مكة تعني مهمة العناية بنظافة الكعبة المعظمة، أما فراشة المدينة المنورة فتعني الحفاظ على نظافة روضة النبي صلى الله عليه وسلم. وفراشة المدينة أقدم. أما فراشة مكة فحديثة حيث أحدثت عام 1267هـ/ 1851م.

ويمكن العثور في الأرشيف العثماني على دفاتر باسم دفاتر الفراشة الشريفة. ويوجد دفتر بخصوص " أسماء المعينين في فراشة المدينة المنورة ونسبة فراشتهم من الصرر المرسلة من السلطان والأشراف والوزراء والعلماء والدفتردارات وبقية الأشخاص الآخرين.

ويوجد دفتر صرة مستقل مرسل إلى بعض المجاورين ووكلاء الفراشة الشريفة في المدينة المنورة. ودفتر آخر للفراشة الشريفة خاص بالحرمين.

منير أطالار: الصرة الهمايونية 179.

ثم إن الجرايات من خبز وإدام الذي سيأكله جملة عيالنا وأولادنا تخصص وترتب وتصرف منذ القديم من شونة المدينة المنورة، فكان أهلها يأخذونها مستريحي البال، ولكن حدث في سنة ألف ومائتين وواحد وخمسين أن بعض المحافظين أرادوا التوفير في المصروفات؛ فصاروا يصرفونها من ميناء ينبع الذي يبعد خمس منازل، حيث يكلف مصروف نقلها ثلث مقدارها، بالإضافة إلى أنواع المشقات والخسائر، وإننا نطلب صرفها من شونة المدينة المنورة على النحو السابق؛ كي يتمكن الجميع من الحصول عليها ويشبع العيال والأولاد، ويواصلوا الدعاء بالخير لحضرة مولانا السلطان، وقدمنا هذا المحضر إليك أملاً في صدور أمرٍ عالٍ بالإحسان والصدقة وإدخال السرور في قلوب السكان جميعهم.

ولما كان ما قالوه مطابق للواقع، ولي علم بذلك؛ فإني أرجو التفضل بالاستجابة لطلبهم والإنعام عليهم، وقدمت المحضر مصدقاً من جانب مقر الشرع.

والأمر لحضرة من له المرحمة والإحسان.

في اليوم الثالث من شهر رجب المرجب سنة سبع وخمسين ومائتين وألف من له العزة والشرف.

3 رجب 1257 [20 أغسطس 1841]

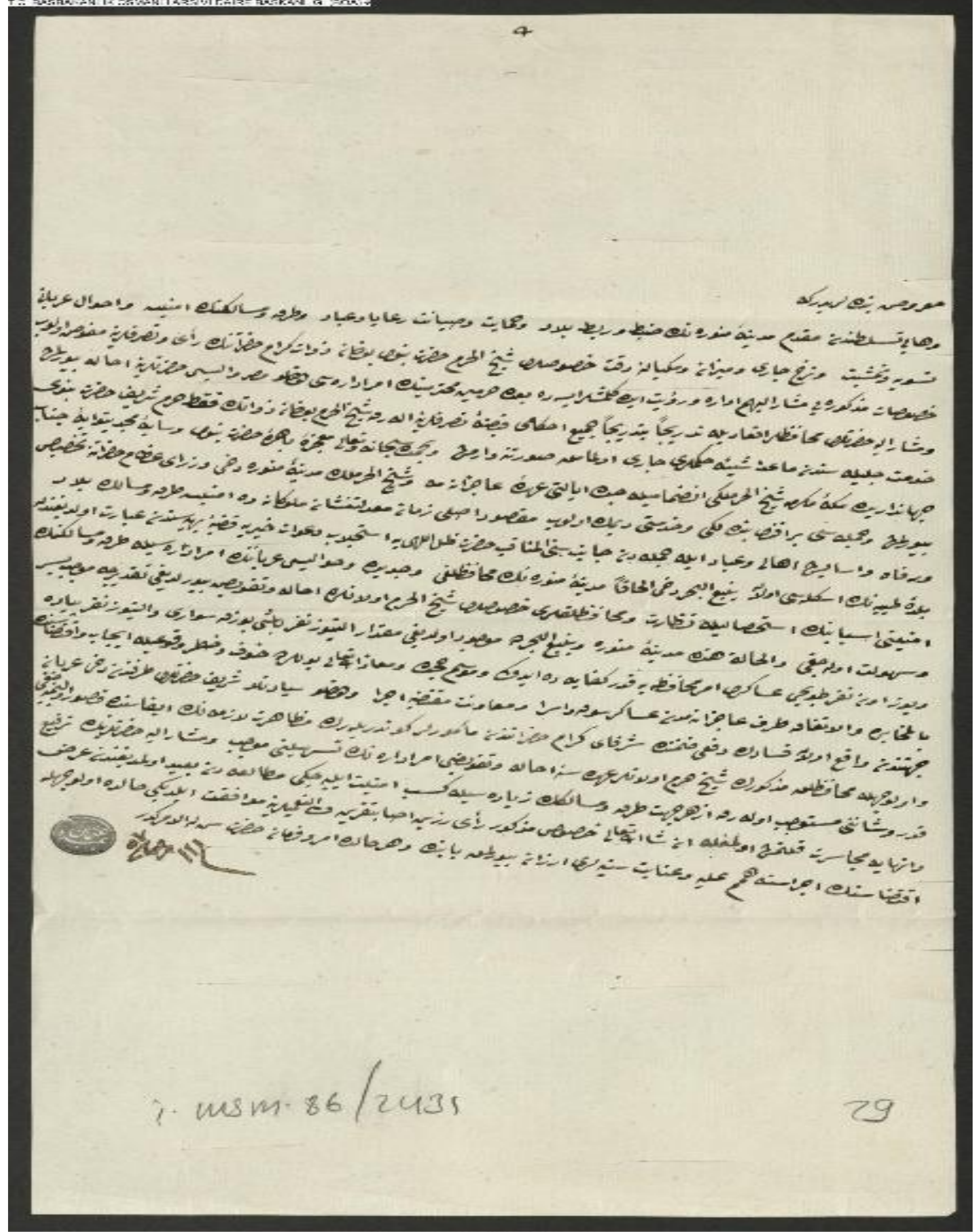
العبد الداعي للدولة العلية العثمانية

السيد الحاج محمد راشد

القاضي بالمدينة المنورة

الوثيقة رقم (54)

تقرير بأن يلحق ميناء ينبع البحر بمحافظة المدينة المنورة، وأن يفوض لشيخ الحرم أمر الإشراف على العربان وأمن الطرق والمسالك



İ.MSM.00086.02431.029

İ.MSM.86/2431- 29

معروض العبد الداعي

سبق وأن عهد إلى الذوات الكرام الذين يتولون مشيخة الحرم النبوي- قبل التسلط الوهابي على المدينة المنورة- بمسئولية الضبط والربط، وحماية وصيانة الرعايا والعباد، وتأمين الطرق والمسالك، وتسيير شئون العربان، والاهتمام بأمر الأسعار والمكيال والميزان، فجرت العادة أن يقوم هؤلاء بتسيير هذه الأمور.

ولكن حدث وأن عهدت إدارة الحرمين المحترمين إلى دولة والي مصر، فعين الوالي المشار إليه محافظين. فجعلوا جميع الأحكام في قبضة تصرفهم على مر الأيام، مما جعل مهام الذوات شيوخ الحرم تنحصر على خدمة الحرم النبوي الشريف ولا يسري حكمهم على أي شيء آخر.

ثم إنه- وبحمد الله تعالى، وبالمعجزة الباهرة النبوية، وبفضل حضرة مولانا السلطان- عهد إليَّ بإقليم جدة مع مشيخة الحرم المكي، وإلى حضرات الوزراء العظام بمشيخة الحرم النبوي، وكان مقتضى ولائهم ووفائهم أن يهتموا بأمن الطرق والمسالك ورفاهية الأهالي وعباد الله؛ لاستجلاب دعواتهم بالخير لحضرة مولانا السلطان. فإن من موجبات التيسير والتسهيل أن يلحق ميناء ينبع البحر بمحافظة المدينة المنورة، لكونه ميناء البلدة الطيبة، ويفوض أمر الإشراف على عربان جديدة وما حولها، واتخاذ أسباب أمن الطرق والمسالك لمن يعين شيخا للحرم. حيث أن القوة الموجودة في المدينة المنورة وينبع البحر عبارة عن ستمائة من الفرسان غير النظاميين، وستمائة من المشاة، ومائة وعشرة من عناصر المدفعية، كافية للمحافظة على الأمن.

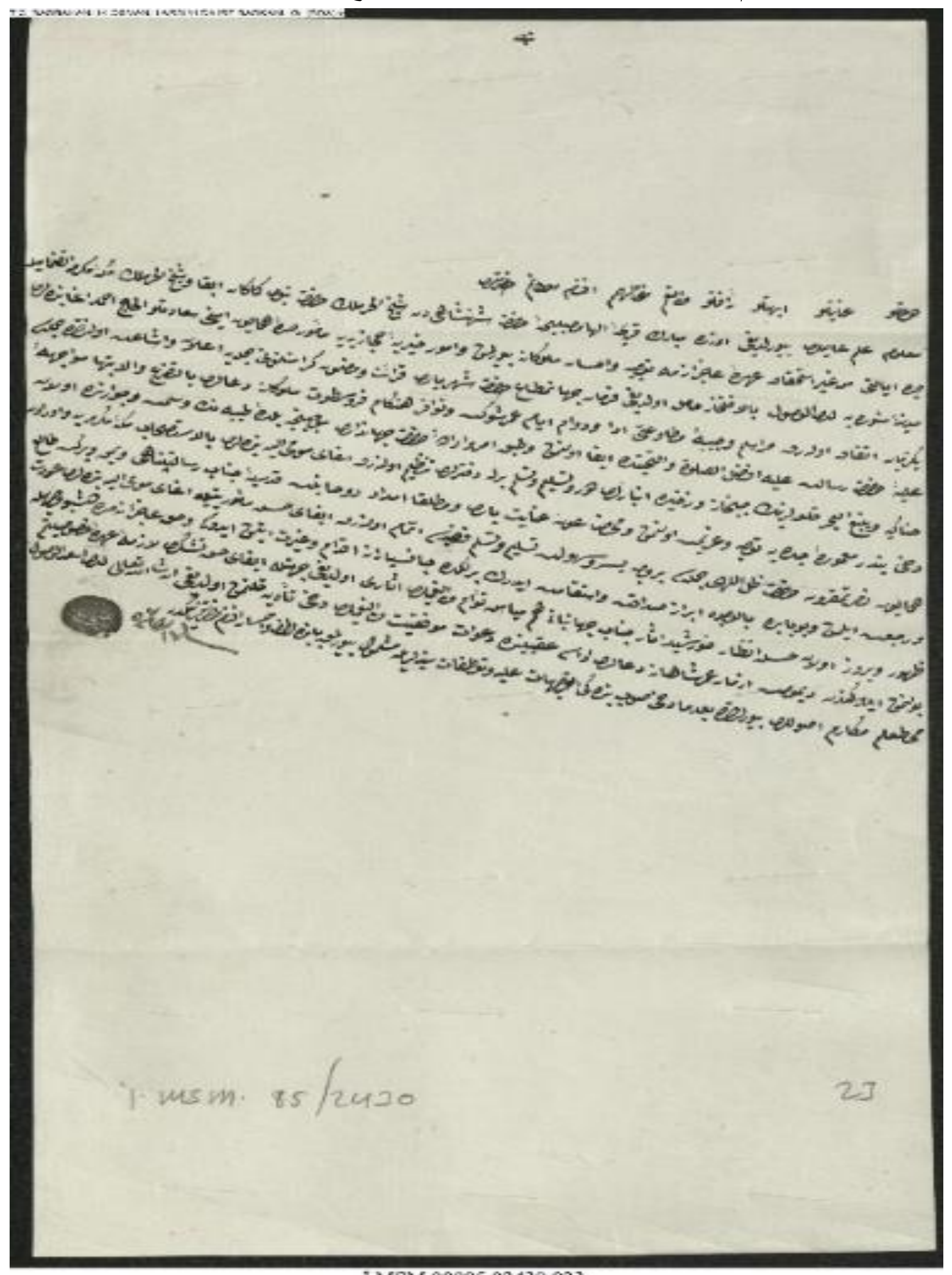
وفي حال الخوف ووقوع الخطر أثناء موسم الحج- لا قدر الله- فلن نتخلف عن التفاهم والتخابر وسوق العساكر من جهتنا للمساعدة، ونرسل مأمورين من حضرات الأشراف الكرام لمنع أي فساد قد يقع من جهة العربان، ومساندة سيادة الشريف. كما سيكون لتفويض شيوخ الحرم بأمر الطرق والمسالك دور مهم في الأمن والأمان. وقمت بعرض هذا التقرير راجياً أن يكون موافقاً لرأيكم الرزين، وأن تتفضلوا بالموافقة على إجراء اللازم، والأمر لحضرة من له الأمر.

في 11 رجب سنة 1257 [28 أغسطس 1841]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (55)

إبلاغ حضرة السلطان بتنفيذ إرادته، وتسليم وتسلم مخازن ذخائر ومؤن البلدة الطيبة وما جاورها، وتنظيم دفاتر بذلك، بالتعاون الصادق مع أمين الصرة الهمايونية السابق



İ.MSM.85/2430- 23

صاحب الدولة العناية والأبهة والرأفة ولي النعم سني الهمم

سيدي السلطان

على نحو ما هو معلومكم العالي أن حضرة مولانا السلطان أبقى مشيخة الحرم النبوي كما كان في عهدتي، وضم إليها مشيخة الحرم المكي وأيالة جدة، من غير استحقاق مني.

فلدى وصول المأمور بالأمور الخيرية الحجازية- أمين الصرة الهمايونية السابق سعادة الحاج أحمد آغا- إلى المدينة المنورة؛ تشرفت وبفخر بقراءة الفرمان المطاع الذي يحمله، وإعلان ذلك على الجميع؛ فرَدَّ الجميع بالسمع والطاعة والدعاء بطول عمر وشوكة حضرة مولانا السلطان، في حضرة المواجهة العلية لصاحب الرسالة عليه أفضل الصلاة وأزكى السلام.

وطبقا لأمر وإرادة حضرة سلطان العالم؛ جرى تسليم وتسلم مخازن ذخائر ومؤن البلدة الطيبة، وما جاورها من قلاع الحناكية وينبع البحر، وتنظيم دفاتر بذلك، فاصطحبها الأغا المومأ إليه في سفره إلى مكة المكرمة ومنها إلى بندر جدة المعمورة.

وقد تم التسليم والتسلم بيسر وسهولة، بفضل الله تعالى وبمدد قدسية صاحب الرسالة ويمن وبركة الطالع الهمايوني لحضرة ظل الله في الأرض، فقام المومأ إليه بواجبه خير قيام وقفل عائداً. وقد بذل معي جهوداً كبيرة بصدق واستقامة، فرأيت أن من واجبي تقديم الشكر له.

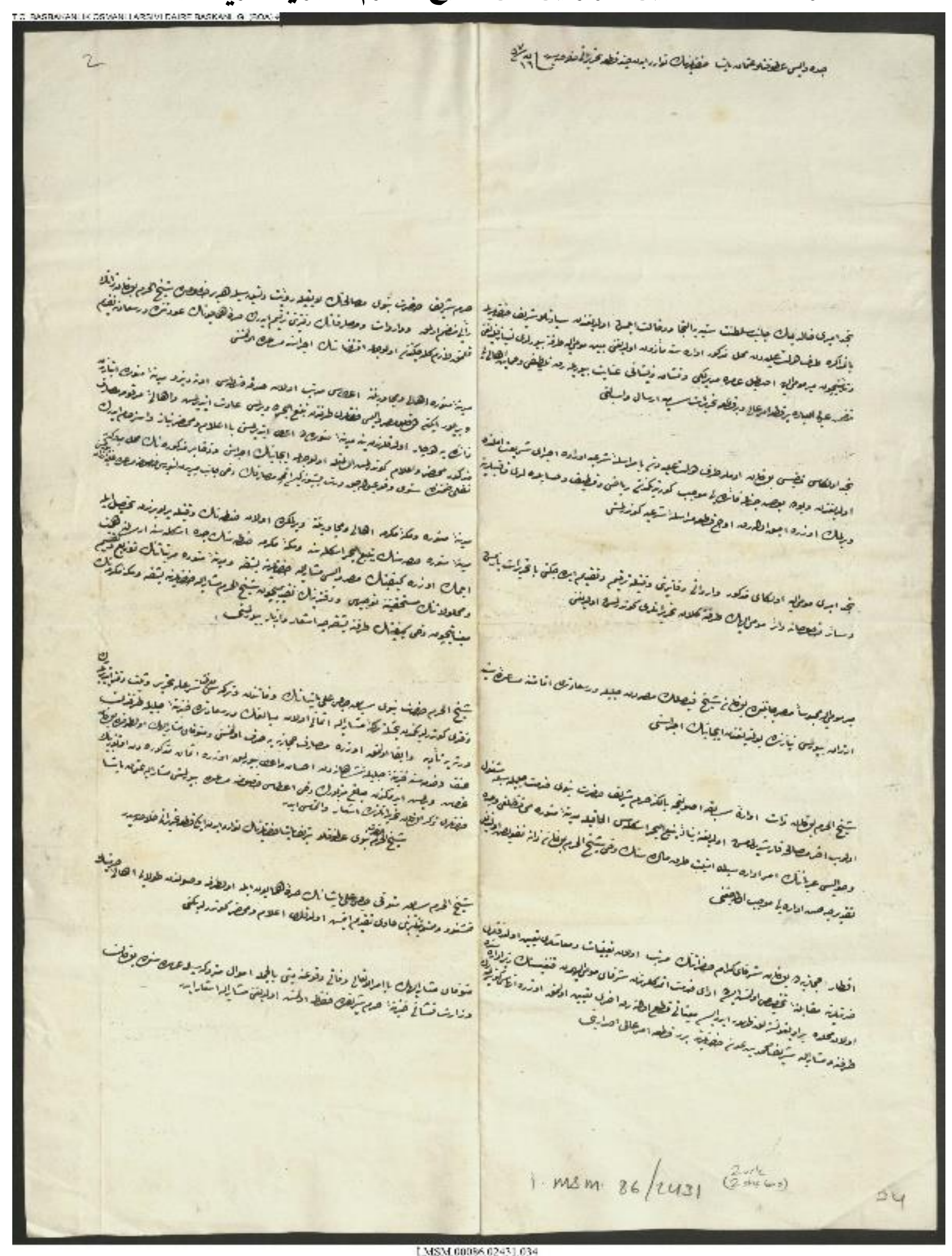
أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة سيدي.

17 رجب 1257 [3 سبتمبر 1841م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (56)

خلاصة عدد من التقارير الواردة من والي جدة عثمان باشا، وخلاصة الكتابين الواردين من شيخ الحرم النبوي شريف باشا



İ.MSM.86/2431- 34

عن خضوع أمير نجد خالد بك للسلطنة السنية، وعن بحث المسألة مع سيادة الشريف وإرسال تعليمات من الشريف إلى المذكور تبين الإذن له من قبل الدولة العلية بإدارة المنطقة المذكورة، واقتراح بتكريم الأمير المذكور برتبة مدير الإصطبل العامرة[86] ووسام طمأنةً له، وإرسال أمرٍ عالٍ مشفوعاً برسالة سامية باللغة العربية تتضمن حماية الأهالي.

نظراً إلى أن القضاة ببلاد نجد يأملون في تنفيذ أحكام الشريعة عن طريق المراسلة الشرعية من قبل الدولة العلية، وإلى أن لذلك فوائد من بعض الجوانب، فإنه يطلب إرسال ثلاث مراسلات شرعية مفتوحة لتسلم إلى قضاة الرياض والقطيف والحسا.

أنه سبق وأن أبلغ كتابياً بأن أمير نجد المومأ إليه سيقوم بتنظيم دفاتر واردات البلاد المذكورة وتقديمها، وأنه أرسل كافة الرسائل التي وردت إليه من الأمير المذكور حول الأمور الأخرى.

إشارة إلى طلب الأمير المذكور، بجلب الشيخ فيصل المسجون بمصر وإصدار إذن سني لإقامته بدار السعادة، وطلب إجراء اللازم.

أن شيخ الحرم كان بموجب الأصول التي اتبعها العهد السابق يحصر اهتمامه بخدمة الحرم النبوي الشريف فقط ولا يتدخل في المصالح الأخرى، وبناءً عليه، فإنه يشير إلى أنه من المحسنات الإدارية أن يعهد إلى شيخ الحرم بمحافظة المدينة المنورة، مع إلحاق ميناء ينبع بها، وإدارة شئون العربان في جدة وما حولها لضمان أمن الطرق

إشارة إلى أن المخصصات والرواتب التي أعطيت للأشراف الموجودين في الأقطار الحجازية كانت مقابل الأعمال التي كلفوا بها، ونظراً إلى أنهم لا يقومون بما وكلوا به،

(86) **الإسطبل العامر/الإسطبل الخاص:** الاسم العام لإسطبل القصر السلطاني، والحيوانات الموجودة فيه ونظارتها والاعمال المتعلقة بها، وكان يسمى من قبل الإسطبل العامر ن ولم يكن هذا الاسطبل في مكان واحد من القصر، بل كانت الخيول تتوزع على إسطبلات في الداخل والخارج ن وكان المشرف العام على الإسطبل هو (مير آخور الكبير) ويسمى أيضاً مير آخور الأول.

انظر، سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000م، ص 30.

فإنه يقترح قطع مخصصات كل شريف تحدث اضطرابات أو فساد في المنطقة التابعة له، وتعيين آخر مكانه، وإصدار أمرٍ عالٍ إليه وإلى الشريف محمد بن عون.

إشارة إلى ضرورة أن يشارك شيخ الحرم- المكلف بإدارة شئون الحرم النبوي الشريف على النحو المطلوب- في أمر تنظيم دفتر الواردات والمصروفات، ويقدم هذا الدفتر إلى دار السعادة لدى عودة الصرة الهمايونية، ويطلب الإذن بإجراء اللازم.

إشارة إلى أن صدقة الحنطة المقرر إعطاؤها لأهالي المدينة المنورة والمجاورين كانت تعطى من مخازن المدينة المنورة، لكن والي مصر استحدث عادة إعطائها من ينبع البحر. وأنه نظراً لتحمل الأهالي المذكورين مصارف لنقلها، كان الطلب بإعطائها من المدينة المنورة بموجب محضر تبليغ، وأرسل محضر التبليغ، ويرجو بعد هذا الإذن بتسديد مصارف النقل السنوية- البالغة أربعة آلاف وخمسمائة كيسة- من جانب الميري(87).

يرجو إرسال كتاب إلى والي مصر لبذل الجهد في إرسال حصة المدينة المنورة من الحنطة المخصصة لأهالي ومجاوري المدينة المنورة ومكة المكرمة إلى ميناء ينبع البحر، وحصة مكة المكرمة إلى ميناء جدة، وإرسال كتاب آخر إلى شيخ الحرم المشار إليه لتوزيع وتقسيم مخصصات وشواغر المدينة المنورة لمستحقيها وتقديم دفاترها، وكتاب ثالث إليه من أجل مخصصات مكة المكرمة.

يتحدث عن وفاة شيخ الحرم النبوي السابق الحاج علي باشا(88)، وتسجيل تركته بمعرفة الشرع في الدفتر وإرساله، ويطلب أن تقوم الخزينة الجليلة بدار السعادة بصرف

(87) **الميري:** جاءت في الأصل من كلمة أمير، وهي الأموال التي تجبى من أراضي الدولة العثمانية. انظر، خالد زيادة: المصطلح الوثائقي في سجلات المحكمة الشرعية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م، ص83.

(88) **الحاج على باشا: شيخ الحرم النبوي الشريف.**

ابن محمد أفندي بن عثمان أفندي زاده، من الموالي. ولد سنة 1205هـ 90 . 1791م. عندما كان والده في الثامنة عشرة من عمره، ترك له العمل وذهب إلى الحج. فنشأ في سوق العمل تحت نظر عزيز باشا، ثم ضمه إلى خدمته وسعى له في وظيفة في القصر السلطاني، حتى تعين رئيسًا لبوابي القصور السلطانية. ثم تعين متسلما في مدينة قرماستي. وبعد ثلاث سنوات تعين متسلما في مدينة

المبالغ التي هي أثمان التركة للورثة من المصاريف الحجازية، ويبلغ عن إعطاء عتقاء وخدم المتوفى المشار إليه وقدرها ثلاثين ألف قرش يدفع من قبل الخزينة السلطانية الجليلة، ويرجو التفضل بالإذن بإعطاء المبلغ المذكور.

بالق أسير ومدينة تكه. وفي شهر ذي الحجة سنة 1240هـ يوليو . أغسطس 1825م ترقى إلى رتبة مير ميران، وتعين متصرفا في مدينة إستان كوي. وفي سنة 1244هـ 28 . 1829م نال رتبة الوزارة وتعين محافظا في مدينة بيقا والبوغاز.

وفي سنة 1245هـ 29- 1830م تعين محافظا في مدينة بورصه. وفي شهر جماد الثاني سنة 1247هـ نوفمبر 1831م تعين واليًا على الشام. وفي شهر محرم سنة 1249هـ مايو . يونيو 1832م تعين واليًا على مدينة قونية. وفي سنة 1255هـ 39- 1840م تعين واليًا على الشام للمرة الثانية. وفي سنة 1257هـ- 1841م تعين شيخًا للحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة، وبعد وصوله اليها توفي بعد أربعين يوما، في يوم 1257/9/20هـ 5 كانون الثاني 1841م. كان متدينا، وخليفة لخليفة شيخ الطريقة القادرية خليل هاشم أفندي. وكان عادلا، صادقا مع السلطان والدولة، عفيفا، مستقيما، شقيقه محمد عزت بك.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1244).

خلاصة الكتابين الواردين من شيخ الحرم النبوي شريف باشا

عن إرسال المحضر الذي قدمه أهالي الحرمين تعبيراً عن فرحتهم بوصول شيخ الحرم السابق المتوفى الحاج علي باشا(89) مع الصرة الهمايونية.

الإبلاغ عن حفظ تركات المتوفى المشار إليه ووسام الوزارة الذي بعهدته في خزينة الحرم الشريف.

20 رمضان 1257 [4 نوفمبر 1841]

(89) الحاج على باشا: شيخ الحرم النبوي الشريف. ابن محمد أفندي بن عثمان أفندي زاده، من الموالي. ولد سنة 1205هـ 90- 1791م. عندما كان والده في الثامنة عشرة من عمره، ترك له العمل وذهب إلى الحج. فنشأ في سوق العمل تحت نظر عزيز باشا، ثم ضمه إلى خدمته وسعى له في وظيفة في القصر السلطاني، حتى تعين رئيسًا لبوابي القصور السلطانية. ثم تعين متسلما في مدينة قرماستي. وبعد ثلاث سنوات تعين متسلما في مدينة بالق أسير ومدينة تكه. وفي شهر ذي الحجة سنة 1240هـ يوليو . أغسطس 1825م ترقى إلى رتبة مير ميران، وتعين متصرفا في مدينة إستان كوي. وفي سنة 1244هـ 28- 1829م نال رتبة الوزارة وتعين محافظا في مدينة بيقا والبوغاز. وفي سنة 1245هـ 29- 1830م تعين محافظا في مدينة بورصه. وفي شهر جماد الثاني سنة 1247هـ نوفمبر 1831م تعين واليًا على الشام. وفي شهر محرم سنة 1249هـ مايو . يونيو 1832م تعين واليًا على مدينة قونية. وفي سنة 1255هـ 39 . 1840م تعين واليًا على الشام للمرة الثانية.

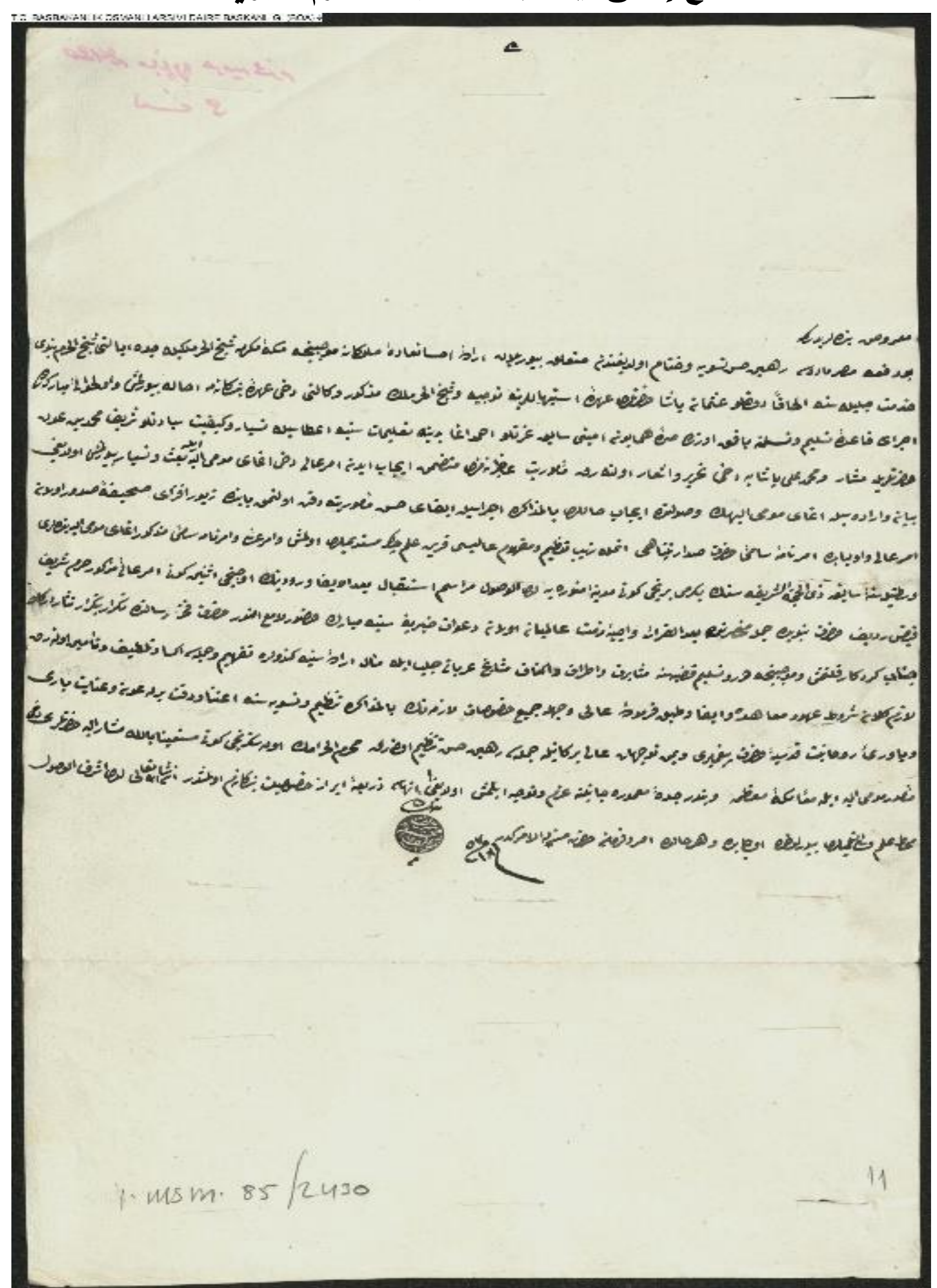
وفي سنة 1257هـ 1841م تعين شيخًا للحرم النبوي الشريف في المدينة المنورة، وبعد وصوله اليها توفي بعد أربعين يوما، في يوم 1257/9/20هـ 5 كانون الثاني 1841م. كان متدينا، وخليفة لخليفة شيخ الطريقة القادرية خليل هاشم أفندي. وكان عادلا، صادقا مع السلطان والدولة، عفيفا، مستقيما، شقيقه محمد عزت بك.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1244).

الفصل السادس
أيالة جدة

الوثيقة رقم (57)

الأمر السامي بتسوية مسألة مصر، والعهدة بمشيخة الحرم المكي إلى عثمان باشا، مع إلحاق أيالة جدة بمشيخة الحرم النبوي



İ.MSM.85/2430– 11

معروض العبد الداعي

تشرفت بالاطلاع على أمر مقامكم السامي في الإشارة إلى تسوية مسألة مصر على النحو المطلوب، وصدور الإرادة السنية الملوكية بالعهدة بمشيخة الحرم المكي مع إلحاق أيالة جدة بمشيخة الحرم النبوي إلى دولة عثمان باشا، وإحالة وكالة مشيخة الحرم المذكورة إليّ، وتزويد صاحب العزة أحمد آغا أمين الصرة السابق بالتعليمات السنية للقيام بعملية التسليم والتسلم في تلك البقاع المباركة، والكتابة بذلك إلى سيادة الشريف محمد بن عون وكذلك محمد علي باشا المشار إليه، وكذلك الأمر العالي المتضمن مأموريتي الذي أرسلتموه من أحمد آغا المومأ إليه. والأمر ببحث الموضوع مع أحمد آغا لدى وصوله إلينا، والحرص على تنفيذ مقتضى الحال بالدقة المطلوبة.

وقد وصل الأمر العالي والأمر السامي بواسطة الأغا المومأ إليه، مع وصوله إلى المدينة المنورة في اليوم الحادي والعشرين من ذي الحجة الشريفة من العام الفائت، وبعد أداء مراسم الاستقبال قمنا بقراءة الأمر العالي المذكور يوم الاثنين الثالث من وروده في الحرم الشريف النبوي، حيث تلى الجميع الدعاء بالخير، وجرى جلب مشايخ العربان في المنطقة وتفهيمهم فحوى الأمر العالي وتكريمهم، والتأكيد على ضرورة التقيد بشروط العهود والمعاهدة وفق الأمر العالي.

وفي اليوم الثامن عشر من شهر محرم الحرام توجه مع المأمور المومأ إليه صوب مكة المعظمة وبندر جدة المعمورة.

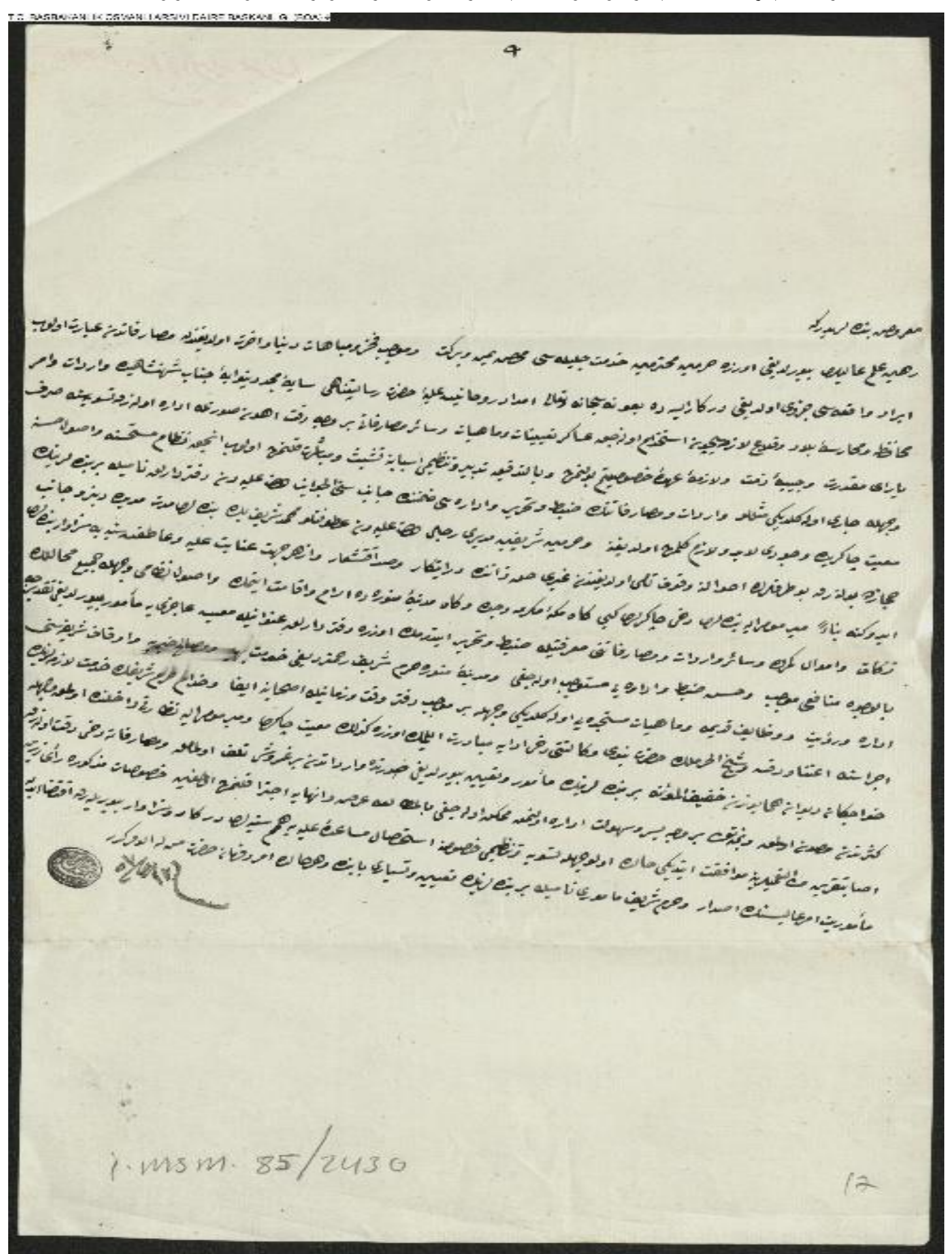
يرجى التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

18 محرم 1257 [11 مارس 1841م]

محمد شريف

الوثيقة رقم (58)

المطالبة بتعيين مأمور في معية والي جدة بصفة دفتردار للقيام بضبط دفاتر واردات زكاة جهات الحجاز وأموال الجمارك وسائر الواردات والمصروفات



İ.MSM.85/2430– 17

معروض العبد الداعي

معلوم لدى مقامكم العالي بأن ما يصرف على الخدمات الجليلة المقدمة للحرمين المحترمين هي محض يُمن وبركة، وموجبة للفخر والتباهي في الدنيا والآخرة، وما يتحصل من إيرادات مقابل ذلك ليس بالشيء الذي يذكر.

ومع ذلك فإننا – بفضل العون الإلهي والمدد الروحاني لحضرة صاحب الرسالة– نحرص على ما يرد منها في استخدامها لتأمين مصاريف واحتياجات ورواتب العساكر المستخدمين لحماية هذه البلاد والقلاع، مع الحرص الشديد على أن تكون المصروفات في أقل قدر ممكن، وهذا واجب علينا، ولكن من الأمور المستحسنة في مثل هذه الأحوال أن يكون معنا مأمور يعين من قبل الدولة العلية بصفة دفتردار. ونود الإشارة إلى أن مدير الحرمين الشريفين ومن رجال الدولة العلية، عطوفة محمد شريف بك، يعمل منذ مدة مديدة في جهات الحجاز، وهو صاحب خبرة واطلاع على أحوال هذه المناطق، بالإضافة إلى كونه من أصحاب الدراية والصدق، وجدير بأن يحظى بالعطف السني. فحال الأمير المومأ إليه مثل حالي يقيم بمكة المكرمة وجدة أحيانا، وفي المدينة المنورة أحيانا.

وفي حال تعيينه مأموراً في معيتي بصفة دفتردار للقيام بضبط دفاتر واردات زكاة جميع الممالك وأموال الجمارك وسائر الواردات والمصروفات، فيكون ذلك موجباً للمنافع من جميع الوجوه، ومستوجبا لحسن الضبط والإدارة، بالإضافة إلى خدمة الحرم النبوي الشريف وإدارة أوقافه وتنظيم وارداتها ومصروفاتها في دفاتر، وتسديد رواتب مأموريها في وقتها وزمانها، والحرص على قيام خدام الحرم الشريف بأعمالهم وواجباتهم، كما تظهر الحاجة إلى تعيين مأمور آخر من شيوخ الديوان الهمايوني في معيتي لإدارة وكالة مشيخة الحرم النبوي، يكون تحت إشراف الأمير المومأ إليه، وبذلك لن يكون هناك أي صرف أو تبذير في وارداتها. وبذلك تسهل إدارتها. وفي حال موافقة ولي النعمة على ما ذكرت؛ فإننا سنعمل على تنظيم تلك الأمور بدعم مقامكم العالي في إصدار أمرٍ عالٍ في المأمورية المطلوبة، وتعيين وإرسال أحدهم بصفة مأمور الحرم الشريف.

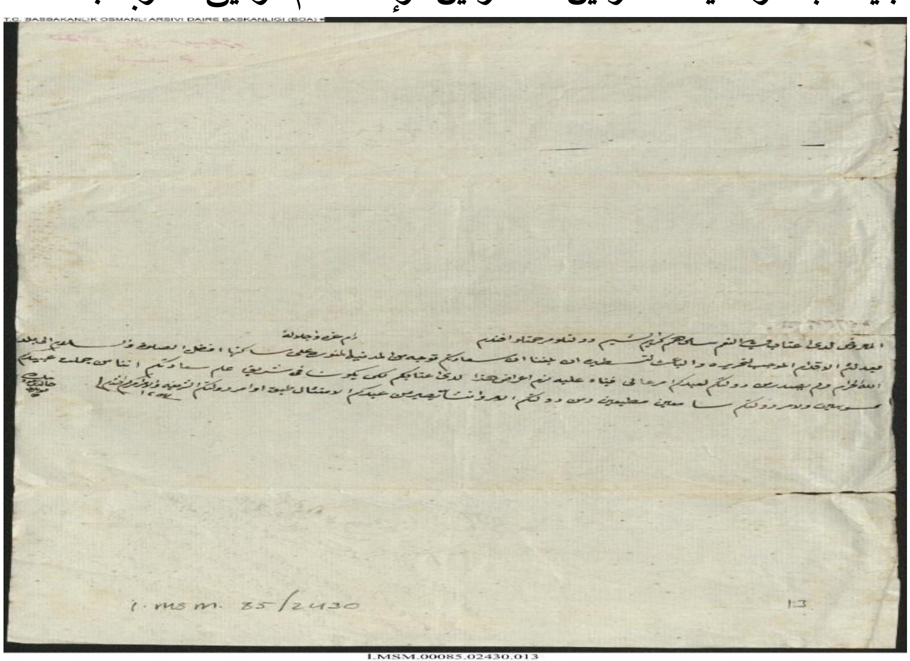
والأمر في الأحوال قاطبة لحضرة من له الأمر.

17 ربيع الأول 1257 [8 مايو 1841م]

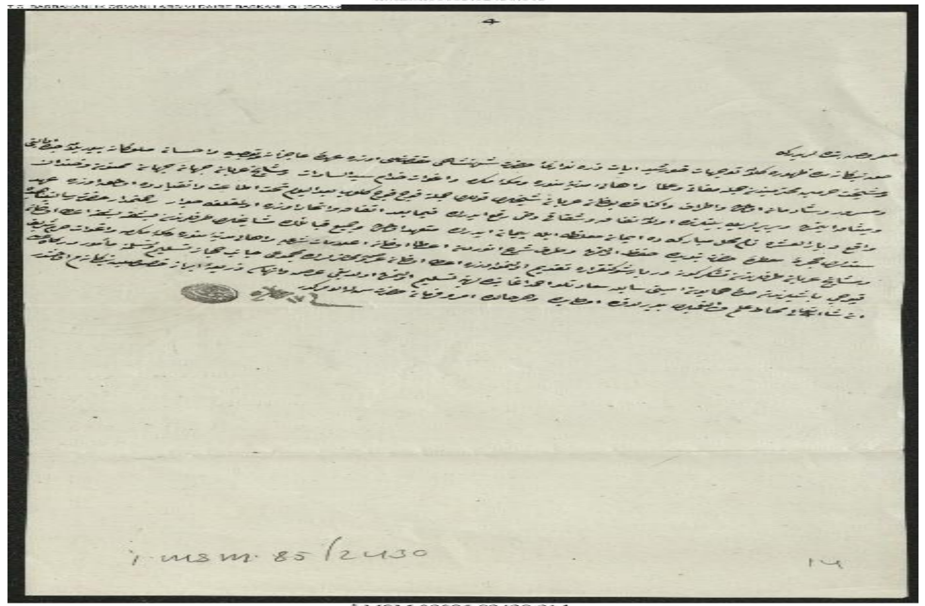
عبده عثمان

الوثيقة رقم (59)

رضا رجال الدولة في الحجاز والأهالي بالعهدة إلى عثمان باشا بأيالة جدة ومشيخة الحرمين المحترمين، وإعطاءهم مواثيق مكتوبة بالطاعة



İ.MSM.00085.02430.013



İ.MSM.00085.02430.014

İ.MSM.85/2430- 14

معروض العبد الداعي

بمقتضى التكريم والتفضل الذي لقيته من حضرة السلطان، بالعهدة إلينا بأيالة جدة ومشيخة الحرمين المحترمين، قدم كافة المفاتي والعلماء، وأهالي المدينة المنورة ومكة المكرمة، وأغوات خدام سيد السادات، ومشايخ العربان الذين جاءوا أفواجاً من الأطراف والجهات؛ معربين عن سرورهم ومعلنين الطاعة والانقياد، حيث أعطوا بذلك عهداً بدار العشرة المجاور لحضرة صاحب الرسالة، على ألا يكون بعد اليوم أي شقاق أو فساد بينهم، كما وقع العديد من مشايخ القبائل سندات وعهوداً بذلك، حفظت جميعها في الحجرة النبوية المعطرة.

وأصدر جانب الشرع الأنور إعلامات شرعية بذلك، كما وقع أهالي المدينة المنورة ومكة المكرمة وأغوات الحرم الشريف ومشايخ العربان على محاضر؛ تعبيراً عن شكرهم وامتنانهم، سُلمت جميعها كبير حجاب القصر العالي والأمين السابق للصرة الهمايونية، سعادة أحمد آغا المكلف بالتسليم والتسلم بجانب الحجاز.

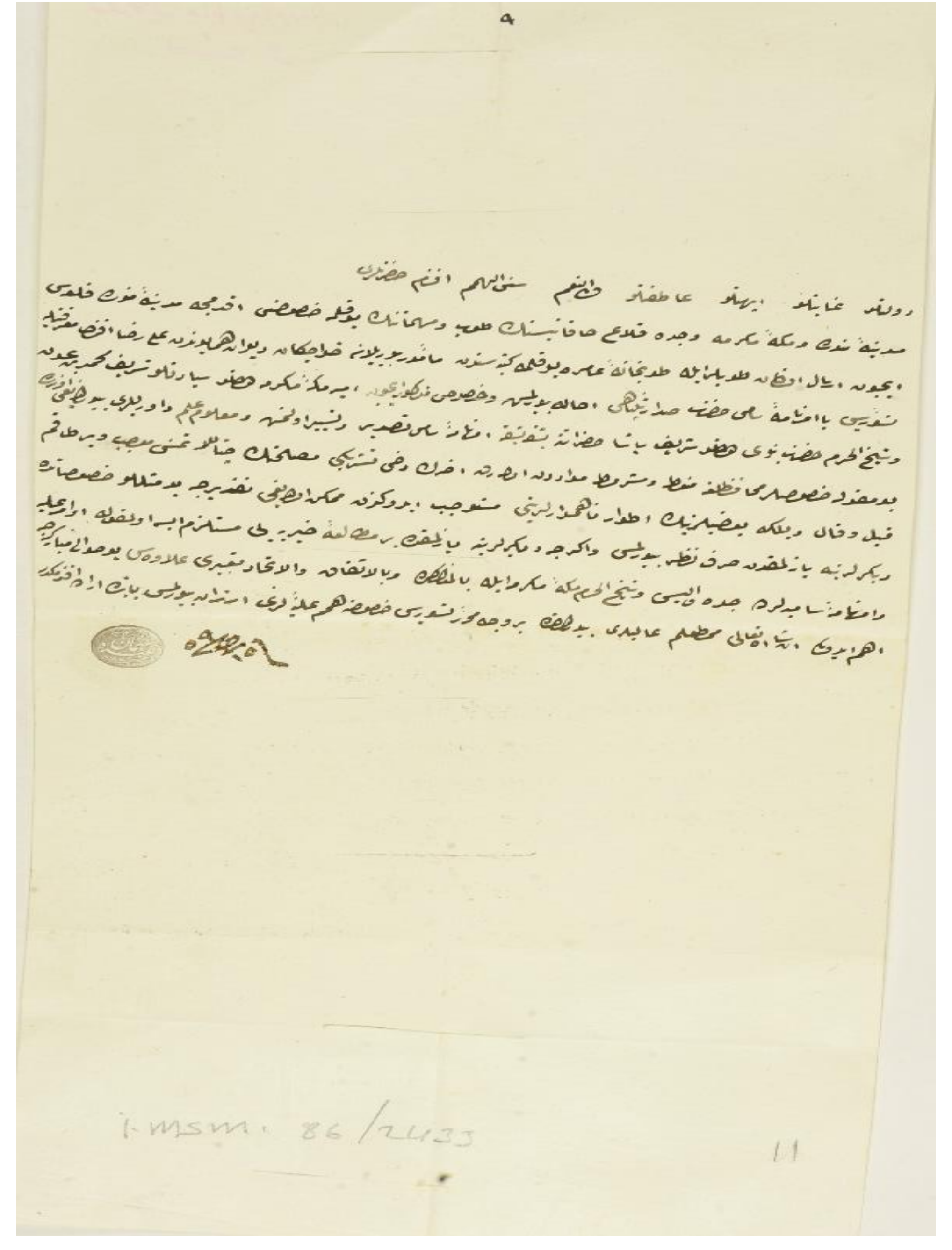
أرجو التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

17 رجب 1257 [3 سبتمبر 1841م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (60)

طلب محافظ جدة عدم إشراك آخرين في الأمور التي تتبع المحافظة، حتى لا يؤدي إلى الحرج والكثير من القيل والقال



I.MSM.86 /2433- 11

صاحب الدولة والعناية والعطف، ولي النعم سني الهمم سيدي.

سبق وأن أحيل أمر الكشف على المدافع والمهمات بقلاع المدينة المنورة ومكة المكرمة وجدة الخاقانية بأمر الصدارة السامية إلى الكاتب بالديوان الهمايوني علي رضا أفندي، الذي سبق أرسل إلى المدينة المنورة مع المدافع إلى المدينة المنورة، وأرسلت في هذا الشأن أوامر أخرى إلى كلٍ من أمير مكة المكرمة سيادة الشريف محمد بن عون، وشيخ الحرم النبوي شريف باشا.

وعلى نحو ما هو معلوم لدى مقامكم العالي، فإن مثل هذه الأمور تتبع المحافظة، وإشراك آخرين فيها تؤدي إلى الحرج والكثير من القيل والقال، وبعض المواقف غير المرغوبة من آخرين، وأرى صرف النظر عن الكتابة في مثل هذه الأمور على الآخرين، وإذا كان المؤمل من الكتابة إلى الآخرين خيراً، فمن المهم إضافة عبارة: " بالتفاهم مع والي جدة وشيخ الحرم المكي " في الأوامر العلية والتوجيهات السامية.

رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لسيدي.

15 ربيع الأول سنة 1259 [14 أبريل 1843م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (61)

اقتراح بضرورة توفير المصارف النقدية وإردبات الحنطة لأقطار الحجاز والحرمين في خزينة جدة ومستودعاتها ليوفر على الدولة مبالغ مالية كبيرة، ويوفر الأمن والاستقرار

I.MS.M. 2433- Lef 5

صاحب الدولة والعناية والأبهة والعطف ولي النعم سني الهمم

سيدي

تبين بأن المصارف النقدية للعساكر الموجودة في أقطار الحجاز والحرمين المحترمين لعام واحد- ودون احتساب الجمارك والمؤن، وفي حال عدم وجود مصاريف طارئة- تبلغ اثني عشر ألف كيسه أقجة، مع وجود سبعة وخمسين ألف إردب حنطة احتياطاً يجب أن تكون موجودة في الوقت المطلوب، عدا الحنطة الممنوحة من قِبل السلطان.

ولكن في حال ورود هذا المبلغ إلى خزينة جدة وهذه المؤن إلى المستودعات؛ تنتفي الحاجة إلى شرائها من الأسواق ويكون سببا في تخفيض المصروفات، ويوفر على الدولة العلية حوالي ألفي كيسه أقجة، وبوجود هذه المبالغ تدفع رواتب ومخصصات الأشراف ومشايخ العربان وغيرهم كل شهر، وبالتالي ضمان أمن الطرق وأمن العربان والأشراف، يعني أمن أهالي الحرمين الكرام، ويواصل الجميع بعد ذلك الدعاء بالخير لحضرة مولانا السلطان، وكل ذلك يتوقف على ورود هذه المبالغ والمؤن إلى هذه الجهة خلال المدة المحددة.

رجاء التفضل بالاطلاع، والتفضل ببذل الهمم لحل المسألة بالطريقة المطلوبة، واستجلاب الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان.

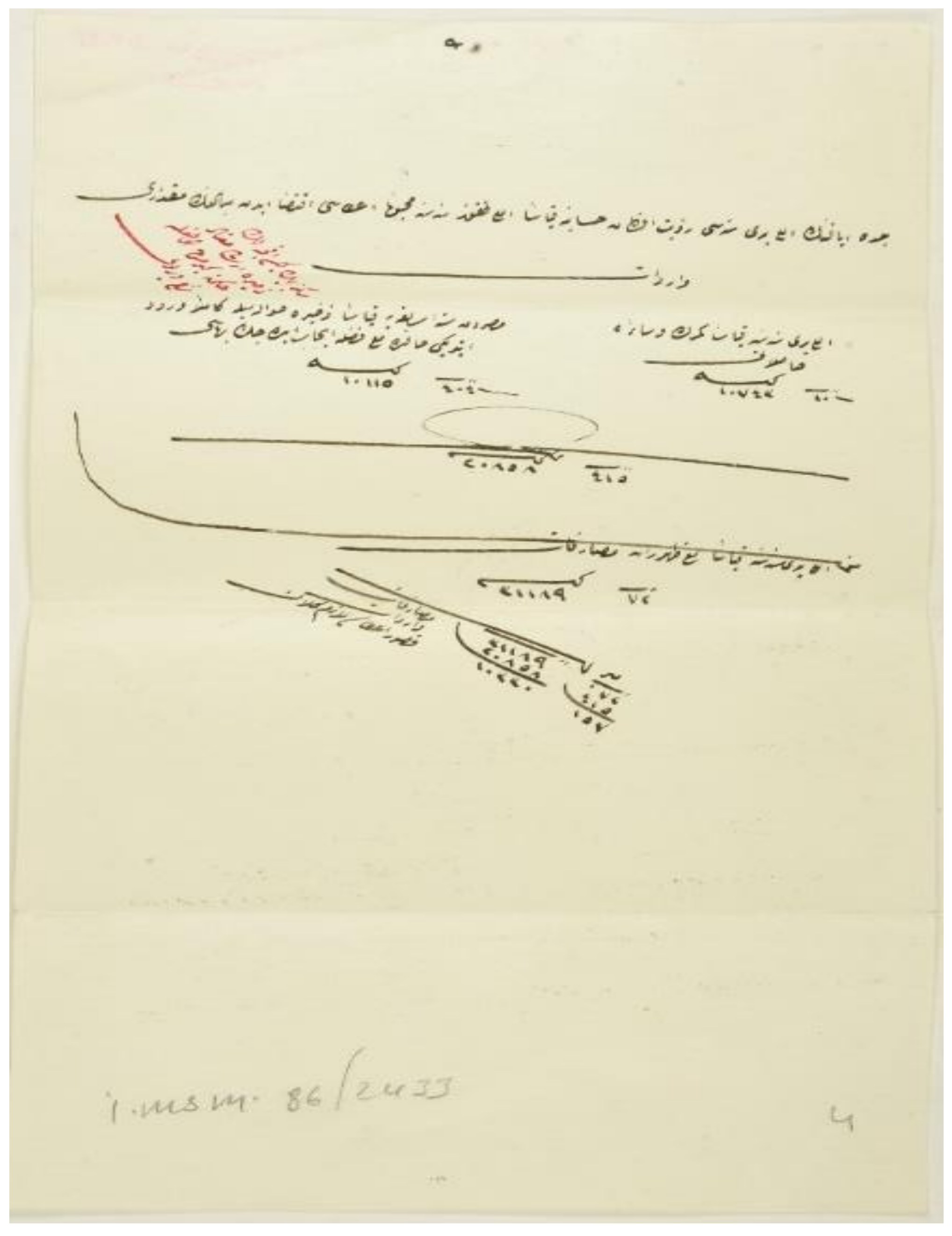
واللطف والكرم لولي النعم سيدي.

15 ربيع الأول سنة 1259 [14 أبريل 1843م]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (62)

مقدار المبالغ اللازمة لأيالة جدة عن سنة تسعة وخمسين، قياساً على حساب عام سبعة وخمسين



I.MSM.86 /2433- 4

مقدار المبالغ اللازمة لأيالة جدة عن سنة تسعة وخمسين قياساً على حساب عام سبعة وخمسين

الواردات

حاصلات الجمارك وغيرها قياسا حوالة المؤونة من مصر قياسا على سنة سبعة وخمسين على السنة السابقة وقيمتها مع الزيادة في حال ورودها كاملة

10743.10 كيسه 10115.404 كيسه

المجموع 20858.415

منها المصروفات مع الزيادات الطارئة قياسا على عام سبعة وخمسين

31189.72 كيسة

عن خزينة 31189.072 مصروفات

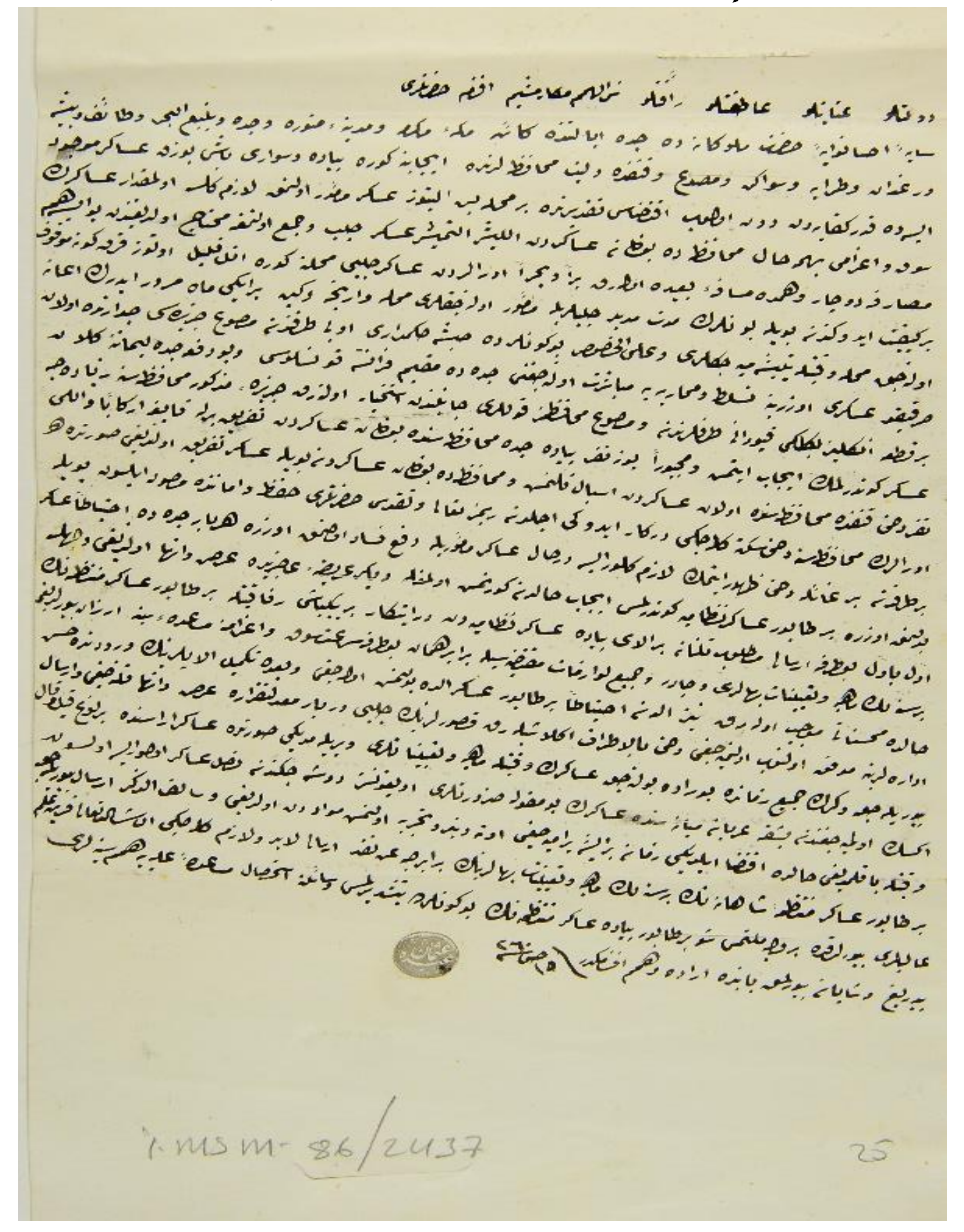
20858.415 واردات

10330.157 الباقي المطلوب إعطاؤه

20 جمادى الآخرة 1259 [17 يوليو 1843]

الوثيقة رقم (63)

طلب من والي جدة بسرعة اتخاذ التدابير لإرسال طابور مشاة العساكر النظامية، وإرسال مخصصات ورواتب هذا طابور معهم نقداً


İ.MSM-86/2437
25

İ.MSM.86/2437- 25

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة، سني الهمم وشيم المكارم

سيدي؛

بفضل وإحسان حضرة مولانا السلطان، هناك وجود عسكري من المشاة والفرسان غير النظامية بأعداد معينة في مواقع:

مكة المكرمة، والمدينة المنورة، وجدة، وينبع البحر، والطائف، وبيشة، ورغدان، وتربة، والسواكن، ومصوع، والقنفذة، والليث بإقليم جدة؛ لحمايتها.

لكنها ليست بالقدر الكافي، فإذا احتاج الوضع إلى خمسمائة أو ستمائة من العساكر، فإن تجهيزهم وسوقهم يحتاج إلى فرز ما بين خمسين أو ستين عنصراً من كل موقع، وهذا يؤدي إلى تكاليف مالية، بالإضافة استغراق العملية ما بين ثلاثين وأربعين يوماً، براً وبحراً؛ نظراً لبعد المسافة، وسيمضي شهران قبل أن يتم جلبهم وإيصالهم إلى الأماكن المطلوبة.

خاصة وأن الأخبار وردت من القنصل الفرنسي المقيم في جدة، ومن قبطان سفينة إنجليزية رست في ميناء جدة، ومن محافظ مصوع، بأن حاكم الحبشة يجهز لمحاربة عساكر صرفيقو الموجودين بجوار جزيرة مصوع، مما دعا إلى إرسال مزيد من العساكر لحماية الجزيرة المذكورة، فاضطررنا إلى فرز مائة من المشاة في حامية جدة وأرسلناهم بالسفن، كما تم إرسال خمسين من عساكر حامية القنفذة. ومن المؤكد أن فرز مثل هذه العساكر من الحاميات يعرض الحماية للشلل.

والمطلوب هو إرسال طابور من العساكر النظامية إلى جدة احتياطاً، فإذا حدثت مشكلة- وقانا الله منها- أمكن إزالتها فوراً بهذا الطابور.

وعلى نحو ما عرضته في تقريري السابق، فإنه في حال الموافقة السنية على إرسال طابور من العساكر المدربة من لواء مشاة العساكر النظامية بقيادة بكباشي خبير، ورواتبهم لمدة عام، والخيام وسائر اللوازم؛ فإنه سيكون عندنا طابور احتياطي له حسناته، وبعد ذلك يتبين درجة النجاح في قيادة وإدارة ما تبقى من لوائهم لدى وروده، ليصار بعد ذلك الطلب من دار السعادة الموافقة على جلب المتبقي.

وفـي حـال تعـذر إرسـال رواتـب ومخصصـات العسـاكر المكلفـين بالعمـل هنـا فـي وقتها؛ فسيكون هناك دائماً المزيد من القيل والقال بين العساكر، بالإضافة عدم جواز أن يبقى العساكر نهباً للحاجة بين العربان، وفي هذه الحالة لا يمكن توقع القيام بأي عمل بهذه العساكر على نحو ما أثبتته التجارب منذ وقت طويل.

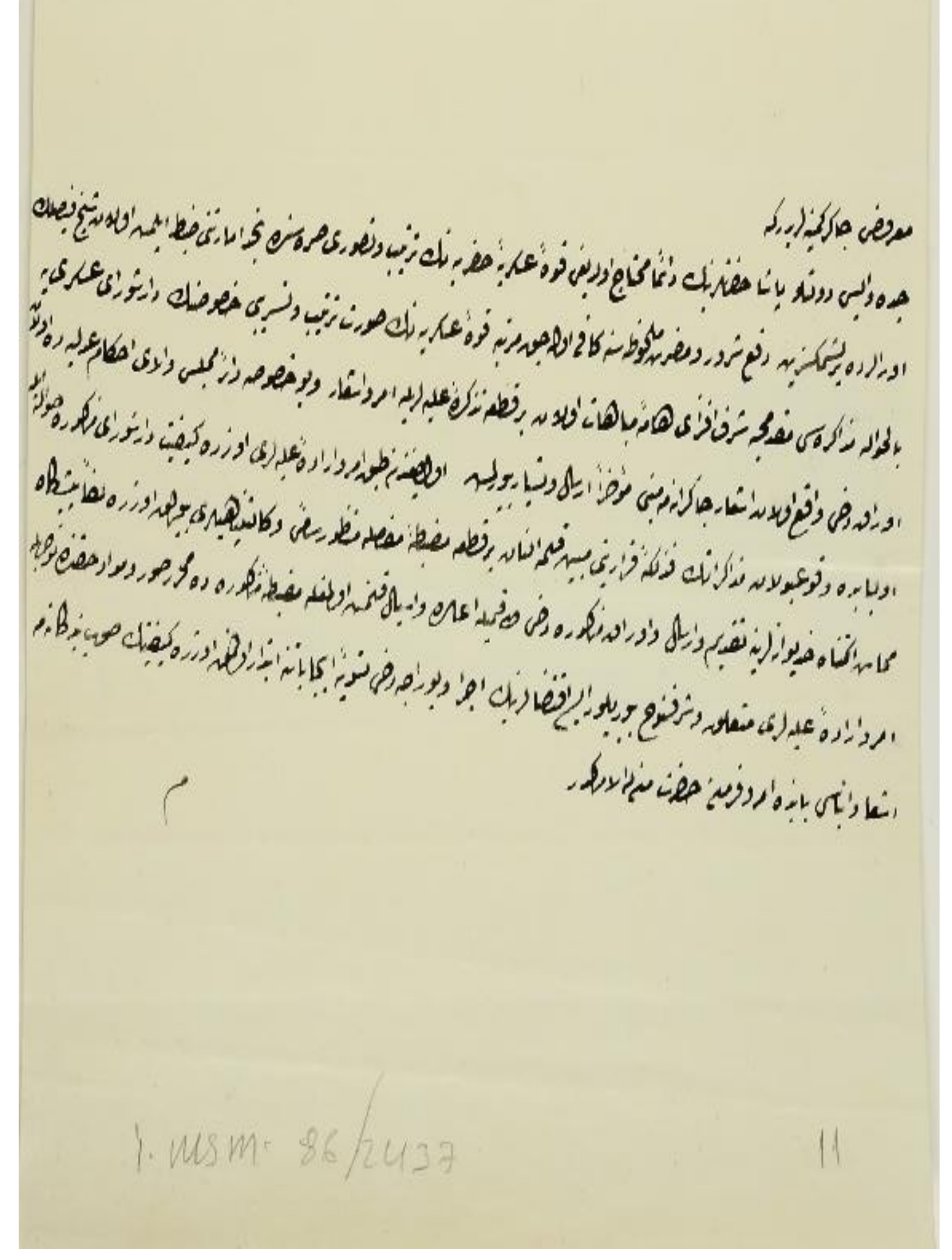
ولابد من إرسال مخصصات ورواتب طابور العساكر النظامية معهم نقداً. فالمرجو صدور إذنكم العالي لاتخاذ أسباب إرسال طابور مشاة العساكر النظامية المطلوب هذه الأيام، والأمر والإرادة لسيدي.

15 صفر سنة 1260 [5 مارس 1844]

عبده عثمان

الوثيقة رقم (64)

الاستعلام عن صدور الإرادة السنية بخصوص القوة العسكرية التي يحتاجها والي جدة



İ.MSM.86/2437- 11

معروض الداعي،

سبق وأن تبلغنا مذكرتكم العلية بمناقشة دار الشورى العسكرية لموضوع فرز القوة العسكرية وإرسالها، لتكون كافية لدفع الشرور والمضرات المحتملة للشيخ فيصل الذي استولى على إمارة نجد، والحيلولة دون ترسيخ أقدامه، ضمن تصور وفرز القوة العسكرية الحضرية التي يحتاجها دولة الباشا والي جدة بصورة دائمة.

كما أرسلت الأوراق المتعلقة بهذا الخصوص والموجودة لدى مجلس الأحكام العدلية بناءً على طلب مني.

ولما سبق بيانه، رفعنا إلى مقامكم السامي محضراً مفصلاً لقرار الأسباب الموجبة للمناقشات التي جرت من قبل دار الشورى المذكورة، وفق أمركم السامي، مع إعادة مجموعة الأوراق المتعلقة بها.

رجاءً إبلاغنا بما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن، لإجراء مقتضى ما هو محرر في المحضر المذكور؛ كي نبادر إلى العمل وفق ذلك.

والأمر لحضرة من له الأمر.

24 شوال 1260[5 نوفمبر 1844]

الوثيقة رقم (65)

طلب والي جدة عثمان باشا التوجه إلى الدار العلية مع عدد من الرجال لمناقشة بعض المسائل في تقريره شفهياً

İ.MSM.86/2439- 3

صاحب الدولة والعناية والعطف والرأفة سني الهمم كريم الشيم

سيدي

بعض المواد المذكورة في تقريري الذي سبق تقديمه إلى مقر الدولة تم إجراء اللازم بحقها، واقتضى بعضها الاستفسار. والجواب على أمر الصدارة السامية المتضمن طلب المبادرة إلى التفصيل في ذلك وعرضه، فصلت فيه بنداً بنداً على شكل تقرير وتم تقديمه إلى المقام السامي، وقد بينت هذه المرة أيضاً بأن كل مادة من المواد المذكورة خالية وسالمة من أي محذور، وفي إجراء مقتضاها فوائد ومحسنات.

ولا حاجة للبيان والتوضيح بأن الاستفسار مرة أخرى عن المسائل التي سبق عرضها بحجة احتمال المحاذير فيها والرد على هذا الاستفسار، ووصوله وصدور الإرادة العلية لتنفيذ المطلوب يستغرق عاما بسبب بعد المسافة، وسكان هذه البلاد من البدو والأشراف وقد تحدث الفتنة بينهم فجأة، وتختل الأمور والنظام، لذلك فإن الحصول على الموافقة العالية لما عرضته وسرعة تنفيذ المقتضى، وتأمين راحة ورفاهية الحجاج المسلمين والأهالي والمجاورين مطلوب وملتزم به لدى مقام مولانا العالي، كما أن إدخال كافة الأمور في الحرمين المحترمين قبلة المسلمين تحت النظام مطلوب لدى المقام العالي، ولا يتحقق ذلك بالكتابة والاستفسار.

وأود أن أعين مكاني كبير بوابي القصر العالي شقيقي سعادة الحاج مصطفى آغا قائمقاماً، وأتوجه إلى الدار العلية مع عدد من الرجال لمناقشة تلك المسائل شفهياً، وأعود خلال شهرين أو ثلاثة، فإذا كان ذلك موافقاً للرأي العالي فمن المصلحة إبلاغي على وجه السرعة.

وإذا رفض الطلب أو لم يكن مناسبا سفري بتلك الصورة، وتوقفت المصالح وحدثت مشكلة كبيرة، فإنني رجل تقدم بي السن ولا قدرة لي على الركوب والنزول، ويتعين في هذه الحالة العهدة بالأمور لرجل قوي وعلى دراية بالأمور والأحوال، وإعفائي من منصبي هذا. رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر والإرادة لسيدي.

15 محرم 1261 [23 يناير 1845م]

عبده عثمان

الفصل السابع
اليمن

الوثيقة رقم (66)

معلومات من التقرير الشفوي حول مأمورية أشرف بك إلى عدن، المكلف بموضوع اليمن

İ.MSM.86/2437- 24

صاحب الدولة والعناية والعطف ولي النعم

سيدي

سبق وأن توجه عطوفة أشرف بك ابن سليم ثابت[90] الكاتب في الديوان الهمايوني المكلف بموضوع اليمن بمقتضى مأموريته إلى عدن. ومع أنه ذهب ليأتي بالبراءة الشريفة الموجودة بيد الإنجليز إلى الشريف حسين، لكنهم أبقوه هناك مدة طويلة، وسبق أن وردت إليّ تقارير منه عن ردود حاكم عدن على أسئلته رفعناها إلى مقامكم العالي عدة مرات، وأخيراً قال حاكم عدن للأمير المذكور بأن الجواب لم يصل من إنجلترا، وأنه يمكنه العودة، وأنه سيعطيه ورقة، وأنه لم يرد الجواب حتى الآن ولا يعرف متى يأتي هذا الجواب، وقد لا يأتي أبداً، و" ليس لنا في مخا ما نعمله فإذا جاء الجواب والقنصل نرسله إلى مخا ". ويجزم الأمير المومأ إليه في نوايا الإنجليز.

(90) ربما المقصود هو: سليم ثابت أفندي: محاسب ديوان الحرمين الشريفين. نشأ في القلم السلطاني. وتصاهر مع عارف أفندي دري زاده، فنال العمل في قلم الحاجات السلطانية. ثم عمل وكيلاً في باب الوزراء. وفي سنة 1222هـ 1807م تعين وكيلاً لكاتب الانكشارية. وفي سنة 1223هـ 1808م تعين في المصروفات السلطانية. وفي سنة 1225هـ 1810م تعين محاسبا في ديوان الجزية. وفي سنة 1236هـ 20 . 1821م اعتقل وتم نفيه إلى مدينة ديماتوكا، وبعد مدة قصيرة عفي عنه، وتعين سنة 1237هـ 21 . 1822م روزنامجي أول. وبعدها تعين ناظرًا على مضيق قره دنيز، وأمينًا على المباني جهة روملي حصار.

في سنة 1242هـ 26 . 1827م تعين محاسبا في ديوان محاسبة الحرمين الشريفين. وفي سنة 1245هـ 29 . 1830م تعين محاسبا في ديوان الجزية. وفي شهر شوال سنة 1247هـ مارس 1832م تعين أمينًا للدفتر. وفي شهر ذي الحجة سنة 1248هـ أبريل . مايو 1833م تعين وكيلاً لباب مصر. توفي في شهر رمضان سنة 1249هـ يناير . فبراير 1834م، ودفن في تربة بلاد أيوب. كان له قبول، وأهلية في الخدمة.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلَايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (801).

وقد أدرك بأنه لا جدوى من البقاء هناك، ولن يحصل منه على أي شيء قطعي؛ فأخذ ورقة من حاكم عدن وجاء إلى الحديدة [91].

---

(91) **لواء الحديدة:** يحتوي لواء الحديدة علي ثمانية أقضية هي: زبيد/ بيت الفقيه/ لحيه/ زيدية/ باجل/ جبل ريمة/ حجور/ أبو عريش، ويتشكل هذا اللواء من تهامة اليمن وجزء من جبال سرا، مركز الحديدة هي مدينة الحديدة الساحلية، وتحتوي علي (30000) نسمة، وموانيها من اشهر مواني البحر الأحمر، والمدينة محاطة بسور متهدم ولها خمسة أبواب، وبرجان متهدمان، أحدهما باسم صديقيه والآخر باسم حكميه، تقدر مبانيها الموجودة داخل السور بأكثر من سبعمائة منزل مبنية من نوع من الآجر مصنع محلياً صغير الحجم وغير محروق جيداً أما المنازل الموجودة خارج السور فكلها من الحجارة وتبلغ نفس العدد، وحوالي (5000) عريشة.

وفي داخل السور يوجد مقر للحكومة ومكتب للقائد ومكتب للبرق ومستشفى عسكري كبير ومستشفى للغرباء ومعسكر ومدرسة صنايع، وثلاثة مباني للبلدية، و(3) جوامع كبيرة وحوالي (40) مسجداً صغيراً و (600) دكان، ودرجة الحرارة مرتفعة للغاية، وقسم كبير من هوائها مشبع بالرطوبة في أغلب العام، ولا يوجد بالمدينة نفسها مياه صالحة للشرب، ولكن مياه الشرب يتم جلبها بالجمال والحمير من آبار تبعد عن الحديدة بمقدار ساعة.

ولأن التجارة في حديدة أغلي من أي مكان في اليمن، فإن الزبائن والتجار يفدون إليها كل يوم بالمئات وتصدر القهوة وهي أهم محصول في اليمن عن طريق الحديدة. وتحيط بالحديدة أراضي رملية غير منبتة ولكن ثبت بالتجربة التي قمت بها أنه إذا تم عمل مضخات قوية للمياه وري الأراضي الواقعة علي مسافة ساعتين منها فستتحول إلى أراضي منتجة، ولكن الأهالي لا يعيرون ذلك اهتماماً، ويشتهر أهالي حديدة بالكسل، وبرود الدم، وتأتي الفاكهة إلي لواء حديدة من مكان يسمي (أمبة) وبالطبع يتم نقل كل البضائع من حديدة وإليها بواسطة السفن والمراكب، وأكثر المحاصيل التي يتم تصديرها من حديدة، القهوة والذرة، أما السلع التي تستوردها فهي الأرز والقماش والتبغ، والدقيق، والسكر، والصابون.

ويتبع لواء حديدة ناحيتان هما: جزيرة قمران، وجبل برع، وتعتبر جزيرة قمران جزيرة وناحية في نفس الوقت وهي مشهورة بالمبني الحكومي الموجود بها، وكذا بمبني الحجر الصحي الكبير، ويمتلئ الحجر الصحي بالآلاف الوافدين من البلاد البعيدة مثل الهند وجاوه الذين يتجهون إلي الحج. ومما لاشك فيه أيضا أنه بوجود ذلك المبني انتعشت الجزيرة ودبت فيها الحركة ونشطت التجارة كما أن كثيرا من الحجاج والموظفين يأتون إلي قمران كل يوم ليأخذوا الماء المثلج أو الثلج الذي تصنعه ماكينة الثلج الضخمة الموجودة هناك، ويوجد في الجزيرة مكتب للبرق تم توصيله بواسطة كابل

وقد أفاد الشريف حسين بأنه سيرفع الراية في حال إبرازهم البراءة الشريفة، وتطلب الأمر أن يعود إلى جدة؛ فعاد، ولما رأى أن لا جدوى من الإقامة الطويلة هناك عاد إلى دار السعادة، وهذه المعلومات من التقرير الشفوي من الأمير المذكور.

رجاء الإحاطة والأمر لسيدي.

11صفر سنة 1260 [1 مارس 1844]

محمد ابن عون

صغير يمر من البحر ويأتي من مدينة لحية ويزيد تعمير الجزيرة يوما بعد يوم، ويقوم الأهالي بالزراعة والحرث، وكذا يشتغلون بصيد اللؤلؤ والزحالف.

الناحية الثانية التي تتبع حديدة هي ناحية جبل برع: طقسها لطيف، وتعد مصيفا لمنطقة حديدة، وينبع منها نبع مائي يسقي الأراضي هناك، ولا تزرع تلك المنطقة سوى القهوة، كما أن بها من الحيوانات كثيرة أشهرها الأرنب والحجل.

إسماعيل بن إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، 233-235.

الوثيقة رقم (67)

ترجمة ملخصة[92] لرسالتين باللغة العربية مقدمتين إلى المقام العالي من جهات اليمن

İ.MSM.86/2437- 6

---

(92) **تلخيص "تلخيص"**: التلخيص كتاب يحرر بإيجاز شديد وخط واضح جميل، يقدمه الصدر الأعظم إلى السلطان في مسألة من المسائل بقصد الحصول إلى إذنه أو رأيه وأمره. وفي هذه التلخيصات تكتب باختصار ألقاب السلطان في المقدمة، وغالبًا ما كانت على نحو: " شَوْكَتْلو كَرَامَتْلو سَعَادَتْلو مَرْحَمَتْلو بادِشَاهِهِم آفَنْدم ".

وبعد أن يقرأه السلطان يكتب رأيه هو الآخر وبإيجاز شديد يصل أحيانًا إلى كلمة واحدة في الطرف الأعلى من التلخيص، ويعاد بعدها إلى الصدر الأعظم، وهذا الذي كتبه السلطان يسمى "خط هُمايونْ". وكان ضمن رجال الصدر الأعظم موظف مكلفة بكتابة هذه التلخيصات يسمى:

"**تلخيصجي**"، والمصطلح يعني "كاتب الخلاصة"، أو الموظف الذي يقوم بإعداد موجز للعناصر التي تتألف منها المسألة المراد استصدار فتوى بشأنها، وكان هناك موظف في الباب العالي يطلق عليه التلخيص أو تلخيصي، وهو رئيس قسم تلخيص المصالح التي تعرض من الباب العالي إلى السلطان، كما يطلق على اثنين من الضباط في حاشية الصدر الأعظم؛ كانا يقومان بتسليم المذكرات التي كان الصدر الأعظم يرسلها إلى السلطان.

عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني، ص 469؛ أحمد صدقي شقيرات: مؤسسة شيوخ الإسلام، 1/ 184.

بعد الثناء والدعاء؛

بالعطف والإحسان الهمايوني من العواطف العلية لحضرة مولانا السلطان بمنصب اليمن؛ أصبحت أنا عبدكم الداعي غريق بحر عنايتكم، وإنني أجد نفسي عاجزاً ومقصراً عن أداء واجب الشكر.

ولكن غني عن البيان بأن كافة الجبال هي تحت تصرف حاكم صنعاء، كما أن بندري عدن وبربرة التابعين لمخا تتبعان إدارة الإفرنج، لم يكن هناك اهتمام في ربطهما من قبل صنعاء بالجبل، ونظراً إلى أن الجبال المذكورة خارجة عن السيطرة وليس هناك أمان في الطرقات، وأن عدداً من الأماكن بتهامة تابعة لي. فالرجاء إصدار أمر جليل يتضمن الفقرات اللطيفة والأحكام الشريفة ليكون مصدر فخري واعتزازي أمام القاضي وغيره، ومستوجباً لكمال الشرف.

العبد

الحسين ابن علي ابن حيدر

بعد البسملة والحمدله؛

عريضتي هذه معروضة ومقدمة لمقام صاحب الشوكة والقدرة والكرامة السلطان ابن السلطان السلطان عبد المجيد خان، حفظه المولى من كافة الآفات السماوية والأرضية، ووفقه في تحقيق كافة المصالح السنية للدولة العلية، هذا دعائي واجب الأداء أرفعه إلى الرب القدير مجيب الدعاء.

لقد تشرفت بتبليغي الحكم الشريف[93] الذي صدر من مقام مولاي باهر المجد والشرف. كما أن الفتوحات الجليلة التي مَنَّ الله بها على الحكومة السنية العادلة ضد المخالفين البغاة كانت من دواعي سرورنا، فقمنا بأداء سجدات الشكر المتوالية للرب سبحانه. نرجو من الله عز وجل أن ينعم على الذات السلطانية وعلى كافة المسلمين بالأمن والسلامة، وجعل مفارق المسلمين تحت مظلة الأمن والراحة.

نحن قبيلة من قبائل العرب في جبال اليمن، نقوم بفضل الشوكة السلطانية بتطبيق الشريعة، ونهتم بأسباب الأمن والسلامة في الطريق لأبناء السبيل ولمن يتوجه صوب بيت الله الحرام، متخذين المؤمنين إخواناً، ومقدمين لهم العون قدر إمكاننا، وإزالة ما يتعرضون له من المضرة، ونسعى إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هذا ما أردت أن أبينه من حقيقة حالنا.

11 صفر سنة 1260 [1 مارس 1844]

العبد

عايض [94]

---

(93) **حُكم "حكم"**: هو الفرمان أو الأمر الصادر من الديوان الهمايوني باسم السلطان، ويطلق عليه أيضًا حكم همايون، أو خط همايون.

(94) عائض بن مرعي المغيدي (ت 1273هـ/ 1857م)، أول من تولى بلاد عسير من عشيرته. وهو من آل يزيد، من بني مغيد ويرتفع نسبهم إلى عنز بن وائل. كان عائض من رجال علي بن مجثل (أمير عسير) ولما مرض ابن مجثل أشار بأن يخلفه عائض. فتولى الإمارة بعده، في شوال 1249

وكانت حدود الإمارة ما بين أقاصي بلاد الحجر، فحلى ابن يعقوب شمالاً، حتى ظهران اليمن فتخوم المخا وزبيد جنوباً، ومن الغرب ما بين سواحل القحمة فحلى ابن يعقوب حتى تخوم تثليث شرقا.

وخرج عن طاعته الشريف علي بن حيدر أمير أبي عريش، فقاتله عائض وحاصره، ولم يفلح. وأخرجت بلاد أخرى حامية عائض كالحديدة وزبيد والمخا وصبيا.

وأقبل محمد بن عون من مكة بجيش من الترك (العثمانيين) سنة 1250 فقاتله عائض في عتود (من أودية شهران) وانهزم فاعتصم بقرية السقا (امسقا) وتوغل ابن عون. ثم تتابعت المعارك بينهما وانتهت بالصلح؛ على أن يعود ابن عون ومن معه من جميع بلاد عسير. وانتقض الصلح. ثم انتهى الأمر باستقرار عائض في أكثر بلدان إمارته. وكان يحب العمران والعلم والعلماء، شجاعاً، فيه دهاء عشائري، بنى حصونا ومساجد ومزارع وأنشأ مدرسة في أبها. واستمرت إمارته إلى أن توفي بالطاعون. ومدة حكمه 24 عاما.

وفي بعض (آل يزيد) هؤلاء من ينتسب إلى يزيد بن معاوية، ويقول أنهم خرجوا بعد ذهاب الدولة الاموية في الشام إلى عسير ثم كان عائض أول أمرائهم وهو والد (محمد بن عائض) الذي قتله القائد العثماني رديف باشا غدراً (كما يقول خلفه في القيادة سليمان شفيق) أوائل سنة 1289هـ.

وكان عائض في أوليته من الرعاة وتقدم بذكائه وشجاعته إلى أن قاد عشيرته في خلال ثورة قام بها العسيرويون لإخراج المصريين من ديارهم.

وأخرجهم بعد معارك نشبت في بلدة (طبب) قاعدة المصريين يومئذ فكانت له الامارة في قبيل (عسير السراة) في شوال 1249هـ.

الزركلي: الأعلام، 242/3.

الوثيقة رقم (68)

المجلس العالي يرسل مأموراً خاصاً للتحقيق في مذكرة انجلترا ضد تصرفات حاكم مخا في اليمن، والمأمور يقدم إلى المجلس تقريراً من سبعة بنود، بالإضافة إلى الرسائل والتحقيقات والمعلومات الأخرى التي جاء بها من الحجاز

İ.MSM.86/2437- 3

من المعروف لدى معاليكم أن بعضا من مأموري دولة إنجلترا ومواطنيها في بلاد اليمن، تعرضوا لبعض الإهانات من قبل حاكم مخا الأمير حسين، وأن سفارة إنجلترا قدمت مذكرة شديدة اللهجة بطلب عزل وتأديب الأمير المذكور.

ونظراً لعدم اتضاح الأوضاع في بلاد اليمن، فقد أفادت المعلومات التي استقيت محلياً أن بلاد اليمن ملك للدولة العلية منذ القدم، لكنها بقيت في حالة متروكة ومهملة، حتى أن قلعة عدن الكائنة داخل بلاد اليمن باعها شيخها في العهد السابق للإنجليز، وفي الوقت الحاضر أقرت إنجلترا بأن تلك الجهات ملك للدولة العلية.

ولكن إذا لم تعد الدولة العلية بعزل الأمير المومأ إليه، وتجاهلت الأمر؛ فقد يلجأ الإنجليز إلى تأديبه بأنفسهم، وقد يفضي بهم الأمر للسيطرة عليها، وسيفضي إلى وضع شديد السوء مستقبلا والعياذ بالله، ومن المؤكد بعد ذلك أن تقع بلاد اليمن بكاملها بيد الغير.

ونظراً إلى أنه ليس لأحد أن يبيع ملك الدولة العلية إلى أحد، فمن المأمول بعون الله تعالى ضبط الأمور هناك واسترداد القلعة المذكورة بعد ذلك، وكان من المناسب الآن أن ترد نظارة الخارجية الجليلة على السفارة المذكورة بأن السلطنة السنية ستتخذ الأسباب التي من شأنها عزل الأمير حسين، وأنها سترسل من عندها مأموراً خاصاً لهذا الموضوع. وقد وافق مجلس الوكلاء على ذلك، وبموجب الأمر السلطاني الذي صدر في هذا الشأن يصار إلى اتخاذ الأسباب وجمع المعلومات التي من شأنها عزل الأمير المومأ إليه، وتم إرسال أشرف بك ابن سليم ثابت أفندي بصورة مخصوصة لتبليغ ذلك، ولدى وصوله إلى تلك الجهة أبدى الأمير المومأ إليه الطاعة والانقياد، ووعد بحل المشكلة مع الإنجليز وفقا للإرادة السنية، وقدم طلبا بتأكيد مهامه، وصدر الأمر العالي بذلك وأرسل الأمر إليه.

وبعودة المأمور المومأ إليه أخيراً، قدم إلى المجلس العالي تقريراً من سبعة بنود حول كيفية حل الموضوع والتحقيقات والمعلومات الأخرى، بالإضافة إلى الرسائل التي جاء بها. ومن الاطلاع عليها تبين أن:

- البند الأول من التقرير التزامه بالتعليمات التي زود بها في قيامه بالمهام الموكلة إليه، وعما ادعاه الإنجليز من رفع العلم والتعويضات، وكيفية إسكات وإرضاء المأمور الإنجليزي الموجود في عدن.
- وحسب مشاهداته وتحقيقاته فإن بقاء الأمير المومأ إليه في مخا سيؤدي مستقبلاً إلى بعض المشاكل، وأنه من السهولة عزله في حال تمركز قوة عسكرية هناك.
- كما أن الرسائل التي حملها تتعلق بكيفية عودته.
- وفي بند آخر من التقرير إشارة إلى أن حسن الانضباط والإدارة في الأقطار الحجازية يتوقف على وجود قوة عسكرية نظامية هناك، وإلى ضرورة إرسال المؤن المخصصة إلى جدة وينبع خلال مدة معينة.
- وأن تصرفات وتحركات أمير نجد الشيخ فيصل ستؤدي إلى فتنة عظيمة في الأقطار الحجازية ما لم تكن فيها قوة عسكرية كافية، ويطلب إرسال العساكر المطلوبة على وجه السرعة.
- كما يشير إلى قيام شريف مكة على نحو ما تعود عليه بقتل وإعدام بعض الأشخاص دون الإبلاغ عن ذلك، وإلى أن العدل السلطاني يتطلب إصدار أمرٍ عالٍ بعدم قتل وإعدام أحد دون إذن أو موافقة، وأنه بسبب سيطرة الطائفة المعروفة بـ "صرفيكو" على مياه مصوع، فإن خزينة جدة تعطي لهذه الطائفة شهريا ألف وواحد فرنك فرنسي، وأنه من الضروري اتخاذ التدابير العسكرية لكف يد الطائفة المذكورة ووضع حد لخسارة الخزينة وتأمين المياه للأهالي.
- وأن بعض التجار في جدة يقولون بأن الذين يرفعون العلم الإنجليزي يدفعون رسوم جمركية بنسبة خمسة في المائة، وأنه في حال طلب نسبة اثني عشرة في المائة من التجار التابعين للدولة العلية فإنهم سيدخلون تحت الحماية الإنجليزية، ولذلك فإن والي جدة عطوفة عثمان باشا أوصاه ونبهه إلى ضرورة معاملة التجار على قدم المساواة في الرسوم الجمركية.
- وأن الباشا المذكور أبلغه بضرورة بناء ثلاث سفن لاستخدامها في بحر السويس لتسهيل وتسريع الرسائل التي يرسلها الوالي المشار إليه إلى هذه الجهة، وأنه علم بانخفاض المصروفات بهذه الطريقة.

وبهذا أسفرت مأمورية الأمير المومأ إليه وسفره إلى تلك الجهات عن إثبات الحقوق العالية للدولة العلية بصورة فعلية، وإكمال شرف ومكانة السلطنة السنية، بالإضافة إلى إجرائه ما يلزم لضمان مطاوعة الأمير حسين وإنهاء الخلاف بينه وبين الإنجليز، وتأمين فوائد كبيرة من تأخير أمنيتهم وضمان سكوتهم.

وحقيقة؛ فإن الأمير المومأ إليه تصرف بروية وتعقل في القيام بمهمته، فإذا تطرقت السفارة المذكورة لهذا الموضوع مرة أخرى في الوقت الحالي وفي المستقبل، فإنه يتعين إرسال الأوراق المذكورة إلى نظارة الخارجية كي تقوم على ضوئها بالرد عليها.

وفيما يتعلق بشدة الحاجة إلى قوات عسكرية في الأقطار الحجازية على نحو ما أشار إليه التقرير، فقد أبلغ عثمان باشا في محضر ورد منه بالأمس الحاجة إلى المؤن والمال، وقد حَوَّل موضوع إرسال العساكر إلى دار الشورى العسكرية لمناقشته، ما أشار التقرير في بند سابق إلى ضرورة إرسال المؤن في وقتها وزمانها.

وسيكون حل مسألة الشيخ فيصل على ضوء قرار دار الشورى العسكرية فيما يتعلق بإرسال العساكر، وإذا وجدت القوة العسكرية هناك- بفضل الله تعالى، ثم بقوة حضرة مولانا صاحب الشوكة- فمن المأمول تأمين انضباط وحسن إدارة تلك الجهات.

أما فيما يتعلق بمنع القتل دون استئذان، فمن المناسب إصدار أمرٍ عالٍ في هذا الشأن، ونشره وإعلانه في الممالك المحروسة، بالإضافة إلى تصدير فرمان إلى الشريف المشار إليه وإلى من يلزم.

وبناءً على طلب الوالي المشار إليه فيما يتعلق بالرسوم الجمركية وطلبه إنشاء السفن، ونظراً للمحسنات المتوقعة، فإن تطبيق ذلك يتوقف على ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

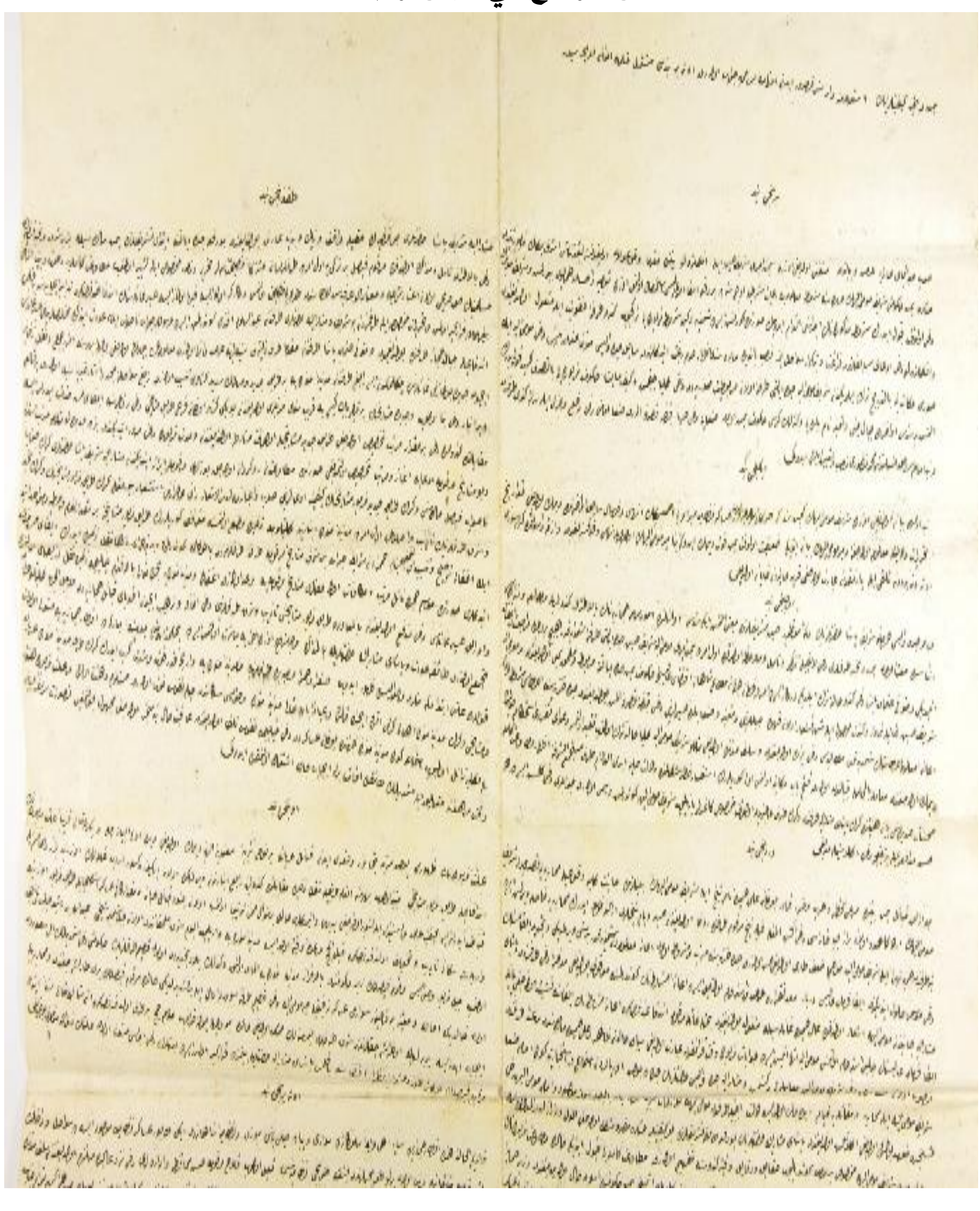
كما وافق المجلس على تسطير جواب إلى الوالي المشار إليه حول مسألة إنشاء السفن.

رجاء الإحاطة، والأمر لحضرة ولي الأمر.

24 شوال 1260[5 نوفمبر 1844]

الوثيقة رقم (69)

تقرير من أحد عشر بنداً، جواباً على استعلام المقام السامي عن الوضع في اليمن ونجد



İ.MSM.62/1800- 2

تقرير من أحد عشر بنداً، جواباً على استعلام المقام السامي عن الوضع في اليمن ونجد:

البند الأول

غني عن العرض والبيان لدى مقامكم العالي أنه بعد مهمة أشرف بك المتعلقة بسوء التفاهم السابق بين أمير اليمن الشريف حسين وبين الإنجليز، عُهد إلى الشريف المومأ إليه بإمارة اليمن مقابل تنفيذه لبعض الشروط، وتجديد الأمر العالي بالإبقاء كل ثلاث سنوات. فقبل الشريف المومأ إليه في وقتها بتلك الشروط وتظاهر بالالتزام بها.

لكنه ترك تلك الشروط وانشغل بترسيخ أقدامه، كما أن الإنجليز تخلوا عن ادعاءاتهم السابقة، وأظهروا عدم رغبتهم بموضوع نصب الراية على سواحل اليمن، وترك المكاتبة الصورية تدريجياً مع والي جدة السابق المتوفى عثمان باشا، فخرج الشريف المومأ إليه بهذه الصورة عن دائرة الارتباط بولاية جدة كلياً. وصار يستغل عامل الوقت للتصرف بتلك الحكومة كما يشاء.

وفي أواخر عام ألف ومائتين وواحد وستين استولى على جبال اليمن[95] وبلدة تعز[96]، وكذلك على صنعاء مقر حكومة اليمن حرباً، وعزل إمام صنعاء، وعين مكانه ومن طرفه محمد المنصوري وهو من نسل الإمام السابق.

---

(95) تبدأ الأجزاء الجبلية في اليمن من التلال الصغيرة في تهامة ثم يزيد ارتفاعها تدريجياً وتبلغ أقصى ارتفاع لها في المنطقة الممتدة من جبل حراز وحتى صنعاء، ويتراوح ما بين 3000.2500م وهذه الأجزاء الجبلية عبارة عن سلسلة جبلية وأودية بينها وسهول نشأت من توسع وانبساط هذه الأودية بشكل كبير وأبرز هذه السهول صنعاء وعمران ومعبر، ويمتد سهل معبر لمسافة تزيد عن سبع ساعات وهو مزرعة بهيجة.

وتتصل جميع الجبال بعضها بالبعض على هيئة سلسلة جبلية تعرف باسم سراه (مثل سراه معافر، سراه كلاع، سراه ريمة) وتمتد من عدن حتى الطائف ويبلغ طولها 1100 كم وتوجد تلال ضخمة ومرتفعة من جبال سراه المذكورة تختفي ذراها وراء السحب البيضاء الكثيفة وقت الشفق في معظم الأحيان. أما أودية الجبال المذكورة التي يلفها الضباب الكثيف والخفيف مثل جبل كاهل وجبل بنى شعيب وجبل ريمة وجبل صبر فتزدادان غالباً بمزارع البن بكثرة على تلك الجبال.

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، ص 96.

(96) **لواء تعز**: ينقسم لواء تعز إلى خمسة أقضيه: أب/ قعطبة/ حجرية/ مخا/ عدين. ويقع هذا اللواء علي بعد (54) ساعة من صنعاء في جبال سرا فوق سفح جبل خصب يعرف باسم جبل

البند الثاني

على نحو ما هو مبين في البند الأول فإن تحركات وتصرفات الشريف المومأ إليه كانت على هذا النحو، بدلالة التقارير التي أرسلها قائد العساكر النظامية الأميرآلاي أحمد بك في أواخر العام الماضي، وبناءً على أن ما أسماه الأمير المومأ إليه بالضعف كان قوة، فقد كان ما أبلغ به الأمير المومأ إليه ناشئ عن عدم اطلاعه على حقائق الأمور، ومستنداً إلى ما سمعه من الأزقة والأسواق.

البند الثالث

حين قدوم والي جدة الحالي شريف باشا إلى مكة المكرمة في أوائل عام اثنين وستين، وخلال مناقشة الأمور المهمة في الحجاز معه طولاً وعرضاً، والاهتمام بصورة خاصة في مناقشة جهات اليمن ونجد على النحو المطلوب، تأكد أن أمير اليمن الشريف المومأ إليه لم يأبه ولم يتصل بولاية جدة أبداً حتى الآن، كما أن المتوفى عثمان باشا تركه على حاله.

ولكن نظراً إلى أن أمر المقام العالي يقتضي بأن تكون حكومة اليمن مرتبطة وملحقة بولاية جدة، بالإضافة إلى أن الشريف حسين يتحكم بالجبال التي تشتهر بزراعة

صبر، وينتج أفضل أنواع الفاكهة والقات. وهواؤه لطيف للغاية بينما هواء تعز ثقيل للغاية. ويعود السبب في هذا إلى تكثف الزراعة حول المدينة ووجود مستنقع (هشمة) قريب منها من جهتها الشمالية وانخفاض موقعها مما لا يساعد على تحرك الهواء وقد قدمت إلى مقام الولاية قبل أربع سنوات تقريراً من أجل تجفيف هذا المستنقع إلا أن ذلك لم يحدث بصورة كاملة. وقد ورد في التقرير المذكور منع الزراعة حول المدينة وغرس شتلات العنب بدلاً من الحقول لكي يحدث تغيير للهواء.

والبلدة المذكورة مثل غيرها من بقية المدن الأخرى محاطة بسور قديم يوجد به ثلاثة أبواب يتم الدخول منها للمدينة هما (باب المشرق/ باب المغرب/ باب اليمن). ويستدل من خلال الآثار الموجودة أن تلك المنطقة كانت مدينة كبيرة قديما، تحتوى هذه المدينة علي حوالي (400) منزل، و(5) جوامع منهم اثنان كبيران وحمام و(120) دكانا. ويعد جامع (المظفرية) نموذجا للزخرفة والأصول المعمارية العربية. وبخلاف تلك الأبنية يوجد مقر للحكومة، ومعسكر للمشاة، وآخر للمدفعية ومكتب إعدادي وسجن ومبنى للبلدية، كما يوجد مستشفى عسكري يتسع (80) سرير علي قمة لطيفة تقع خارج سور المدينة.

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، ص 345-346.

البُن[97] وهي كثيرة الخصوبة، ومدينتي صنعا وتعز الكبيرتين، فإنه من المناسب مطالبته بتقديم المعونة إلى خزينة جدة حسب ما هو مشروط في أمر التعيين.

بقي أن نقول بأن ترك الشريف المومأ إليه كلياً على النحو السابق يعني ترسيخ تفرده في الحكم، فقد كان الأولى فتح باب المكاتبة من قبيل المجاملة، فكانت الرسائل من طرف الباشا المشار إليه ومني إلى الشريف المومأ إليه على شكل الاستفسار عن خاطره، وبيان الفوائد والمحسنات في إظهار الطاعة الكاملة للدولة العلية، وجاء جوابها بصورة رسمية ولكن دون أي نتيجة.

البند الرابع

وفي هذه الأثناء وقع خلاف ونزاع كبيرين بين الشيخ علي حميدة[98] المعروف بين قبائل اليمن والشهير بالحرب والضرب، وبين الشريف المومأ إليه، ووقعت الحرب بينهما،

---

(97) كانت زراعة البن تتركز في: بلاد البستان– بني الحارث – سخان الحد – همدان – بلاد الروس– حولان، وهي من الأقضية التابعة لصنعاء، وتنتج القري المذكورة أفضل أنواع البن في العالم الذي يعرف باسم مطرى في بلاد الروس وبلاد البستان، حيث أن أراضي بلاد البستان، وبلاد الروس، وبني حارث، تعد من أفضل أنواع الأراضي وأجودها في اليمن، لذا يوجد بهما أنواع وصنوف مختلفة من الحبوب، ولكنها مع الأسف تأوي أرباب العصيان والأشقياء، فقد وجدنا شيخا يسمي (محمد رماح) تحدث معظم المنازعات في بلاد البستان بسببه، وأفضل أنواع الفاكهة في الأماكن المذكورة هي العسل والعنب والمشمش والجوز.

(البستان: هو الاسم القديم لمديرية بني مطر غربي صنعاء. بلاد الروس: مديرية من أعمال محافظة صنعاء، في جنوبها بمسافة 30 كيلا.)

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، ص217.

(98) علي صغير بن علي بن يحيى حميده، سياسي وزعيم قبلي ومصلح اجتماعي تهامي، ولد سنة 1197هـ/1783م، حارب الشريف علي بن حيدر أمير أبو عريش، ثم حارب ولده الشريف حسين بن علي الذي خلف والده ثم تولى تهامة 1256هت/1840م، وأقام الشيخ تحالف مع أمراء عسير وتحالف مع الأئمة الزيدية بعد حروب معهم، وكان حليفاً للقوات المصرية، وكان بعد ذلك أحد الذين مهدوا الطريق للقوات العثمانية في تهامة؛ فولوه بر تهامة، واتسعت إمارته من باجل وما والاها، ووصل أمره إلى الزيدية واللحية، توفي في يوم الخميس 24 صفر 1268هت/18 ديسمبر 1851م.

انظر، عبد الودود قاسم مقشر: حركات المقاومة والمعارضة في تهامة، ص 11.

كما أن قسما من الذخائر في مقر قيادة المذكور تفجرت، فكانت الغلبة في جانب الشيخ المذكور، فتوسط شيوخ عسير ويام، وتوقف القتال، لكن كل طرف يجري استعداداته لمواصلة القتال.

وهناك إحساس بضعف الشريف المومأ إليه، لكنه لم يعط شيئا من الإعانة المشروطة لخزينة جدة حتى الآن، كما أن وقت طلبه من الدار العلية تجديد الأمر بالإبقاء في منصبه قد حل، فأبلغته أنا كما أبلغه الباشا المشار إليه بأن الموفقة على الطلب مشروطة بإرسال الإعانة المشروطة، فأجاب بأنه مشغول في الوقت الحاضر بمشكلة علي حميدة، وسيوفي بالإعانة المشروطة بعد الانتهاء من هذه المشكلة، وطلب جلب الأمر العالي بالإبقاء، لكن الواضح أن جوابه ليس إلا من قبيل كسب الوقت.

فبالإضافة إلى مسألة علي حميدة، فإن معاملته لإمام صنعاء الذي نصبه بنفسه تغيرت، وحسب ما سمع به والي جدة المشار إليه من بعض الأوربيين في جدة، فإن الإمام المذكور إذا قام بمحاربة الشريف المومأ إليه فإن دولة أجنبية وعدته بتقديم مساعدات حربية، وأن الإمام المذكور تعهد بالاستيلاء.

وحيال هذا الوضع تمت مناقشة الموضوع مع الباشا المشار إليه لدى وصوله إلى الطائف أخيراً؛ وكانت خلاصة المناقشة تقضي في بداية الأمر إرسال مأمور خاص إلى الشريف المومأ إليه وإفهامه الحقائق ودقائق الأمور، وأن عليه قبول الطاعة الكاملة وتنفيذ ما يترتب على هذه الطاعة، وأنه في حال عدم الطاعة الكاملة للدولة العلية فلن يذوق الراحة في حكم اليمن، أما إذا أعلن بأنه تحت حماية الدولة العلية فإنه من الممكن إرسال مقدار من العساكر إلى جهات اليمن من الحجاز لحمايتها من كيد البغاة، على نحو ما هو معروف في المدن والبلاد الإسلامية الأخرى، وإفهامه مزايا الطاعة ومساوئ عدمها.

وتقرر أن يقوم بهذه المهمة أحد كتاب الديوان الهمايوني والكاتب لدى ديواننا حسين أفندي، الذي تردد على اليمن خمس أو ست مرات في مثل هذه المهمات طيلة فترة الحكم المصري وفي عهد عثمان باشا. فأرسلناه وزودناه برسالة تتضمن مجمل النصائح إلى الشريف المومأ إليه.

البند الخامس

على نحو ما ذكر في البند السابق، نأمل أن يقوم المومأ إليه السيد حسين أفندي بإفهام الشريف المومأ إليه ما يريد إفهامه، وجعله يعود إلى جادة الصلاح والاطلاع بهذه المناسبة على أحوال المدن اليمنية، وفهم أطوار وحركات كل من علي حميدة وإمام صنعاء، فإذا التزم الشريف المومأ إليه بالمطاوعة الكاملة ظاهراً وباطناً؛ فبها ونعمت، وإلا فإنه في حال موافقة المقام العالي على بسط السيطرة على المدن اليمنية وإصلاحها بالوسائل الحربية، فإن الأمر يتطلب إعطاء الاستحكام لطرف علي حميدة وسوق العساكر من طرف الحجاز براً وبحراً نحو المدن اليمنية.

ونظراً إلى أن الشريف المومأ إليه يعطي أهالي عسير من حاصلات اليمن سنوياً مبلغ خمسة عشر ألف فرنك، فإنه بإضافة خمسة آلاف فرنك على مخصصات العسيريين وإبلاغها عشرين ألفا، يمكن كف يدهم عن تقديم العون له، ثم يكون النظر في أمر هؤلاء، على نحو ما تكفلت به تجاههم، وبذلك يبقى الشريف المومأ إليه وحيداً، ثم يصار إلى استمالة كل من علي حميدة والعسيري، ليتم بعد ذلك بسط السيطرة على بلاد اليمن بكاملها بسهولة.

البند السادس

وعلى هذا فإن العساكر وغيرهم يتم سوقهم بحراً، كما تدعو الحاجة أيضا إلى خمس أو ست قطع من السفن الحربية من مختلف الأحجام لإظهار القوة. ويقتضي الأمر إبلاغ دولة الباشا والي مصر بضرورة تقديم المساعدة بخمس أو ست قطع من السفن التي تنقل المؤن بين القصير وبين جدة، وبعض المهمات الأخرى.

البند السابع

ولكن إذا عاد حسين أفندي المومأ إليه يائساً- لا سمح الله- فهل تدعو الحاجة أم لا لطلب إعلان الحرب على اليمن دون إبطاء، ومن المصلحة إبلاغنا بالأمر كي نقوم باتخاذ التدابير والإعداد اللازم أولاً بأول.

البند الثامن

إن أهالي نجد والشرق وهابيو المذهب سيء الصيت، وخيانتهم في السابق للحرمين الشريفين معروفة. ولما كان أمير الشرق ونجد الشيخ فيصل وقريبه خالد بك من فروع تلك الشجرة الخبيثة، وفيها تلك البلاد أماكن خصبة ومعطاءة مثل الرياض والحسا

والقطيف، فكلما بقيت بقبضة حاكم واحد، ازداد هذا الحاكم قوة؛ مما يؤدي أخيراً إلى التفرد والاستقلال، وتكون العاقبة سيئة.

وإذا تمت السيطرة على مناطق حكمهما بالقوة القاهرة، ثم تقسيمها إلى عدة أقسام، وعين كل واحد على قسم من الأقسام، فإن كان من بينهم من يريد التمرد فإن الآخرين سيبقون مطيعين للدولة، وعندئذ يسهل تأديبه.

ولما كان أملي منذ القديم القيام بخدمة حسنة لديني ودولتي؛ تكون ذكرى لصفحات التاريخ ومصدر فخر واعتزاز لأولادي وأحفادي، فقد رجوت عثمان باشا أكثر من مرة القيام بتأديب حكومة الشرق أولاً قبل أن يرسخ فيصل بن تركي أقدامه، وأن تخلى نجد من آل سعود رؤساء الوهابيين، وتقسيمها وتعيين مأمور يوثق به على كل قسم.

وقبل عامين وعلى إثر توديع الحجاج المسلمين، كنت في جهات المدينة المنورة، فاستأذنت المتوفى عثمان باشا بأن أتوجه إلى تلك الجهات بعساكر خفيفة، لكن المتوفى المشار إليه كان مفتوناً بمواعيد فيصل العرقوبية[99] وبهداياه، فلم يتحقق ذلك، ومنعني من التوجه إلى هناك، ويشهد على ذلك خلفه شريف باشا، بالإضافة إلى ضباط الجيش الذي كانوا معي.

فبقيت مسألة الشرق على حالها حتى الآن، ورسخت أقدام فيصل يوما بعد يوم بسبب التراخي في أمره وفوات الفرصة.

البند التاسع

ولاطلاع المشار إليه شريف باشا على هذه الأمور بحق، وكونه عارفاً بكل دقائقها، فإنه عند وصوله إلى ولاية جدة لأول مرة ومناقشة مسألة اليمن بالإضافة إلى مسائل نجد والشرق، أرسلنا في بداية الأمر رسائل نصح مشتركة إلى فيصل بن تركي مع مأمور خاص، ودعوناه فيها إلى الطاعة الكاملة، وطلب إعطاء الأعشار الشرعية والمعتادات العرفية التي هي حق صريح لبيت مال المسلمين، فإذا انصاع للنصح فبها ونعمت، وإلا فإن التدابير ستتخذ ضده بعد الانتهاء من مشكلة عسير.

فأرسلت من طرفي أحد الأشراف، كما أرسل الباشا المشار إليه عبد السلام أفندي، لكنهما عادا دون الحصول على الجواب المطلوب.

(99) مواعيد عرقوب، نسبة إلى رجل تضرب العرب به المثل في إخلاف الوعد.

ونظراً إلى أنني كنت بعد الانتهاء من مشكلة عسير في جبال الحجاز، وعلى نحو ما سبق وأن أبلغ به طرفكم السامي المتوفى عثمان باشا، كنا قد اخترنا طريقاً جديداً بين رابغ والمدينة المنورة لمرور الحجاج ونقل المؤن، بدل أن نعاني من مشاكل المرور في مضيق جديدة. كما تم بناء قلعة على سواحل رابغ ومخزن.

ولما كان مشايخ حديدة ينالون عدة آلاف كيسة أقجة سنوياً على شكل مخصصات، ففي مقابل شرط قيام مشايخ الطريق الجديد بحسن الخدمة لعدة سنوات، كان سيخصص لهم مرتب معين، وبمرور المدة المذكورة، صار المشايخ المذكورون يطالبون بالمرتبات التي كان مشايخ حديدة يحصلون عليها، وهددوا بالخروج عن الطاعة إن لم نلبِ مطالبهم، وعلى إثر ذلك أبلغني المشار إليه شريف باشا بجواب فيصل غير الصائب، وما يطالب به مشايخ الطريق الجديد، يسألني عن رأيي، فأجبت بأنه قبل تأديب نجد وجهات الشرق، يجب أولاً تخزين كميات كبيرة من المؤن في مخازن المدينة المنورة، وأرسلنا ابن عمي الشريف عبد الله بن شرف إلى المشايخ المذكورين مع مقدار من العطايا وسائر الوعود، وتم خلال شهور نقل كميات كبيرة من المؤن إلى المدينة المنورة، فقدم وعداً المشايخ المذكورين بإعطائهم في موسم الحج مرتبات ومكافآت في حال مواصلتهم تقديم الخدمات المطلوبة منهم.

وبعد العودة إلى الحجاز إثر حل مشكلة عسير، جمعت أعداداً كبيرة من العربان التابعة لأقوى القبائل الحجازية؛ لتأديب مشايخ الطريق المذكور وبث الرعب والخوف في جهات الشرق، وعدت إلى الطائف، وناقشت الوضع مع الباشا المشار إليه، وبوشر بتنفيذ ما ذكرته أعلاه.

ولكن- وبحكمة الله تعالى- ظهر في هذه السنة الكوليرا في الديار الحجازية، في مكة المكرمة أولا ثم توسعت دائرته حتى شملت جهات الصفرا والحمرا وحديدة والمدينة المنورة. فشملت النار عربان جهات المدينة ومشايخهم وأهالي المدينة المنورة الكرام على حد سواء، وتوفي الكثير من سكان المدينة المنورة وحولها، ولم تزل العلة بصورة كلية حتى الآن.

وقد سمعنا أن أعدادا كبيرة من العساكر في جهات المدينة المنورة توفوا، ولا يعرف ما تصير إليه الأمور بعد الآن، فعلقنا هذا الأمر إلى وقت آخر، وواصلنا الإقامة في الطائف.

البند العاشر

إن ظهور هذه العلة قد يكون نوعا من تأديب ومعاقبة من الله تعالى لقبائل العربان الذين طغوا واعتدوا، وبعد زوال العلة المذكورة تقرر بيننا أنا والباشا المشار إليه أنه إذا تنبه مشايخ الطريق المذكور، وقنعوا بما يزاد على المائتين إردب التي تعطى لهم من مخازن رابغ بصورة عطايا وإنعام مقابل نقل المؤن، يتم العرض والاستئذان بتنفيذ ذلك، وفي حال رفضهم، تكون المبادرة إلى جمع جنود قبائل العربان مع مقدار كاف من العساكر والتوجه نحو الطريق المذكور للقيام بتأديبهم وإخافتهم، وإذا كان هناك مزيد من الوقت إلى الحج يمكن التوجه إلى المدينة المنورة واستمالة وجلب شيخ جبل شمر – وهو من ملحقات الشرق– الشيخ عبد الله بن رشيد[100]، وفصل الجبل المذكور وما حوله عن حكم فيصل المذكور، وإلحاقه بالمدينة المنورة، والعهدة بجهات القصيم التي هي من بلاد نجد إلى المومأ إليه خالد بك، وتزويده بعدة مئات من الفرسان، وإرساله إلى جهات القصيم، عندئذ سيشعر فيصل بضيق المكان عليه، وقد يلجأ إلى القتال فينشغل كل واحد منهما بالآخر، وبهذه الطريقة يمكن أن تستتب الأمور في جهات الشرق لهذا العام، وبعد انتهاء موسم الحج إن شاء الله، وينظر في العام القادم في أمر فيصل المذكور، لكن كل تنفيذ كل ما تقرر يتوقف على زوال العلة المذكورة.

---

(100) **ابن الرشيد** (ت 1263هـ/ 1847م) عبد الله بن علي بن رشيد: من عشيرة آل جعفر، من فخذ الربيعة، من بطن عبدة، من شمر: مؤسس إمارة آل رشيد في جزيرة العرب. نشأ في مدينة حائل، وتزوج ببنت أمير شمر " محمد بن عبد المحسن بن علي " وكانت العساكر المصرية والتركية قد شرعت في الانسحاب من نجد (عام 1236هـ/ 1821م) فطمع بالإمارة، فناوأ محمد بن عبد المحسن، ففشل وفر من حائل إلى الحلة (في العراق) ثم إلى الرياض، فأكرمه أميرها تركي بن سعود. ولما وليها فيصل بن تركي جعل ابن الرشيد من قادة جيشه. ثم ولاه إمارة حائل بعد الاستيلاء عليها، فدخلها بعد غياب 14 سنة عنها، ونوزع، فخرج منها، وقصد خورشيد باشا– قائد الحملة المصرية التركية، وكان قادما من المدينة– فلقيه في " المستجدة " وأظهر له الخضوع، فناصره خورشيد (سنة 1254) وأعاده إلى إمارة حائل، فاستتب له الأمر فيها، فأرسل بعض رجاله إلى الجوف (بوادي السرحان) فخضع له من فيه من القبائل. وتوفي بحائل. وخلف ثلاثة أولاد: طلال، ومتعب، ومحمد.

الزركلي: الأعلام، 108/8.

البند الحادي عشر

ومع وجود أعداد لا بأس بها من الفرسان والمشاة غير النظامية، بالإضافة إلى طابوري العساكر النظامية في الأقطار الحجازية، فإن عدد عساكر المدفعية النظامي قليل إذا استثنينا عناصر المدفعية المحليين، وسبق أن طلبنا ثلاثمائة عنصر مدفعية فلم يرسل سوى واحد وسبعين منهم، وصرف النظر عن إرسال الباقي.

وإذا تقرر – بحول الله تعالى وبأكسير همم مولانا السلطان– بسط السيطرة على البنادر اليمنية والجهات النجدية بموجب أمر عال يصدر في هذا الشأن؛ فإن الجيش الذي يتقرر سوقه يحتاج إلى أعداد كبيرة من الفرسان والمشاة وعناصر المدفعية. وبعد بسط السيطرة على البنادر والقلاع اليمينية والنجدية، فسيكون من المفيد جداً تمركز أعداد كافية من العساكر من المحتفظ بهم لحمايتها، والأفضل أن يكونوا من صنوف العساكر الموجودة داخل إقليم جدة، المتأقلمين مع هوائها ومائها والمتآلفين مع أهاليها، ولهم معرفة بطبائع وقواعد العربان.

وسيؤدي إرسال هذه العساكر لتلك المواقع إلى نقص في عدد العساكر في الإقليم المذكور، ومن البديهي أن تأمين البقاع المباركة بصورة كاملة يحتاج على مزيد من العساكر.

ولما كان من مقتضيات الأوامر العلية والشوكة السنية وجود أعداد كافية من القوات في القلاع والبقاع المباركة من قبيل الاحتياط، فإنه يتعين إضافة طابورين آخرين إلى الطابورين الموجودين في الأقطار الحجازية، ومائتي عنصر من عناصر المدفعية النظامية، وإبلاغ العدد إلى ثلاثمائة وإرسالهم، ولضمان تحقيق السيطرة يتعين كذلك أن يرسل مع العساكر وعناصر المدفعية خمسة آلاف كيسة أقجة على الأقل مما زاد من المرتبات القديمة في خزينة جدة؛ لتأمين مصروفات جيوش اليمن ونجد.

والأمر لحضرة ولي الأمر والإحسان.

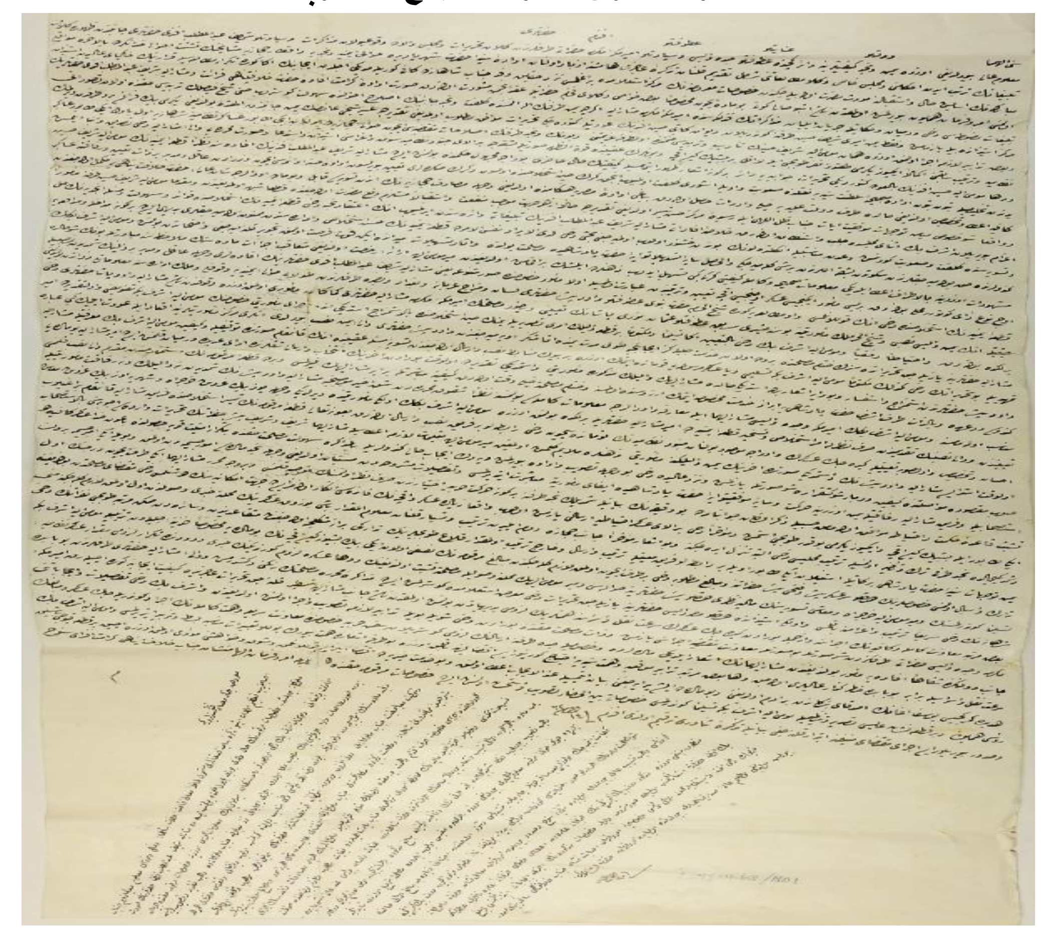
23 رجب سنة 1262 [16 يوليو 1846]

أمير مكة المكرمة	**والي ولاية جدة**
محمد بن عون	**شريف محمد**[101]

(101) شريف محمد باشا: مدير الحرم المكي الشريف. شيخ الحرم المكي الشريف. والي مدينة جدة. نشأ في القلم السلطاني في خزينة الأوقاف. وفي سنة 1251هـ 35 . 1836م ترقى الى المرتبة

الوثيقة رقم (70)

مناقشات حول تأخير عملية نجد لمصلحة تخليص اليمن، وموافقة السلطان على المقترحات، وأن تصرف المبالغ المطلوبة



İ.MSM.63/1801

الثانية، وتعين مديرا للحرم المكي الشريف. وفي يوم 1257/9/20هـ 5 نوفمبر/ ديسمبر 1841م منح رتبة الوزارة، وتعين شيخًا للحرم المكي الشريف. وفي شهر محرم سنة 1264هـ ديسمبر 1847م تعين واليًا على مدينة جدة، وعزل في شهر شوال سنة 1264هـ سبتمبر 1848م. وفي شهر رمضان سنة 1267هـ يوليو 1851م تعين شيخًا للحرم المكي الشريف للمرة الثانية. توفي في شهر محرم سنة 1268هـ نوفمبر 1851م. كان دينا، مستقيما.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلايَة الحِجَاز، الترجمة رقم (855).

سني الهمم، صاحب الدولة والعناية والعطف

سيدي

نحو ما هو معلوم معاليكم أنه جاء في الإرادة السنية لحضرة مولانا السلطان المكتوبة على هامش مذكرتنا حول الرسائل التي وردت بالأمس من عطوفة والي جدة وسيادة أمير مكة المكرمة، والمناقشات التي جرت في المجلس العالي، والأحكام المترتبة على التبليغ الذي ظهر من قبل سيادة الشريف عبد المطلب أفندي، ورأي مجلس الوكلاء المخصوص، أن التشتت الملاحظ على أوضاع مشايخ جهات بلاد اليمن ونجد وأقطار الحجاز، سيوقع في النتيجة ضرراً بالغاً في أمن الأماكن المباركة حالا ومستقبلا.

لذلك فإن المقام العالي رأى بأن الاقتصار على أخذ العلم بما ورد ليس بالأمر الكافي، وطلب إعادة مناقشتها وعرض ما يتقرر على ضوئها للمقام العالي. وبناءً عليه؛ فقد عقد اليوم الثلاثاء اجتماع استشاري بين بعض الوكلاء لدراسة هذا الأمر، حيث اطلع على ما جاء في أمر حضرة مولانا السلطان، وتم سرد ما جاء في ما أبلغ به الشريف عبد المطلب أفندي، وجاء في مقدمة المناقشات أن أمير مكة المكرمة المشار إليه يظهر في تناول مسألة اليمن صعوبات وتكاليف، وفي الإصلاحات اللازمة في جهات نجد سهولة، حتى أن تعبيره عن تصوراته في تأديب الشيخ فيصل لم يكن من قبيل الاستئذان، ولكن في حال عدم كون الرسالة التي سيحملها كاتب الديوان حسين أفندي- الذي أرسل إلى أمير اليمن الشريف حسين- موافقة للمطلوب، يمكن اتخاذ بعض التدابير، كأن يدفع من جانبنا إلى عايض شيخ عسير عشرون ألف فرنك كان يأخذها من جانب اليمن، والتوجه بعد ذلك فوراً إلى تلك الجهة للقيام بعملية تأديب الشريف المومأ إليه، ويحتاج هذا الأمر بالإضافة إلى الإصلاحات اللازمة في جهات نجد إلى طلب الإذن في إضافة طابورين من العساكر النظامية إلى الطابورين النظاميين الموجودين في جهات الحجاز، وإكمال التجهيز السابق لعناصر المدفعية بإضافة مائتين وتسعة وعشرين عنصراً، وما لا يقل عن خمسة آلاف كيسة أقجة، وسوق لواء من العساكر النظامية فيما بعد لتكون ظهيراً لتلك القوات، كما أن الوالي المشار إليه أيد هذه الصورة، ولم يبلغ حتى الآن عن

أي شيء فيما يتعلق بالرسالة الجوابية التي حملها المومأ إليه حسين أفندي لدى عودته، فالوضع السائد هناك والحالة هذه بحكم المجهول من قبلنا.

ولكن بالنظر إلى ما أفاد به الشريف عبد المطلب المشار إليه، ليس لسحب وتخليص بلاد اليمن من يد المومأ إليه الشريف حسين وجعلها تحت الإدارة السنية أية صعوبات أو تكاليف زائدة، ولكن ينبغي أثناء تخليصها، وكذلك فيما بعد ذلك، أن يعين على رأس تلك الإدارة وزير ممن اشتهروا برجاحة العقل وحسن التدبير، وتزويده بأعداد كافية من العساكر، فعندئذ تكون للدولة العلية مزيد من النفع والدخل، ويمكن بما يأتي من هناك تسديد مصاريف الحجاز على نحو ما كان عندما كانت تحت الإدارة المصرية، وسيكون هذا العمل تكملة لشأن وشرف حضرة مولانا السلطان.

وفي حال تيسر القيام بهذه العملية بفضل قوة مولانا السلطان ظل الله في الأرض فسيكون جالباً للنفع الكبير ودافعا للضرر، وكان من المناسب استدعاء أشرف بك الذي سبق وأن أرسل إلى الشريف المومأ إليه واستنطاقه؛ فكانت خلاصة ما أفاد به ضمن الإطار الذي أبلغ به الشريف عبد المطلب أفندي المشار إليه، حيث يعتقد أن في تخليص بلاد اليمن فوائد وسهولة، وفي حل مسألة نجد تكاليف وصعوبات.

ولدى التطرق إلى الحديث عن عدن وعما إذا كان الإنجليز سيكونون راضين أم لا، كان من البديهي ألا يكون الإنجليز راضين عن تخليص بلاد اليمن وإدارتها، لكنهم مع ذلك لن يجدوا في أنفسهم أي حق للتدخل والدفاع، ولن يكون من جانبهم سوى السكوت.

وحاصل القول، فإنه بفضل قدرة مولانا السلطان تسهل هذه المهمة، ولا يجوز تفويت الفرصة التي سنحت، كما أنه المعلومات الصحيحة والكاملة التي قدمها أشرف بك تكون مسهلة أكثر، ولم يبق شيء يعلق في الأذهان، وبعد الإذن للأمير المومأ إليه، كانت المبادرة لبحث أمر التنفيذ.

وفي هذه الحالة فإن هناك ثلاثة أمور يجب حلها: أولها المأمور، وثانيها العساكر، وثالثها النقد.

وفيما يتعلق بالمأمور فإن هناك العديد من الصور، أنه إن يعين من الآن وحسب تصور الشريف عبد المطلب المشار إليه والٍ عاقل ومدبر، استخدامه حتى في تخليص بلاد اليمن، وحسب هذا الرأي فإن شيخ الحرم النبوي عطوفة داود باشا [102]

لما يتمتع به من المعرفة بلغة وأمزجة العربان وخبرته بأحوال وأوضاع اليمن لكونه من جهات بغداد والبصرة، ومن الشخصيات الذين يملكون معلومات وخبرات واسعة عن الإدارة المدنية؛ فمن المناسب تعيينه واليا على اليمن، وتعيين مشير البوسنة السابق– عطوفة عثمان نوري باشا[103]– شيخا للحرم، أو أن يقوم أمير مكة المكرمة كما كان

---

(102) داود باشا (1188– 1267هـ/ 1774– 1851م) داود باشا: والي بغداد. كرجي الاصل، مستعرب. جلبه بعض النخاسين إلى بغداد وعمره 11 سنة فاشتراه أحد الولاة (سليمان باشا) وعلمه، فقرأ الادب العربي والفقه والتفسير، ونثر ونظم باللغات العربية والتركية والفارسية. وأجازه علماء العراق. وتقدم في الخدم السلطانية إلى أن جعله سعيد باشا (ابن سليمان باشا) قائدا لجيش العراق (كتخدا) سنة 1229 هـ. وكانت الفوضى عامة، فقمعها. وقوي شأنه، وخافه سعيد باشا فعمل على التخلص منه ولو بالقتل. وشعر داود، فترك بغداد وقصد كركوك (1231) وكتب إلى الآستانة، فجاءه (الفرمان) بولاية بغداد وعزل سعيد، فعاد إليها (1232) ونظم أمورها بعد أن قتل سعيدا وآخرين.

وطمح إلى الاستقلال عن الدولة العثمانية، فجلب الصناع من أوربة، وأمر بعمل المدافع والبندقيات في العراق، وبلغ جيشة أكثر من مئة ألف. واستولى على الاحساء أيام كان ابراهيم (باشا) ابن محمد علي يتوغل في نجد. وطمع بالاستيلاء على بلاد فارس ولم يتهيأ له ما تهيأ لمحمد علي بمصر من الاستقلال، فانه لما استفحل أمره وجه إليه السلطان محمود جيشا في نحو 20 ألفا وانتشر الطاعون في داخل بغداد، فكان يموت كل يوم ألوف، وقيل: مات به من أولاد داود لصلبه عشرة أولاد يركبون الخيل. فانكسرت نفسه، وصالح قائد الجيش على أن يسلمه بغداد ويرحل إلى الآستانة. ورحل (سنة 1247هـ) فأكرمه السلطان محمود ثم ابنه السلطان عبد المجيد، ولقب بشيخ الوزراء. وأرسله عبد المجيد شيخا للحرم النبوي سنة 1260 فظل في المدينة، مشتغلا بالعلوم والتدريس

إلى أن توفي، ودفن في البقيع. ومن آثاره فيها البستان المعروف بالداودية. وعلى اسمه ألف عثمان بن سند البصري كتابه (مطالع السعود بطيب أخبار الوالي داود).

الزركلي: الأعلام، 332/5.

(103) عثمان نوري باشا: والي الحجاز، ابن الأمير آلاي شكري بك. ولد سنة 1256هـ/1840م. في سنة 1279هـ/ 1863م تخرج من المدرسة الحربية برتبة يوز باشي. وفي سنة 1288هـ 1871م

بمهمة حل المسألة، وأن يكون معه المشار إليه داود باشا لخبرته، ومن قبيل الاحتياط يعين أشرف بك هو الآخر في هذه المهمة، ويزود بصورة سرية بكتاب التعيين على الولاية، وبعد الانتهاء من تخليص اليمن، يصار إلى تفويض أشرف بك بالمأمورية، والإشارة في الكتاب الذي سيوجه إلى الأمير المشار إليه: " من غير المناسب أن تبقى هناك مدة طويلة بعد استكمال مهمة التخليص، بينما ينتظر منك الخدمات الجليلة هنا، وقد تم تعيين داود باشا والياً، فمكنه من منصبة وعد على مقر عملك"، وتسليم هذه الرسالة أيضا وبصورة سرية إلى أشرف بك.

ونظراً إلى تعيين وإرسال ضابط كبير لقيادة العساكر التي يتم سوقها إلى هناك، يمكن- بعد الانتهاء من مهمة التخليص- إبقاؤه هناك بصفة قائمقام الوالي، ويتم الاستفسار من داود باشا بواسطة المومأ إليه أشرف بك، فإذا وافق فيعين والياً على اليمن، وإلا ينتخب غيره، وإرساله إلى ما هنالك من الآراء التي طرحت في المجلس.

ولكن نظرا إلى أن الأمير المشار إليه يرغب أن يقوم بنفسه بهذه المهمة خدمة لحضرة مولانا السلطان، فالمباشرة بعد انتهاء المهمة بتنفيذ تلك الخطة قد يولد الإحباط لدى المشار إليه، بالإضافة إلى أن تعيين والٍ على اليمن قبل تخليصها أمر غير

ترقى إلى رتبة بنباشي. وفي سنة 1292هـ/ 1875م تعين قايم مقام في الحرب مع الصرب. وفي سنة 1294هـ 1878م تعين على رتبة أمير آلاي البيادة (المشاة). وفي سنة 1298هـ/ 1881م تعين لواء رديف، وفي نفس السنة ترقى إلى رتبة لواء، ثم إلى رتبة فريق، وقوماندانا على الحجاز. وفي سنة 1299هـ/ 1882م أضيفت إليه ولاية الحجاز. وفي سنة 1301هـ/ 1884م ترقى إلى رتبة مشير.

وفي سنة 1304هـ/ 1887م تعين واليًا على حلب. وفي سنة 1305هـ/ 1888م تعين واليًا على اليمن، ثم عزل. وفي سنة 1308هـ/ 1891م تعين واليًا على سوريا. وبعدها تعين واليًا على الحجاز للمرة الثانية. وفي سنة 1310هـ/ 1893م تعين واليًا على حلب للمرة الثانية. وفي سنة 1311هـ/ 1894م تعين واليًا على سورية للمرة الثانية، وعزل سنة 1314هـ 96 . 1897م. توفي في شهر رمضان سنة 1316هـ يناير . فبراير 1899م، ودفن في تربة قراجه أحمد في اسطنبول.

انظر، هِشَام بن مُحَمَّد عَلِي بن حَسَن عِجَيْمِي: أَخْبَارُ الحَرَمَينِ الشَّرِيْفَيْنِ وَوِلاَيَة الحِجَاز، الترجمة رقم (1132).

مناسب، وإلى معرفة المومأ إليه لكل من والي جدة وأمير مكة المكرمة واطلاعه الكامل على كل المعلومات المتعلقة في هذا الشأن.

وبناءً عليه؛ فإن الأجدر هو التخلي عن فكرة تعيين داود باشا والياً من الآن، أو تعيين مرافق أو تقديم تعيين الوالي، واعتماد خيار أن يكون المومأ إليه أشرف بك مع الأمير المشار إليه في عملية تخليص اليمن، وإعطائه مائة ألف قرش مصروف السفر، وتخصيص راتب شهري قدره عشرة آلاف قرش وتعيينه على تلك الجهة، بالإضافة إلى تعيين قائد برتبة فريق لقيادة القوات التي ستوجه إلى هناك، وبعد تخليصها يصار إلى تعيين الفريق المشار إليه قائمقاماً، وعندئذ يعين داود باشا إن أراد، أو يعين غيره إن رفض لولاية اليمن، وقد كان هذا الخيار أنسب الأفكار التي طرحت.

وبذلك زود الأمير المومأ إليه بالتعليمات اللازمة، وحمل معه الرسائل الواردة من شريف باشا ومن الشريف المومأ إليه، ولدى وصوله إلى الجهة المقصودة يناقش الوضع معهما، مبينا ما كتب إلى الدار العلية في هذا الشأن وأن المقام العالي وافق على هذه الصورة، ولدى حصول القناعة حول سهولة العملية، يبدأ التحرك نحو اليمن بتلك العساكر وبقيادة الفريق المشار إليه، والمباشرة بالعملية.

وعلى نحو ما يتبين من التفصيلات السابقة، فإن كون مسألة نجد من الأمور الجسام يجعل التصدي لهاتين المسألتين الكبيرتين دفعة واحدة أمراً لا يوافق الحكمة والاحتياط، لذلك رأى المجلس أن يوصي في الكتاب الجوابي بصرف النظر عن العملية الحربية تجاه نجد بصورة مؤقتة.

وعلى نحو ما جاء في رسالتيَّ المشار إليهما، فإنهما طلبا من أجل العمليتين طابورين وخمسة آلاف كيسة أقجة ومائتين وتسعة وعشرين من عناصر المدفعية، كما طلبا مؤخراً لواء من العساكر الاحتياطية.

وفي واقع الأمر لا تُنكر فوائد إرسال المزيد من العساكر والأموال، فمن المصلحة أيضا التفكير في الإمكانات، ولابد بعد التأخير والتخلي عن عملية نجد، يعني تخفيض عدد العساكر المفرزة محلياً، ومن الواضح أن هذا الطلب سبق وصول القوات غير النظامية من الروميلي إلى جهات الحجاز، ونظراً إلى أن تجهيز وإرسال الطابورين

المطلوبين بقيادة فريق من الجيش النظامي، وإضافة هذا العدد من عناصر المدفعية يكون صعباً ومشكلاً بعض الشيء؛ فقد حول أمر جمع عناصر المدفعية من المتقاعدين وغيرهم وإرسالهم إلى دولة الباشا قائد الجيش وإلى فتحي باشا، وأمر تجهيز المبالغ اللازمة على أن يصرف نصفها أي ألفين وخمسمائة كيسة أقجة لهذه العملية من الخزينة الجليلة ويسلم إلى المومأ إليه أشرف بك، وحوالة أمر مصروف سفر وراتب الأمير المومأ إليه إلى دولة الباشا ناظر المالية، والنظر في أمر إرسال المزيد من القوات العسكرية إلى هناك بعد وصول الأمير المومأ إليه إلى المكان المقصود، وقيامه بالإبلاغ عن الحاجة إلى مزيد من القوات النظامية.

وإذا كان الاستئذان السابق أشار إلى ضرورة الكتابة إلى حضرة الباشا والي مصر والاستعلام منه، فإن المناقشات التي نحن في ذكرها غير من لون المسألة، وكان من البديهي الحاجة إلى قيامه بالمساعدات والمعاونات الكاملة والوافية، من بينها العمل على سرعة نقل وإرسال العساكر المقرر سوقهم من هنا، فقد كتبت إلى حضرة الوالي المشار إليه بأن والي جدة وأمير مكة المكرمة طلبا تقديم المعونات اللازمة على هذا النحو، وأنه صدرت الموافقة على أن تتخذ تدابير كذا وكذا، وأن أشرف بك مكلف بتبليغ ما يلزم لطرفكم شفوياً، وأن المشار إليهما في البنود التي وردت في رسائلهما الحاجة إلى معاونتكم، وخاصة في أمر إرسال السفن الحربية على وجه السرعة إلى جدة، وسرعة نقل العساكر والمبالغ اللازمة، راجياً إجراء اللازم، وغير ذلك من العبارات المناسبة، وأن المومأ إليه أشرف بك أخبر أن مأمور جمارك الحديدة يوسف آغا من أصدقائه المخلصين وأنه سيقوم بعمل نافع في هذا الموضوع، وأنه من الأنسب إصدار أمر بمنحه رتبة كبير الحجاب تشجيعاً له على خدماته المتوقعة.

وهذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية فيما سبق بيانه.

14 ذي القعدة سنة 1262 [2 نوفمبر 1846]

معروض الداعي،

اطلع المقام العالي على هذه المذكرة ومرفقاتها، وإذا كانت الأوضاع السائدة فيما ذكر مجهولة من قبلنا، فإن المناقشات التي جرت على ضوء ما أبلغ به الشريف عبد المطلب المشار إليه، وما أفاد به أشرف بك المومأ إليه كانت عين الصحة والصواب، وقوبلت بالتقدير من قبل حضرة مولانا السلطان، وأمر حضرة مولانا هو القيام بالمصلحة المذكورة على النحو اللائق بها، كما يقتضي الأمر العالي بتسهيل مهمة صرف المبالغ المطلوبة من الخزينة الجليلة، كما وافق المقام العالي على صرف المبالغ اللازمة لمسألة اليمن من الإحسان السلطاني.

ومن الواضح بعد أن تم تأخير عملية نجد أن تصرف المبالغ المطلوبة لمصلحة تخليص اليمن.

وعلى نحو ما هو معلوم لدى معاليكم، فإن مسألة اليمن المهمة لا تقاس بغيرها من المسائل، وأن المصلحة تقضي بإرسال المبالغ الكافية نظراً لبعد المسافة وتعذر إيصالها على وجه السرعة.

وعلى نحو المنطوق المنيف للإرادة السنية الصادرة؛ فقد تم إبلاغ مدير الضربخانة كي يعطي من الضربخانة العامرة(104) مبلغ أربعة آلاف كيسة أقجة.

رجاء الاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

10 ذي القعدة سنة 1262 [29 أكتوبر 1846]

(104) darbahane-ı amire ضربخانهء عامره: هو الاسم الرسمي لدار سك العملة في الدولة العثمانية. انظر، صالح سعداوي: مصطلحات التاريخ العثماني، مرجع سابق، 836/2.

الوثيقة رقم (71)

رسالة من والي جدة حول قيامه بالتحقيق في أحوال سواحل البلاد اليمانية؛ لحل مسألة البلاد الشرقية والنجدية

Irade/ Mesail- I Muhimme- 1806- Lef 3

معروض العبد الداعي

على نحو ما هو معلوم لدى مقامكم العالي؛ فإنه بناءً على كتاب الاستعلام الوارد من طرف مقامكم السامي، قمنا بالتحقيق في أحوال سواحل البلاد اليمانية[105] والشرقية

(105) **أحوال السواحل في ولاية اليمن:** ثمة تقرير رسمي مقدم إلى السلطان عبد الحميد الثاني، كتبه الطبيب العثماني (اسماعيل بن إبراهيم) الذي أقام في اليمن عدة سنوات ن وقدم تقريرا مفصلا عن احوالها، تضمن الكثير من المقترحات لإصلاحها واستثمار ثرواتها، يتحدث عن تلك السواحل والموانئ قائلاً:

" تبدأ سواحل اليمن المتعرجة نوعا ما من الشيخ سعيد وتمتد حتى ميناء الليث الذي هو حدود اليمن مع الحجاز، يبلغ طول هذه الساحل (440) ميلاً تقريبا وينتهي هذا الساحل عند مضيق هام جدا يقع في الجهة الجنوبية الغربية وهو مضيق باب المندب.

يعد مضيق باب المندب مضيقا هاما جدا من الناحية العسكرية وتزداد أهميته بقدر تحصينه، ويوجد مكتب للبرق في الشيخ سعيد ومعسكر، وفي مقابل مضيق باب المندب توجد جزيرة بريم الموجودة تحت الاحتلال البريطاني ولم يقم الإنجليز بتحصين هذه الجزيرة حسبما يشاع.

ويحد ميناء الشيخ سعيد من الشرق قبائل (حيمي/ بريمي/ بصيلي/ بني فتاح) وشمالا قبائل (عجالة/ حكم التابعة لقضاء مخا)، وشرقا سلسلة جبال جبل خارم، وجبل مظفر، وجبل شوره، وغربا البحر الأحمر، ويوجد بجزيرة بريم قائد إنجليزي وموظفون وعمال إنجليز وماكينة لصنع الثلج ومضخة للمياه، ويوجد عند مدخل المضيق ميناءان ضيقان له يطلق عليهم مفاق، وشيخ مالو ولا تستطيع أي سفينة الدخول إلى تلك الموانيء إلا سفن صيد السمك فقط وبالرغم من صغر حجم الجزيرة إلا أن أهميتها العسكرية كبيرة جدا، وبها معسكر منتظم، وبلوك عسكري ومنازل خاصة للموظفين ومحل كبير للأكل وميناء كبير ومخزن للفحم كما أن للجزيرة أهمية تجارية حيث تحصل السفن على احتياجاتها الضرورية والوقود منها أثناء رحلاتها بين البحر والمحيط الهندي. وعند الجزيرة خمس فنارات ومكتب للبرق يفيد في التخابر مع عدن وأفريقيا كما أنشئت فيها أخيرا ترسانة صغيرة للقيام بالتعميرات البسيطة، وبعد ترك باب المندب بقليل نجد ميناء مخا، ويحتاج هذا الميناء لعملية تطهير لكي يسمح بدخول السفن إليه إلا أنه فقد أهميته الآن، وأصبح خرباً، ومما لا شك فيه أن ميناء مخا لو فتح مرة أخرى أمام التجارة فسيتم عن طريقه تصدير المحاصيل الأرضية والحيوانية لأقضية (يريم/ تعز/ حجرية/ وقعطبة/ أب/ ورداع/ وبريم) التابعتين للواء صنعاء، وبعد ميناء مخا نجد عده موانئ صغيرة وهي (ميناء موسخ/ وجبلي/ جاح) وفي مقابل ميناء جاح يوجد (5 أو 6) جزر

والنجديـة، وأعـددنا بالتشـاور والمشـاركة مـع أميـر مكـة المكرمـة سـيادة الشـريف عـدداً المـذكرات وأرسـلنا إلـى مقـر الدولـة، ولـم يـرد أي جـواب أو أمـر حتـى الآن، وكنـا فـي الانتظـار. فعلـى نحـو مـا جرى بسطه فـي التقريـر المقدم مـن المشـار إليـه لفاً؛ فـإن حـل مسألة البلاد الشرقية والنجدية لا زال بعيداً، وسيزداد الحل صعوبة كلما بقيت دون حل، وقد سبق وأن أبلغني الأمير المشار إليه بأنه مشغول الآن بتوديع القوافل بالمدينة المنورة، وتلك المناطق في وضـع هادئ وطريقة تنفيذ المتصورة دون قتال سهل بفضل قوة مولانا السلطان، بالإضـافة إلـى أن العـودة ثـم التوجـه إلـى هنـاك مـرة أخـرى تتطلـب مزيـدا مـن المصروفات التي لا داعي لها، وأنه لا يجوز تفويت فرصـة الموسم السانحة الآن، فترسل إلـى المدينـة المنورة كميات كبيرة من المؤن فوراً مـع مقدارٍ وافٍ من المهمات والعساكر والمبـالغ الـلازم للمصـروفات، ليـتم السـعي بعـد ذلـك إلـى تسـوية الأمـور وتنظيمهـا بكـل سهولة.

صغيرة، وبعد ميناء جاح بقليل توجد الحديدة التي ستزداد أهميتها بعد الانتهاء من مينائها الذي بدئ العمل فيه.

وفي مكان قريب من لحية توجد قمران في مواجهة رأس تربة، والعمران في تلك الجزيرة أكثر من عمران جزيرة يريم، كما أن بها ترسانة بحرية لتصليح وإعداد السفن الشاهانية، وفي مواجهة جزيرة قمران يوجد ميناء لحية، وفي مقابله توجد مجموعة جزر صغيرة هي (انقفوس/ كتامة/ طبر/ عقبان/ ولقان) والي الشمال قليلا من لحية نجد قرية وميناء جيزان التابعة لقضاء أبو عريش، وهي قرية مشهورة باحتوائها على بئر بترولي. وتعد جيزان ولحية ميناء لصنعا وجوارها التي لا تخضع لإدارة الحكومة. وإلى الأمام قليلا نرى خليجاً واسعاً هو خليج أم الخشب وهو مفيد أيام العواصف، ومن الموانئ الشهيرة التابعة للواء عسير ميناء عتود، وشقيق، ورقين، والوسيم، وعاشور، وحلي، وبعد حلي نجد ميناء شهيراً جداً وهو ميناء قونفدة (قنفذة)، ويعد بمثابة مدخل و مخرج عسير، والي الأمام قليلا من قونفدة نجد ميناء الليث ومن الموانئ التي ازدادت أهميتها اليوم ميناء شفيق، والوسيم، خاصة ميناء ميدي الخاص بالقبيلة المتمردة دائما وهي قبيلة بني مروان، ولذا تلزم حمايته. وتعمل السفن الصغيرة بشكل دائم بين هذه الموانئ لتسهيل الحركة التجارية، وتأتي السفن الكبيرة إلى ميناء حديدة، مخا، وأحيانا إلى لحية فقط، والتجارة الموجودة في تلك الموانئ هو صيد وبيع الأسماك أو تجارة اللؤلؤ في بعضها وتصدير القهوة والجلود الي الخارج ".

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، ص 255–257.

وبعد الاطلاع على ما ورد نقول بأن جهات نجد هي مقر الفساد، ونظراً لقربها من المدينة المنورة فإن بقاءها على حالها واستمرارها على ذلك يؤدي إلى ترسيخ أرباب البغي لأقدامهم، فإن الفرصة الآن سانحة قبل أن يدخل فصل الصيف وسيتحقق الهدف المطلوب بسهولة، أما إذا بدأ فصل الصيف فإن اشتداد الحرارة سيجعل العساكر وغيرهم يواجهون كثيرا من المشاكل والمصاعب، ولا يستطيعون القيام بما يلزم على النحو المطلوب. لذلك كان الاهتمام بأمر الشروع في التنفيذ وإحالة ذلك إلى رأيه، والحرص على سوق العساكر والمهمات والمؤن تباعا. وكان السيف المرصع والأمر العالي الذي تفضل به مولانا إلى المشار إليه باعثاً على فخره وعلو شأنه بين العربان، مما كان لهما دور في تزايد إقدامه وحرصه على تنفيذ الخدمات السنية، وقد كتب إلينا مخبراً أنه بهذه الصورة قرر سوق عساكر خفيفة الحركة إلى قلعة الحناكية على بعد مرحلة ونصف شرقي المدينة المنورة، وأنه سيتحرك بعد أيام إلى هناك ليباشر بعد ذلك ما يقتضي القيام به، والمأمول أن يحقق ذلك بسهولة وفق الرضا العالي، رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

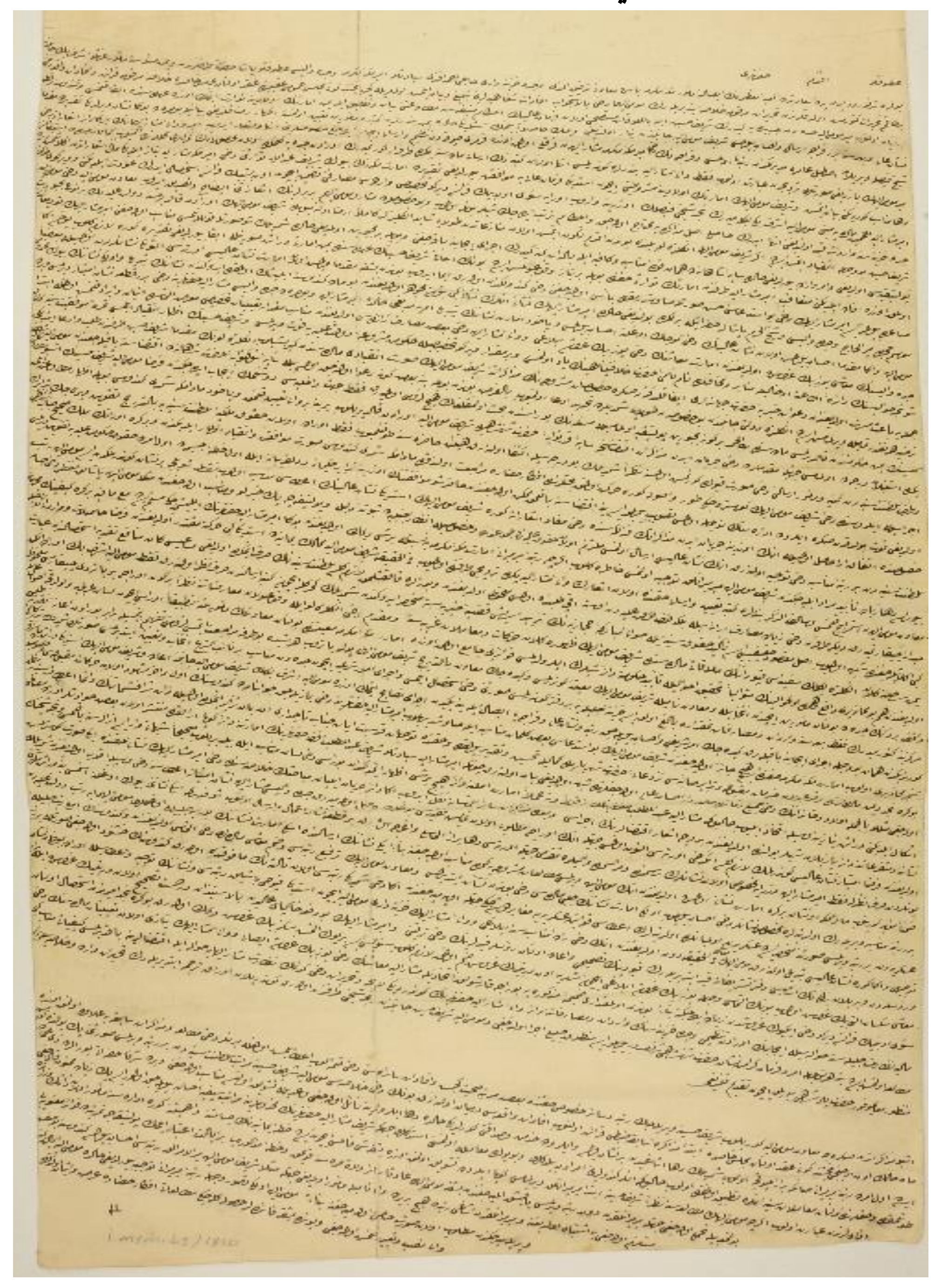
5 ربيع الأول سنة 1263 [21 فبراير 1847م]

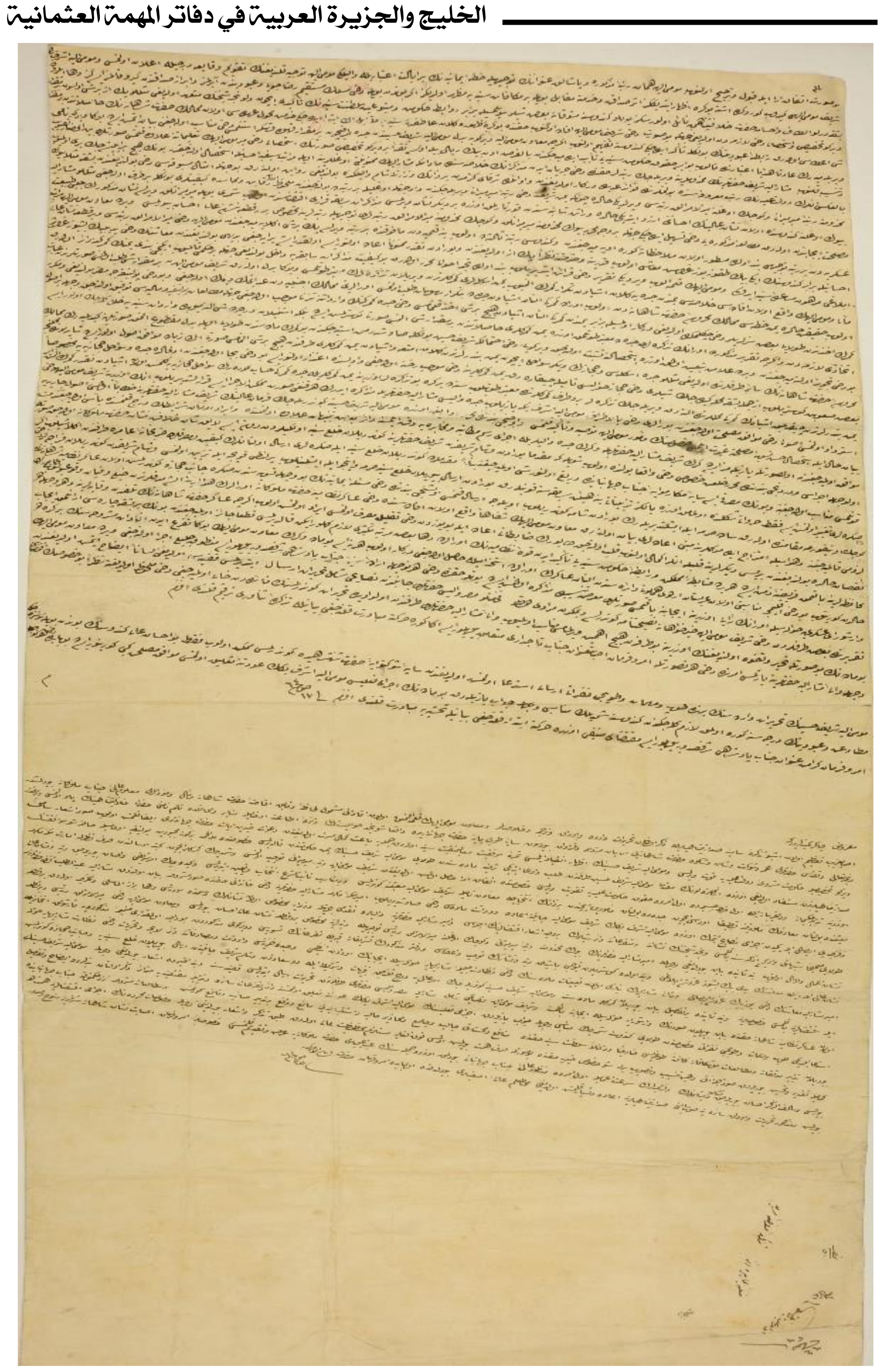
شريف محمد رائف

والي جدة

الوثيقة رقم (72)

مناقشات المجلس العمومي للتقرير والرسائل الواردة من مكة وجدة واليمن، حول الشريف حسين، ومسألة اليمن، ونجد





IradeMesail- I Muhimme- 1810

عطوفة سيدي

حمل كل من: كبير معاوني مكة المكرمة توفيق أفندي، وخزينه دار [106] جدة الحاج أحمد أفندي، المأمورين بإيصال ثوب الكعبة المعظمة الذين وردا أخيراً، مجموعة من الرسائل من سيادة أمير مكة المكرمة، وعطوفة الباشا والي جدة، وصاحب العزة أشرف بك المأمور بالنظر في مسألة اليمن، فلخصت الرسائل المذكورة، كما تم تبليغ التقرير الشفهي من استجواب المومأ إليهما، وفي المجلس الخاص الذي عقد عقب المجلس العمومي يوم الخميس الماضي تمت مناقشة الخلاصة المذكورة والقرائن والإفادات الحاصلة.

حيث توجه الأمير المومأ إليه من جدة إلى الحديدة والتقى بالشريف حسين، وأن الشريف حسين بَيَّن خضوعه للأحكام المنيفة للأمر العالي الذي حمله معه إليه، وأعرب عن تمنياته إبقاء إمارة اليمن في عهدته على أن يتوارثها أولاده من بعده، وأن يُمنح وساما عاليا وترسل إليه فراجة[107] كل عام، وأنه في مسألة معرفة حاصلات اليمن أظهر رضاه في تعيين كتبة ومأمورين في بنادر اليمن، وذكر المومأ إليه بأنه في حال منح هذا الرجل الوسام فيجب أن تكون رتبته أعلى من رتبة الإصطبل العامرة التي منحت للشيخ فيصل، وأن تكون الفراجة من الجوخ الأحمر متميزة عن فراجة أمير مكة المكرمة المشار إليه، كما أن ما ذكره الأمير والوالي المشار إليهما لا تخرج عن نطاق تأييد ما كتبه الأمير

---

(106) **خزينه دار**: وكيل الخزنة.

انظر، أمين خوري: رفيق العثماني.. وهو قاموس يحتوي على نيف واثني عشر ألف كلمة تركية وفارسية مترجمة إلى اللغة العربية، بيروت، مطبعة الآداب، برخصة نظارة المعارف الجليلة في الأستانة العلية.

(107) **الفرجية:** ثوب واسع فضفاض، طويل الاكمام، مفرج من قدام من أعلاه إلى أسفله، ومزرر بالأزرار، له كمان طويلان يتجاوزان قليلا أطراف الأصابع، ويعمل عادة من الجوخ، وكانت من ملابس العلماء والخطباء والقضاة في مكة المكرمة، وكانت الفرجية هي الخلعة التي يرسلها السلطان العثماني، عوضاً عن فرو السمور منذ عهد السلطان محمود الثاني، وتكون خضراء اللون مطرزة الأطراف بخيوط الذهب أو الفضة، ومزخرفة من الأمام إلى حد الحواشي باللؤلؤ.

انظر، حسام محمد مكاوي: المصطلحات الحضارية في مكة المكرمة مرجع سابق، ص 243.

المومأ إليه، لكن الوالي المشار إليه لم يؤيد كثيراً مسألة إرسال الكتبة إلى بنادر اليمن، بل رأى أنه من الأنسب عدم استيفاء جمارك المحصولات الواردة إلى جدة من محلها، واستيفاؤها في جدة على النحو السابق.

كما تبين من رسالة أمير مكة المشار إليه بأنه يؤيد وراثة ولده الأكبر الشريف عبد الله للإمارة في حال الموافقة العالية على صدور الفرمان العالي بتوارث أبناء الشريف المومأ إليه للإمارة، كما أن الأمير المشار إليه لم ينتظر أشرف بك بناءً على أهمية الموضوع، فسار نحو فيصل شيخ نجد وفرض ضريبة سنوية عليه قدرها عشرة آلاف فرنك، كما استوفي مبلغ خمسة عشر ألف فرنك مصاريف جيشه وعاد، وأن الضريبة المذكورة سجلت واردات لخزينة جدة.

وحاصل القول بأن هذه الأمور هي التي تحتاج للمناقشة وإصدار الأحكام بشأنها، كما أن كلاً من المشار والمومأ إليهم أوضح وأكد ما ورد في رسالة الآخرين، أما المعاون المومأ إليه فذكر ما طلب منه الشريف المشار إليه أن ينقله بأن الشريف حسين وإن أبدى انقياده بهذه الصورة، فإنه إذا تعذر إرضاء الإنجليز كلياً بسبب ما حصل من نزاع في وقت سابق بينهم وبين الشريف، وكان الرأي والأمر بأن الدولة العلية مضطرة سياسياً لأن تزيل الشريف المومأ إليه من هناك، فإنه يمكنه أن يتوجه إلى اليمن بنفسه مع قوة كافية وتنفيذ ما يلزم تنفيذه. وأنه إذا لم يكن هناك مثل هذا الاضطرار فمن الأنسب استخدامه هناك في الوقت الحاضر.

وفيما يتعلق بتوارث الإمارة إذا كان للأمير المشار إليه مثل هذا الطلب، فإنه في حال تلبية ذلك، فسيكون ذلك على أساس إبقاء إمارة اليمن في عهدة الشريف حسين بالتوارث، وإذا لم يحظ الطلب بالموافقة فقد أومأ الأمير المشار إليه أنه لا بأس في تمرير طلبه هذا بطريقة حسنة.

وفيما عدا ذلك فقد أعرب الأمير المشار إليه بأن وسام الإمارة من الأوسمة التي يصنع وسطها من الذهب، وفي موسم الحج لا يبدو وسامه مختلفا أو متميزا عندما يكون مع أمير الحج ووالي جدة وشيخ الحرم، فطلب تبديله، كما طلب منح وسامه السابق لنجله الأكبر ووسامه نجله الممنوح له سابقا لولده الأصغر. وفي حال عدم تبديل وسام الإمارة،

أن يمنح الأمير المشار إليه وكذلك والي جدة المشار إليه وسام امتياز، وإبلاغ راتب الإمارة إلى مائة ألف قرش أسوة بما يعطى لوالي جدة، كما طلب والي جدة وتعيين مخصص إضافي له نظرا لمصروفاته الإضافية.

ولما كان إدخال جهات نجد ضمن دائرة الطاعة وجعل اسم حضرة صاحب مقام الخلافة يذكر على منابرها ومحافلها، وفرض مقدار من الضرائب عليها لزيادة قوة الحكومة المشروعة التي هي الدولة العلية العثمانية، ودخول الشريف حسن ضمن دائرة الطاعة والانقياد من ثمرات التوفيق التي تبعث على الرضا والسرور، فقد بدأت المناقشات بعد القيام بواجب الدعاء لحضرة مولانا السلطان بالخير، حول موضوع دخول الشريف المومأ إليه ضمن دائرة الطاعة والانقياد.

فالترضية التي طلبتها إنجلترا من الشريف حسين لم تعط كاملة، لكن دولة إنجلترا لم تجدد هذا الطلب الآن، وإذا جددت– فرضاً– مثل هذا الطلب، فسينظر في مقتضاه بفضل قوة مولانا السلطان.

وبحمد الله تعالى ليس هناك اضطرار إلى سياسة إزالة الشريف حسين المومأ إليه من حكم اليمن، فلا حاجة لبحث المسألة من هذه الناحية، ولكن ينبغي التفكير في جهتها الداخلية، فلو فرضنا أن هذه الطاعة من الشريف حسين لم تكن بالمستوى المطلوب، فعلى نحو ما تمت مناقشته في أوقات سابقة يصار إلى إزالته من هناك ويعين مكانه أحد الولاة، أو الاكتفاء بما أظهر من الطاعة والخضوع، على أساس أنه وافق على إرسال السلطنة السنية عدداً من الكتبة والمأمورين إلى هناك، مع اتخاذ التدابير التي من شأنها تقوية حقوق ملكية السلطنة السنية دون أن تمس الوضع القائم هناك. والتصرف بعد ذلك حسب ما يظهر من الشريف المومأ إليه من أوضاع ومواقف.

وعند سؤال رأي الحاضرين في ذلك كان رأيهم بأن المومأ إليه أبدى الموافقة والخضوع في الوقت الحاضر، وأنه يمكن اتخاذ أي إجراء مناسب مستقبلا بعد التأكد من قوة السلطنة السنية في ملكها الصحيح. وعليه فقد أجمع الحاضرون على ضرورة تقوية حقوق الحكومة العلية هناك في أول الأمر.

وخلال المناقشات أيضا رأى الحاضرون أنه من المناسب إعطاء الشريف الوسام الذي يطلبه، ولكن الأفضل من الناحية السياسية أن يُمنح من قِبل السلطنة السنية رتبة ويُرسَل إليه وسام هذه الرتبة إليه لتكون دليلا على ثبوت حقوق الدولة العلية في نظر الأجانب. فمثلا إذا مُنح المومأ إليه رتبة الباشا، فسيعني تأكيدا أقوى، فورد إلى الخاطر منح الشريف المومأ إليه رتبة أمير الأمراء(108)، ومع أن رتبة أمير الأمراء لن تمس أي شيء يتعلق بإمارة مكة المكرمة، ولن يعترض عليه الأمير المشار إليه، فقد رأى الحاضرون استمزاج رأي المعاون المومأ إليه سرا.

أما ما يتعلق بتعيين كتبة وإرسالهم إلى هناك، فإن الوالي المشار إليه لا يؤيد هذه الفكرة كثيرا. وفي واقع الأمر فإن الشريف المومأ إليه يملك القدرة على الحركة كيفما يشاء في كافة أنحاء اليمن، فلو أخفى مقدار الحاصلات والواردات من جهة وأظهر زيادة في المصروفات من جهة أخرى في الوقت الذي تطلب فيه الدولة العلية تلك السنة بعض المال، فلا شك بأن هذا الطلب من الدولة العلية سيفسر على أنها تسعى لتحقيق مصالح

---

(108) **أمير الأمراء**: وكان هناك في التشكيلات العثمانية الأولي منصب واحد لإمارة الأمراء، حيث كان صاحبه مسئولاً عن كافة شئون الجيش العثماني. وأول من قام بهذه الوظيفة هو سليمان أبن أورخان، وتولاها بعد وفاته لالا شاهين باشا. وبعد أن تولي الوزير جاندارلي خليل منصب الوزارة، وأشرافه علي شئون الجيش، انخفضت صلاحيات أمير الأمراء درجة. وعلي أثر امتداد الفتوحات في الروميلي، انقسم هذا المنصب إلي قسمين: " إمارة أمراء الروميلي " وإمارة أمراء الأناضول، وذلك خلال عصر يلدرم بايزيد. وكان منصب أمير أمراء الروميلي أعلي درجة من منصب أمير أمراء الأناضول. وقد ا زد عدد أمراء الأمراء في الدولة بعد أن اتسعت فتوحاتها، فصارت توجه إليهم إدارة شئون الولايات وقت السلم ورئاسة جيوش المناطق السنجقية ومقاطعات التيمار التي تقع تحت إدارتهم وقت الحرب. وكانت توجه لأمير الأمراء مقاطعة " خاص "، وتترك له الدولة خراجها مقابل خدماته في الإيالة وقت السلم وفي الحملات وقت الحرب. واعتبارا من أواسط القرن 16 م انقسم هذا المنصب وفقاً للطريقة التي يتقاضي بها أمير الأمراء مرتبه إلي قسمين: إمارة أمراء تيمار، وإمارة أمراء " سالیانه.

حاجى خليفة: فذلكة التواريخ (فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار)، حققه وقدم له وترجم حواشيه: سيد محمد السيد، مؤسسة أتاتورك للثقافة واللغات والتاريخ، مؤسسة تاريخ الترك، أنقرة، 2009م، ص 321.

مالية، بينما الهدف الحقيقي من ذلك هو التأكيد على حقوق السلطنة السنية، وصرف هذه المبالغ على زيادة الأمن والاستقرار في بلاد الحجاز المباركة. لذلك كان الرأي في صرف النظر عن إرسال الكتبة للجمارك.

ولكن فيما يتعلق بلقاء المومأ إليه أشرف بك بقبطان السفينة الإنجليزية الذي قدم إلى ساحل اليمن، فإنه بالنظر إلى الحركات والمعاملات الغريبة التي صدرت من الشريف المومأ إليه، والخلافات التي وقعت بينه وبين الإنجليز في وقت سابق، فمن المحتمل وقوع مشكلة هناك مستقبلا. ولمنع هذه المحاذير من جهة، والتحقيق في أوضاع تلك البلاد، وللتقدم في التدابير التي من شأنها دعم وضع الحكومة هناك من جهة أخرى؛ كان الرأي في تعيين معاون للشريف المومأ إليه من بين المأمورين في جدة، مجيد للغة العربية ومطلع على أحوال وأوضاع تلك البلاد، على غرار المعاون المعين لدى إمارة مكة المكرمة. على أن يسعى المعاون هذا إلى إفهام الشريف تدريجيا ضرورة الرجوع إلى هذه الجهة، مع عدم طلب إعانات نقدية، وتسجيل الواردات والمصروفات على النحو الصحيح وإرسال صورة من دفاترها إلى الخزينة الجليلة. واختيار نائب للشرع من جدة للنظر في الأمور الشرعية وإرساله إلى هناك، وأن هذه التدابير كافية في الوقت الحاضر.

وإعادة أشرف بك المومأ إليه إلى هناك حاملاً معه الأمر الشريف والرتبة العالية والوسام والفراجة إلى الشريف المومأ إليه، وليقوم بتوجيه النصائح المطلوبة، مع تمرير مسألة توريث الإمارة الذي يطالب به الشريف المومأ إليه بكلمات مناسبة على أن للمسألة محاذيرها يمنياً، بالإضافة إلى عدم جوازها فيما يتعلق بإمارة مكة المكرمة. وأن يشار في الرسالة الجوابية إلى الأمير المشار إليه بأن التصرفات المقبولة التي صدرت منه سابقاً ولاحقاً، بالإضافة إلى خدماته وتدابيره الصائبة فيما يتعلق بنجد واليمن، لقيت تقديراً واستحساناً عاليين لدى حضرة مولانا السلطان، وأنها ساهمت في رفع شأنه ومزيداً من العطف من قِبل المقام العالي، مع بيان بعبارات مناسبة أنه سيكون لكافة أولاده وأسرته في جميع الأزمان سهم في الإحسان العالي.

وذلك لانتشار بعض الأخبار حول إمارة المشار إليه سيادة الشريف عبد المطلب أفندي، وأنها أحدثت إشكالاً في المصالح هناك، وكانت حجة في المطالبة بالوراثة. بينما

لم يصدر من المشار إليه عبد المطلب أي قول أو عمل يدل على أمله المتعلق بالإمارة، والعمل على إزالة أي شبهة لديه إن وجدت.

كما وافق الحاضرون على الأمور المتعلقة بوسام شيخ نجد وما إلى ذلك، وإجراء المقتضى على نحو ما أبلغ به.

كما انتقل النقاش إلى بعض المسائل الأخرى وكانت خلاصته وجود صورتين تتعلقان بوسام الأمير المشار إليه،، وأنه لو اقتضى إرسال وسام الامتياز – فرضاً – ، فهذا الوسام هو الآخر يتوسطه الذهب، فلا يحصل التميز المطلوب، بالإضافة إلى أنه ليس هناك سبب قوي لمنح وسام الامتياز لوالي جدة المشار إليه، فيصرف النظر عنه في الوقت الحالي، ولكن نظراً إلى أن الأوسمة الممنوحة للوزراء وكذلك مراسمهم مقدمة على ما عند الولاة؛ فإنه من المناسب صنع وسام له مزيد من الألماس وأثقل وزنا وإرسالها إلى الأمير المشار إليه، إلا أن طلبه إعطاء وسامه السابق لنجله الأكبر يبدو إشارة إلى موافقة ضمنية على مسألة الوراثة، وإذا كان الوسام هذا إشارة إلى الإمارة فمن غير المناسب والحالة هذه إعطاؤه المومأ إليه. وعليه فإنه مع إرسال الوسام الجديد يسترد وسام الإمارة القديم، ويمنح ولداه من قبل الدولة العلية رُتَبَاً مناسبة ويعطون أوسمة خاصة لمثل هذه الرتب، مع بيان أن استرداد الوسام القديم يرجع إلى ما ذكر آنفا.

وفيما يتعلق بطلب رفع رتبة المعاون المومأ إليه وزيادة راتبه، فقد كان أمله في منحه إحدى الرتب العسكرية، ولكن نظراً إلى أن منح الرتبة العسكرية لمن لم يكونوا عسكريين يتناقض مع قوانين الجيش؛ فإنه من المناسب إرضاؤه برتبة مدنية أعلى من الرتبة الثالثة التي يحملها، وتبديل الوسام تبعا لذلك. كما أن راتب المومأ إليه منخفض، ويستجاب لهذا المطلب.

كما كانت الموافقة على منح رتبة كبير الحجاب التي طلبها الوالي المشار إليه لخزينه داره وإعطائه وسام تلك الرتبة، وتسجيل الأوسمة وأسماء المأمورين الذين منحو الأوسمة والرؤوس في دفتر التشريفات[109]، وتصحيح السجلات وشطب سجلات الرؤوس

(109) **قلم التشريفات:** عُرفت التشريفات " البروتوكول " بأصولها وقواعدها في الدولة العثمانية من قديم؛ غير أن تنظيمها كإدارة لم يظهر إلا في عهد السلطان سليمان القانوني؛ إذ زادت قواعدها

وأصولها في السراي وفي الديوان الهمايوني والمجالات الأخرى على السواء؛ لتتلاءم مع كبر حجم الدولة وزيادة هيبتها. واقتضى الأمر أن تكون هناك إدارة مسئولة تتولى مهمة التشريفات حتى لا يقع في المراسم والاحتفالات ما يسيء إلى هيبة الدولة ومكانة رجالاتها. وكانت المجالات والمناسبات التي طبقت فيها قواعد التشريفات عند العثمانيين جد متباينة؛ فهناك الاحتفال بجلوس السلطان على العرش، والاحتفال بتمنطقه السيف، ومناسبات ميلاد ووفاة الأمراء والأميرات، وأعراس الأميرات، وختان الأمراء، والخروج إلى الحرب والعودة منها، وإقلاع الأسطول البحري أو تدشين إحدى السفن، وتوزيع العُلوفات (الرواتب) على الجند، والاحتفال بالأعياد والموالد، واستقبال السفراء، وارتداء الخلعة بمناسبة التعيين في الوظائف، والاجتماعات المختلفة التي تقام في السراي، وغيرها من الأمور الكثيرة التي تُطبق فيها أصول التشريفات. وكان مسئول التشريفات " تشريفاتجي " تابعًا في أول الأمر للديوان الهمايوني، ثم جرى نقله في زمن السلطان أحمد الثالث إلى "باب الباشا" (باشا قابيسي).

وكان يتكون قلم التشريفات من رئيسه "التشريفاتجي" ثم حافظ كيس التشريفات " تشريفات كيسه داري "، وخليفة التشريفات "تشريفات خليفه سي"، وموظف القفطان "قفطانجي باشي"، ومساعد حافظ الكيس "كيسه دار يماغي"، وعدد من التلاميذ يمكنهم بعد التدريب أن يحلوا محل مساعد حافظ الكيس عندما يشغر. ويمسك قلم التشريفات ثلاثة دفاتر رئيسية:

أحدها باسم دفتر اليومية " يومية "

والثاني باسم دفتر المفصّل " مفصّل "

والثالث للأمور المتفرقة " متفرق ".

والنوع الأول كان يتتبع تاريخ اليوم، فيسجل أسماء الأشخاص المقدمين للسلطان، والخلع التي حصلوا عليها، ويوجز المصروفات التي أنفقت على الولائم، واستقبال السفراء ومراسم الديوان الهمايوني. أما الثاني وهو دفتر المفصل، فكان يسجل بالتفصيل مراسم جلوس السلطان على العرش، ومراسم التهاني في الأعياد، ومواكب الموالد، واستقبال السفراء، وموكب تقليد السيف للسلطان، وموكب الصرَّة، ومراسم الجنازات، ودواوين صرف العُلوفة والعرض، وأصول التشريفات التي تجري على كبار رجال الدولة. بينما يسجلون في دفاتر الأمور المتفرقة أنواع الخلع المقدمة وعددها والأقمشة المشتراة ونفقات الولائم وغير ذلك.

وتحفظ دفاتر التشريفات في الخزانة، فإذا دعا الأمر للنظر في شيء، أو ظهر اختلاف حول أمر من الأمور أخرجت للنظر فيها، وهناك عدد من كتب التشريفات المعتبرة وضعها رجال عملوا في وظيفة التشريفات، أو أشخاص كان لهم شغف بها. ومن أشهر تلك الكتب كتاب وضعه نائلي عبد الله باشا (ت 1758م) تحت اسم " مقدمة في قوانين التشريفات" (مقدمهء قوانين تشريفات)، وآخر وضعه

المعادة، وفيما يتعلق براتب الأمير المشار إليه فإن راتبه مع الأربعة آلاف قرش التي هي قيد التصحيح بعد الاستئذان من المقام العالي يبلغ ستة وثلاثين ألف قرش، ولإبلاغه مائة ألف قرش على نحو ما طلب الأمير المشار إليه يتطلب زيادة أربعة عشر ألف قرش، فيكون مجموع راتبه في السنة يوك(110) واحد وثمانية وستين ألف قرش، وما تم تحصيله أخيراً من أمير نجد يبلغ عشرة آلاف فرنك فرنسي سنويا وتعادل أكثر من يوكين قرش، فيتخذ هذا المبلغ سداً للزيادة المذكورة وبذلك يبلغ راتب المشار إليه مائة ألف قرش.

والنسبة للتعيينات التي يريدها الوالي المشار إليه، كان الرأي حوالة المسألة على نظارة المالية الجليلة وإجراء اللازم من قِبلها.

وفيما يتعلق بواردات ومصروفات خزينة جدة، أحيلت اللائحة والرسالة اللتين أرسلهما الوالي المشار إليه إلى النظارة المذكورة للنظر في مقتضاها، ومهما يكن من الأمور فإنه سيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية بشأنها، وقد تُرجمت الرسائل الواردة من الموما إليه الشريف حسين وشيخ نجد ورفعت للمنظور العالي مع خلاصتها.

بعد هذه المناقشات كان اللقاء بالمعاون المومأ إليه، وجرى معه الحديث حول الرتبة المقترح منحها للشريف حسين وسائر المسائل الأخرى، فكتب تقريراً وقدمه، وفي المجلس الخاص الذي عقد يوم الخميس والثالث عشر من الشهر الحالي لتكملة المناقشات السابقة، فقُرئ على المجلس بداية محضر المناقشات السابقة، وكانت خلاصة ما أفاد به المعاون بأن منح المومأ إليه الشريف حسين رتبة من المراتب السنية، ولكن منحه منذ البداية رتبة أمير الأمراء يبدو كبيراً بعض الشيء، وأنه إذا أعطي رتبة أدنى

محمد بن أحمد بعنوان "دفتر التشريفات" (تشريفات دفتري)، والكتاب الذي وضعه أسعد أفندي باسم "التشريفات القديمة" (تشريفات قديمة).

انظر، أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، 201/1.

(110) **يوك:** حِمْل، ثقل، حمولة، مسئولية، ثقلة. اصطلاح مالي استخدم في الدولة العثمانية، وكان يساوي مائة ألف أقجة، أو خمسمائة قرش، وأحيانًا كان يستخدم بدلا من المليون، وظل مستخدما إلى ما بعد التنظيمات. كما يستخدم كمصطلح معماري، فيدل على الصندوق الذي تحفظ فيه أشياء المنزل.

انظر، معجم صفصافي 2.

من تلك الرتبة، مع وعده بمنح رتب أعلى مستقبلا في حال إظهار الخدمات الصادقة، ثم أن الشرفاء هنا يعتبرون من ذوي العلم؛ والمعاملة السنية بحقهم تكون على هذا الأساس، بينما يعتبرون هم أنفسهم من الأمراء ويريدون أن يعاملوا على هذا الأساس، وعليه فإنه في حال منح أبناء الشريف المشار إليه مراتب سيفية[111] فسيكون مدعاة لسرورهم.

ويرى المومأ إليه أن عدم منح الشريف حسين منذ البداية رتبة أمير الأمراء هو لكي يبقى ما يعطى له من قبيل التشجيع مستقبلا.

---

(111) **رجال السيف "أهل العُرف"**: فئة الإداريين العثمانيين كانت تتكون من أربع مجموعات فرعية، هي: موظفو السراي " سراي خلقي"، ورجال السيف "سَيْفيه"، ورجال العلم "عِلْميه"، ورجال القلم "قَلميه". وبالنسبة لرجال السيف "سَيْفيه"، فأصلها كلمة "سيف" عربية تقابلها كلمة "قليج" بالتركية، وعندما تستخدم كلمة "سيفية" صفة، فهي تدل على فئة العسكريين في المجتمع العثماني، وتعرف هذه الفئة باسم أهل السيف أو أهل العُرف "أهل سيف – أهل عُرف"، مما يعني مهارتهم في استخدام السيف وأعمال الكرّ والفرّ. أما وصفهم بأهل العرف فالمقصود منه أن هذه الفئة نشأت على نظم وتقاليد المجتمع، وليس من التركيب الديني.

ومع أن الوظيفة الأساسية لتلك الفئة هي الجندية؛ فإنها كانت تتولى الوظائف الإدارية، وتنقسم إلى قسمين: أحدهما يخضع لنظام التيمار، والثاني لنظام القبوقولية "قبو قولي". والسباهي صاحب التيمار هو الذي يشكل القاعدة التي تقوم عليها الفئة العسكرية، وكانت الدولة العثمانية بفضل هذا النظام قادرة على تشكيل قوة عسكرية ضخمة دون تخصيص أي نفقات نقدية من ميزانيتها.

أما عساكر القبوقولية الذين يمثلون الجيش الدائم في الدولة العثمانية، فكانوا ينضوون تحت ستة أوجاقات؛ هي: أوجاق العجمية، وأوجاق الانكشارية، وأوجاق الجبجية، وأوجاق المدفعية، وأوجاق المدفعية المحمولة على عربات، وعساكر سواري القبوقولية، وجميعها مترجلة إلا النوع الأخير. أما القوات الخاصة التي كانت مكلفة بحماية القلاع والممرات والمضايق ومناطق الحدود، والقيام أثناء الحروب بمهمة الاقتراب من صفوف العدو والاستكشاف، فقد كانت تشكل مجموعة أخرى من رجال السيف " سيفيه "، ويمكننا اعتبارها من الوحدات المعاونة للجيش.

وهناك أيضًا جنود المشاة "يايا" وجنود الخيالة القدامى "مُسَلَّم" الذين كانوا يشكلون أول جيش نظامي عند العثمانيين. أما الوحدات التي كانت تعرف باسم "اقينجي" أي المغيرة، و "دلي" أي الشجعان أو الدلاة، و"بَشلو" أي الخُمس، و"كوكللو" أي: المتطوعة، فكانت تشكل قوة الطليعة أمام الجيوش. وعلينا هنا أن نعتبر القوات البحرية أيضًا من بين فئة رجال السيف.

انظر، أكمل الدين أوغلي: الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، مرجع سابق، 533/1.

وكان رأي الحاضرين بالإجماع أن كبر مساحة بلاد اليمن وتحملها أن يكون من يحكمها من رتبة الوزراء، يجعل إعطاء من يحكمها رتبة دون رتبة أمير الأمراء تصرفاً غير لائق بحقه، كما أنه ليس هناك أدنى شك من الفوائد المعنوية من الناحية السياسية بوضع المومأ إليه في صف الولاة واعتبار البلاد المذكورة إحدى الولايات، ونظراً لعدم وجود والٍ دون رتبة أمير الأمراء في أي مكان آخر، فإن في منحه رتبة أمير الأمراء وتعيينه والياً على ولاية اليمن ستكون له فوائد أخرى أيضا. فقرر الحاضرون منح المومأ إليه فوراً الرتبة المذكورة وصفة الباشا، واعتبار اليمن ولاية، والعهدة بها إليه، ودرج وإعلان ذلك في تقويم الوقائع، والطلب من المومأ إليه- أشرف بك- لدى توجهه إلى هناك ولقائه بالشريف المومأ إليه أن يقول له: ها أنت أظهرت الصدق والخدمة وحصلت مقابلها على المكافأة السنية، فإذا واصلت المسلك المستقيم والتزمت الخضوع والولاء فستنال مكرمات أخرى من حضرة صاحب مقام الخلافة. وما إلى ذلك، وإضافة القول أنه للتأكيد على ارتباطه وولائه لحكومة السلطنة السنية؛ من الضروري دفع مقدار من الضريبة على نحو ما تعهد به شيخ نجد، وأن عليه الآن مقابلة العاطفة السنية التي بذلت أخيراً بإعطاء شيء من حاصلات الممالك السلطانية المحولة على عهدته، وأن ذلك ضروري للتأكيد على خضوعه وولائه.

وقد اقترح المعاون المومأ إليه أن يُطلب من الشريف المومأ إليه مقدار من البن والسكر لجدة، لكن ذلك لا يعتبر من قبل دفع الضريبة بل من قبيل الهدايا، وهذا لا يكون تأكيداً لحقوق الحكومة السنية. وقد رأى الحاضرون أن تحقيق الغرض يمكن بإضافة عبارة تخصيص ضريبة نقدية ولو كان مقدارها عشرة آلاف ريال[112] مثلاً إلى التعليمات الموجهة للأمير المومأ إليه.

---

(112) **الريال:** اسم شائع في جميع بلاد الشرق الأدنى، وأول من أجراه في السوق والتجارة هم الإسبانيون، وما من نقد اختلف سعره في البلاد مثل هذا النقد، وكذلك اختلف سعره في الأزمنة، وقد اختلفت أنواعها وأسماؤها، فمنها: الريال الأميري، وريال شينكو، أو سينكو، وريال لينان، وريال شال، وريال أبو طاقة، وريال أبو مدفع، وريال مجيدي، أو ريال عثماني، وكان يساوي عشرين قروشًا صاغًا أو أربعة شلنات في مصر، وخمسة دراهم في العراق.

وجاء في خلاصة المناقشات حول مسألة الرتب التي ستمنح لأبناء الشريف المشار إليه، رأى المجتمعون أنه إذا كان رضا المشار إليه يتحقق بمنح أبنائه مراتب سيفية فلا مجال لأي اعتراض على هذا الطلب، بل هناك فوائد عديدة من حصول أبنائه على الرتب المعروفة بالدولة العلية، ويروى أن أحد الشرفاء الكرام قديماً كان والياً على الشام برتبة الوزارة، وفي ذلك أمثال مسبوقة، فإذا مُنح ابنه الأكبر رتبة مير ميران وابنه الأصغر مير الأمراء مثلا، ومُنح شريف اليمن رتبة مير ميران، سيكون بذلك في رتبة واحدة مع ولده، فإن الحسد والمنافسة المتوقعة ستزول، ولما كان القرار خلال المناقشات السابقة إعطاء ولد المشار إليه وساما آخر وليس الوسام الذي يريده لابنه الأكبر دفعا لاحتمال تفسير ذلك بالتوارث، فإنه إذا منح رتبة مير ميران[113]، فذلك يسهل عملية استرداد الوسام القديم وذلك لطبيعة المصلحة، لذلك أجمع الرأي على منح نجله الأكبر رتبة مير ميران، ونجله الأصغر رتبة أمير الأمراء، ومنح وسام لكل واحد منهم بحسب رتبته؛ فلن يفهم الأمير المومأ إليه شيئا، وبمنحه رتبة أمير الأمراء مع وسام، وزيادة راتبه البالغ حاليا ألفين وتسعمائة قرش وهو مبلغ قليل جداً بالنسبة لقدره ومصاريفه، فبقدر إرضائه ينتظر منه المزيد من الخدمة، وعليه فإن إبلاغ راتبه سبعة آلاف وخمسمائة قرش مرهون بالموافقة السنية.

وشاع في اليمن الريال النمساوي، المعروف بأبو شوشة، وفي اليمن أيضًا الريال الإمامي، ومن أنواع الريال أيضًا الريال الحميدي، نسبة إلى السلطان عبد الحميد الثاني، والريال الرشادي نسبة إلى السلطان محمد رشاد الخامس، والريال التركي وهو العثماني أو المجيدي أيضًا..

سهيل صابان (ترجمة وتعليق): مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني، مرجع سابق، ص 5.

(113) **مير ميران:** وهذه الكلمة اسم لرتبة مدنية، اقتصر منحها بعد عام 1259هـ/ 1843م على المدنيين، وهي تعادل رتبة الفريق بالنسبة للعسكريين، ويلقب الميرميران أيضًا بقلب باشا.

انظر، محمد حرب: مجلة دراسات الخليج والجزيرة، مرجع سابق، ص145–167.

وبالمقارنة بين ما ذكره في تقريره وما سجله كتابياً نجد في **البند الأول** الحديث عن أوضاع نجد، ونظراً لتناول هذا الموضوع في المناقشات السابقة فلم يبق هناك أي داع لتكراره.

أما **البند الثاني** فيتعلق بجمارك اليمن، ويُفهم من خلاصته ومما أفاد به المومأ إليه الاقتراح بعد تحصيل رسوم جمركية من البضائع القادمة من اليمن إلى جمارك جدة مرة أخرى، والأخذ بالاعتبار التذاكر الصادرة من جمارك اليمن، وطلب مقدار من المال من الشريف المومأ إليه بدلاً من هذه الرسوم. ولما كانت بلاد اليمن من الممالك المحروسة السلطانية، فإن طلب رسوم مجددة من البضائع القادمة من هناك يعني اعتبار تلك الأماكن من الممالك الأجنبية، وهذا مضر بالسياسة. وإذا كان من المعلوم بعض المشاكل تحدث من عدم تحصيل الرسوم الجمركية، فإن عدم أخذ أي رسم جمركي من حاصلات اليمن، سيؤدي إلى انخفاض واردات جمارك جدة، فمن اللازم اعتماد طريقة توفق بين الآراء السياسية والمالية، وإذا كان التقرير أشار إلى أخذ جمارك جدة بعين الاعتبار التذاكر الصادرة من جمارك اليمن على أساس أخذ مقدار معين من حاصلات جمارك اليمن، ولكن إذا تعذر الحصول على المقدار المطلوب وطرأ الخلل على الواردات السنية، فإن ذلك أمر غير جائز، وهناك احتمال أن يعتبره الشريف المومأ إليه كافيا للمماطلة في دفع الضريبة التي سيعتبر دفعه علامة على التبعية، لذلك فإنه مع تعميم صورة الحصول على بدل مقطوع في مسألة الجمارك سيكون من المناسب عدم تحصيل الرسوم الجمركية من قبل جمارك اليمن من الأمتعة والأشياء الواردة من البنادر اليمنية إلى ميناء جدة والموانئ الحجازية الأخرى على نحو ما هو مطبق في سائر أنحاء الممالك المحروسة لحضرة مولانا السلطان.

وإذا قوبل ذلك بالأعذار، كأن يقال بأن هذه الأشياء تتوجه إلى جهات الحجاز وهي في الواقع تُرسل إلى أماكن أخرى، وهذا يضر بجمارك اليمن، فهذا يمكن حله بأن يتم تحصيل جمارك الأشياء التي تصدر من بنادر اليمن، وتؤخذ التذاكر الصادرة منها بعين الاعتبار لدى جمارك الحجاز، على أن يعاد الحساب بين جمارك اليمن وجمارك جدة حول هذه التذاكر مرة واحدة في السنة، لتسترد بعد ذلك الرسوم الجمركية التي تم

تحصيلها من البضائع التي جاءت إلى سواحل الحجاز، وهذا أوفق للمصلحة. لذلك فمن اللازم الكتابة بالتفصيل إلى أشرف بك بالتأكيد عليه ببحث المسألة مع والي جدة المشار إليه ويعتمد الطريقة التي يمكن تنفيذها، وتوضيح الأمر إلى الشريف المومأ إليه.

وعلى نحو ما هو محرر **بالبند الثالث**، وإذا كان توجيه الأمر العالي المقرر إرساله إلى الشريف المومأ إليه بتوجيه الخطاب إلى الشريف المشار إليه لا يتوافق مع الأصول المتبعة، وتعذرت الكتابة بتلك الصورة، فمن الأنسب إضافة بعض التنبيهات والتوصية بالحرص مراسلة ومخابرة الشريف المشار إليه ووالي جدة على حد سواء. وإدراج الشرائط المذكورة فيه.

وأما **البند الرابع** المتعلق بالخلعة، فأمر صحيح ومعقول. فإذا كانت الخلع المرسلة من هنا ومن الشام إلى حضرة الشريف دون الخلع المرسلة سابقا، فمن الأنسب جعلها في صورة تليق وشأن حضرة صاحب مقام الخلافة، ولن يكون تسديد مصاريفها أمراً متعسراً بفضل مكارم مولانا السلطان. حيث تبحث الضربخانة العامرة في أوضاع ومصروفات الخلع السنية التي أرسلت سابقاً وتقارنها بالتي أُرسلت لاحقاً، فإذا تغيرت عما كانت عليه سابقاً يصار إلى إعادتها إلى شكلها السابق، على أن تكون الخلع السنية المرسلة من هنا مزركشة ومطعمة باللؤلؤ، ومزينة بأزرار الماس. أما الفراجات المرسلة من الشام فيجب أن تكون مزركشة عادية باعتبارها في مقام الزي الرسمي وإرسالها من هنا إلى الشام، وإرسالها من هناك بتلك الصورة.

وفي **البند الخامس**، بعد الانتهاء من المسألة اليمانية بتلك الصورة، أوضح الحاضرون بأنه لن تبقى الحاجة قائمة إلى العساكر النظامية المرسلة إلى الحجاز، وإعادتهم نظراً لعدم تأقلمهم بالمناخ هناك، وقد أفاد المعاون المومأ إليه شفهيا بأن العساكر النظامية لحضرة مولانا السلطان لم يتعودوا على مناخ تلك المناطق، فحدث الكثير من الوفيات في صفوفهم، فنقصت أعداد العساكر في الطوابير، وكان الرأي أن تنضم الطوابير إلى بعضها لإكمال العدد الناقص، واستعادة ضباط الطوابير المنضمة، وبهذه الصورة تقل المصروفات. وإذا كان أمر حماية عساكر مولانا السلطان من الموت والتلف فريضة في الذمة، فمن غير الجائز قطعاً إزالة بعض قطعات القوة النظامية، في

الوقت يتطلب ضبط البلاد والتأكيد على ارتباطها بالحكومة السنية زيادة عدد القوات النظامية هناك، فيجب- والحالة هذه- البحث عن سبيل آخر، ويمكن هذا بإرسال عساكر من الجيش الهمايوني في البلاد العربية التي يشابهها في المناخ، وعلى كل الأحوال رأينا أنه من المناسب حوالة ما أفاد به المعاون المومأ إليه في هذا الشأن على دار الشورى العسكرية، والقيام بما يلزم بعد أخذ رأيها، ومهما كان الرأي فإنه سيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذه الأمر كلها.

بقي أن نقول بأن ما يرمي إليه المعاون المومأ إليه في تقريره بقوله: " إذا أرسل كتاب نصح من بعض الجهات إلى الشريف المومأ إليه" هو الطلب من صاحب الدولة والفخامة والي مصر إرسال رسائل بهذا المعنى حسب ما أفاد به المعاون المومأ إليه شفهيا. فمن الملاحظ أنه من غير المناسب- والحالة هذه- عدم إعطاء أية أهمية من هذه الجهة، كما أن إرسال رسائل من طرف الوالي المشار إليه بهذا المعنى لا يخلو من فائدة، وعليه فإن الكتابة للوالي المشار إليه في هذا الشأن مرهونة بأمر حضرة مولانا السلطان.

وأعدت هذه المذكرة في بيان أنه سيصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

طلب الشريف حسين المومأ إليه في إحدى رسائله إرسال مدافع ومهمات وسدنة مدافع، ومن الممكن إرسال المطلوب في قوة مولانا السلطان، ولكن يجب أن يكون هذا الإحسان العالي حسب ما سيظهره من الطاعة والخضوع، ويبدو أن ما يوافق المصلحة هو الرد بجواب مناسب، وتعليق التنفيذ الفعلي للموضوع على عودة أشرف بك، وقد بادرنا إلى هذه التحشية ببيان أنه سيصار إلى تنفيذ مقتضى ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

17 صفر سنة 1264 [23 يناير 1848م]

معروض الداعي

أحيط حضرة صاحب مولانا السلطان علما بما ورد في مذكرة الصدارة السامية هذه، وفي الرسائل المذكورة والأوراق والترجمات والخلاصات والإفادات التي سجلها المعاون المومأ إليه، فبإدخال جهات نجد ضمن دائر الطاعة والخضوع بمنه تعالى وبفضل قوة وشوكة مولانا السلطان، وذكر اسم حضرة صاحب مقام الخلافة في الخطب على المنابر والمحافل، وتخصيص مقدار من الضرائب لتكون مساهمة في قوة الحكومة المشروعة للدولة العلية، إظهار المومأ إليه الشريف حسين الطاعة والانقياد من الأمور التي تبعث على الرضا والسرور باعتبارها من ثمرات التوفيق السني، فكانت الدعوات بالخير لحضرة مولانا السلطان، وعلى نحو ما أبلغ به مقام الصدارة السامية؛ فليس هناك اضطرار سياسي لإزالة الشريف حسين المومأ إليه من حكم اليمن تلبية لطلب الإنجليز في وقت سابق بإزالته.

وقد أجمعت الآراء على اتخاذ التدابير الحكيمة في تلك البلاد الواسعة الشاسعة في أول الأمر لتكون عاملا في دعم وتقوية حقوق الحكومة العلية هناك، وعليه كانت الموافقة على منح رتبة مير ميران للشريف المومأ إليه، وصرف النظر مؤقتا عن إرسال الكتبة على الجمارك، وانتخاب مأمور من جدة وإرساله إلى الشريف المومأ إليه ليكون معاوناً له على غرار المعاون الذي يعمل لدى إمارة مكة المكرمة، وانتخاب وتعيين نائب للشرع، وإعادة إرسال المومأ إليه أشرف بك إلى هناك حاملاً معه الأمر الشريف والرتبة والوسام العالي والفراجة، ليقوم كذلك بإسداء النصح له.

وتمرير مسألة التوريث وتوضيح الحلول التي جرى التفصيل فيها إلى حضرة أمير مكة المكرمة المشار إليه بشأن أبنائه، والعمل على إزالة أي شبهة إن وجدت تجاه عبد المطلب أفندي، وتنفيذ مقتضى ما أشعر به فيما يتعلق بوسام شيخ نجد وما يتفرع عنه، وأن يصنع وسام من النوع الثقيل بعض الشيء على غرار الأوسمة الخاصة بالوزراء يكون في وسطه مزيد من الماس، باعتبار تقدم الأمير المشار إليه على الولاة. ومنح النجل الأكبر للأمير المشار إليه رتبة مير ميران بالإضافة إلى وسام يناسب هذه الرتبة، ونجله الأصغر رتبة أمير الأمراء مع وسام يناسب رتبته، ومنح المعاون المومأ إليه رتبة

أمير الأمراء مع الوسام الخاص بالرتبة، وإبلاغ راتبه إلى سبعة آلاف وخمسمائة قرش على نحو ما جاء في البند الثاني، ومنح رتبة كبير الحجاب ووسامه المذكور في البند الأول، وتسجيل الدفتر المذكور في التشريفات وتنفيذ ما يتفرع عنه، وإبلاغ راتب الأمير المشار إليه مائة ألف قرش، على أن يعتبر المقدار زيادة تحتسب من الضريبة المذكورة، وحوالة مسألة المعينات التي طلبها الوالي المشار إليه إلى النظارة الجلية المشار إليها لتنظيم اللازم، وحوالة اللوائح والرسائل المتعلقة بخزينة جدة وأدواتها ومصروفاتها كذلك إلى النظارة المشار إليها، للنظر في المقتضى.

وما ورد تفصيله في البند الثاني من مسألة الجمارك والتنبيهات والشرائط التي ستدرج في الأمر العالي المقرر إرساله إلى الشريف حسين المومأ إليه، وكذلك الخلع السنية التي أُرسلت من دار السعادة ومن الشام، وحوالة الصورة المبينة فيما يتعلق بالعساكر النظامية المرسلة إلى جهات الحجاز إلى دار الشورى للنظر فيما يلزم بشأنه، ومسألة الطلب من والي مصر كتابة رسالة تتضمن النصائح إلى الشريف المومأ إليه.

وفيما يتعلق بما ورد في البند الأخير حول إرسال ما طلبه الشريف حسين المومأ إليه من مدافع ومهمات وسدنة مدفعية، أن يرسل إليه جواب مناسب، وتعليق التنفيذ الفعلي على عودة المومأ إليه أشرف بك.

وغير ذلك مما ذكر من التدابير والإجراءات اعتبرت لدى المقام العالي من التدابير الصائبة؛ ومن شأنها أن تجمع المحسنات والمنافع، وتمنع وتدفع المحاذير الحالية والمستقبلية بحق السلطنة السنية داخلاً وخارجاً، ولقيت لدى المقام السني تقديراً واستحساناً، كما كانت الجهود المبذولة في هذه الأمور كلها دعاة للرضا والسرور لدى مقام مولانا السلطان، وصدرت الإرادة السنية بالعمل على إجراء اللازم. وفيما يتعلق بالأوسمة والفراجات التي ستمنح، أن يتم تصنيعها على وجه السرعة وتعرض للمنظور العالي في أول الأمر، وأُعيدت المذكرة مع الرسائل والأوراق المرفقة بها صوب الصدارة السامية.

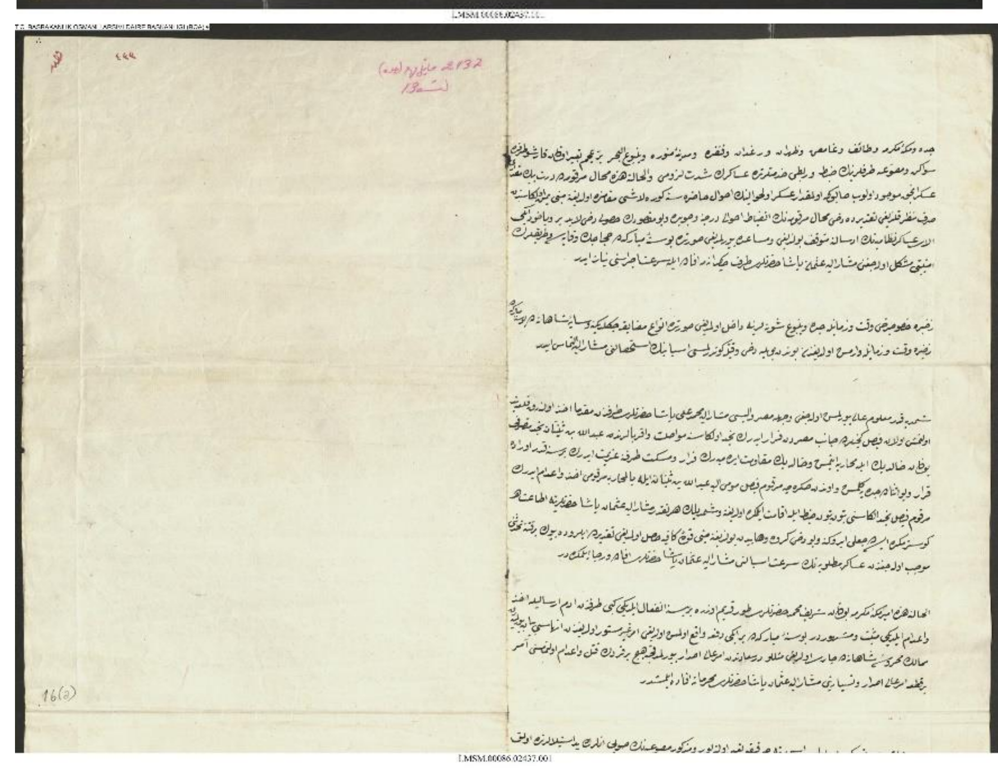
رجاء التفضل بالإحاطة، والأمر لحضرة ولي الأمر.

25 صفر 1264 [31 يناير 1848م]

الفصل الثامن
بلاد عسير

الوثيقة رقم (73)

تقرير حول مهمة في مصر وجدة ومكة وزبيد وعدن ومخا حول أمور بلاد اليمن وبلاد عسير



İ.MSM.86/2437- 1

بمقتضى المهمة الموكلة إليَّ بموجب التعليمات السنية، غادرت دار السعادة ووصلت مصر بعد فترة يسيرة، والتقيت بوالي مصر وشرحت له المهمة الموكلة إليّ، وحصلت على المعلومات والآراء في هذا الخصوص، وتوجهت بعد ذلك صوب مأموريتي، فتيسر وصولي إلى جدة.

وفي البداية التقيت بوالي جدة دولة عثمان باشا فقدمت إليه الأمر السامي والتعليمات السنية، كما شرحت له تفاصيل الإرادة السنية، وبعد ذلك توجهت إلى الطائف للقاء بالشريف محمد أمير مكة المكرمة وبحثت معه الموضوع، وشرحت له التعليمات المعطاة لي في البحث عن إمكانية العهدة ببلاد اليمن من جانب الدولة العلية إلى أحد الوزراء، كي يعمل على تسيير أمورها، وسألت عن رأيه في ذلك، فلم يوافق الشريف المشار إليه على تنفيذ ذلك دفعة واحدة، لكنه اقترح بأن يقوم هو والمشار إليه عثمان باشا بتبليغ شيخ عسير عايض ابن مرعي وشريف اليمن الشريف حسين بالإرادة السنية بطريقة مناسبة.

وأرسلني مرة ثانية إلى جدة لبحث الأمر مع عثمان باشا، وأمر كاتب الديوان حسين أفندي بمرافقتي، فكان رأي عثمان باشا مطابقاً لرأيه، وأعددت الرسائل اللازمة إلى الشريف حسين وإلى عايض شيخ عسير وأرسلت مع مندوب خاص، حيث كانت رسالة عثمان باشا مؤثرة، ولم يعدم الشريف حسين الصلف والاعتداد بالنفس في جوابه، ومع أن كلماته كانت من النوع الثقيل، مع اعترافه بتبعيته للسلطنة السنية، لكنه تجاهل موضوع رفع الإنجليز للعلم كلياً، مع أن ذلك يشكل رأس المشكلة، فلن تفيد الكتابة إليه مرة أخرى.

أضف إلى ذلك أن المومأ إليه الشريف حسين يعطي للعسيري ما بين خمسة عشر وعشرين ألف فرنكاً، كما تأكد أن العسيري سيقدم له المساعدة حين الحاجة وأنه يعتمد عليهم.

ولدى الرجوع إلى رأي المشار إليه عثمان باشا، اقترح الباشا اللقاء بالشريف حسين، والحديث معه شفوياً.

وبعد التزود بتعليمات كل من الشريف والباشا المشار إليهما، توجهت إلى المكان المعروف بزبيد(114)، حيث يقيم الشريف المومأ إليه، والتقيت به، وحسب التعليمات التي عندي عرضت عليه أولاً أن تُلقى الخطب على المنابر باسم حضرة مولانا السلطان، والبحث عن وسيلة لإسكات الإنجليز، أي موضوع رفع رايتهم، والتعويض فيما يدعيه، واستيفاء رسوم الجمارك على غرار ما هو مطبق في سائر الممالك السلطانية، وتخصيص مقدار من الضرائب لخزينة جدة باعتبار هذه المناطق ملكاً موروثاً لمولانا السلطان.

فأجاب بأنه في حال العهدة إليه ببلاد اليمن، وإلى الشيخ عايض ببلاد عسير بأمرٍ عالٍ؛ فإنه سينفذ كل الأوامر العلية.

---

(114) **مدينة زبيد التابعة للحديدة:** مركزها مدينة زبيد، تقع تلك المدينة في الجهة الجنوبية الشرقية للحديدة، وعلي بعد (19) ساعة منها، وهي محاطة بسور به عدة أبراج، وبها ما يزيد علي (4000) بيت وأكثر من (800) دكان، وبها من السكان ما يزيد عن (20000) نسمه، يمر بالقرب منها جدول مائي يعرف باسم ماء زبيد. وفي حالات المطر الشديد يمتلئ هذا الجدول بالماء ويفيض فيشبه البحيرة، وتتميز أراضي مدينة زبيد بقوة كبيرة علي الإنبات والإخصاب فإنها في العام الواحد تعطي أكثر من محصول، ويوجد بداخل سور المدينة مقر للحكومة وجامع كبير أسسه والي اليمن السابق المرحوم نشان مصطفي باشا. وبالإضافة الي هذا المسجد يوجد ما يزيد علي (20) مسجدا أخرا ما بين صغير وكبير، ولأن المدينة المذكورة كانت مقرا لعدد من الحكام، فإن بها آثار كثيرة لهم، وتشتهر المدينة بصناعة المنسوجات، لذا يمكن أن يطلق عليها دار الصناعة في اليمن، ومعظم الملابس والأقمشة التي يرتديها أهالي الجبل وتهامة ويستعملونها صنعت في زبيد وكذلك الحال بالنسبة للفاح الرقبة الحريري الذي يستعمله العرب وفُرش الغرف الحريرية.

ومن ناحية العلوم: فقد تفوق علماء زبيد علي بقية علماء اليمن، وذلك لأن بها علماء كثيرون في شتى العلوم والفنون. كما يوجد ضريح الشيخ "أويس القرني" بتلك المدينة وهو مزار عام، ومعظم محاصيل تلك البلدة، الحبوب، والمحصول الأول بها الذرة والتمر والنيلة، ولزبيد ثلاث نواحي تتبعها هي (حسن/ وصاب عالي/ وصاب سافل) ويزرع في تلك النواحي الشعير والحنطة، والقهوة والليمون، والتين، والبطيخ، والقشطة، والموز والطماطم والجزر اليماني.

إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، 336-337.

وعنـدها صـدرت الإرادة العليـة علـى إثـر الاسـتئذان مـن مقـر السـلطنة، ووردت الأوامر العلية المذكورة، كما أُعطي الأمر العالي الموجه إلى الشيخ عايض إليه؛ ليتولى هو إرساله لبعد المسافة إلى عسير.

وقد نفى موضوع التعويض بصورة نهائية، وأنه مستعد لأي ضمان في حال إثبات ذلك. أما بالنسبة لموضوع الضرائب فقال بأن الأماكن التابعة له في عسير لا تكاد تكفي المصروفات العسكرية، وأنه في حال العهدة إليه ببلاد اليمن كلها عندئذ يكون مستعداً للخدمة، وإلا فإن الأمر محال، وأنه يرجو العفو والمعذرة.

ورأيت أن أقول له بأنه يمكن تنفيذ الأمور الأخرى، والنظر في أمر الضرائب فيما بعد.

وأبلغنا بما تم لحاكم عدن، وطلبنا الأمر العالي الذي بيده ولكن الجواب لم يكن مفيداً في شيء، فكان ضرورياً أن أتوجه بنفسي إلى هناك، فوصلت إلى عدن يوم السادس من شعبان عام ألف ومائتين وتسعة وخمسين، والتقيت بالحاكم في اليوم التالي، فذكر بأن الشخص الذي عُين قنصلا لم يأت، وأن الفرمانات موجودة لديه، فأجبته بأنني مستعد للإقامة في مخا إلى أن يصل القنصل، وأنه إذا أعطاه الفرمانات فسيبرزها من الآن للشريف المومأ إليه، فأصر الحاكم على عدم إعطاء الفرمانات حتى يأتي القنصل.

ثم تطرق إلى أمور سياسية، فتساءل عن سبب العهدة ببلاد اليمن إلى الشريف حسين بعد أن كانت لإمام صنعاء، فأجبته بأن الدولة العلية لم تأخذ تهامة من إمام صنعاء، بل أخذها من الإمام (توركجه بيلمز)[115] ومنه للعسيري، ومن العسيري أخذها

(115) **توركجه بيلمز:** أي (الشخص الذي لا يعرف اللغة التركية)، اسمه الحقيقي محمد أغا، وكان مملوكاً لمصطفى بك صهر محمد على باشا والي مصر، وهو ضابط ألباني في الجيش المصري، عُيّن قائداً لفرقة من غير النظاميين ومعظمهم من الألبان 1238هت/1823م، واعلن تمرده في 1248هـ/ 1832م لتأخر المرتبات بسبب انشغال محمد علي بالحروب في الشام ضد العثمانيين، مما حدا بالسلطان محمود الثاني إلى مباركة وتأييد المتمردين الذين أعلنوا خلع والي الحجاز "خورشيد بك" وتنصيب "تركجه بيلمز" مكانه، فزحف نحو تهامة، وجعل المخا قاعدته، وتوجه حليفه السابق "الأمير علي بن مجثل" بعشرين ألف من البر للقضاء عليه بعد الخلاف معه، وتوجهت قوات محمد علي بحراً، فتم حصاره في 1269هت/1834م، ولكنه نجا بنفسه وفر إلى إحدى السفن البريطانية، والتي نقلته إلى مومباي بالهند، ومن ثم انتقل إلى البصرة، وتعين حاكما للعثمانيين

محمد علي باشا، وأعطاها بدوره إلى الشريف حسين. والشريف المومأ إليه تعهد بالولاء للدولة العلية، لذلك عهدت إليه.

ثم أضفت بأن هذه الكلمات ليست ضمن مأموريتي، وما كُلفت به أساساً هو رفع الراية وتنفيذ أمر التعويض، ولكنك تشترط الإثبات كي يتم التعويض، فما مقدار هذا التعويض؟ فأجاب بأنه سبق وأن جاء عبد الرسول المقيم في مخا من طرفنا لدى كسر الراية، وقال بأن الشريف أخذ منه كذا ألف فرنك، فكان هذا الادعاء بعد ذلك. والآن تفاهم عبد الرسول مع الشريف مرة أخرى وذهب إلى مخا، فلا يمكن الإثبات، وأنه حتى لو رفعت الراية فإنه سترفع بصورة مؤقتة حتى تعود وسيكون الأمر أسوأ من ذي قبل، وهذا أمر بديهي إذا نظرنا إلى مزاج الشريف.

فأجبته بأن الشريف المومأ إليه التزم الولاء للدولة العلية، وأنه أعطى عهداً بعدم القيام بمثل هذه التصرفات، وانتهى اللقاء. وفي اليوم التالي أرسل الحاكم المومأ إليه من يخبرني بموافقته على سفري إلى مخا، وأنه سيخبرني بعودة القنصل. فأجبت بأنه ليس لي ما أعمله في مخا، وأن مأموريتي تنتهي بإعادة اعتبار دولة إنجلترا، وينبغي التحرك عندما يأتي القنصل.

وقد طلب الشريف المشار إليه كتابة ما دار بيني وبين الشريف المومأ إليه، فكتبت ذلك وأعطيته، فقام بدوره بإرساله إلى الحاكم الموجود في بومباي.

وبعد عدة شهور جاء إليَّ الحاكم المذكور وأبلغني بالجواب المرسل من بومباي، وأن القنصل سيأتي من قبل البرلمان إلى الولاية، واستدرك بقوله أن الملاحظ لديه بأن هدف دولة إنجلترا التي يتبعها من إرسال القنصل إلى مخا هو عبارة عن تسهيل تزويد السفن العابرة بالفحم، وأنه نظراً إلى إلحاق بندر عدن بإنجلترا بالقوة النقدية فإنه لا حاجة إلى رفع الراية وإرسال القنصل، فقد لا يأتي أي جواب، وأن عليّ في هذه الحالة العودة.

عليها، إلى أن تم قتله على أيدي قبائل المنتفك بقيادة الشيخ "مشاري السعدون" بمحل المغيسل عند نهر الفرات في حروبهم مع العثمانيين 1269هـ/1852م.

انظر، عبد الودود قاسم مقشر: حركات المقاومة والمعارضة في تهامة 1918–1962، أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، كلية الآداب، 2012م، ص 7.

فأجبته بأن عودتي بمثل هذه الكلمات تحط من قدري لدى الدولة العلية التي اتبعها، وآمل منك أن تكتب ما قلته كي أبرزه عند اللزوم، فإذا زودتني بمثل هذه الورقة، فإنه يمكن بعد ذلك اللقاء مع الشريف المومأ إليه والتأكيد عليه، فوافق على طلبي، كما أخذت ورقة تشعر بحلول موعد عودتي، وعدت إلى حيث يقيم الشريف المومأ إليه.

وعندما التقيت به، وجدته وقد اعتبر القرار السابق في حكم المنسي، وقدم بعض الشروط عبثاً، وادعى بأنه يمكنه استرداد عدن بالقوة العسكرية مستقبلاً، وأنه لن يخابر الشريف وعثمان باشا في أي وقت من الأوقات. وبالإضافة إلى أن ما ذكر يتناقض كلياً مع القرار السابق، فقد أضاف بأنه يتعين استثناء الفرنجة من رسوم الجمارك، وأصر على تطبيق الجمارك على النحو الذي يتصوره.

فأجبت بقولي: " لن يكون هناك شك بأنك ستكون مسئولا عن العواقب الوخيمة لذلك، واعلم بأن المشار إليه عثمان باشا قائد جيش بلاد الحجاز والشريف المشار إليه سيد الجميع، وعدم التخابر معهما بالرغم من ذلك سيؤدي إلى عواقب سيئة ".

وعدت بعد ذلك. ولما كان من لديه أدنى القوة شيخا في تلك الجهات، وكانت عدن بيد شيخ اسمه السلطان محسن، قام ببيعها للدولة المشار إليها بثمانين ألف فرنك، ثم غادرها إلى لحج- على بعد ست ساعات- وأقام فيها، ولم تنقطع الحروب بين هذا الشيخ وبين السلطان فضلي، وخلال الحرب بينهما لم تكن لإنجلترا قوة كافية في جهات عدن، ومن الثابت أن الإنجليز لم يجرئوا على الخروج من القلعة التي أنشأوها في عدن ساعة واحدة.

وتبين من التحقيق من قبل وكيله أن إمام صنعاء كان يرسل بعض الهدايا ورسائل خاصة إلى حاكم عدن، يبلغه أنه في حال تلقيه الإعانة المالية فإنه سيجهز قوة عسكرية ويقوم بهجوم بري على تهامة التي في عهدة الشريف المومأ إليه، وأنه في حال قدوم الحاكم مع قواته من البحر فسيتخلص من مشكلة الشريف المومأ إليه.

ومع أن هذا الأمر هو من قبيل الخيانة العلنية، فمن مظاهر قوة حظ مولانا السلطان أن الإمام المذكور قد مات، وتبين من التحقيق أن الحاكم كتب إلى إنجلترا بخبر موته وأرسله في سفينة خاصة إلى السويس.

وفي اليوم التالي سمح لي بالعودة؛ فعدت إلى مخا ومنها إلى جدة، حيث شرحت لعثمان باشا المشار إليه كل ما سبق.

ويلاحظ بصورة واضحة أن الشريف المومأ إليه متلون ولن يثبت على الطاعة، وإنه في حال عدم إخراجه من الأماكن المذكورة فسيواصل قيامه بالأفعال المزعجة، وأن إخراج المومأ إليه من تلك الأماكن لا يحتاج إلى تكاليف كثيرة، ذلك بأن القوة العسكرية التي لدى عثمان باشا غير كافية ولا بد من دعمها بلواءين من العساكر النظامية لاستخدامهم في مثل هذه الأمور الضبطية، وفي هذه الحالة يمكن كتابة أمر إلى الشريف حسين على سبيل المثال بأن الحاجة دعت إلى عزله، وأن عليه تسليم الأماكن التي تحت إدارته لخلفه، وأن أبو عريش التي هي مأواه القديم عهدت إليه، وخصص له راتب شهري قدره كذا فرنك، وتأمين شيخ عسير عايض ابن مرعي، والإيماء إلى أنه قد يلقى نفس المصير في حال بلوغ خبر دعمه للشريف حسين.. وبمنه تعالي في هذه الحالة يتم إدخال تلك المناطق تحت الحكم السلطاني. ويصدق على ذلك ويؤكد المشار إليه عثمان باشا كذلك.

ذكر لي المشار إليه عثمان باشا شدة الحاجة إلى العساكر لتقوم بضبط وربط جدة ومكة المكرمة والطائف وبلاد غامد وزهران ورغدان والقنفذة وينبع البحر، وجهات السواكن ومصوع في الجهة المقابلة التي تعرف ببر العجم، حيث لا يتجاوز عدد العساكر الموجودة في الأماكن المذكورة أربعة آلاف، بينما لا يعتبر هذا العدد من العساكر شيئاً يذكر في مواجهة الأوضاع الراهنة.

وحتى في حال صرف النظر عن بلاد اليمن فإن بقاء الأماكن المذكورة تحت السيطرة في درجة الوجوب، ولتحقيق هذا المقصد يحتاج الأمر إلى إرسال لواء أو لواءين من العساكر النظامية، وفي حال عدم الموافقة على ذلك فإنه من الصعب حماية الحجاج وضمان أمن الطرق في هذه السنة، ويتمنى تنفيذ ذلك على وجه السرعة.

كما تطرق المشار إليه إلى وموضع المؤن، فقال بأن عدم وصول المؤن إلى شونة جدة وينبع في الوقت المطلوب يؤدي إلى ضائقة، ونظراً إلى أن المؤن وصلت في الوقت المطلوب هذا العام، فإنه يرجو اتخاذ الأسباب لإرسالها بعد الآن في الوقت المطلوب.

وعلى نحو ما هو معلوم مقامكم العالي، فإن فيصل الذي سبق وأن قبض عليه والي مصر المشار إليه محمد علي باشا، وأخذه إلى مصر وحبسه، فر بالأمس من مصر ووصل بلاد نجد، وقام قريبه عبد الله بن ثنيان بمحاربة متصرف نجد خالد بك، فلم يقدر خالد بك على المقاومة وفر إلى جهات مسقط وبقي هناك حوالي سنة، ثم جاء إلى جدة، وبعد ذلك حارب فيصل المذكور عبد الله بن ثنيان المومأ إليه وقبض عليه ثم أعدمه، وتمكن من بسط سيطرته كلياً على بلاد نجد، ومع أنه يظهر الطاعة حالياً لعثمان باشا، فهذه الطاعة متصنعة، ولما كان هذا الرجل من طائفة الوهابية فإنه في حال عدم توافر القوة الكافية فقد يكون سببا في حدوث فتنة مستقبلاً، ويرجو عثمان باشا سرعة إرسال العساكر المطلوبة.

وأمر آخر، وهو أن أمير مكة المكرمة الشريف محمد معروف بأنه إذا غضب من أحد أرسل إليه رجاله للقبض عليه ثم إعدامه، وليس بخافٍ على أحد أن الواقعة تكررت في هذه السنة مرتين. وذكر لي عثمان باشا بصورة سرية الحاجة إلى إصدار أمرٍ عالٍ يمنع قتل أو إعدام أي شخص دون الحصول على أمرٍ عالٍ من دار السعادة، على غرار ما يطبق في الممالك المحروسة الأخرى.

وفي المكان المعروف بمصوع مجموعة يطلق عليها اسم صرفيكو، يتحكمون بمياه مصوع، وتحصل هذه المجموعة لذلك من خزينة جدة ألف فرنك وفرنك شهرياً، وقد أوضح عثمان باشا بأنه في حال إرسال العساكر المطلوبة إلى جدة، فإن خزينة جدة تكون في مأمن من دفع هذا المبلغ، كما سيكون أهالي جدة في منأى من شُحِّ المياه.

هناك حوالي خمسة وعشرين من التجار في جدة، خمسة عشر منهم يرفعون العلم الإنجليزي، وعدد منهم يرفعون الراية العثمانية في سفرهم وعودتهم. وبموجب معاهدة التجارة فإن الذين يرفعون راية تلك الدولة يدفعون خمسة في المائة، ويؤخذ مما عداهم اثنتي عشر في المائة، ويقول عثمان باشا بأنه يتفرس في أن يلجأ الباقون إلى رفع الراية الإنجليزية لتحقيق مصالحهم، ويطلب معاملة الجميع هناك بصورة خاصة على قدم المساواة.

لا حاجة لأن أقول بأن الرسائل التي تكتب من قبل والي جدة المشار إليه تُرسل بالبريد البري إلى قلعة فخلتين ثم تضيع هناك، كما أن مصاريف هذا البريد تبلغ ثلاثة آلاف قرش شهرياً، بالإضافة إلى أن رواتبهم ومخصصاتهم لا تدفع في وقتها، وإذا احتاج الأمر إلى إرسالها بالسفن القادمة من السويس وإليها، فإنها تحتاج إلى ثلاثة أو أربعة شهور.

وبناءً عليه؛ فإن أسلم الطرق- بعد أخذ الرأي- هو إنشاء ثلاثة سفن تستوعب كل واحدة منها مائة إردب من الحنطة، وهذا يسهل الاتصالات، بالإضافة إلى أن هذه السفن بما لديها من المساحات فوقها يمكنها السفر في كل الأحوال، وبهذه الطريقة يمكن أن تصل الرسائل إلى السويس خلال ثلاثة وعشرين يوماً، كما يمكن لهذه السفن أن تنقل الحجاج، فلا تكلف السفن الثلاثة بهذه الحالة أكثر من ألفي قرش شهريا يقيناً.

24 شوال 1260 [5 نوفمبر 1844]

الوثيقة رقم (74)

استعلام المقام السامي من والي جدة عن الأوضاع في نجد واليمن وجهات عسير، ومشاورته وتحركاته مع شريف مكة في هذا الشأن

İ.MSM.62/1800- 1

معروض عبدكم؛

جاء في استعلام مقامكم السامي المؤرخ في 21 محرم سنة 1262، الذي تشرفنا باستلامه مع عودة السيد المدير في 15 جمادى الثانية سنة 1262، أنه بالرغم من استيلاء الشريف حسين على صنعاء، فإنه في حال قطع شيخ عسير دعمه له، ورغبة المقام العالي في ضبط وتسخير صنعاء من قبل الدولة العلية، سيتحقق ذلك بأسهل الطرق، وأن شيخ نجد فيصل- الذي استماله سلفي المتوفى عثمان باشا- وكرَّمَه وأعطاه الأمان ليقوم بخدمة الدولة العلية، قتل ابن إحدى أخواته، وأنه في حال دعم خالد بك قريب الشيخ المذكور- والمقيم مع أهله وعياله في جدة- بطابور من العساكر النظامية؛ أمكن ضبط وتسخير جهات نجد، وأنه في حال موافقة الإرادة السنية يمكن بسوق ألفين وخمسمائة من المشاة وألف وخمسمائة من الفرسان، وصرف ألفي كيسة أقجة، وتعيين ضباط جريئين وذوي خبرة؛ يمكن السيطرة على بلاد اليمن.

وقد تعهد هو بذلك في رسائله الواردة من سعادة الحاج أحمد بك قائد العساكر النظامية العاملة في جهات الحجاز، إلى نظارة المالية الجليلة المرفقة مع مذكرة النظارة الجليلة، وبعد إحالة الأمر إلى المجلس العالي للأحكام العدلية.

ولكن لو كان ذلك صحيحاً فمن المفروض أن يكون لي علم بذلك. ونظراً إلى أنني لم أبلغ بأي شيء في هذا الخصوص حتى الآن، فقد رأى المجلس المذكور بأنه يتعين الاستعلام مني ثم ينظر فيما يجب عمله بعد ذلك. فإذا كان لدي معلومات في هذا الشأن فعلي الإشعار بذلك بوضوح، وفي حال عدم وجود مثل هذه المعلومات أن أقوم بتحقيق سري والإبلاغ بعد ذلك كتابيا بالصورة الحقيقية.

ونظراً إلى أن التحقيق في كل ما يتعلق بأمور الحجاز أمر واجب، فإنني منذ وصولي إلى مكة المكرمة بحثت مع أمير مكة المكرمة سيادة الشريف الأوضاع في

نجد واليمن وجهات عسير، وكتبنا أنا والشريف المشار إليه نصائح إلى المأمورين المحليين وأرسلناها مع مأمورين مخصوصين، وسنبلغ الدار العلية لدى ورود الأجوبة عليها، ونظراً إلى أن حل مسألة عسير مقدم على المسائل الأخرى ومن المصالح المهمة، فقد تم الاتفاق على أن يتوجه الشريف المشار إليه في أول الأمر إلى عسير مع الجيوش والعساكر التي وضعت تحت إمرته، ثم أبلغت الدار العلية بالوضع.

وبحمد الله أسفرت مصالحة عسير عن بقاء بيشة وحلي من الحدود القديمة بجانب الحجاز، وإرسال مأمورين إلى هناك وإرفاقهم بعساكر للتمكن من تسلم مهام عملهم، وعاد الشريف المشار إليه مع الجيش المرافق له إلى الطائف، كما أن محاسبة الأقطار الحجازية استكملت من قبل مأموري خزينة جدة حسب الأصول وعرضت على الدار العلية، كما أن أجوبة الرسائل إلى اليمن ونجد وصلت، وقد تحركنا من جدة مع عدد من العساكر صوب الطائف لمناقشة ما يمكن عمله في هذه المسألة والمسائل الأخرى، وبعد الوصول التقينا مع حضرة الشريف المشار إليه وبحثنا معه الأوضاع السائدة في الديار الحجازية بالتفصيل، واستأذنا في أمر ردع وتأديب قبائل العربان الحربية، وتقسيم إمارة نجد وتنظيم أمورها على ضوء ذلك، كما رأينا فيما يتعلق بالسيطرة على الأمور في اليمن، وأن نجعل الشيخ عايض يقبل بأخذ خمسة عشر ألف فرنك من جانب الدولة بصورة خفية كان الشريف حسين يعطيها له من محصولات اليمن، ثم استمالة وجلب بعض الشيوخ من أمثال علي حمود بصورة خفية، الأمر الذي يحتاج إلى قوة بحرية وبعض القوات البرية، كما يحتاج إلى بعض الوقت.

ونظراً إلى ما ورد من جواب الشريف حسين المومأ إليه على ما أرسلته وأرسله الشريف المشار إليه سابقا ولاحقا، يتضمن استعداده لطاعة الدولة العلية، لكنه يتكاسل في تنفيذ الشروط المدرجة في الأمر العالي المتعلق بإمارة اليمن، كما يبدو عليه سعيه

للاستقلال، وبناء على الحرب التي وقعت بينه وبين الشيخ علي حمود لبعض الأسباب وانكساره أمامه، وأن ذلك يعني عدم تنعم المدن اليمنية بالراحة والاستقرار، ولتحقيق الاستقرار قد يلجأ إمام صنعاء المجاور له إلى طلب العون من الدول المجاورة التي يحتمي بها، فيؤدي ذلك إلى ضبط تلك البلاد وتسخيرها وخروجها من يد الشريف المومأ إليه وتصبح في حماية آخرين، فيكون هو مهجوراً، كما تقع هذه البلاد الإسلامية التابعة للدولة العلية في يد دول أخرى؛ مما يعني الضرر المؤكد لجهات الحجاز.

الأمر الذي يجعله يتخلى عن فكرة الاستقلال ويدخل ضمن دائرة الطاعة للدولة العلية قلباً وقالباً، ويقدم العون للمصاريف الحجازية بصدق واستقامة، وإذا تطلب الأمر إرسال بعض العساكر وغيرها من جانب ولاية جدة لحماية تلك المناطق من أن تطالها يد الأغيار، وغير ذلك من أنواع النصح التي جمعت في رسالة وأرسلت إليه مع السيد حسين أفندي الكاتب بديوان حضرة الشريف المشار إليه، فإذا قبل بالنصح واستقام ونفذ التعليمات الصادرة إليه، فإن ذلك يثبت في تعهد ويربط بسند. وأنه في حال عدم تقيده بذلك، يصار إلى استصحاب المشايخ اللازمة وسوق العساكر براً وبحراً وتخليص بلاد اليمن من يد تسلطه، وإبلاغ الدار العلية بما تم، والسعي لتنفيذ ما يصدر من الإرادة العلية في ذلك.

بقي أن نقول أنه على نحو ما تم بسطه وبيانه في البند الأول، إذا أصر الشريف المومأ إليه على الاستقلال، ولم ينفذ شروط إمارة اليمن التي سلمت إليه من طرف السلطنة السنية، أي في حال عدم قراءة الخطب على المنابر باسم حضرة مولانا السلطان، ولم يقدم العون المتعارف عليه من محصولات اليمن للمصاريف الحجازية، وبقي على اتصالاته بقناصل الدول المتحابة، ولم يتجنب الأذى للتجار، فهذا يعتبر

نوعاً من الطغيان؛ مما يعطي الفرصة للدول المجاورة لتحقيق أطماعها بالتعاون مع إمام اليمن تابعه في الظاهر وخصمه في الحقيقة، وتسليطه على الممالك اليمنية، وأنه تم التعهد على تحقيق ذلك خلال ستة شهور على نحو ما بلغ أهل الخبرة والاطلاع.

وبهذه الصورة تكون بلاد اليمن تحت حماية آخرين على غرار ما حدث للهند، وتتعطل محصولات جماركها كلياً، ومن البديهي أن يؤثر ذلك سلباً على المدن المجاورة والقريبة من جهات الحجاز.

وسبق البيان أنه في حال صدور الموافقة السنية على بسط سيطرة السلطنة السنية على السواحل اليمنية بالقوة القاهرة، فإنه يتم سوق طابورين من العساكر النظامية لتنضم إلى الطابورين المكلفين بالعمل في جهات الحجاز لتكون بقوة لواء، ونقل ما يلزم من قوات المشاة النظامية وغير النظامية بحراً من سواحل اليمن إلى الأماكن التي يوافق عليها، وتسطير رسالة سنية إلى والي مصر بطلب سوق القطع الثلاث من السفن التابعة لوالي مصر في بحر السويس إلى ميناء جدة، ومطالبته عند الحاجة بتقديم العون الكامل، وإرسال طابوري العساكر النظامية أولاً بأول.

ونظراً إلى أن وجود لواءين من العساكر النظامية أمر لابد منه، يكون أحد اللواءين للحماية، بواقع طابور في مكة المكرمة وطابور في المدينة المنورة وطابور في جدة، ونصف الطابور في ينبع البحر ونصفه الأخر في القنفذة، وإبقاء اللواء الآخر جاهزاً لسوقه إلى الأماكن التي تحتاج إلى الحزم والاحتياط الحربي، كما أن الحاجة تدعو إلى لواء عسكري نظامي آخر ليكون ظهيراً، ليصار إلى إجراء المقتضى في حال الموافقة السنية على ذلك.

وفرز خمسة آلاف كيسة أقجة مما يزيد عن المرتبات الحجازية من خزينة جدة لمصاريف أجور نقل العناصر غير النظامية والمشاة والفرسان والهجانة بالجمال وغير

ذلك، وفي حال تسهيل السيطرة بتوفيق الباري ويُمن طالع حضرة مولانا السلطان فالشكر، أما إذا تعسر ذلك فسيصار إلى بيان الوضع وطلب الإذن بالمطالبة بمزيد من العساكر.

رجاء الاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

13 جمادى الثانية سنة 1262 [7 يونيو 1846]

والي ولاية جدة

الوثيقة رقم (75)

مناقشة تفاصيل الأوضاع في نجد واليمن وجهات عسير، ومقترح بسط سيطرة السلطنة على السواحل اليمنية بالقوة أو غيرها

İ.MSM.62/1800

من المعلوم لدى معاليكم أنه سبق وأن صدرت الإرادة السنية بالموافقة على قرار المجلس العالي بكتابة رسالة سامية إلى والي جدة عطوفة شريف باشا؛ بالاستعلام عن الأوضاع في اليمن ونجد. وأخيراً وردت من المشار إليه عدد من الرسائل، وتقرير من سيادة الشريف حول هذا الموضوع وقدمت إلى المجلس العالي. ويتبين من الاطلاع عليها أن الشريف حسين الموجود بجهات اليمن لم يراع الشروط المعروفة التي سبق وأن وافق عليها حول حكومة اليمن، فدعته نفسه إلى الاستيلاء على صنعاء وعزل إمامها، وتعيين محمد منصوري– من نسل الإمام السابق– مكانه. كما أن الشريف المومأ إليه بادر إلى محاربة الشيخ علي حميدة وهو من وجوه قبائل اليمن ومن القادرين على الحرب والضرب، فكان الشيخ هو الغالب، وأوقفت الحرب بينهما بتوسط من شيوخ عسير ويام، لكن الطرفين يستعدان لمواصلة القتال، فأحس الشريف المومأ إليه بشيء من الضعف، فأرسل ليعبر عن استعداده لتنفيذ تلك الشروط بعد أن يبلغ بالإبقاء على الإعانة وتنفيذها، وأنه سينفذ ذلك بعد الانتهاء من مشكلته.

وما أفاد به ليس إلا من قبيل كسب الوقت؛ فبالإضافة إلى موضوع علي حميدة، فإن الإمام المذكور هو الآخر غَيَّرَ موقفه من الشريف المومأ إليه.

وقد سمع الوالي المشار إليه من بعض الأوربيين في جدة أنه إذا وقعت الحرب بين الطرفين، وتلقى الإمام المومأ إليه مساعدات من قبل الأجانب فإنه يتعهد بالسيطرة على كل بلاد اليمن.

فإنه في حال قبول الشريف المومأ إليه المطاوعة الكاملة فإنه يصار إلى تأمين ما يلزمه، وفي حال طلبه، ولإشاعة كون موانئ جدة تحت حماية الدولة العلية على غرار ما هو كان في سائر بلاد الإسلام، يمكن إرسال بعض العساكر لحماية هذه الموانئ من البغاة، وأن كاتب الديوان لدى حضرة الشريف المشار إليه أرسل بمهمة، وأنه في حال رفض الشريف حسين المومأ إليه هذه النصائح، وبقاء الحاجة للسيطرة على مدن اليمن بالقوة العسكرية وفق المطلوب العالي، فإن الأمر يتطلب تناول مسألة علي حميدة، وسوق العساكر إلى تلك المدن من طرف الحجاز براً وبحراً. ولما كان الشريف المومأ إليه يعتمد على أهالي عسير بإعطائهم خمسة عشر ألف فرنك فرنسي سنوياً من حاصلات اليمن،

فقد رأى المجلس أنه من المناسب تشجيع تلك الأهالي على الكف عن مساعدته، والتكفل بإبلاغ مخصصاتهم من حاصلات اليمن إلى خمسة وعشرين ألف فرنك فرنسي، على أن ينظر في الأمر فيما بعد.

وبهذه الصورة سيبقى الشريف المومأ إليه وحده، وتسهل السيطرة على اليمن، وتبعاً لذلك يتطلب الأمر إبلاغ والي مصر بالحاجة إلى تخصيص خمسة أو ستة من السفن المصرية التي تنقل المؤن بين القصير وجدة لسوق العساكر، وإعطاء بعض المهمات وسائر اللوازم.

أما إذا عاد المأمور يائساً، فإنه يجب الإبلاغ عما إذا كانت الحاجة تدعو إلى إعلان الحرب على اليمن دون إبطاء.

إن أهالي نجد والشرق وهابيو المذهب سيء الصيت، وخيانتهم في السابق للحرمين الشريفين معروفة. ولما كان أمير الشرق ونجد الشيخ فيصل، وقريبه خالد بك من فروع تلك الشجرة الخبيثة، وإلى أن أماكنهم خصبة ومعطاءة، مما يجعل كلاً منهما يسعى إلى التفرد؛ فإنه إذا تمت السيطرة على مناطق حكمهما بالقوة القاهرة، ثم تقسيمها إلى عدة أقسام، وعين كل واحد على قسم من الأقسام، فإن كان من بينهم من يريد التمرد فإن الآخرين سيبقون مطيعين للدولة، وعندئذ يسهل تأديبه، على رأي الشريف المشار إليه الذي أفضى به إلى والي جدة السابق المتوفى عثمان باشا. لكن الباشا المتوفى لم يوافق الشريف على هذا الرأي، مما كان سبباً في بقاء مسألة الشرق على حالها، وترسيخ فيصل المذكور أقدامه هناك.

وفي هذه المرة أرسل الشريف المشار إليه أحد الأشراف ورافقه من جانب الوالي المشار إليه عبد السلام أفندي إلى فيصل المذكور لتقديم بعض النصائح، بالإضافة إلى طلب الأعشار الشرعية والمعتاد المتعارف عليه، لكنهما عادا دون أي جواب. ونظراً إلى أن الشريف المشار إليه موجود في جبال الحجاز لإنهاء مشكلة عسير، وإلى وجود شرط مسبق في تخصيص مرتب معين لمشايخ الطريق الفرعي المفتوح من جهة رابغ لمرور الحجاج ونقل المؤن إلى المدينة المنورة في حال تأمينهم الطريق لعدة سنوات، ومرور هذه المدة وفي حال عدم دفع رواتب لهم أسوة بغيرهم، فقد صرحوا بأنهم سيخرجون من

الطاعة. وأنه وفي حال تقرر تأديب مشايخ هذا الطريق وتأديب نجد وجهات الشرق، فإن ذلك يتطلب في أول الأمر تخزين كميات كبيرة من المؤن في مخازن المدينة المنورة.

فقد أرسل الشريف عبد الله بن شرف ابن عم الشريف المشار إليه إلى المشايخ المذكورين مع مقدار من العطايا وسائر الوعود، وتم على إثر ذلك نقل كميات كبيرة من المؤن إلى المدينة المنورة، وفي تلك الفترة انتهت مشكلة عسير، وعاد الشريف المشار إليه وبدأ بالاستعداد لتأديب مشايخ هذا الطريق وإرهاب جهات الشرق، ولكن- وبحكمة الله تعالى- ظهر في هذه السنة الكوليرا في الديار الحجازية، فعلق هذا الأمر إلى وقت آخر.

وتقرر بعد زوال العلة المذكورة- بلطف الله تعالى- أنه إذا تنبه مشايخ الطريق المذكور، وقنعوا بما يزاد على المائتين إردب التي تعطى لهم من مخازن رابغ بصورة عطايا وإنعام مقابل نقل المؤن، يتم العرض والاستئذان بتنفيذ ذلك، وفي حال رفضهم، تكون المبادرة إلى جمع جنود قبائل العربان مع مقدارٍ كافٍ من العساكر والتوجه نحو الطريق المذكور للقيام بتأديبهم وإخافتهم، وإذا كان هناك مزيد من الوقت إلى الحج يمكن التوجه إلى المدينة المنورة واستمالة وجلب شيخ جبل شمر- وهو من ملحقات الشرق- الشيخ عبد الله بن رشيد، وفصل الجبل المذكور وما حوله عن حكم فيصل المذكور، وإلحاقه بالمدينة المنورة، والعهدة بجهات القصيم التي هي من بلاد نجد إلى المومأ إليه خالد بك، وتزويده بعدة مئات من الفرسان، وإرساله إلى جهات القصيم، عندئذ سيشعر فيصل بضيق المكان عليه، وقد يلجأ إلى القتال فينشغل كل واحد منهما بالآخر؛ وبهذه الطريقة يمكن أن تستتب الأمور في جهات الشرق لهذا العام، وينظر في العام القادم في أمر فيصل المذكور على ضوء أطواره وتصرفاته.

وتنفيذ كل ذلك متوقف على زوال العلة المذكورة. ومع وجود أعداد لا بأس بها من الفرسان والمشاة غير النظامية، بالإضافة إلى طابوري العساكر النظامية في الأقطار الحجازية، فإن عدد عساكر المدفعية النظامي قليل إذا استثنينا عناصر المدفعية المحليين، وسبق أن جاء طلب ثلاثمائة عنصر مدفعية فلم يرسل سوى واحد وسبعين منهم. ومن دواعي المصلحة الآن تجهيز وإرسال العدد المتبقي من عناصر المدفعية وهو

مائتان وتسعة وعشرون بالإضافة إلى طابورين من العساكر النظامية، وفرز خمسة آلاف كيسة أقجة مما زاد من المخصصات القديمة لخزينة جدة؛ لتسديد مصاريف جيوش اليمن ونجد.

وبسبب العلة المهلكة المذكورة تراكمت الديون على الناس فتعذر الحصول على شيء، كما أن دفتر مفردات المصروفات المتحققة ودفتر الإجمال لمحاسبة جدة عن عام واحد وستين مع السندات التابعة لهما أُرسلا مؤخراً إلى خزينة المالية الجليلة، وبناءً عليه؛ فإنه يتعين إرسال المرتبات الحجازية لعام اثنين وستين بمجموعها نقداً وحوالةً بصورة متتابعة.

وقد اطلع المجلس على هذه المواضيع. ويرى المجلس أن تحقيق الأمن والاستقرار في الأقطار الحجازية مقدم على سائر الأمور والمصالح الأخرى، وأن من مقتضى المصلحة إزالة الموماً إليه الشريف حسين وإدخال جهات اليمن تحت الضبط والربط، وقد بحث المجلس ما ينبغي عمله في هذا الشأن بكل تفاصيله. ويرى أنه في حال عدم ورود الجواب المطلوب من جهات اليمن على التدابير المتصورة المبلغة إليها، تعد رسالة إلى الوالي المشار إليه، بتخويل صلاحية القيام بتأديب الموماً إليه الشريف حسين، وترسل المبالغ والعساكر المطلوبة، أو الأمر بالانتظار إلى ما بعد عودة المأمور الذي أرسله حضرة الشريف المشار إليه من تلك الجهة والتأكد من حقيقة الوضع، واتخاذ التدابير اللازمة على ضوء ما يرد من جواب، أو استشعار رأي والي مصر المشار إليه في مسألة إرسال بعض السفن والمهمات من جانب مصر على نحو ما ذكر أعلاه.

ومع أن إمكانية إرسال العساكر والمبالغ المطلوبة موجودة بفضل قدرة مولانا السلطان، فإن أمر تأديب جهات نجد والشرق علق إلى ما بعد عودة المأمور الموماً إليه والتأكد مما يرد من جواب، بالإضافة تفشي وباء الكوليرا.

ونظراً لحلول موسم الحج، فإنه من غير المناسب التركيز على تأديب العربان في هذه الفترة، وأن المصلحة في الانتظار إلى ما بعد عودة الحجاج المسلمين من أداء فريضة الحج.

وبناءً عليه؛ فمن المناسب كتابة رسالة سامية إلى الوالي والشريف المشار إليهما ببيان وجوب الإبلاغ سريعا بجواب الشريف المومأ إليه فور عودة المأمور المذكور، للمبادرة بعد ذلك اتخاذ التدابير اللازمة. وكتابة رسائل أخرى إلى الوالي والشريف المشار إليهما بطلب تمشية مسألة المرتبات الحجازية مؤقتا من تلك المبالغ الموجودة بخزينة جدة، وإرسال خلاصة التقرير إلى والي مصر المشار إليه على النحو اللازم، وبعد ورود رأيه في ذلك يتم توحيد الأجوبة والنظر في ما يلزم اتخاذه على ضوئها.

كما يرى المجلس أن مسألتي اليمن ونجد بالنظر إلى أهميتهما المكانية والدينية، يستوجبان البحث المتعمق في أوضاعهما الحالية والمستقبلية من قبل مجلس الوكلاء المخصوص، ليصار إلى تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

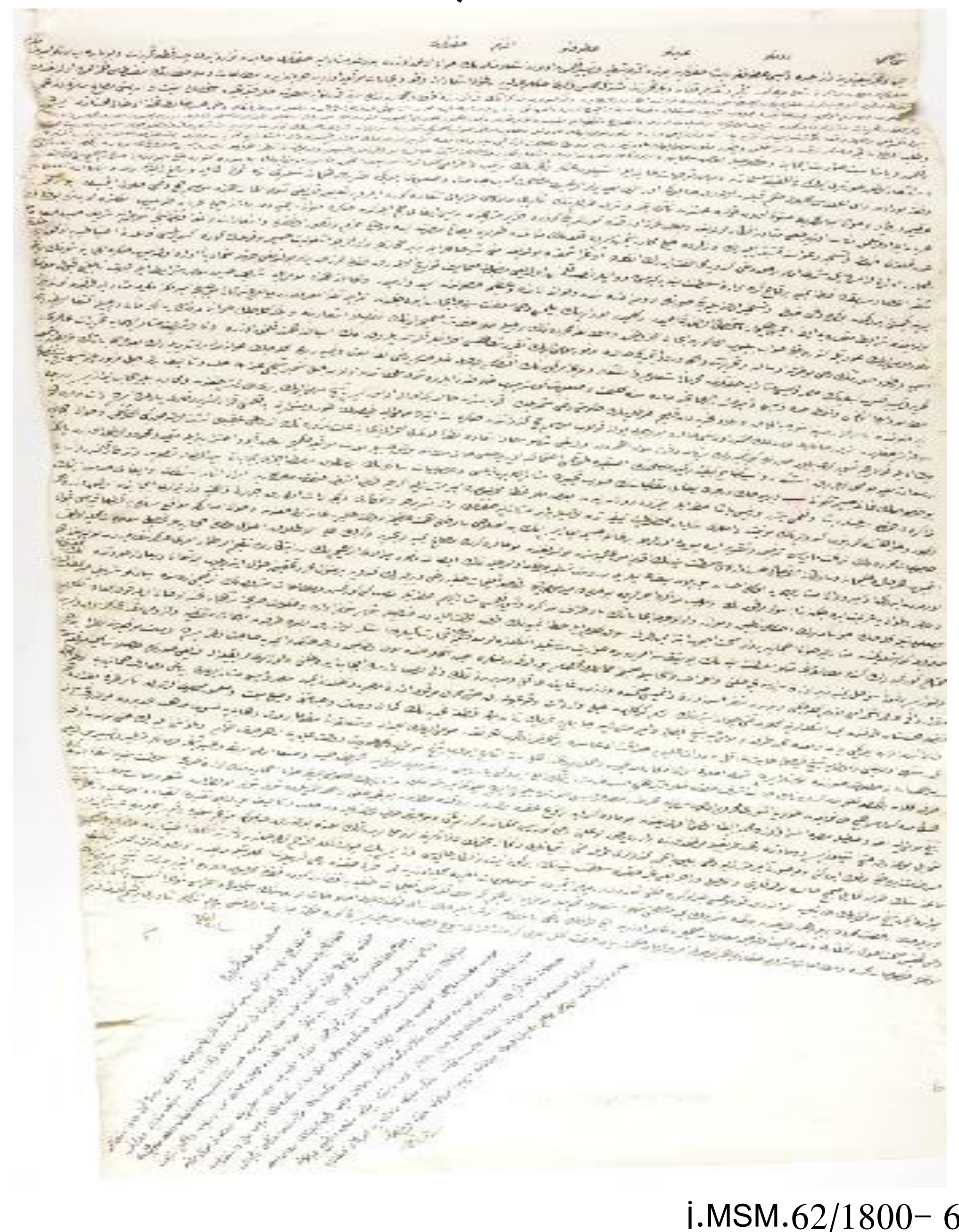
رجاء الاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر.

في 17 شوال سنة 1262 [7 أكتوبر 1846]

توقيعات الأعضاء

الوثيقة رقم (76)

صدور الإرادة السنية ببقاء أمور اليمن وعسير والحجاز ونجد ضمن دائرة الاستعلام، حول الشريف حسين الموجود في جهات اليمن، وأطوار وتصرفات الشيخ فيصل، وبعدم الاكتفاء بهذه المناقشات، وبإعادة البحث والتمحيص



İ.MSM.62/1800- 6

سني الهمم صاحب الدولة والعناية والعطف

سيدي

الرسائل الواردة من عطوفة الباشا والي جدة جواباً على الاستعلام الموجه حول الوضع في اليمن، والتقرير المتعلق بالمناقشات التي جرت في هذا الشأن مع سيادة أمير مكة المكرمة، حولت مع الرسائل الأخرى- بعد تسجيلها في دفتر اليومية- إلى المجلس العالي للأحكام العدلية، حيث جرت المناقشات وتبادل الآراء حول الموضوع، على ضوء ما ورد وأخذاً بالاعتبار أهمية تلك المناطق، وسجلت كلها في محضر، واطلع عليه مجلس الوكلاء المخصوص الذي عقد اليوم الخميس.

وجاء في مقدمة المناقشات أن ضمان الأمن والاستقرار بقوة مولانا السلطان في الدار الحجازية ملتزم ومقدم على غيره من المصالح. ومع أن المفترض في حال عدم التزام وتنفيذ الشريف حسين الموجود في جهات اليمن التعهدات والشرائط التي ذكرت ضمن الأمر العالي؛ إبعاده وجعل جهات اليمن تحت الضبط والربط.

فقد جاء في معنى الرسالة المشتركة المذكورة أن المأمور الذي ذهب إلى هناك مكلفاً بإيصال الوصايا والنصائح اللازمة لم يعد بعد، ولا تعرف أحكام الجواب الذي سيأتي به محلياً أو لا من قبلنا، وفي حال عدم ورود الجواب المطلوب لدى عودته، فإنه يتعين ومنذ الآن تجهيز العساكر والمؤن والمبالغ المطلوبة، وإرسالها للقيام بتأديب الشريف المومأ إليه، أو الانتظار ريثما يعود المأمور، والتأكد من الأمر بشكل جلي، واتخاذ التدابير، على ضوء ذلك يصار إلى إجراء المقتضى، أو الاستفسار بمقتضى المجاورة، وخاصة مع طلب إرسال بعض السفن من مصر في حال الإقدام على حل المسألة، عن رأي حضرة والي مصر وهذا من المسلمات حقيقة، كما أن تجهيز وإرسال العساكر والمبالغ المطلوبة ممكن، لكن إبداء الرأي من هنا بشكل جازم قبل التأكد من الأحكام الصحيحة من الجواب الذي سيوصله المأمور لدى عودته هو من قبيل الحكم على مجهول، في الوقت الذي تعتبر تلك الأماكن بعيدة، بالإضافة إلى صعوبة وأهمية المسألة، ومن الواضح أن إرسال القوة الكافية والمبالغ الوافية حين الطلب وإيصالها إلى هناك يكلف كثيراً.

في الوقت الذي تم تعليق أمر تأديب نجد وجهات الشرق بسبب تفشي داء الكوليرا في البقاع المباركة، كما أن مشاغلة العربان في وقت حلول موسم الحج غير مناسب. وعلى نحو ما نراه على أوراق الصحف، فإن أحد مشايخ الجزائر (الجزر) بعد أداء فريضة الحج جمع حوله أعداداً كبيرة من العربان وعمد إلى السيطرة على قلعة عدن التي هي بيد الإنجليز، وخاض حروباً طويلة، لكن المؤكد أنه لن يستطيع إيقاع الضرر بعدن نظراً لمتانة حصونها، وحسب ما أبلغ به، فإن المومأ إليه الشريف حسين حارب إمام صنعاء واستولى على المدينة، لكن الإمام اللاحق اختلف معه، فهو مشغول به الآن.

وبناءً على ما سبق؛ فإن توقع الصعوبات الكبيرة في الحجاز وهناك يوافق قاعدة الحيطة، بالإضافة إلى أن الفترات السابقة شهدت مرات عديدة دخول اليمن تحت سيطرة الحكومة السنية مرات عديدة وتعيين الولاة عليها، وسجل ذلك في صفحات التاريخ، لكن عامل البعد المكاني حال دون الحكم الفعلي لها، ثم صارت تحت سيطرة هذا وذاك.

فهل هناك أمل في استمرار حكمها والحصول على فوائد كبيرة في حال السيطرة عليها ؟ وإذا قبل المومأ إليه الشريف حسين بشروط الطاعة والتبعية، فهل يمكن جعله ينفذ الشروط المقررة بأسلوب حكيم أم لا ؟

فيجب أن تعرف السلطنة السنية هذه الأمور وتتأكد منها، وبناءً عليه؛ فإنه بموجب الشق الثاني من التدابير الثلاثة المقترحة، كتبت إلى الوالي والشريف المشار إليهما بالانتظار حتى يعود المأمور الذي أرسله حضرة الشريف المشار إليه ومعه الجواب، وإجراء اللازم وفق ذلك، وإدراج الرأي المذكور، وطلب إبداء الملاحظات الصحيحة، أو عدم الاكتفاء بإدراج معنى الجواب فقط وطلب إرسال الأصل أو صورته إلى هذه الجهة، وفي حال عدم ورود الرسالة الواضحة يصار إلى تسجيل التقرير الشفهي للمأمور بكل تفاصيله والعمل على إرساله، والاستعلام من والي مصر المشار إليه بصورة سرية، وإرسال خلاصة التقرير المذكور على النحو المطلوب، كي يصار بعد ذلك إلى جمع الأجوبة ومناقشة ما يجب عمله بصورة مستفيضة.

لكن والي جدة والأمير المشار إليهما لم يريا صعوبة في موضوع نجد وتبعاته، وخلاصة رأيهما هي العمل على جلب الشيخ عبد الله شيخ جبل شمر وهو من ملحقات

الشرق، وفصل الجبل المذكور من حكومة الشيخ فيصل، وإلحاقه بالمدينة المنورة، وإعطاء جهات القصيم ببلاد نجد لقريبه خالد بك، فإن المكان سيضيق على الشيخ المومأ إليه، وإذا اقتضى خوض الحرب فإنهما سيطحنان بعضهما بعضا، وبذلك يمكن ترتيب الأمور في الشرق على هذا النحو، هذا العام.

والنظر في العام القادم إلى أطوار وتصرفات الشيخ فيصل، وحتى إذا كان ما ذكراه لا يمكن أن يتم بسهولة، فإنه جدير بالاهتمام، وإجراء ذلك يتوقف على اندفاع المرض المذكور حسب ما جاء في جوابهما.

وأن يكون الجواب على ما تقدم، أنه بالإضافة إلى أن بعد الديار الحجازية عن الدار العلية، يجعل أمر الاستشعار والاستيضاح يحتاج إلى مزيد من الوقت، فإن تعليق المصلحة كل هذه المدة قد لا يكون مناسباً، وخُيِّرا بأن يقوما بإجراء المقتضى ضمن حدود وقيود، وبصورة لا تؤدي إلى مشكلة كبيرة، واتفق الحاضرون على أن يثبت ذلك في محضر.

وخلال المناقشة فيما بيننا أبدى الباشا قائد الجيش وفتحي باشا ورئيس باشا بعض الملاحظات الخاصة، بأنه يبدو على الأمير المشار إليه كمن يريد القيام بخدمة مخلصة لحضرة مولانا السلطان، وأن ذلك يزيد الحظوة ويلقى التقدير، لكن حضرة المشار إليه يبدو عليه شيء من التطرف، وأن ما ذكره نتيجة للترف العقلي والشخصي، فإذا لم يقدر الخطورة المادية لتلك الأمور، وأدى إلى مشكلة كبيرة، فإن إصلاح ذلك سيكون على عاتق الدولة العلية وسيكلف الكثير من التضحيات، وأن تلك الجهات المباركة لا يمكن أن تقاس على غيرها من الجهات الأخرى، وعليه فإن تحقيق الإدارة هناك بطرق حكيمة ودقيقة من أقدم الأمور لدى السلطنة السنية، وعليه فلا بد من الحصول على المعلومات المحلية إن كانت فيما يتعلق باليمن أو نجد أو بالأوضاع السائدة في جهات الحجاز.

ونظرا إلى أن الأمير آلاي إبراهيم بك المكلف بإيصال الأوامر العلية المسطرة مع السيفين اللذين أهديا إلى الأمير والوالي المشار إليهما من المقام العالي، من أمراء العساكر النظامية المعروفين بالخبرة والاستقامة والإخلاص، وأنه سيتوجه إلى هناك، فقد رأينا أنه من الأنسب أن يزود بكتاب سري يتضمن تعليمات ليقوم بالتحقيق في الأوضاع،

ولدى عودته إلى دار السعادة بما لديه من معلومات ونتائج التحقيقات والردود. يصار إلى بحث الموضوع مجدداً على ضوء هذه المعلومات والمقارنة فيما بينها.

وخلال لقائه مع سيادة الشريف عبد المطلب، كان الحديث حول الوضع في الحجاز، ثم انتقل إلى الحديث عن اليمن ورأى الشريف بأن السيطرة الكلية على بلاد اليمن من قبل الدولة العلية لا تحتاج إلى تبعات وتكاليف كبيرة، وأنه على سبيل المثال إذا سمحت سياسة السلطنة السنية- ولقرب المكان- يمكن استئجار بعض السفن بمعرفة الإنجليز، وسوق العساكر واللوازم الأخرى بها من جهات البصرة؛ ويمكن بذلك سيطرة السلطنة على بلاد اليمن دفعة واحدة.

وبعد ضم هذه الممالك إلى السلطنة العلية، لا تعود الحاجة قائمة إلى كل هذه العساكر التي تم سوقها بصورة دائمة، ومع ذلك فإن اتساع المساحة يتطلب استخدام العدد الكافي من هذه العساكر، بالإضافة إلى تعيين والٍ مدبرٍ وحكيم من بين الوزراء، وفي حال إدارة تلك البلاد بصورة حسنة فستعود للسلطنة بكثير من المحسنات والفوائد، بالإضافة إلى تحصيل الرسوم الجمركية من البضائع التي تأتي إلى موانئ اليمن من الهند، حتى أن تلك الأماكن عندما كانت تحت الإدارة المصرية فإن والي مصر المشار إليه كان يسدد الجزء الأكبر من مصاريف البلاد الحجازية من هذه الرسوم.

وأنه بعد ذلك يمكن التحرك صوب بلاد نجد وإلى حيث الشيخ فيصل والأمير المشار إليه، ونظراً إلى اتساع مساحة بلاد نجد وخصوبة أراضيها واتصالها في إحدى جهاتها ببغداد، وأن الشيخ فيصل رجل راجح العقل، ويبدي ولاءً وإخلاصاً للدولة العلية، بالرغم من أن آباءه وأجداده وذويه كانوا في فترة من الوقت من أتباع الوهابية، وخاصموا أتباع سائر المذاهب الأخرى، لكن أبناءهم وأحفادهم تخلوا عن تلك الأفكار واتبعوا جميعا مذهب أهل السنة، والتزم الشيخ المذكور بالولاء للدولة العلية، وأنه في رسالة وردت أخيراً منه يؤكد بأنه يأمل في تقديم الخدمات الحسنة لحضرة صاحب مقام الخلافة، وأنه خلال تسطير فرمانات التعيين للمومأ إليه الشريف حسين وإمام صنعاء السابق وشيخ عسير، لم تشمله هذه الفرمانات فهو حزين جداً، وأنه مهما قيل عنه بأنه ميال إلى مصر، حيث أن خصومة أمير مكة المشار إليه قبل انتقال حكم الحجاز بصورة صريحة إلى السلطنة

السنية، أدت إلى القبض على الشيخ المذكور وإرساله إلى مصر وإلقائه في الحبس، فحصلت لديه عقدة من ذلك، ولن ينساها لبعض الوقت، خاصة وأنه يشعر الآن بالنفور من تلك الجهة وبالميل إلى طرف السلطنة السنية، حتى أنه من الممكن إرسال شقيقه أو ولده إلى دار السعادة بصفة رهينة، وباستمالته وإرضائه بهذه الطريقة يمكنه أن يكون مطيعا وخاضعا للدولة العلية من كل الوجوه، ويؤمل منه حسن الخدمة، والأمير المشار إليه مدركٌ لكل هذا، لكنه يريد أن ينحاز الناس ويشعرون بالحاجة إليه، ويزعج من لم يرد ذلك، بينما لا يبدو بين المشايخ الأقوياء والمعتبرين من سينحاز إليه سوى شيخ عسير، وأنه إذا كانت للدولة العلية نية وفكرة فيما يتعلق بنجد، فإنها ستكون كثيرة التكاليف، وبناءً عليه فإن الأفضل في ظل تمايله للدولة أن يبحث الاعتراف به واستخدامه.

وعلى إثر هذه المعلومات المحلية الأخيرة فإن التسهيلات المتعلقة بجهات الحجاز لم تكن مفهومة بالقدر الكافي، كما أن الرخصة المحدودة تطبيقاً لقرار المجلس لا يستوعبه العقل، مما يتطلب أن يحال أمر نجد إلى الاستعلام والاستفسار على غرار مسألة اليمن، فأضيفت إلى التعليمات السرية التي سيزود بها المومأ إليه إبراهيم بك هذه الفقرة؛ ليصار إلى سبر أفكار الشيخ المومأ إليه والتأكد من صحة أحواله، وعلى ضوء المعلومات الصحيحة والواضحة يطلب رأي الطرفين المشار إليهما، وأن تبدأ عملية الإصلاح اللازم وفق الرأي الأقوى.

وهذه المذكرة لبيان العزم على تنفيذ ما يصدر من الإرادة السنية في هذا الشأن.

20 شوال سنة 1262 [10 أكتوبر 1846]

معروض الداعي،

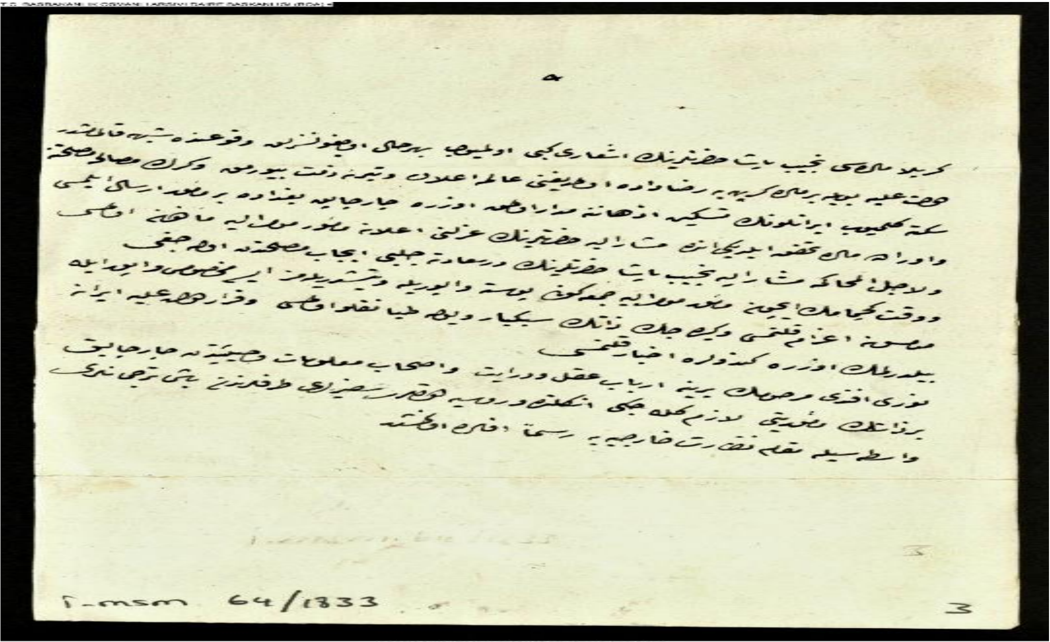
اطلع المقام العالي على ما جاء في هذه المذكرة والمحضر والأوراق المرفقة، وتمت الموافقة على ما ورد في المناقشات على ضوء التقارير الواردة من الشريف والوالي المشار إليهما حول اليمن ونجد، ولما كان أمر الحفاظ على أمن وسلامة الديار الحجازية فرض عين على كل واحد، فإن التشتت الذي نراه في مشايخ تلك الجهات موجب للضرر. وقد صدرت الإرادة العلية ببقاء هذه الأمور ضمن دائرة الاستعلام لدى المقام العالي، وبعدم الاكتفاء بهذه المناقشات، وبإعادة البحث والتمحيص وعرض ما يتم إلى السدة السنية، وتمت الموافقة أيضا على إعادة المذكرة مع الأوراق المرفقة صوب مقامكم السامي، والأمر لحضرة ولي الأمر.

27 شوال سنة 1262 /18 أكتوبر 1846

الفصل التاسع
ولاية بغداد

الوثيقة رقم (77)

إبلاغ سفيرا دولتي إنجلترا وروسيا عن وقوع أحداث مزعجة وغير قانونية في كربلاء(116)


İ-msm 64/1833

İ.MSM.00064.01833.003

İ.MSM.64/1833- 3

---

(116) قام والي بغداد نجيب باشا بمهاجمة العصابات المتحكمة في المدينة ذات العتبات المقدسة لتخليصها من أيدي عصابات "اليرمازية" وبسط الأمن فيها وإعادة هيبة الدولة فيها، لاسيما مع بدء تطبيق فرمان التنظيمات والقضاء على حكم المماليك، فحاصر المدينة 23 يوما ثم قصفها بالمدافع وقتل نحو أربعة آلاف من المتمردين. لكن المسالة اتخذت ابعادا سياسية ومذهبية بعد تدخل إيران، وكذلك أبعاد سياسية بعد تدخل انجلترا وروسيا، كما اختلفت المراجع في وصف الحادث وأسبابه ونتائجه ودوافعه أيضا، مع اختلاف أيضا في تقدير عدد الضحايا والقتلى من الجانبين، وبقية التفاصيل الأخرى، وكان ممن وصف هذا الحادث السائح البريطاني فريزر في رحلته إلى هناك. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى المراجع التالية:

- عباس العزاوي المحامي: موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د. ت، المجلد السابع، ص 78-82.
- علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من سنة 1831 إلى سنة 1872، مطبعة الرشاد، بغداد، 1971م، ص 116-125.
- ديلك قايا: كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية 1840-1876م، إشراف وتقديم: زكريا قورشون، ترجمة: حازم سعيد ومصطفى زهران، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008م، ص 190- 200.

أبلـغ سـفيرا دولتـي إنجلتـرا وروسـيا مقـام نظـارة الخارجيـة- رسـمياً وبواسـطة كبيـر مترجميهما- بأن مسألة كربلاء ليست كما أبلغ عنها نجيب باشا[117]، وأنه لم يعد هناك أي شبهة في وقوع أحداث مزعجة وغير قانونية، ومن المصلحة أن تولى الدولة العلية اهتماما بالإعلان أمام الملأ عدم رضاها بمثل هذه المسألة الكريهة، وأنه يجب إرسال مأمور على الفور إلى بغداد سعياً لتهدئة النفوس في إيران، وأن يخول هذا المأمور- في حال التأكد مما حدث- بالإعلان عن عزل حضرة المشار إليه وجلب نجيب باشا إلى دار السعادة لمحاكمته.

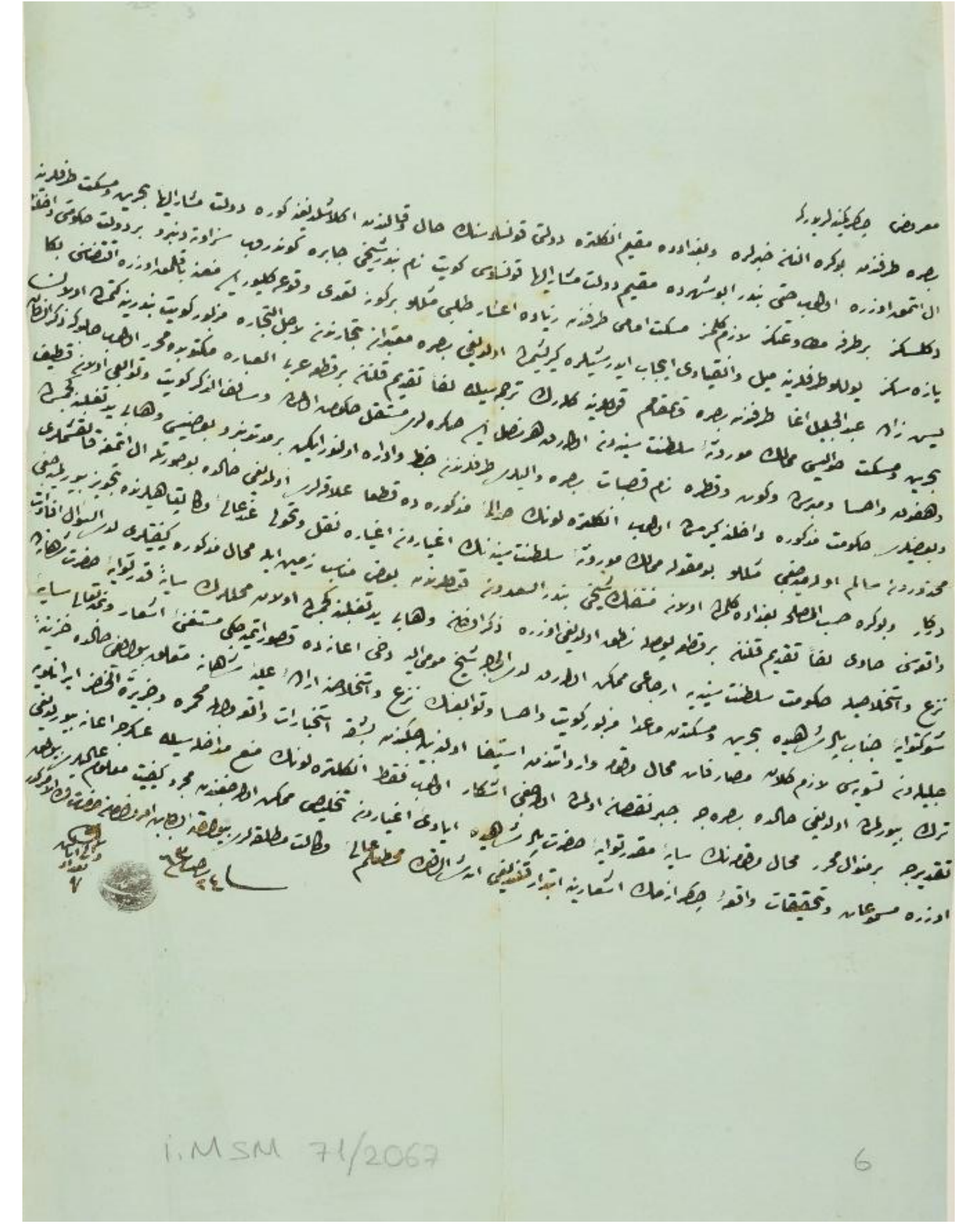
وأنه للحرص على عدم إضاعة الوقت، وفي حال تعذر تجهيز المأمور المومأ إليه لسفينة البريد حتى يوم الجمعة يجب إرساله في سفينة خاصة إلى صامسون، وأن يكون الرجل المقرر إرساله جلوداً ومتحملاً لأعباء السفر، وأن يخبر الإيرانيين بما ستقرره الدولة العليـة. وأن يجـب أن يخلـف المرحـوم نـوري أفنـدي- دون إبطـاء- مـن يتصـف بالعقـل والدراية وسعة المعلومات والمكانة.

29 صفر 1259 [30 مارس 1843]

(117) **والي بغداد نجيب باشا:** من رجال الدولة العثمانية، بدأ عمله في قلم النظارات المختلفة، وفي عام 1811 أصبح محاسبا لسلاح المشاة ثم عين ناظرا لدار البارود، وكلف بمهمة إخماد التمرد داخل الجيش في الموره، ثم عين دفتردارا للجيش بقيادة آغا حسين باشا، وتقلب في مناصب أخرى مثل أمانة الصرة وناظر الدوائية وناظر المهمات الحربية. وفي عام 1840 أصبح والياً على الشام، وفي عام 1849 أصبح والياً على بغداد، عمل خلال ولايته الأخيرة على إخماد أعمال الفوضى التي عمت كربلاء.

الوثيقة رقم (78)

معروض والي بغداد بضرورة اتخاذ الدولة موقفا بإلغاء دفع بدل الماء، وتأمين عدم تدخل الإيرانيين وتحكمهم بنهر صومار، وإلا سوف تخرب المنطقة ويهجرها الأهالي



I.MSM 71/2067

IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 4

معروض الداعي

أنهى إلينا متسلم قضاء مندلجين وأهاليها أكثر من مرة أنه في الوقت الذي يعتبر نهر صومار، الذي ينبع من كوهستان ويجري في أراضي وبساتين قضاء مندلجين على رأس الحدود التابعة لبغداد، من الأنهار الجارية ولكل المخلوقات حصة فيها ولا تعتبر حكرا على أحد، فإن مأموري دولة إيران البهية قطعوا النهر في هذه السنة المباركة، فتلفت مزروعات الأهالي كلياً وبدت كرومهم وبساتينهم يابسة، ونظراً لوفاة القائم بأعمال إيران في هذه الفترة وعدم تعيين آخر مكانه، فقد طلبنا من قنصل دولة إنجلترا الذي يقوم برعاية المصالح الإيرانية هناك الكتابة إلى حاكم كرمنشاه "محب علي خان".

وكنا ننتظر حلاً مرضياً، ولكن في هذه الأثناء جاءنا محضر من أهالي تلك المنطقة رفعناه إلى مقامكم العالي يذكرون فيها ما يدعيه الحاكم المومأ إليه عن إرساله "نادر قوليخان" و "محمود بك" إلى والي بغداد الأسبق "داود باشا" في أواخر عهد حكومته؛ بحجة إسالة النهر المذكور إلى تلك الأراضي والبساتين، فقام القائد الإيراني المدعو "كلب علي خان" مع عساكر إيرانيين بالهجوم على القضاء المذكور، ونهب كل أموالها ومتاعها، وحصل على مخصص من الأهالي بدلاً للماء؛ بحجة أن النهر ينبع من جبال إيران، ثم زاد من هذا المخصص حتى بلغ عشرة آلاف وخمسمائة قرشاً في السنة، لكنه لم يرض بذلك فطلب مستزيداً أربعة آلاف فرنك، ويساوي كل فرنك خمسة قروش وخمس بارات(118)، بالإضافة إلى حصان وبندقية، وقال: "سنُجري الماء في أراضيكم إذا دفعتم إلينا ما نطلبه، وإلا فإن بساتينكم ومزارعكم تجف وتفنى".

(118) **البارة**: وهي كلمة فارسية تعني شقفة أو قطعة أو جزءاً، وتعد أصغر وحدة نقدية في الدولة العثمانية، وكل أربعين بارة تساوي قرشا واحداً. وذكر الساحلي أن لفظ بارة أطلقه العثمانيون على نقد فضي كان متداوَلا في مصر منذ القرن السادس عشر، واستمر حتى أوائل القرن التاسع عشر. وتحويً البارة على 16% من النحاس وتزن كل 250 قطعة منها مائة درهم، وبذلك يكون وزن البارة 1.224 جراما تحوي 1.050 جراما من الفضة الخالصة، ولما كانت الأقجة تزن 0.731 جراما من الفضة الخالصة، فإن التعادل بين البارة والأقجة هو بنسبة 1-5.1 أي أن البارة تساوي أقجة ونصف. وفي عام 1097هـ/1685م ضرب في استانبول بارة كان غشها بنسبة 30% تزن كل ألف منها 240 درهما، فيكون وزن البارة الواحدة 0.769 جراما تحوي على 0.538 جراما من الفضة.

فقطعوا الماء وحولوه نحو البادية، ولما كان الأهالي يعتمدون في معيشتهم على هذه الأراضي، ولم يبق لديهم ما يدفعونه للمال الميري الذي يقدر بالآلاف، فقد دفعتهم الحاجة إلى البحث عن أماكن أخرى يهاجرون إليها، لكن المتسلم أقنعهم بالتريث ووعدهم بالكتابة إلى بغداد وتأجيل ما عليهم من مال الميري، وأبذل كل ما بوسعي لإيجاد حل يناسبكم، لذلك فقد توقفوا انتظاراً لما يصلهم من هنا من خبر.

وقد عرضنا المحضر المذكور على القائم بالأعمال الإيراني "ميرزا عبد الجبار" الذي قدم إلى بغداد مؤخرا، وعلى القنصل المومأ إليه، وقلت لهما بأن أخذ بدل لماء جار يعتبر ملكاً عاماً لم يحدث ولم يسمع عنه في أي بلد، وأن "نادر قوليخان" و "محمود بك" لم يقنعا باثني عشر ألف وخمسمائة قرش وطلبا حصاناً وبندقية، بالإضافة إلى ما يقارب

وفي عَام 1110هـ/1688م ضربت بارات على أساس أن وزن الألف بارة 230 درهما، فأصبح وزن البارة 0.737 جراما، وكانت كمية الفضة منها 0.516 جراما. وفي عامً 1122هـ/1699م ضربت بارات جديدة وزن الألف منها 220 درهما أي 0.707 جراما وفيها 0.493 جرام فضة.

وكانت البارة تقسم إلى أربع فئات، هي فئة البارة الواحدة ويتراوح وزنها 1.1 جرام، وفئة الخمس بارات ويتراوح وزنها ما بين 4.9-6.8 جرام، وفئة العشر بارات ويتراوح وزنها ما بين 9-12.8 جرام، وفئة العشرين بارة التي يتراوح وزنها 14-16 جراما. وحلَت البارة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر محل الأقجة كوحدة للنقد العثماني، وأصبحت الأقجة تستخدم فقط كوحدة وزن وعيار في الحسابات الرسمية، ولم يعد لها وجود حقيقي في الأسواق. واستخدم الأهالي أجزاء البارة كالخمس، والربع، والثلث، وعبرت السجلات الشرعية أحيانا عن البارة بالفضة المصرية،

وأشارت السجلات أحيانا إلى تقدير النفقة بالفضة المصرية وتحديد قيمة ذلك بالقروش على أساس أن القرَش الواحد يساوي 40 فضة، وكانت الفضة المصرية تقسم إلى أجزاء كالنصف والثلث والربع حتى العشر، وانقسمت هذه الأجزاء إلى أجزاء أصغر منها، ولعل ذلك يعني انخفاض قيمتها،فقد جاء في إحدى الحجج الشرعية «بثمن قدره أربعمائة وأربعة وأربعون قرشا وسبع عشرة فضة وسبعة أتساع فضة مصرية». وذكرت حجة ثانية «بثمن وقدره وبيانه أربعة آلاف وأربعمائة قرش واثنان وسبعون قرشاً وثماني فضة مصرية وثمانية أتساع فضة مصرية.»

انظر، محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي: النقود العثمانية في مدينة القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1318- 1267هـ/ 1900- 1850م: دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 252-253، 2013م، مرجع سابق.

ثلاثين ألف قرش من النقود، وأن قطع النهر المذكور وتحويله إلى البادية والصحراء سيؤدي إلى اضمحلال مدينة كبيرة مثل مندلجين، وضياع أموال أميرية تقدر بالآلاف، فهل يجوز ذلك، وهل ترضى الدولة العلية الأبدية التي أتبعها بهذه الحالة، فأيدني القنصل المومأ إليه في رأيي واستنكر هذا الموقف من الإيرانيين. كما أن القائم بالأعمال المومأ إليه لم يجد ما يقوله، وقررا الكتابة إلى طهران بذلك.

ونظرا إلى أن الأهالي ينتظرون ورود خبر نرسله من هنا، فقد أقنعهم المتسلم للحيلولة دون تشتتهم هنا وهناك وتعرض القضاء المذكور للخراب، بالعمل على تأجيل أموالهم للميري، وتقديم إعانات لأقواتهم اليومية.

وما لم تتخذ الدولة موقفا ويلغى ما يقال عن دفع بدل الماء، فإن الأهالي لن يستقروا في أماكنهم، وسيتفرقون هنا وهناك وتضيع الواردات الميرية، لذلك نتمنى على مقام الصدارة السامية لطفاً وإحساناً اتخاذ الوسائل اللازمة لإنقاذ الأهالي من الوضع الشيء الذي هم فيه، ووقاية الواردات المذكورة من الضياع، وإلغاء البدل المذكور، وتأمين عدم تدخل الإيرانيين وتحكمهم بالماء، ليجري في أراضي وبساتين أهالي القضاء المذكور.

رجاء التفضل بالاطلاع، والأمر لحضرة من له الأمر والإحسان.

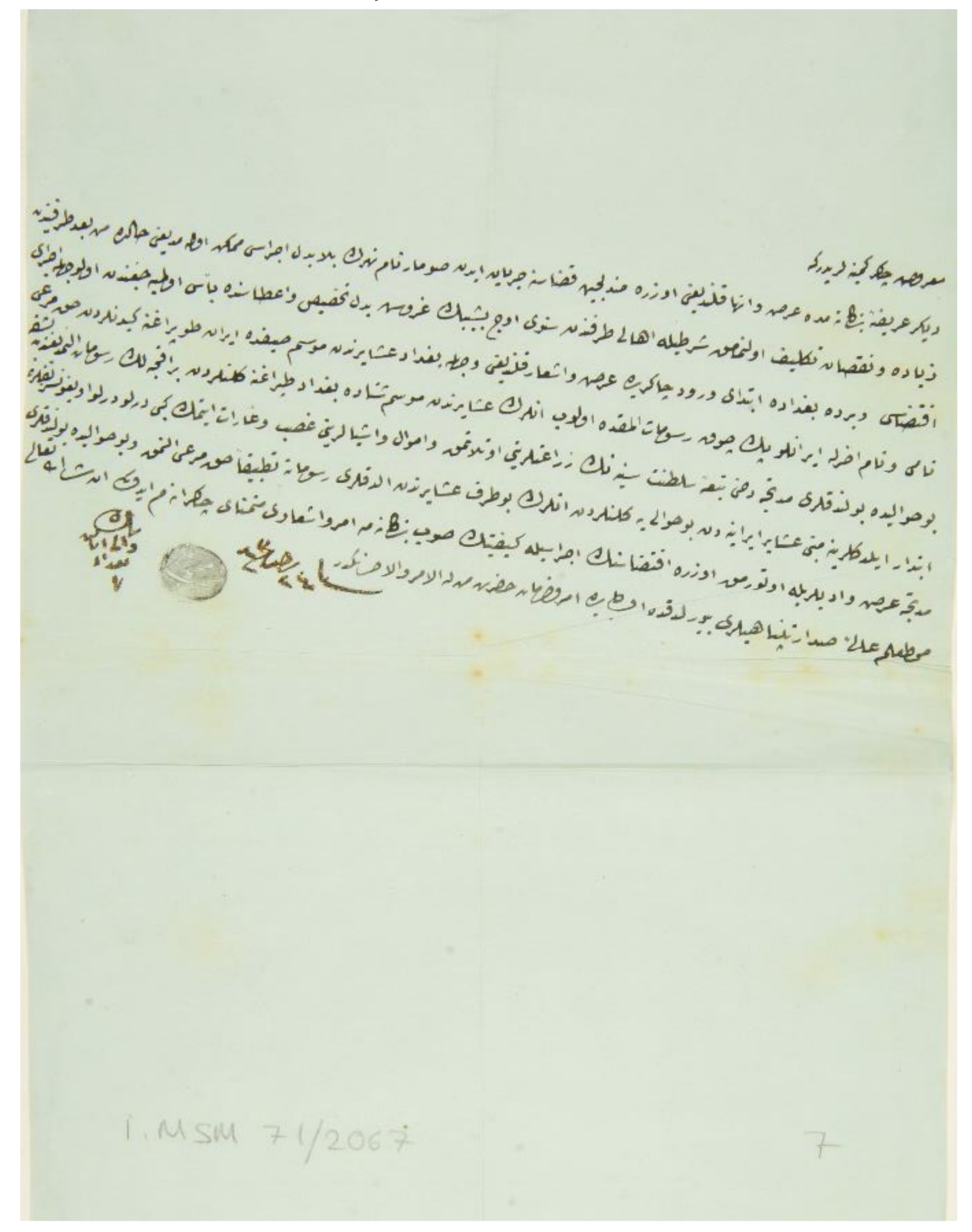
24 رجب سنة 1263 [8 يوليو 1847م]

والي بغداد

محمد نجيب

الوثيقة رقم (79)

اقتراح والي بغداد دفع بدل سنوي لنهر صومار، وطلبه إصدار أمر بالحصول على رسم حق المرعى من العشائر الإيرانية



IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 5

معروض الداعي

على نحو ما عرضته في تقريري، فإنه في حال عدم إمكانية إسالة ماء نهر صومار الجاري إلى قضاء مندلجين، لا بأس في إسالته بتخصيص وإعطاء بدل سنوي مقداره عدة آلاف من القروش، شرط عدم طلب زيادته أو نقصانه مستقبلاً.

ثم إنه على نحو ما أبلغت به عند قدومي إلى بغداد، فإن إيران تأخذ من عشائر بغداد التي تدخل أراضيها في موسم الصيف رسوما كثيرة تحت مسمى حق المرعى أو مسميات أخرى، ولا يؤخذ من عشائرهم القادمين إلى أراضي بغداد في موسم الشتاء أي رسم، وهم خلال مكوثهم في هذه الأراضي يقومون برعي مزارع رعايا السلطنة السنية، كما يرتكبون كثيرا من أعمال الغصب والنهب لأموالهم وأشيائهم، لذلك فإني أتمنى من مقامكم العالي إصدار أمر لي بالحصول على رسم حق المرعى من العشائر الإيرانية القادمين إلى هذه الجهات، وإجراء اللازم لتأمين عدم القيام بمثل تلك الأعمال.

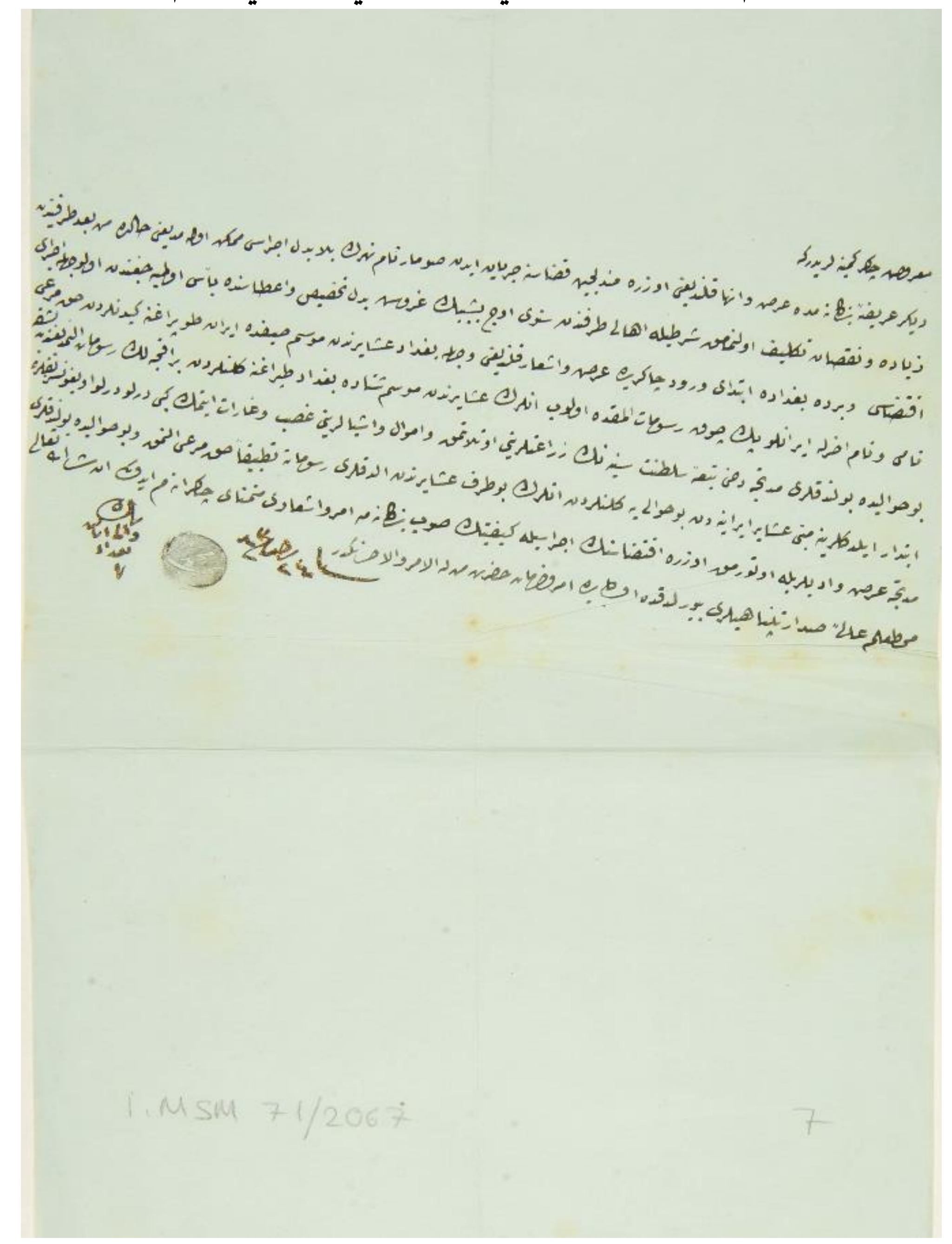
رجاء تفضل مقامكم السامي بأخذ العلم، والأمر لحضرة ولي الأمر والإحسان.

24 رجب سنة 1263 [8 يوليو 1847م]

والي أيالة بغداد

الوثيقة رقم (80)

الرسالتان الواردتان من والي بغداد بشأن تحويل نهر صومار في حدود بغداد، وبشأن تحصيل رسم من عشائر إيران التي تدخل أراضي بغداد في موسم الشتاء



IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 1

دولة سيدي،

الرسالتان الواردتان من عطوفة الباشا والي بغداد بشأن العمل على تحويل نهر صومار الذي يجري في قضاء مندلجين الكائنة برأس الحدود التابعة لبغداد، ومنع التدخل الإيراني للحيلولة دون ذلك، وفي حال عدم إمكانية ذلك، إجراء اللازم بتخصيص بدل خمسة عشر ألف قرش، وعن تحصيل رسم من عشائر إيران التي تدخل أراضي بغداد في موسم الشتاء على غرار ما يأخذه الإيرانيون من عشائر بغداد التي تدخل الأراضي الإيرانية في موسم الصيف، مثل حق المرعى أو تحت مسمى آخر، وعن إرسال محضر بهذا الشأن، حُوِّلَتَا إلى المجلس العالي، وقد أفاد المجلس العالي بأنه يتعين الاستفسار عن رأي دولتكم، فأرسلنا الأوراق المذكورة لفاً للتفضل بالنظر فيها. وإبداء الرأي في المسألة، وإعادة الأوراق متوقف على هممكم البهية.

5 شوال سنة 1263 [16 سبتمبر 1847م]

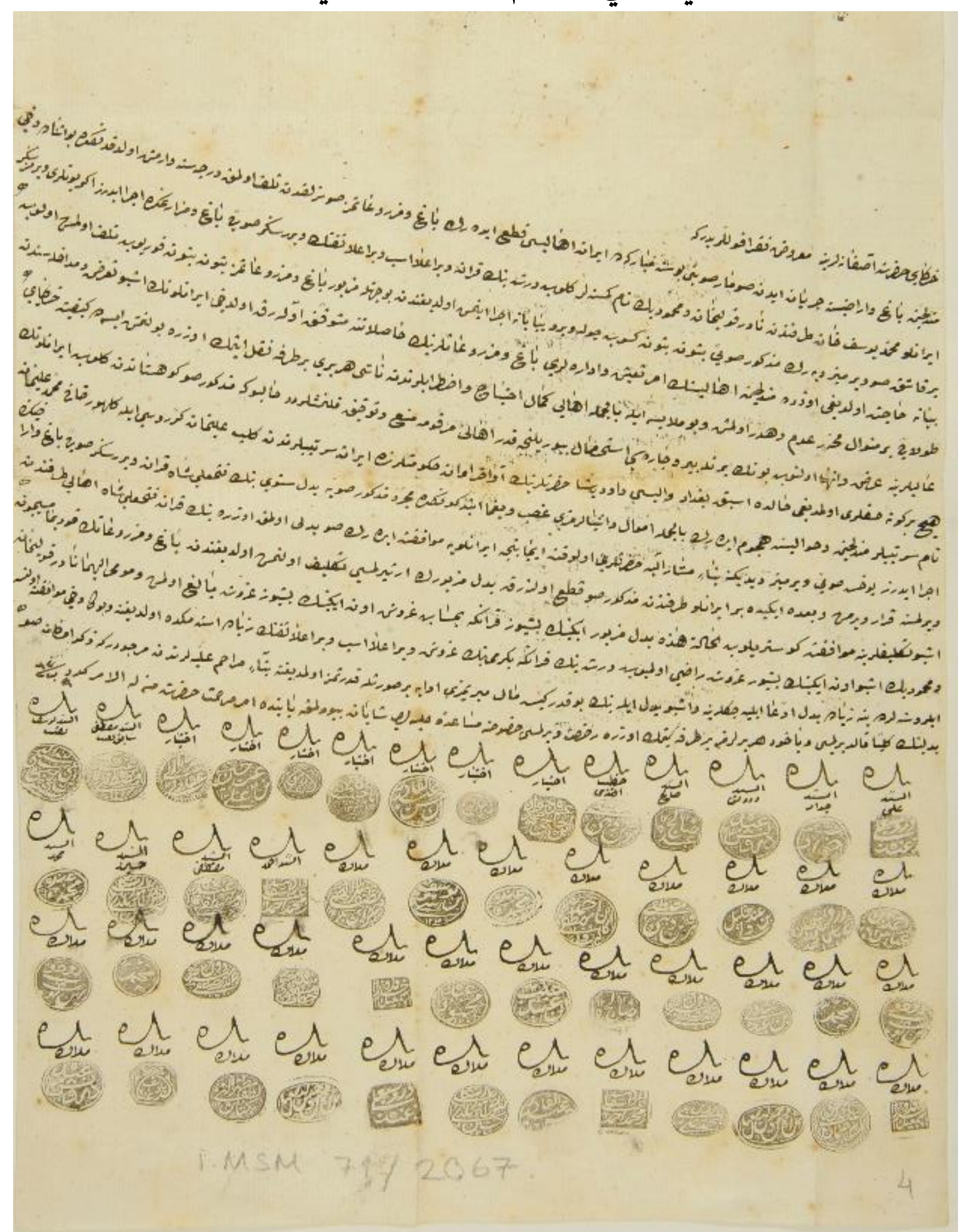
معروض الداعي

اطلعت على مفاد أمركم السامي وما جاء في الرسالتين المذكورتين، حيث جاء فيهما أن إيران تستوفي من العشائر البغدادية التي تدخل الأراضي الإيرانية في موسم الصيف رسوما تحت مسمى حق المرعى أو مسميات أخرى. وتطبيقا لذلك إذا كان تحصيل رسوم من العشائر القادمة إلى بغداد، ومنع تدخل الإيرانيين من جريان مياه النهر المذكور إلى القضاء الوارد ذكره موافق للعهد معهم، فإن القيام بذلك يتوقف على الأمر والإرادة السنية، وقد أعيدت الرسالتين لفاً وتم تقديمها لمقامكم السامي، والأمر لحضرة من له الأمر.

11 شوال سنة 1263 [22 سبتمبر 1847م]

الوثيقة رقم (81)

معروض من أهالي قضاء مندلجين التابع لبغداد، بعد أن قطع الإيرانيون نهر صومار الذي يسقي مزارعهم وطلبوا بدلاً سنوياً للماء



IradeMesail- I Muhimme- 2067- Lef 2

معروض العبيد الفقراء إلى مقام حضرتكم العالي

نهر صومار الذي يجري إلى بساتين وأراضي مندلجين قطعه في هذه السنة المباركة أهالي إيران، وبلغت بساتيننا ومزروعاتنا درجة التلف جراء العطش، وفي هذه الأثناء جاء كل من المدعوين نادر قوليخان ومحمود بك مرسلين من الإيراني محمد يوسف خان، وقالا لنا: " إذا أعطيتمونا أربعة آلاف فرنك وحصان وبندقية، فإننا نسمح بجريان المياه إلى بساتينكم ومزارعكم، أما إذا رفضتم ذلك، فلن نعطيكم قطرة واحدة من الماء".

فقطعوا الماء عنا نهائياً، وتركوها تسيل نحو الصحاري والبوادي، وبهذه الصورة يبست هذه البساتين والمزروعات كليا وتلفت. ولا حاجة لبيان أن معيشة أهالي مندلجين تتوقف على حاصلات بساتينهم وزرعهم، فأهدرت بهذه الصورة نتيجة تدخل الإيرانيين، وكانت النتيجة أن هَمَّ كافة الأهالي بالهجرة هنا وهناك بسبب الحاجة والضرورة، لكننا أوقفناهم على أمل أن نعرض مشكلتنا على مقامكم العالي والحصول على حل لهذه المشكلة.

وفي واقع الحال فإن الماء المذكور يجري من كوهستان، ومن غير أن يكون للإيرانيين أي حق فيه، فقد حدث في أواخر أيام حكومة والي بغداد داود باشا قام الجنرالان الإيرانيان "كلب علي نمان كوروسي" و "محمد علي بنمان خان كلهور" بالهجوم على مندلجين وما حولها؛ فنهبوا وغصبوا كل أموالنا ومتاعنا، وطلبوا بدلاً سنوياً للماء قدره ألف فرنك عثماني، وفي حال رفض هذا الطلب لن يعطوا قطرة ماء، فوافق المشار إليه على طلب الإيرانيين نظراً لظروف تلك الفترة. فتقرر أن يدفع الأهالي ألف فرنك عثماني، وبعد ذلك صار الإيرانيون يقطعون الماء مرة بعد أخرى، وطلبوا زيادة البدل وكانت الموافقة على طلباتهم كيلا تتعرض البساتين والزرع للتلف؛ حتى بلغت ألفين وخمسمائة فرنك، ويساوي هذا المبلغ بحساب القروش اثني عشر ألف قرش، ولم يرض المومأ إليهما- نادر قوليخان ومحمود بك- بهذا المبلغ، بل طالبوا بأربعة آلاف فرنك، أي عشرين ألف قرش، مع حصان وبندقية، وحتى إذا وافقنا على طلبهم هذا فإنهم سيطلبون المزيد، ونظراً لعدم قدرتنا على دفع هذه المبالغ فإننا نرجو من مقامكم الرحيم رفع بدل

الماء هذا نهائيا، وإلا فليسمح لكل واحد مِنَّا أن يتجه إلى جهة يريدها، والأمر لحضرة من له الأمر.

19 شوال 1263 [29 سبتمبر 1847]

توقيعات

الكشافات / الفهارس

أولاً: فهرس الشعوب والقبائل والطوائف والجماعات

ثانياً: فهرس الأعلام

ثالثاً: فهرس البلدان

(ملحوظة: هذه الكشافات تشمل فقط متن الكتاب، أي ترجمة الوثائق، ولا تشمل مقدمات الكتاب ولا حواشيه)

أولاً: فهرس الشعوب والقبائل والطوائف والجماعات

ثانياً: فهرس الأعلام

ثالثاً: فهرس البلدان

-299-297-296-294-292
-321-316-314-310-300
-337-328-325-324-322
340

المناصير: 29

المنتفك: 29-31

منـــدلجين: 38-347-349-351-
355-353

نجـــــــد: 27-28-29-81-85-
-127-125-124-121-115
-136-135-131-130-129
-143-142-139-138-137
-156-153-151-148-147
-162-161-160-158-157
-169-167-166-165-164
-182-178-172-171-170
-189-187-186-154-183
-217-211-207-191-190
-278-277-274-270-233
-283-282-280-280-279
-294-293-289-287-284
-303-301-300-298-297
-326-325-324-322-310
-335-334-333-332-330
341-340-339-338-336

الهفوف: 28-31-36

الهند: 27-35-76-340

ويزه: 101

يام: 276-331

الـــــيمن: 27-103-115-122-
-264-261-260-189-188
-272-269-268-266-265
-277-276-275-274-273
-285-284-283-282-278
-296-294-289-287-286
-305-300-299-298-297
-316-314-310-307-306
-325-324-321-318-317
-331-330-328-327-326
-337-336-335-334-332
342-341-340-339-338

ينبـــع البحـــر: 43-49-57-58-
-229-228-226-224-184
-270-251-234-233-231
347-328-321

ثبت المصادر والمراجع
المستخدمة في التعليق

- أحمد بن محمد بن أحمد الشعفي: لآلئ الدرر في تراجم رجال القرن الثالث عشر، جدة، 1991م
- أحمد صدقي شقيرات: مؤسسة شيوخ الإسلام في العهد العثماني 1425-1922م، إربد – الأردن، 2002م
- أحمد عبد الله نجم: التعليم في الدولة العثمانية.. دراسة لدور المدرسة من ظهور الدولة حتى وفاة السلطان سليمان القانوني في ضوء المصادر التركية، دار الهداية، القاهرة، 2009م
- إسماعيل ين إبراهيم (الطبيب العثماني): الأحوال العامة لولاية اليمن، دراسة وتحقيق: نهاد عبد السلام عمار، مركز التاريخ العربي للنشر، القاهرة/استانبول، 2019م
- أكمل الدين إحسان أوغلي (إشراف وتقديم): الدولة العثمانية تاريخ وحضارة، ترجمة: صالح سعداوي، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول (إرسيكا)، الطبعة الأولى لمكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2010م.
- أمين خوري: رفيق العثماني.. وهو قاموس يحتوي على نيف واثني عشر ألف كلمة تركية وفارسية مترجمة إلى اللغة العربية، بيروت، مطبعة الآداب، برخصة نظارة المعارف الجليلة في الأستانة العلية.
- أيوب صبري باشا (توفي 1290هـ/1890م): موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، أشرف على الترجمة: محمد حرب، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2004م
- جميل موسى النجار: الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني 1869 – 1917م، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1991م

- حاجى خليفة: فذلكة التواريخ (فذلكة أقوال الأخيار في علم التاريخ والأخبار)، حققه وقدم له وترجم حواشيه: سيد محمد السيد، مؤسسة أتاتورك للثقافة واللغات والتاريخ، مؤسسة تاريخ الترك، أنقرة، 2009م
- حسام بن عبد العزيز مكاوي: المصطلحات الحضارية في مكة المكرمة من خلال بعض الكتب والوثائق المكية من القرن التاسع الهجري حتى منتصف القرن الرابع عشر، مركز تاريخ مكة المكرمة، الرياض، 2016م.
- حسان حلاق، عباس صباغ: المعجم الجامع في المصطلحات الأيوبية والمملوكية والعثمانية ذات الأصول العربية والفارسية والتركية.. المصطلحات الإدارية والعسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والعائلية، دار العلم للملايين، بيروت، 1999م.
- خالد زيادة: المصطلح الوثائقي في سجلات المحكمة الشرعية، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2008م
- خليل إينالجيك (تحرير): التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، بيروت، 2007م
- خير الدين الزركلي: الأعلام قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الخامسة،1401هـ/ 1980م
- ديلك قايا: كربلاء في الأرشيف العثماني دراسة وثائقية 1840-1876م، إشراف وتقديم: زكريا قورشون، ترجمة: حازم سعيد ومصطفى زهران، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 2008م
- سهيل صابان (ترجمة وتعليق): مراسلات الباب العالي إلى ولاية الحجاز في الأرشيف العثماني.. دفتر العينيات رقم 873 سنة 1866- 1875م، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010م
- سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات التاريخية العثمانية، مكتبة الملك فهد، الرياض، 2000م.

- سهيل صابان: صرة أهالي مكة المكرمة، مجلة الدارة، العدد 3، سنة 1429هـ
- سهيل صابان: الأوسمة العثمانية والحاصلون عليها من الجزيرة العربية في وثائق الأرشيف العثماني، مركز حمد الجاسر الثقافي، الرياض، 2007م
- سونيا محمد سعيد البنا: فرقة الانكشارية.. نشأتها ودورها في الدولة العثمانية من خلال المصادر التركية، إيتراك، القاهرة، 2006م
- شوقي عطا الله الجميل: ولاية الحبش العثمانية بين إيالة جدة، والإدارة المصرية (1234 – 1303هـ / 1818–1885م)، مجلة الدارة، العدد 2، السنة 22، 1417هـ.
- صالح سعداوي: مصطلحات التاريخ العثماني.. معجم موسوعي مصور، دارة الملك عبد العزيز، الرياض، 2016م
- الصفصافي أحمد القطوري: القاموس.. عثماني – تركي – عربي (معجم صفصافي 2)، ط 2، القاهرة، 2012م.
- عباس العزاوي المحامي: موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين، الدار العربية للموسوعات، بيروت، د. ت،
- عبد الودود قاسم مقشر: حركات المقاومة والمعارضة في تهامة 1918–1962، أطروحة دكتوراه، جامعة عدن، كلية الآداب، 2012م.
- عصمت بينارق، ونجاتي أقطاش: الأرشيف العثماني.. فهرس شامل لوثائق الدولة العثمانية المحفوظة بدار الوثائق التابعة لرئاسة الوزراء باستانبول، ترجمة: صالح سعداوي، منشورات مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باستانبول ومركز الوثائق والمخطوطات بالجامعة الأردنية، عمان، 1986م.
- علي الوردي: لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الثاني من سنة 1831 إلى سنة 1872، مطبعة الرشاد، بغداد، 1971م

- لطفي المعوش: موسوعة المصطلحات التاريخية العثمانية.. عثماني-تركي-عربي، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، 2012م
- ماجدة مخلوف: تحولات الفكر والسياسة في التاريخ العثماني.. رؤية أحمد جودت باشا في تقريره إلى السلطان عبد الحميد الثاني، دار الآفاق العربية، القاهرة، 2009م
- المحبي: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، د. ن، د. ت،
- محمد حرب: مجلة دراسات الخليج والجزيرة، عدد 33 / يناير
- محمد علي الحريري: النقود المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدارة، العدد 2، السنة 21،
- محمد علي فهيم بيومي: مخصصات الحرمين الشريفين في مصر إبان العصر العثماني في الفترة من 1517-1805م، رسالة ماجستير، إشراف: مصطفى محمد رمضان، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية، قسم التاريخ والحضارة، القاهرة، 1999م
- محمد كامل بن نعمان الحمصي: معلوماتنا عن جزيرة العرب.. تقرير جغرافي رسمي مقدم إلى السلطان عبد الحميد الثاني 1312هـ/1894م، في، محمد حرب، تسنيم حرب: رحلات عثمانية في الجزيرة العربية والهند وآسيا الوسطى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت / مؤسسة السويدي للنشر والتوزيع، أبو ظبي، 2013م
- محمد ماجد صلاح الدين الحزماوي: النقود العثمانية في مدينة القدس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر 1318- 1267هـ / 1900- 1850م: دراسة من خلال سجلات محكمة القدس الشرعية، مجلة شؤون فلسطينية، العدد 252-253، 2013م.
- مصطفى عبد الكريم الخطيب: معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996م
- مصطفى كولار: أوقاف الحرمين في الدولة العثمانية، ترجمة: محمد حرب، مركز التاريخ العربي للنشر، القاهرة/استانبول، 2019م

- منير أطالار: الصرة الهمايونية ومواكب الصرة، ترجمة: محمد حرب، مركز التاريخ العربي، القاهرة/استانبول، 2019م
- هشام بن محمد علي بن حسن عجيمي: أخبار الحرمين الشريفين وولاية الحجاز في السجل العثماني، مركز التاريخ العربي للنشر، القاهرة/استانبول، 2020م
- هشام بن محمد علي بن حسن عجيمي: معجم مفردات ومصطلحات وتعبيرات المكاييل والمقاييس والموازين في الدولة العثمانية، د. ن، د.ت.
- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، مؤسسة فيصل للتمويل، استانبول، 1990م.

فهرس المحتويات

الفصل الأول

الخليج العربي / خليج البصرة

الفصل الثاني

الحجاز

	التأخير المؤدي إلى أزمة مالية	
الوثيقة رقم (13)	موافقة السلطان على مذكرة مقام الصدارة المقدمة بناء على مذكرات ورسائل من الحرمين بخصوص مصروفات الأقطار الحجازية، مع التأكيد على التفاهم والتنسيق مع والي جدة فيما يتعلق بمصالح الحجاز، وحوالة مسألة الشيخ فيصل إلى الوالي المشار إليه	78
الوثيقة رقم (14)	مناقشات المجلس العمومي لتقارير مجلس الأحكام العدلية ومذكرة والي جدة، والموافقة على تجهيز طابورين من العساكر السلطانية لسوقهما إلى الحجاز، وكتابة رسالة إلى والي بغداد للتحقيق في أوضاع تلك البلاد	84
الوثيقة رقم (15)	الحاجة إلى وجود قوة كافية في الأماكن المشرفة، وسرعة اتخاذ التدابير اللازمة لإرسال طابورين من العساكر النظامية إلى الحجاز	92
الوثيقة رقم (16)	توضيحات والي جدة لمقام الصدارة ومجلس الأحكام العدلية حول تقريره وبنوده العشرة	96
الوثيقة رقم (17)	الموافقة على قرار المجالس العالية بشأن ما جاء في الرسالة والتقرير الواردين من والي جدة حول أوضاع الحرمين المحترمين وأقطار الحجاز	110
الوثيقة رقم (18)	الرد على طلب إجراء تحقيق سري حول حقيقة ما قدمه قائد العساكر النظامية بالحجاز	114
الوثيقة رقم (19)	تفشي داء الكوليرا في الحجاز والمطالبة بسرعة إرسال المرتبات الحجازية	116

الفصل الثالث

بلاد نجد

الوثيقة رقم (30)	والي جدة يطلب صدور إرادة سنية بإبقاء الأمير عبد الله بن ثنيان في منصب الإمارة، أو استدعاء الشيخ فيصل ونصبه أميراً بعد أخذ أولاده وإخوانه رهائن بقلعة جدة، على نحو ما تعهد به	150
الوثيقة رقم (31)	الموافقة على صرف النظر عن عزل وتبديل الأمير عبد الله، واتخاذ التدابير اللازمة لاستمرار خدماته الطيبة، وعدم كسر خاطر الشيخ فيصل	152
الوثيقة رقم (32)	الإبلاغ بهروب الشيخ فيصل أمير نجد السابق من محبسه في مصر، والاقتراح بأن يُسايَر ويُعَامل باللطف ويُعاد على منصبه، بعد أن يُؤخذ عليه رهن قوي من أقاربه	156
الوثيقة رقم (33)	فرار أمير نجد الأسبق من محبسه في قلعة مصر وتوجهه إلى جبل شمر، ومناقشات حول العهدة إليه بإمارة نجد واستمالته وتطييب خاطره، وجلب شقيقه وأولاده بصفة رهائن	160
الوثيقة رقم (34)	انتهاء مشكلة إمارة نجد والشيخ فيصل بعد أن تلقى عبد الله بك الأمر المرسل بالطاعة، وسيتم تقديم تعهده إلى العتبة العليا	164
الوثيقة رقم (35)	التوصية بسرعة جلب أمير نجد السابق الشيخ فيصل من محبسه بمصر، هو وأولاده وأخيه كرهائن إلى استانبول	166
الوثيقة رقم (36)	طلب إرسال أمر تعيين الشيخ فيصل على إمارة نجد –لو رأت الدولة تعيينه– من خلال والي جدة	168
الوثيقة رقم (37)	خلاصة الرسائل التي وردت من والي جدة وحولت إلى المجلس العالي، وتفاصيل المناقشات والآراء بشأن تعيين أمير على نجد	170
الوثيقة رقم (38)	استفسار من والي جدة عن الإرادة السنية بخصوص تعيين الشيخ فيصل أو محاربته	176
الوثيقة رقم (39)	استطلاع رأي والي جدة دولة عثمان باشا حول العهدة إلى الشيخ فيصل بإمارة نجد	180

الفصل الرابع

مكة المكرمة

الوثيقة رقم		
الوثيقة رقم (49)	رسالتان من السلطان ومن مقام النظارة، مع سيفين مرصعين، إلى والي جدة وشريف مكة المكرمة، في الأمر بضرورة الاهتمام بأمن البلاد الحجازية	212
الوثيقة رقم (50)	الرسائل الأربعة الواردة من أمير مكة ووالي جدة، حول تقلدهما السيفين المرصعين من أمير اللواء، والتوصية بسرعة حل المسألتين الشرقية والنجدية، وأن الظروف الآن ملائمة للتحرك	216

الفصل الخامس

المدينة المنورة

الوثيقة رقم		
الوثيقة رقم (51)	طلب زيادة راتب أحد المجاورين بالمدينة المنورة، والمستخدم ترجماناً في الحرمين، ومنحه براءة عالية	220
الوثيقة رقم (52)	الشكوى بأن أصحاب مناصب ملا المدينة المنورة يأخذون رسوماً لا تحق لهم رغم زيادة رواتبهم. والمطالبة بمنح رتبة مولوية المدينة المنورة لاحد العلماء المجاورين	222
الوثيقة رقم (53)	محضر مقدم من قاضي المدينة المنورة فيه مطالبة الأهالي بصرف الجرايات من شونة المدينة كالسابق، وليس من ميناء ينبع	224
الوثيقة رقم (54)	تقرير بأن يلحق ميناء ينبع البحر بمحافظة المدينة المنورة، وأن يفوض لشيخ الحرم أمر الإشراف على العربان وأمن الطرق والمسالك	228
الوثيقة رقم (55)	إبلاغ حضرة السلطان بتنفيذ إرادته، وتسليم وتسلم مخازن ذخائر ومؤن البلدة الطيبة وما جاورها، وتنظيم دفاتر بذلك، بالتعاون الصادق مع أمين الصرة الهمايونية السابق	230
الوثيقة رقم (56)	خلاصة عدد من التقارير الواردة من والي جدة عثمان باشا، وخلاصة الكتابين الواردين من شيخ الحرم النبوي شريف باشا	232

الفصل السادس

أيالة جدة

الفصل السابع

اليمن

الفصل الثامن

بلاد عسير

	هذا الشأن	
الوثيقة رقم (75)	مناقشة تفاصيل الأوضاع في نجد واليمن وجهات عسير، ومقترح بسط سيطرة السلطنة على السواحل اليمنية بالقوة أو غيرها	330
الوثيقة رقم (76)	صدور الإرادة السنية ببقاء أمور اليمن وعسير والحجاز ونجد ضمن دائرة الاستعلام، حول الشريف حسين الموجود في جهات اليمن، وأطوار وتصرفات الشيخ فيصل، وبعدم الاكتفاء بهذه المناقشات، وبإعادة البحث والتمحيص	336

الفصل التاسع

ولاية بغداد

الوثيقة رقم (77)	إبلاغ سفيرا دولتي إنجلترا وروسيا عن وقوع أحداث مزعجة وغير قانونية في كربلاء	344
الوثيقة رقم (78)	معروض والي بغداد بضرورة اتخاذ الدولة موقفا بإلغاء دفع بدل الماء، وتأمين عدم تدخل الإيرانيين وتحكمهم بنهر صومار، وإلا سوف تخرب المنطقة ويهجرها الأهالي	346
الوثيقة رقم (79)	اقتراح والي بغداد دفع بدل سنوي لنهر صومار، وطلبه إصدار أمر بالحصول على رسم حق المرعى من العشائر الإيرانية	350
الوثيقة رقم (80)	الرسالتان الواردتان من والي بغداد بشأن تحويل نهر صومار في حدود بغداد، وبشأن تحصيل رسم من عشائر إيران التي تدخل أراضي بغداد في موسم الشتاء	352
الوثيقة رقم (81)	معروض من أهالي قضاء مندلجين التابع لبغداد، بعد أن قطع الإيرانيون نهر صومار الذي يسقي مزارعهم وطلبوا بدلاً سنوياً للماء	354

الكشافات / الفهارس